

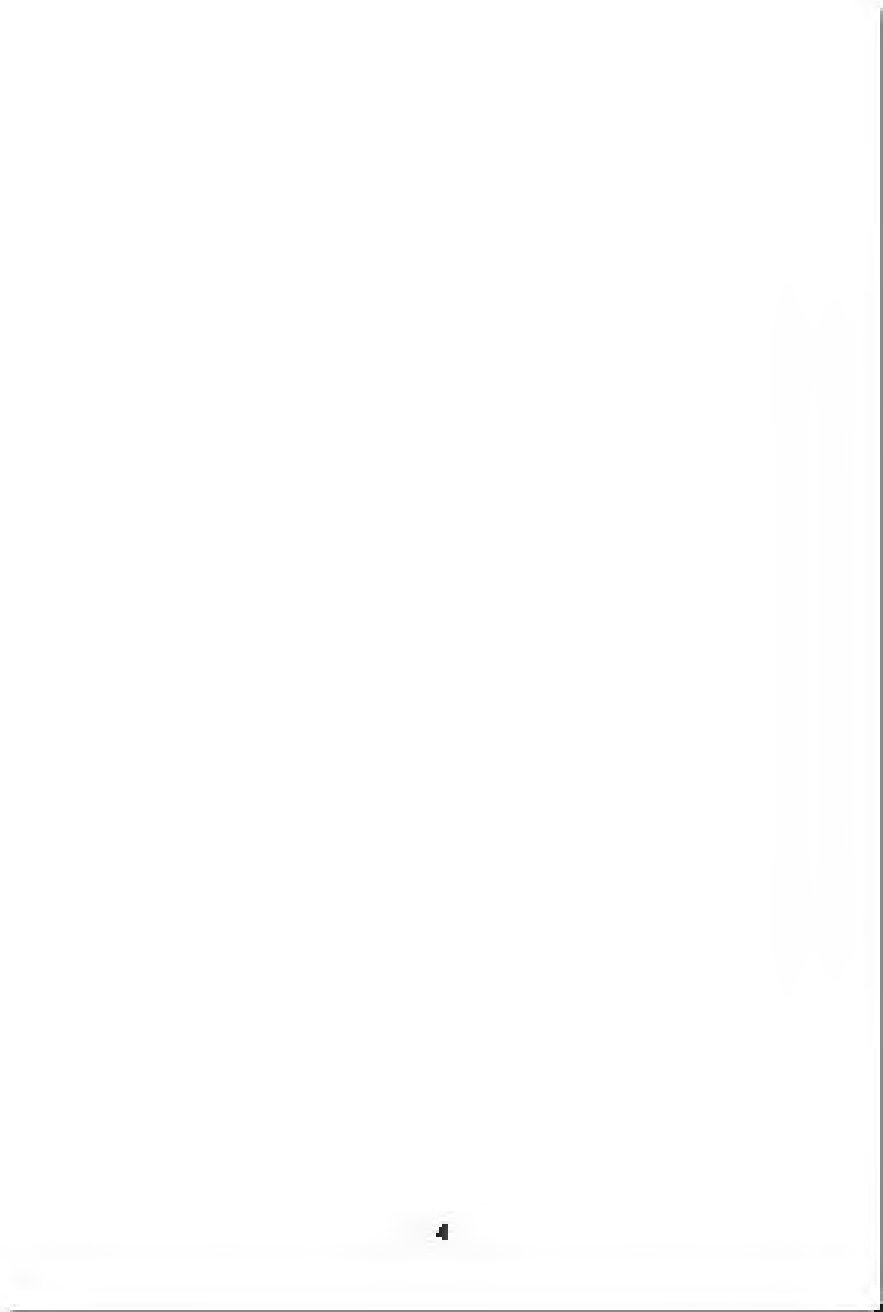
محمدي عامر

في الدولة الطائفية





في الدولة العثمانية



مهدي عامل

في الدولة الطائفية

دار الفارابي

الكتاب: في البرقة الطافية

المؤلف: مهدي حافل

الناشر: فارس نصوب

المنشور: دار القارابي - بيروت - لبنان

حجم: 301441 (01) - طابع: 807779 (01)

ملاحظات: 1181 / 1.1 - الرقم البريدي: 2130 1107

e-mail: farsab@noo.com.lb

الطبعة الأولى: 1986

الطبعة الثالثة: 2003

ISBN: 9953-438-51-4

© جميع الحقوق محفوظة

دار القارابي

شركة المطبوعات اللبنانية - لبنان

الإهداء

بإس

كريم وياسمين

م.ع

مقدمة

I

أناكس في هذه الدراسة كتابات تشيخ نقاشاً وتفرجه. لا لأنها تعالج موضوعاً من الطائفية، بل لأنها في أزمة هي أزمة النظام السياسي في لبنان، فتخرج لها حلولاً هي، في منطقها الداخلي، واحدة، وحسب. بل لأنها تعمل في حقل الفكر في لبنان موقعاً مشغولاً من الذي كنت انطلقت منه لبناء عالجت، هي كتابين اثنين⁽¹⁾، سنوات خطت، الموضوع لقاء، وقاديت الأزمة ليعاها، فاستكشفت حقلًا من الإمكانات ارقم في ألق سوريتها التاريخية، صكروها بضرورة منطقها الداخلي. وبين السرحون، والطبع، نقاش. فساد لا يكون يطو حركي من الفكر عبراً فيه فصح العمق؟ فليكن، إقده ما مولد يشج: نقد يتخذ فيه النظري على السياسي في وحدة فكر مناهلي.

(1) الأولى هو: «النظرة في الممارسة السياسية» بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان. دار الفارابي، بيروت 1982. والثاني هو: «مدخل إلى نفس الفكر الطائفي». الطبعة الثانية صدرت عن دار الفارابي 1988. أما الطبعة الأولى فقد صدرت عن مركز الأبحاث الفلسطينية ببيروت 1984.

II

والحرب حرباً: حرباً متصصة وحرباً عليه وما كان للحرب يوم مطلق واحد وما كان لها جهة واحدة فهي في الحرب الأهلية، فاعلة كل الجبهات. وربما كانت في جبهة الفكر أحد لمراسل وأحد لشكاً كأن نكثراً مثلاً، بكم خصمك إنما طرده مائله أمني لأعية كل اختلافه به بتغيير فكرنا من فكر خصمك ونكثه بنوم الفكر إن لم يكن بالاختلاف؟ والحرب بالكلمات أمني وبالكلمات يفرض خصمك حتى يرفع بك بطرقتك، فمثل تلك فترة الحقن على النقد، فتستطرد، بذلك، متطلبات الفكر، يقدمها، يدعات بها نثرين إلى عرانيه، هكذا يدفعك فاعية فكرك، نفقي، على في لفاظ فكرك المعرني، أسراً متطلبات فكره، قل، رجب النقد

III

وفرض النقد أن يفكر من الفكر المقود والفكر الناقد اختلاف وفرضه أن يمتلك الفكر الناقد إمكانيات خفية، والنقد إنتاج المعركة، هذا الاختلاف الذي مره بين الفكرين، حد معرفي فاسل بينهما إذا اختفى، تنص النقد والحد هذا هو الفاصل في حق النقد في المسألة المطروحة، بين الفكر البروجوازي المسيطر، والفكر الثوري النقيض، فأين يقوم هذا الحد فاسلاً في هذا الحقن بين الفكرين؟ كيف يظهر؟ أمني، في أي شكل يظهر؟

IV

يصعب الجواب، فالحد المعرفي الفاسل ليس مراد على

مضري التجربة السابقة، أو في حقها ليس معطى تجريبياً إنه جد نظري. هذا يعني أن رجوعه ليس سابقاً على إنتاج معرفته، بل هو وليد سيورها عن الإنتاج. خالفته التي هي، بين الفكرين ضرورة لوجية الاثنين في علاقة الاختلافها هي هي سيورها إنتاج معرفته، وهي هي سيورها المقتضى هي إنتاج معرفة ذلك الاختلاف بين الفكرين لا تكرره بل تؤكد أن السيورها منه وحدة ومجموعة باختلاف الفكر الماركسي مثلاً عن الفكر البرجوازي في حقل النظر في المسألة الطائفية أو في مسألة أخرى كالمسألة الوطنية مثلاً، أو غيرها - ليس سابقاً على النظر في هذه المسألة (أو تلك) - كانه اختلاف بين جرعة وجرعة من خارج التاريخ بشرطه. ومن خارج إنتاج المعرفة وبشرطه أيضاً بل هو العكس. وبند النظر فيها هذا يعني في التعبير واضح، أن على الفكر الماركسي أن ينتج اختلافه في إنتاجه المعرفة التي ينتج، وأن عليه أن يجد إنتاج اختلافه كلاً كان عليه أن ينتج معرفة إنه إنده سيورها إنتاج مستمر كالثورة نفسها في سيورها المستمرة بإنتاج معرفة سيورها إنتاجاً مستمراً هذا وجه القدر أيضاً مستمر

٦

واسم بين تعين. وحد منه أشكاله متغيرة من الفكر البرجوازي. وأخرى من نقد لها قد يكون في حركة إنتاج الفكر الماركسي، التزاكيات إلى مواقع فكر الخصم، في شكله الطائفي المسبق.

* * *

الفصل الأول

في نقد فكر «الدوافعي»

تمهيد في منهج

ما قرأتهُ، بما حليته في الطائفية (لا ركائز للحزب الأحلي) حاضرة مبدئية حاكمت منطقته، ولقد نصت حسم الحزب، بتطوع بالاختلاف مرحلتها، برادفص مبالغ في الحزب، بتختلف باختلاف والطائفية، هي مفهومها النظري، مختلف باختلاف هذه المصير طنصر في الحزب، لتختلف وتستخدم، كان لتراشد مركة: الأمر كيف يمكن للنص أن يفتت من مركة؟ كيف يمكن أن يتجرد عنه؟ بالتصويبه بالتصويبه يومهم النص بأنه مرقق المواقف من من الخروج يومهم بأن لا مرقق له، فهو المخلص من كل ديولوجية أو سياسة، إنه النص السياسي، منهج محققاً بالكانتوت

أول مدخل تعتمد إسقاط المحاسبة من النص، فهو من حين مقدس، والتفكر اللحية مكشوفة، لكن النص يراوح، والتفكر يراوح حتى يضع النقطة النص في مركة، في حقل التصريح الطيفي

المستسلم في حرب اعليه مستعمراته إلى موقع مجاورته بأكبر درجة
 سياسية محددة في مرحلة تاريخية محددة، ولهذا كان النقد
 اما المرحلة فهي التوبة إلى بعض النصوص التي قد ينادي
 بجهتة أمين الجليل رئيساً للجمهورية اللبنانية في صيغة الاحتلال
 الرئاسية في إنهاء كما يبدو للبحر، مرحلة القدوة من اعتماد
 مشروع سياسي يوصونه حزب الكتائب إلى السلطة، لكنها في
 أنه كما يبدو للبعض الآخر، مرحلة من ترويض ثورة معتد هي
 ضرورة المقاومة الوطنية للاحتلال والسياسة الكتائبية فلاكتساب
 إنهم يبدو انفسهم من حرم ضعفه لكنه ليس كذلك من موقع
 عليهم للشهيد ما زال ينادون، ويقارن على جهتين، فكيف يصح
 القول إنه مرسوم ما دام ينادون من موضعه في تلك السيرة الثرية
 ينطلق النقد، ولعل بعد الصراع المتكبري منسوبة السياسي هو
 العائلي، في هذا الصراع، كما في غيره، والسياسي هذا
 بوضوح كافي، هو الكائن في هذا السؤال، التغير للنظام السياسي
 الطائفي القائم، أم لا؟ إنه صرح طيفي بين حقلين، هو
 حرائر

في حرم هذا السؤال أكثر ما أفرج عنه

في السنة الأولى من ولاية أمين الجليل، وبعد توقيع معاهدة
 ١٩٨٧، أصدره المجلس الوطني حقيقاً لحاضاً في تشرين الأول
 ١٩٨٥، بمرارة هائلة، وهو، وباحتمالاته، غير مجرعة من
 الدراسات التي سألته عند بعض متبني كتبه ليل الدخول في
 تعاملي الشد أود أن أسير إلى أمر جريء له دلالة إنه جميع
 هذه الدراسات تتروى، انتهى، بمرارة سياسية راجعة في ميعة
 لكاف يكون واحداً في ضرورية دعم الدولة المركزية وتغييرها

بحث عن حبيب

(وكتلك الحبيبة) ذروة حزب الكتائب، ودراسة معاصرة القتل مع إسرائيل. كان كل هذه السرّ أحطت للجميع، ثم حدث تكرار اللازم لها في نهاية كل دراسة عليها الصلة، أو ما يتب الصلة من انتهاء القرن التاسع، أو ما يدير كذلك تطلعا جديده السطة افرقة يصعب على البعض مقاومتها. ومنها يكن الأمر خفيه ناكثا لصحة المنتج الذي اعتمد في مرافقا ما سأمر، في هذه تلك السوال. إنه السياسي، حاكم منطق التصرّف جسيما رهو البكيت يربا بالقد يتحرر

1 - في مفهوم الفريدة

من سواك يفهم عنوانا درست النظام اللبناني نظام فريد من وجوده، يتلقا انظران مسرة ودراسة منه تكلف لأطروحة التي صيرت بالمرسلة، مع مرجع لها بالعربية من سطح صفحات، من نشرات قيادة اللبنانية منذ 1982، تست عنوان «النموذج السياسي اللبناني واستمراره» بحث في الشواهد، وتقومها استقده في هذه مظهري انكار الكائنات، إلى دراسة في حيلة التوالع¹، فإذا استندت في بعض الحالات، إلى بعض آخر، افرت إليه، فلك التسيده وبعثا فزيد عن السهولة والوسوح، درجة في ترتيب القاد في موضوع اساسي واحد.

وبدري أساسا، هناك مثل هذا السوال عنوانا كنواسة²، إن في صياحة إنارة واضحا إلى فكر شيئا الذي حده أحد الجميع في

(1) العدد 17 - تشرين الاول، 1982

التيولوجي البورجوازية اللبنانية مدققة ربما كانت العمود الفقري
 في هذا الفكر، هي ان ثبات مراد من توجه في تركيب الطائفي
 يتطرق مسراً إند في سؤال فيه تشكيله في مرحلة ينال، ويعد
 بالتالي، لقد تفكر التصيحي، أو ما يشبه المنقد واستنرك،
 بهاتمة، لأولاً لا يطالب النقد لأحدا هذا الفكر، فهو، بالمعنى
 فاعله، وهي في القاعد الطائفية طعنًا هذا التشكيك؟ وما هي
 رجليته؟ يبدو لي أنها الوظيفة الإيديولوجية لها التي تالت لتجرب
 الضمير في فكر شيعة، وهي فكر من أخطاه، أو جعلها في حد
 الفرق إن الفرق هو طائفة للتجرب، أو التجرب ولا يصح عليه حد
 ولا فلك إنه المجموع أبدا لا يتصل في دائرة العلم، ولا في
 دائرة عقله، طه عقله هو تجرب لا يتصل فيه أحد أتم يكن
 ولقد الرئيس الحالي، فلتنص اسمه - حبيب - بالطبع، بيد
 الجبلي، يرد جزءاً فلي يجمع أو لا يجمع «التيولوجية»
 لها القدرة حرام في نظرية؟

لكن بعد خروجه من الحرب الأهلية وبعد أن عبرت القوى
 القاتلة عن مرمى نظامها يرمي امتعاضها بإسرائيل ويعزى الطغ
 الأطلسي، ويجمع ويحرب سطحيها الإثنيين، الأول الذي فعله
 والثاني الذي تم ينال إلى رأس القوم من السلطة السياسية
 أخذت تتأكد، في سرور هذه الحرب، ضرورة تغيير النظام
 السياسي القائم كشرط لإنهاء الحرب، وأخذت ملوكة الفرنجة،
 نائب، لقد وخيلها في النفاق من جك النظام وهي الإسهام في
 تأمين دعوت من حيث أنها، في حقل الدلائل السعد محفل
 الصراعات السياسية الإيديولوجية الطيفية، بضرورة، بدأت ربما
 يعني التحفظ في صيغة جامدة وسؤال يطرح طعنًا التحفظ في

الضرورة؟ لماذا لا يدخل بيتك في دائرة القانون العام، فنتج عليه ما يقع على غيره؟ وما وقع غيره في أساسه وقع وحده فيها. فنتج فرائده سبب أساسه في حيزه الأخرى المستمرة. مثل هذا السؤال يندمج مما أتى التغيير. كيف يمكن إقناع النظام من ضرورة التغيير؟ بإقناعه في دائرة القانون العام. هذا هو أثر احتمال تقع عليه الاستمرارية البورجوازية الديمقراطية. ليس في هذا القوة تكافؤ. بل هو احتمال في دائرة القانون العام لا ينفصل عن تغيير نظامه السياسي. بحسب هذا السطح من التفكير الذي لفتنا إليه إذا كانت مرادفة للمعنى مرادفة. أما إذا لم تكن كذلك، بل إذا كانت، بقدرة الأمر، غليظة، فلا ضرورة، حيث أنه يمكن عدم التغيير بل بالعكس، إن النظام السياسي الطائفي الذي به كانت تعود مرادفة لمرادفة، كما كان قبلاً، بنظامه هذا، بدون في الاستمرارية البورجوازية في رجوعها الشيوعي. فربما من نوعه، هو نفسه الذي به يدخل بيتك في دائرة القانون العام، ليصبح عليه ما يقع على غيره من ضرورة تأييد نظامه. يستلزم القانون هذا منه. يميز هذا الاكتشاف الأخير الذي سجلت لمرادفة في قلبه لأشبهه سائليها. من موقع فكر هو إياه المنكر البورجوازي المسيطر في شكله الطائفي، لم تعد القضية قضية نظر في تغيير

١٢٥) كلمة تعبير شائع، حتى بين الأشخاص الذين يرجعون المثلث الثمانية بحدود النصف النظام الحالي هو نظام مرادفة من نوعه. هذا يعني أن الأساس لتغير في هذا الأساس بالضرورة هو قابلية للمعنى الطائفي أو بالمرادفة. بل هو نفسه المنهج من نظم البحث الاجتماعي السياسي في بيتك، فإن النظام السياسي لم يتغير في لنا السيرة واستجابة الطوائف مرة. التغيير السياسي فلتغير بحدوده. طائفة اللبنة ١٩٨٣ ص ٤

النظام السياسي الطائفي وفي شروطه، بل امتحانات قصد نظر في تآييد هذا النظام وفي شروطه، بالعمل على إلغاء كل حاجز يجرى من التماثل في واقع الفهم السياسي الطائفي، يقاومونه الجاهل أو بتوجيهه، فالوظيفة الإيديولوجية هي إيصال مفهوم الفهم، وتقدم أيضاً من منظور الفكر الطائفي نفسه الذي فيه يسبح بتقدمه، لا يكتفي بمسألة بلغة نظامه، ذلك من ضرورة تفهيمه أو نقل بمعارضة إضفاء طابعه فكري، «تأخره» بل يكرسه، يعود إلى مرتبة التصويع

نكتة، بهذا المقول، نستحق البحث، ولما بدله، فلتأخر ظلاله، ونعبد الكلام إلى حاسب الكلام في النص الذي نقد

2 - في مفهوم الطاقة

يرون مسرة، التي يدار تحريم حقوق الأكليل كاستعداد وليس في بعض الدول المؤسسة والتحكيم والموازن التي توجه الدولة وفي المجتمع المجتمع، حيث الإلزام بوجود جماعات ثانية وسيطة من الدولة والمواطنين، ولولاها لما أكتفى الكلام من قصد بل من جهة الرئيس مركب تكتل حيز مختلف الجماعات من الدول، مثل الدولة بوسطة اتصال عسكري حاسم لا ريب في أنه يجب نظرية الدولة، إنما ليس باعتناء نظام اقتصادي (أو نظام يوتي) حسب إلى الديمقراطية، ولا خصوصاً بوسطة نظام من نفس «ممراتي» يصفق الدولة لصالح الرعايا الخارجية، إذ التجربة الحالية التي يتوخى الرئيس أمن الجيل، يفهم جدياً، تتماثل وتطلب لسياسة وتقدم التنوية التوافقية، هي تجربة موجبة من إقامة بناء مركز القرار بتحية التفتيش من المبررة الخارجية، فالأهمية في

و لا هو حرفي

لمجتمع المتعدد ويجب أن نعطي بالمثل إلى أبناء المركزاء حسب
لشكرهم نصرة⁴¹

نعم الإيديولوجية، أولاً، لغة للبداهات، تلميذ للفكر المسيطر
تتلا من لوجود هو الذي فيه يختصر الطيف إلى الوعي العام
بلا توسط والوعي منها يخلص إليه، واقعياً يبداهة. ولعل أن
من صانع الفكر البروجوازي المسيطر هي شكل من البداهة هو
تعبيرها المثل على كفة شيئا حول تجربة يبداهة الفرضية مرتبط
بشرفه ليقين حتى أنه تلك الآليات طائفة مشاركة (٦) إن كل
الذين هموا بعد مثاله شيئا كمنطق من يديولوجية التباين
الطائفي أو المسمون لها كمدى طروحات الأساسية، إننا بالقدرة
على قضية التباين التي يفرضها التباين الاجتماعي - السياسي
رأى بالحدوث مشاركة الأفكار الطائفة لعمومها، إلى اتحاد من طرد
خاص⁴² كمدى جوي نولي شيئا في تعريفه ببناء مجري
التي لا، نشاع حتى لم نجد بعد وأساساً يجرى على التباين. ومن
هذا التباين بالمثل، يعني؟ هناك لو كان يبداهة هي واقع التباين
غير ما هو هي تعينه الشجاري

والشك يبداهة في البداهات نولي ذلك واحد من كتب في
الطائفة، هي التمرير الشجاري بالمثل عند الجميع بهذا
التمرير، بل استشهد بمن فهم الماركسيون⁴³ ومن يشهد في

جدة والواقع الحد الذي تميز الأول. ١٩٨٤، ص 2

١٩٨٤، ص ٢٢٢، في الامتياز والامتياز. مجلة تاريخ، السنة الثامنة
نول، ص 2

١٩٨٤، ص ٢٢٢، في الامتياز والامتياز. مجلة تاريخ، السنة الثامنة
نول، ص 2

أن يكون كذلك - هـ هناك بعضاً القول إن الطائفة كذا اجتماعي قائم بذاته متماسك بالجملة الذاتية، حين الخطر في وجوده حتى يكاد يكون في حاضره ما كانه قبل، في ما عليه مفكراً بلا تمييز هكذا لتسهيل الطائفة، بهذا لتبريد الحاضر في كل ما مرأته، جرماء، أو ما يشبه الجرماء من حيث هي العصر الآن اليسعد، أو الرحلة الاجتماعية الأخرى في تكوين المجتمع اللبناني الذي يتعدد بتعدداته، فتتعدد، طائفيًا، كطائر خارجي لتعدد من الأقليات المتعددة، ولا نقرم. في مثل هذا المجتمع حالات اجتماعية سوى بين طوائف، ولا يمكن لعنق هذه العلاقات فيه أن تتعدد إلا كعلاقات طائفي، منها حاول البعض من المثقفين أو مثاليين يرمقون بقرم به من ما يسمى بقطعة الطائفة والطائفية لتصل هذا التحويل مستحيل في مبدئه كما منرى يفتد بالتفصيل

قد الظاهر من الاتية - وبعد الرمي البسيط في المجتمع وبعد التفكير البسيط في المذاهب والسرور، وبعد العجوبي المذاهب، ضد الفكر البروجوازي ينشئ الفكر العنصري في محاولته - أو محاولاته - إنتاج صورة جامعة متسقة من موقع هو نقض لموقع الفكر البسيط - هذا هو كائن الطائفة إذن كما يرى من هذا الموقع النقيض، ليس شيئاً بل علاقة سوسية معقدة بشكل تاريخي معقد من حرفة الصراع الطبقي، في شروط التنية الاجتماعية الكرونيالية اللبنانية؟ من أمتد تحليلات به في دراسات سابقة أكتفي بالقول إن الأخذ بالتميز القسري للطائفة والقبائل يرمي على الفكر الناظر في الواقع اللبناني قطعاً لا يمكن الخروج منه إلا بالمخرج جديد - وهذا يقتضي بالطبع، ضرورة النظر في الواقع هذا من موقع آخر غير حرفة

3-2-2- الفكر الشيوعي

الفكر الشيوعي. السيطر في شكله الطائفي. الفكر بورجوازي. وبنسبته من الفكر غير أمواته، أي بعاموم نظريه أخرى. هي، بالعبارة، مدافعهم الفكر الثاقبون. فتنظر في إنشاء الفكر في نفس مسره، كيف يحكمه منطق صارم هو منطق الفكر الطائفي الذي

لقد

3-2-3- في العلاقة المؤسسية بين الدولة والطوائف

يبتدئ القسم بحكم. هناك مجتمع متعدد. للدولة فيه دور مؤسسي محكمي موازن. هذا الحكم موضوع في صيغة يداهم هناك هو لبنان. وهناك هي الدولة. هذا أن كان. وإلى لاند لا جديد في هذا الدرس ولا في شكله. إنه لبنان شيوعي. وكل أول في هذا الفكر الطائفي، يبدو يستخلص بصريحه، كل ما سويتج. فنور العوده، هذا، يحتمل جرمو لبنان هذا في تعدد طوائفه. إنه أولاً، دور مؤسسي للدولة يشهد دوراً في علاقته بالطوائف، ريثما عليه، لكن حرة لا يوضح نصحه من هذا التفسير أكثر الظن أنه يتبر، بحسب منطق النص، إلى دور الدولة في تأسيس وجود الطوائف هي مؤسسات، أو كرسساته هي بالتحديد، مؤسسات دولة، أي جهر لا يبرهنه (على حد تعبير الترحيل)، لا تقوم إلا بالتحليل، التبعي بالخدمة من حيث إنشاء بقاء الدولة، تقوم وهي هذا تأكيد تطابقها السياسي الذي يكسر في علاقتها تلك بالدولة. فو صبح ما تقوم - وهو في رأينا صحيح، سواء أكان هذا ما يقصد به سره في نفسه، أو كان غير ذلك - فكان وجود الطوائف قائم بوجودها المؤسسي. هذا الذي هو هو وجودها السياسي الأيديولوجي. وليس يوجد

الجمهوري، على تكييفاته. جوهرياً، هذا يعني، في العموم، أن علاقة الطوائف بالدولة علاقة مؤسسية، فيها توجد الطوائف، وفيها تقوم، بما جاز، يؤكدان تطوراً مسجلاً لنفسه في نص آخر من كتابه، استذكر أحلاه، يقول في محله: كفاية، يفرجه من التفرقة بين حريته، ليس حلاً، إنها ليست كفاية الدولة والطوائف في لبنان، لأن طرد من السلطة، لا وجود للطوائف في لبنان، لأن طرد من السلطة، كلاً منها ليست، بغيرها، الأكثرية، ولا وجود للدولة، أيضاً. مصدر الطوائف المختلف بها من الدولة، والمتنجد فيها⁽¹⁾ في هذا النص، يؤكد مسجلاً ما يؤكد وجود الطوائف، وهو وجود الدولة، مرتبط به، لكنه يؤكد على أن الدولة، في الواقع، لا يعمل من الطوائف، علاقات سياسية، بالمعنى الذي سلفنا، ولا من وجود، المؤسسي، وجوده الفعلي، إنه يعني، في منطق المنهج الطائفي الذي يحكم فكر النص، أن الطوائف، كالتقنيات، هي كيانات مستقلة، قائمة بذاتها، وهي، في وجودها الفعلي، هذا، بالذات، بحاجة إلى الدولة، من حيث أن الدولة هي التي تؤمن لها هوية وجودها، جواهر مختلفة على دولها، كأنها، في التاريخ، من خارج التاريخ، الدولة هي، إذن، في هذا، المتعلق الطائفي، لجميع الطوائف، كمنهجية، وضاعفة هوية وجودها، وهذا، واضح في النص، في ذلك، تلك الألفاظ التي «أد كلاً من الطوائف ليست، بغيرها، الأكثرية، بحاجة الطوائف إلى الدولة، نابعة من كونها أليات، تكون أليات قائمة بذاتها، لا بالدولة والدولة، بذاتها، بحاجة الجاء، نظرهم تكن الطوائف، كما كانت الدولة، بهذا الإطلاق، يصور مسجلاً حكمه، طرأ، مثلاً، إن

(1) طوائف، مسجلاً التاريخ السياسي اللبناني، ١٠، المصدر المذكور، ص ٨٨.

و مع عدم جرمي.

الدولة التي يوجد وجودها بوجود الطوائف ليست الدولة المطلق، بل هي هذه الدولة المطلقة القائمة في لبنان، فكان من الممكن أن يكون قوله صحيحاً لكن صيغة المطلق التي فيها صياح حكمه تتناقض كصيغة البندقة التي فيها صياح حكمه الآخر وطابع الإطلاق، كطابع البندقة نجد نفسه في نزوع الفكر المسيطر في شكله الطائفي يسيطر البرجوازية المسيطرة في نظامها السياسي الطائفي، إلى تنظيم نفسه ككل الفكر المطلق، وكأن قوله هو القوة كالمطلقة منه تزج من حوسها المهيمنة إلى تأيد نظامها منه، بصفة التأييد هي التي تحو صيغة الإطلاق والبندقة. ولماذا لا يكون الأمر كذلك، في نظام مناهج الفكر الطائفي؟ وبماذا لا يكون الأمر كذلك، ما لم لبنان هو الفكر من الكيان الجوهري في نعت حوائطه وفي دولة هذه الطوائف؟ إذن لا يكون لبنان إلا بطائفة، ولا تكون مركته، ألا بها يكون لبنان طائفي أو لا يكون، ودون ذلك فكيف كان، وهكذا سيبنى وعلى دولته أن تكون كما هو، وإن لم يكن.

لكن تاريخ لبنان الحديث يؤكد حكمي ما يشره مبهم ويؤيد ما نفرد ففي عهد الاستقلال بالبنات، نجوز بناء النظام الطائفي الذي أقيمت به في عهد الانتداب وفي عهد الاستقلال المجلس الموجود المؤسسي بنظره في كلياته السياسية بها استقلالها الذاتي المحكوم بأنظمة الخاصة ولقد كان ندرة الاستقلال، أعني دولة البرجوازية اللبنانية القوية الأولى في تعزيز هذا البناء (وملاً من الفوضى) وفي تطور الأطر المؤسسية الضرورية بوجود هذه الكليات وهيبتها⁽³⁾

(3) راجع في هذا المجال بحثي في كتابي بالترجمة المتكبر التاريخي للبلاد السياسي والعسكري منطويات البندقة اللبنانية بيروت 970 للرا

أعني ليس هذا ما قصد إليه صبرة في ذلك التعبير الجاهل
 فكيف يصح أن الدولة مثل هذا النوع المؤسسي في مبادئها
 بالطوائف، يتناقض مع منطق الفكر المطلق الذي يرى في
 العوائق كجاءات اجتماعية قائمة عليها، بينما هي في وجودها
 المؤسسي تكوّنات سياسية. فلهذا بالدولة، والفكر، الطبع، كيم
 يرى أن تكون قائمة بذاتها، وأن تكون كلها بالدولة هي، في
 الحالة الأولى جواهر، كما ذكرنا لكها، في فلسفة الثانية في
 وجودها مؤسسي، هذه العلاقات سياسية خاصة بدولة محددة
 وبالتالي، بشروط تاريخية محددة هي شروط هذه الدولة، فتجسد
 (أعني بعد ذلك) بجماعة، إذا تعطلت الدولة، أو عطلت
 دورها، حالت محددة في وجودها المؤسسي نفسه كطوائف، وكل
 شيء في الدولة أي في نيتها، يحدث حياء في وجوده
 بسببه من ارتباط وجودها التي بوجود الدولة، كما سبق ذكره
 ما نحن بصدده عن نص صرا في نقد لكره، للرجوع إلى النص

4 في دور الدولة الطائفية

أب الفهر التحليلي والموازن المنسوب إلى الدولة، يجمع
 الدولة في صفتين من الطوائف هي فيه في حالة خارجية
 هذه مستقلة عنها، من حيث هي تحتكم يومها، فالمعونة بركة
 الطوائف، لأنها الطوائف جميعها، لا كالحاد إلى واحد فهد
 نغمره إلى نزع منها إذا اتشد شخصيات، ومحو، دون تعاضدها

* من هذا الكتاب تاريخ دولة لاها، الطوائف، في عهد الاستقلال، ومعدل
 من الدولة قبلها في كلياتها، وهي منظمة بلديا، وعد التاريخ بعدد
 عامر من 1942 إلى 1947، التاريخ تأسيس المجلس الشعبي الإقليم

مبدأً على مجموعتها التي هي بها أبداً ندوم كدولة للطوائف بهذا اللون. يستند مبدأ مضموناً بنسبة الدولة هو مفهوم البروجي الذي به يرتفع فوق الطبقات المجتمع ومجتمعاته وأفراد، مضموناً من خارجاً حكماً على جميع فروع يسيطرون أنها حكم بين طوائف بينما هي هي مفهومها ذاته حكم بين طبقات ومجتمعات. لقد استندت الطبقات بالطوائف دون أي حيز آخر في المبدأ

لكن حيز الدولة المساوية هو الشيء في النص، يتم في الاختيار بسبب من مفهومه والشيء له صفة النص يؤكد هذا الأمر في نهاية مقاله أهمية هذا اللون في كل شيء على ضرورة وجود امتياز يرى متوازناً بين سائر الطوائف في المجتمع متعدد لكنه لا يرتفع ما هو هذا التوازن، وكيف يكون حل أمر مثلاً لثلاث مساواة من هو توازن متحركة؟ وهل المتحركة هي المساواة؟ من هل هي؟ هل يمكن مساواة؟ أليس في تحقيقها الفعلي - إن كان ممكناً - تعطيل بوليمه الدولة؟ بل كيف يمكن بدولة أن تظهر بين الطوائف توازناً إن كانت الدولة نفسها حلاً لمناقش بينهما؟ ألا يلتزم إمكان ما بها يشل هذا اللون أو تكونه كما هي في مفهومها النظري ذلك، من خارج الطوائف ومرد الطوائف فلا يكون لها بالذات طابع طائفي ولا يكون لمطوائف فيها مخرج تكون حيث لا مخرج في موقع معاهد من الطوائف؟ لكن، إذا كانت كذلك، هل يبرهن بإمكانها أن تقوم بذلك المبدأ أليس في هذا أيضاً توازناً حتى تكون للطوائف حكماً بينها من الضروري ألا يكون لها طابع طائفي، فلا لم يكن لها هذا الطابع، لمثل مذهب الحكم المتوازن هذا؟ أما إذا كان لها بالمعاني، طابع طائفي كالتي لها في الواقع الفعلي ألا

يكون التوازن الذي نلجأ إليه بين الطوائف، هيكله، تولد من نوع آخر مختلف عن توازن رهنبي هو توازن مازا، أو مشترك؟ إنه توازن هيجني، فإذا كانت كللك، وهو بالفعل كذلك، نظامية يعني تأمين هيمنة لطائفة معينة، دون غيرها من الطوائف. أليس هي حقا تتألف من تلك المصيرم للدولة المحكم؟ إلا إنها كانه دور الدولة هنا بلديات يكس في تأمين هذا التوازن، أي. بالتالي، في تأمين الهيمنة لطائفة هي، دون غيرها. البطانة الهيمنة، بالتالي، هيمنة هيمنة حقة بين الطوائف كأنها هيمنة مساواة أو متداولة. فإذا كان هذا هيكله، فالسؤال، حينئذ، هو التالي: ما الذي يفسر حصة تلك الطائفة المهيمنة؟ هل هي هيمنة لحائها؟ إنه السطر الطائفي الذي يفسر ما تكون الطوائف قائمة حائها. هو نفسه الذي يفسر ضرورة أن تكون تلك الطائفة الهيمنة هيمنة حائها. وينبغي كذلك يفسر ضرورة أن تكون الطوائف الأخرى خاضعة هيمنة. لأنها، بذلك، ليس هيمنة، بل حائها من الهيمنة. هكذا يتحدد مطلق لفكر الطائفي، في ضرورة الداعية، كمنطق فكر شعبي. أما الدور «المراد» للدولة فيمكن، في ضوء هذا المفكر، هي تأمين الهيمنة لهذه الطائفة الهيمنة. عند نطاعات الطوائف الأخرى، بما إلى الهيمنة وما إلى المساواة والمتداولة. إنه، إذن، يمكن في تأمين التوازن الذي لايجاد إنتاج تلك العلاقة من الهيمنة الطائفة التي بها يقوم المجتمع المستند. فهو، بهذا، السطر فقط. دور المحكمي توازن، وهو، بهذا المعنى أيضا، هي تتألف من دور المحكم الذي يضع الدولة في موضع متزايد.

لقد لعبت دورا في معالجة هذه القضية إلى حدود التي تعود بعيدا عن حدودها، خلافا لا يحل في أن يؤكد في واحد من مبرراته وهي موضع فكرة الطائفي عنه، أن السلطة التنفيذية هي

في أيدي المواطنة والسفاهة فهذه الهيئة دون سائر الطوائف
ومرء يهدد قلوبهم يؤخذ بالقبلي، البديع الهيمنة يتجاوز
الطائفة، فكل من دون غير من دولتي المواطنة والسفاهة في الدولة
أما في كرامة على السلطة التنفيذية، وعلى مرمع رئيس الجمهور
في هذه السلطة، بوجه خاص، فهو يهدد النظام السياسي
لأنه نظام ديكتاتورية مستعبد، دون حديد، بالطبع. الطابع منه
الديكتاتورية، هل هو على يوزجوزي، أم طائفي، ولقد تأولت
هذه الأمور كلها بالتفصيل في عرابة مابعد، فلا ضرورة للتكرار
إفاده أكتفي بالإشارة، إلى أن عدم طرح تلك الأسئلة في الكلام
على الصور المرافقة للقدرة برجي، بأن هذه الصور هو إقامة
المساواة بين الطوائف، حتى لا تكون كواحدة منها خفية على
الأخرى. وحتى يلقى البلاد يتها حلاقة إلا قلب ولا مغلوب
كلان «المرافقة» يكمن في هذه الحلاقة التي تخلص طائفة الهيمنة
عن هو التفضيل الإمبروري، إلى قلب الأشبه، والمعاداة،
مقابلة

٣ في علاقة الدولة بالفرد

وهناك مسرة تحليلية، مستقرة يسلط اليتامى الذي مع المظفر
في وضع المجتمع السياسي كمجتمع متعدد، مميزات هذا
المجتمع والمجتمع المرحل أو المتجانس، من جهة علاقة الدولة
بالمواطنين. نحن نكثف هذه العلاقة، في المجتمع المتجانس،
علاقة مباشرة، هي، في المجتمع المتعدد، غير مباشرة، لمر
الطائف التي هي وسط المروزي بين الدولة والمواطن. قال أرنو
بصاحب القمى أنه يقول: بين الدولة والمواطن، ففي المجتمع

المتضمن شعاع طوائفه، لا وجود للفرد كسواطي لأن الوجود الفعلي هو بطلاقة التي هي في راسد الإيجابية الأري. والفرقة لا تعزف بوجود الفرد إلا حسب إلى طائفة وجودها يوجد ولا يرجع بقائه أو نفاكه، رلا حتى بالطريقة، أكونها بجهد، ووجودها يوجد لئانه ويوجد ايضاً بتدوكه في المجتمع السياسي رحدة يوجد الفرد كمراسن، مستعلا بقائه في علاقات السياسة بالفرقة وشروط وجوده في هذه العلاقات الحقولية، أن يكون حراً من كل كنهه آخر زبني أو طلي، مثلاً غير الشاه إلى نكه التي هو بها، وبها، في علاقته بالفرقة. مرة جنسية ولا رجود به من خارج علاقته هذه بالفرقة. علاقته بها هي وهذا العلاقة الاجتماعية كالبقة هي منظور الفكر البرجوازي على كاعها كصوب العلاقة الطبقية، من حب ميه في أساسها القادي، علاقة إنتاج التي كك فوجود الاجتماعي المملي في المجتمع المستجاسن السرحه، غير بطوره جوهرياً بالفرقة كسواطي، فهو في المجتمع المتحد، بالفرقة، لاطافه، لا لطيفة، ولا للفرد

٦ في الدولة مركزية وتطاض

ككن الطرحه في الأمر هو انه مسوة بغير المعلومين بين المصم والمجتمعات^(١) فالطرف المقابل للمجتمع المستمد هو المجتمع المتجاسن. خلا يعني أن أرك لا نجاسن فيه بين طوائفه، وبالتالي بين أكراته وهذا يعني أن الثاني لا طوائفه فيه

(١) خلا في هذا كصم أن المملي ياتي بالمسحاة في مثاق بعض التفسير وبعض الآخر ياتي بكم به بغير المسحاة كك المروج الوافق برأتين من وجهات النظر هذه ٩ مجلة الرقع، المصنر المذكوره هي ٦٥

و ما بعد جرجي

ومثاله، عند مسرعة الديمقراطية الغربية الكبرى¹⁰ لكن هذا
القول خاطيء تماماً فالولايات المتحدة مثلاً وهي من أكبر
الديمقراطيات الغربية، إن لم تكن أكبرها على الإطلاق - تضم
مثلاً من الطوائف من أصحاب ما يسمى لينان عنها، فليبدأ بعد
الاجتماع بها اجتماعاً، ربما هو متعدد في بياناً لهذا الطوائف
في فرنسا أو كندا أو أستراليا أو الاتحاد السوفياتي ليست
طوائف، ربما هي فقط هي بيان طوائف؟ بحسب منطق الفكر
السايف الذي يحدث في قنصل الفكر الطائفي، جميعه بالمعنى إلى
الطوائف ليست طوائف إلا بالقول لا بدائياً كما يذهب الفكر
الطايفي من القول في بيان هي التي تؤمن بمسيرة الحركة في
رعاها إنتاج الطوائف كجائيات سياسية هي بالتحول وحدها
مؤسست ومنطق الفكر الطايفي الذي يعتمد حركاً في تحطيمه
بنظرة الأخية بقائعهها، فتظهر الدور طائفية كأنها نتيجة لعدم
الطوائف في المجتمع اللبني، ربما هذا يعني بالتحول تتمتع
الطوائف في هذا المجتمع، وربما يُعده إلتعاجده من حيث هي
جائيات سياسية أليس طريفاً وفقاً علاقة بالتحول نسب في ما تتركه
أن تكون الطوائف معاجده إلى اعتبار الدولة بناء على تكسب
جندارة الوجود؟ فإذا لم يكن مختلف بها، كان وجودها سريعاً
على خروجها على القانون، ونزوحها بالتالي على الوجود؟ إذا
صح ما نقوله، وهو في رأينا صحيح، واستخدام منطق التماثل
بشأن منطق الفكر الطايفي، يمكن القول، بكل صراحة، إن فهم
القول الذي ربما يكون الطوائف طوائف، بإمكانه في شروط

¹⁰ المصدر نفسه ص 4

ناوحيه محدده هي التي فيها تقوم الدولة بتعطيل اهلها إنتاج الطوائف ككيانات سياسيّه أن يجعل من المجتمع القبلي مجسماً سياسياً، حتى في تمتد طوائف نفسه ليس تمتد الطوائف بالمتن لذي فكنمة، هو الذي يحوّل دور الوحيد المجتمع وتجانسه، بدون توسيد الدولة وتجانسها، كدولة مركّبة وحادّة، وكادّة الوحيد المجتمع التي كانت علاقة الدولة بالطوائف أساسية بوجود الطوائف في مؤسسات هي كيانات سياسيّه هي بالمتن، معطلة بوجود الدولة كدولة مركّبة وحادّة، هناك ما تكونه التجربة التاريخية القبلية نفسها، سواء في وجودها السابق على الحرب الأهلية، أم في وجودها في هذه الحرب، فليس ما يؤكّد انطوان مرسا وغيره من الداعين في اتجاه هذا الفكر اليورجوازي المسيطر في شكله الطائفي لا نواق ولا ترميز، هو الوجود المؤسسي للطوائف بوجود الدولة للمركّبة الواحدة لا يناهش بين الوجودين، فكلّ من الاثنين ينفي الآخر، والعكس بالعكس، تلك أن الشرط الأساسي لوجود الدولة كدولة مركّبة بعد مدها الاثنان في الدولة اليورجوازية هو ألا تكون طائفية، باستثناء طائفة الطائفي هذه، ينفي تلك الوجود المؤسسي للطوائف، التي حوّله بالقوة وحدتها، وجودها السياسي ولا أقول بالطبع بوجودها الذاتي¹⁴ لكن الدولة التي بنا وجود الطوائف مؤسسياً وسياسياً هي فقط الدولة الطائفية ولا يمكن أن توجد كدولة غير هذه الدولة والقوة الطائفية هذه.

14- ونذهب مع مرسا، بلنّا، إلى أن الأمر دولة، الروح الديمقراطي للطوائف هو جوهر الديمقراطي والقبلي هذا، يؤكّد هذا وجودها فقط في حالة، يذكر، املا.

في تعريفها نفسه، ليست حركة مركزية، ولا يمكن بها أن تكون أو أن تعتبر كذلك. إلا إذا كانت دولة طائفة واحدة، لا حركة طوائف، كما هي في تعريفها، أو كما يظهر مدانها في هذه الحالة، تستعير، كما استعير، دولة جمعوية، مبركة بيلمها إلهاء غيرها وتتركز وجزء الدولة المركزية. إما في دولة الطائفة الوحيدة، عبر إلقاء الطوائف الأخرى إلقاء مؤسسية سياسي، وإذا أمكن جعلها أيضاً أكبر مما هي عليه بتغير الجسور؟ أليس هذا متعلق بالعمل الاقتصادي لأزمة النظام السياسي الطائفي؟ ولكن أقوم الآن بتسليط نيتي الشاغل المأزوم لهذا النظام. بين كونه طائفيًا، وكونه يبرجوازيًا، فلهذا تمكك بها في مؤسسات أشرته إليها سابقاً، لكن ما أريد قوله، حتى لو كان في هذا التقدير اشتباك للبحث. هو أنه ما يحاربه سرًا - وخبره - من التوفيق بين رجوع الطوائف المؤسسية ورجوع الدولة المركزية، هو في نفسه لهذه، مستحيل. فقد بنى سرًا لهذا التوفيق نموذجاً يشك النموذج التوفيقية، كان يرى أنه يجب النموذج التوفيقية، لا سيما أنه وضعه في مهمة معلنة هي، بالضغط، أن يوفق بين وجهات نظر الممثلين بالعصبة ووجهات نظر القائلين بالتوحيد^(١)

مذكور هذا التوفيق يتعلق بمشاكله. يرتبط هذه الإشكالية هو هو منطق التناقض المأزوم في بنية الدولة اللبنانية، وهذا تفرقة طائفية. وبينها تفرقة يبرجوازية. لكن دعني، لأد، في مثالتي هذا المستطير من الفكر الطائفي، نفس الحروف إلى تحليل حالة العلاقة بين الطائفي والبرجوازي في بنية السياسي تعدد هي.

(١) - جميع ما ذكر في الصفحة ٢٨

وساطة لا أجيب مع التقديرية من صد الزاين على ماذا كان
تلك المحاولة من التوفيق للمستحقين؟

7 - في الدلالة السياسية للمنطق التوافقي

وساطة أخرى إن قلنا المحاولة دلائل موضوعية تكمن في رفض
نموذج النظام السياسي الطائفي، وهي الطموح إلى تأسيسه حتى لو
كان تأسيساً آمراً مستهجناً عند غير خلاصة فكر مسودة وعنوان
محاولة فلا ريب

نفس منطق الفكر الطائفي الذي يحكم فكر مصر: إذا
تكونت العلاقات بين الطوائف في المجتمع التعددي متوازنة
رأى أن تكون متعاضدة وتوزن بها تقدم بقولنا إذا ما جعلت الدولة
أو قل المجتمع تحتل هذا التوازن، وحلقت الطوائف في حالة
حرب ولأنها حرب بين طوائف لا يمكن أن يكون فيها حكم
الصالح وأصلها منها ضد أخرى لا يمكن أن يكون فيها، وبالتالي،
غلبة ومنطوقه بهذا حال مقصود أن لا بد من إعادة التوازن
بين الطوائف إلى ما بين هدف تلك شيئاً لم يكن لا بد من
العودة بالنظام السياسي طامس وجود الطوائف وطامس لجهدها
إلى ما كان عليه قبل الحرب فالتنظيم جيد، دائم بخصومة
الطوائف والطوائف دائمة بجهدها هذا قدر المجتمع التعددي
أن يتأيد برشده تأسيسه أن يكاد تراكب بها ويكون إن لم تكن،
ما كان فتأنيده محكوم بضرورة أن يبقى (أعني الدولة) ولا يصير
حتى يهمل (أعني المجتمع) كما هو في جوهره فلا يغير كونه
الأرجح من بين المجتمعات كلها الذي إذا بقيه زائد لأنه

القيام بذلك. من خارج التاريخ، لا يتوسطه التاريخ. كان تاريخه لا يتحدث التاريخ

نحن هنا في لب الفكر الضيق، وهذا السهم من القول يهدف إلى أبرز سياسي راجع. تأييد النظام السياسي الطائفي ومجدد هذا الفكر في أيدي هذا النظام أن المجتمع الطائفي يهددي. وما دام كذلك. أعني متعدد الطوائف، فلو كانت كذلك، أعني بالضرورة، طائفية. ولا سهل إلى أن يكون غير ذلك، ولا سهل إلى أن تكون دولة أيدي غير ذلك. هم طبيعة الأمور. - على حد تعبير شيعة - ومن يدافعها أن يكون طابع القول طائفية. وما هذا الطابع بدني. من طائفي. هي قسري. طبيعة المجتمع المتعددة أي بطبيعة الطائفة. هكذا تتعدد الدولة في ذلك من خارج التاريخ وبسببهم. فكما يستند المجتمع في أيدي يقوم المجتمع بداته، طائفية، لا يقوى عليه تاريخ. وطبيعة أيضاً لعدم دولة طائفية بطائفية. لا يقوى عليها تغيير يكون كما كان. أو لا يكون. تكون كما كانت. أو لا تكون. يتروك إلى غير وإذا خربت نزل.

٨ - في التمرجج اللبناني

يشكل هذا الفكر العربي والعربي مسرقة مسرقة. وموضوعه موضوع. أو من منتهى. إنه، أدرك الولع اللبناني التجرع. وكذا، التمرجج سياسي. المجتمع يهددي. مقالتي، هو التمرجج التوافقي. ويتفق مسرقة بلا تولد. بين الواقع والتمرد، كان هذا هو ذلك. بذلك، بلا تمييز. أو قل، في تعبير آخر، إنه يندرج التمرجج. ويوجهون التمرجج. بحيث تقوم بين الاثنين علاقة من

التماثل كلما جرى الكلام فيها على طريق: منح على الطريق
لاخره كأنه به البقعة والبعكس بالعكس على قاعدته: ذلك
الفكر المبني يقوم خلافة التماثل هذه. فمقدمة التوزيع الثنائي
مختلفة بهذا الفكر وحده الذي يجمع السجعة التجميعي، في مثل
الثنائي، كمجتمع طبيعي، عالم بجموعه طيعه على الترتيب الذي
يتا. هكذا يجري الكلام في من مبرره على التجميع
السياسي الثنائي، يتما المقصود الفعلي نظام سياسي محدد في
الزمان والمكان، هو النظام السياسي الثنائي. كان هذا النظام
بإمكانه إلى مرحلة التجميع، يكتسب مبدأ - بعد طوله إتساق -
يجعله قادراً على التجميع بالامتداد، جديراً به

كل قرن محكوم بقضده، والقصد حثيث من الفرعي، محكوم
بنتية لكر هو لاله. وفي الفكر الخطي بعدد للقرن قديماً أن
يكونه حتى في ثباته الشكلي، في خدمة تأييد العالم مثلاً، في
ذلك الاتفاق، بالنظام السياسي الطائفي، من تهاك الواقع السادي
إلى بين التوزيع المعالي أي، والثاني، من عالم المحور
والضرورة التي كانت العرب تسيه عالم الهند، إلى عالم البقاء
والقوة على الوجه

يقول العلاء مراً: أن نموذج الديمقراطية التوافقية المرفوع
في مفهومه العام وفي تلك الديمقراطية الأوروبية الصغيرة، ثم
يحلل بدواسة متحدة لتروطه وتطبيقاته الخاصة في تندر الثبات
ينظري على مزايا خصوصية: لا سيما وجوه دين في مرحلة
ديموقراطية ومحيطة في مرحلة توافقية ضعيفة أو متطرفة بشكل هذه
المرحبا لذلك. فإن التجربة اللبنانية مهددة جداً لفهم النموذج
والمواصلة بسلطة وقيمتها المتبادلة

ما هي شروط استمرارية النموذج اللبناني؟

هذا السؤال هو الذي يهيء منطق تلك العلاقة من الشكائل. وهذا
 بين في البسطة الأخير من النص، التي هي اعترافه بـ
 السبب بالذات. فقد تم فيها تصنيف النظام السياسي اللبناني
 كنظام توازني. هكذا وضع لبنان في نصه الطبيعي نفسه أنه
 بحاجة لمجتمع تعدي. نظامه إذن توازني لا يفرق نموذج
 إنه النموذج به يكون التفسير إلى هذا في نفس مرة هو
 الذي يسمح بتفسير النموذج

حل وضع الفرضية ما يقول؟ بعد أن كان النموذج التوازني
 في منطق التعقيد. هذا حاداً لتفسير النظام السياسي اللبناني من
 حيث هو طبيعي. انقلب النظام هنا بعداً لتفسير النموذج ذاته
 في علاقة مع التالية. إن النظام السياسي اللبناني يسمح بتفسير
 النموذج التوازني، لأنه نظام توازني. في مثل هذا الصراع من
 اللون (كروموجونا)، يستقطب الفكر «التوازني»، ويدخل، بصيغته
 ذلك في حيلة معرفة. فالتوازن التوازني هو الذي يسمح
 بتصنيف النظام السياسي اللبناني كنظام توازني. فكيف يكون هذا
 النظام الذي ليس هو المثل إلا بذلك النموذج. ربما ما عليه، هو الذي
 يفسر النموذج الذي يفسر؟ يكون هذا بأن يكون هو النموذج
 معه. وما تلك الحقيقة المعروفة التي فيها يدخل الفكر. سري
 حلق الفكر الديني الذي يفسر، هي تشكل الطائفي المسيطر،
 كمركز تجزئي. هو هو الفكر الجورجوازي الذي ينتج الواقع
 التجزئي - وهو هذا النظام السياسي الطائفي - يفرقه إلى منطق
 يفرقه. وبالتالي، هي نظامه السياسي الطائفي، هو، إذن يوجد
 المفكر، نموذج نفسه. ليس في هذا - أعني في النظر في هذا
 النظام في ضوء نموذج الذي هو له، لا فرق بين وبينه - حرية
 إلى مفهوم التوازن؟ ليس فيه. الثاني. مثل قضاة هي في

مبدئياً لا يخاف من حيث هي مقارنة ذلك النظام مرة في تلك
أي تلك الخروج على كل حال؟

9 - في منطق المقارنة

وحتى لا أمتط بالبحث في غرب فرعي يعتمد به من ضرورة
أمره بلا نقاش، على ما يبدو في بعض مسوأة عن نقاط مستقيمة
نقاط كبرى. مثلاً فبأن يوجد بين أية زوجة ديوارية
ومعظم صغير ككتفي أستاذ إذا كان منهج الوصول إلى النموذج
الديناميكي التلقائي محكوماً بمنطق التحليل العنق، نـ كما يبدو
ما لنا في الأسس التي تقوم عليها مقارنة نظامي الديناميكية
الأوربية الصغيرة، ولفظي كنهان أو السرد أو نيجير، مثلاً
وما هو المنطق الذي يحكم هذه المقارنة؟ أليس من تلك الأسس
واحد، على الأقل، هو بالتحديد، تهييب الاقتصادي، بما فيه
الاقتصادي من علاقات إنتاج خاصة بنسب معين من الإنتاج،
وحيز السببي، بالعالم، تلكه ضلوع بقاته، لا خلافه له
الاقتصادي. ولا فائدة مادية يعرف بها؟ أليس يعزل نفسي
كذلك يوهج الياسي، في تلك قبليان. في علاقة مقارنة؟ أليس
منطق هذه العلاقة هو بالتحديد منطق سائل؟ ومنطق الخسائر عد
هو هو المنطق التجريبي الذي لا يستلزم ولا يطرده لمختلف من
دائرة العقل وليس للاعلام جعل غير عقل الفناضل الذي هو
بأن العقل الديالكتيكي والعقل عد إذا كان، أليس المقارنة
لأنه منطقي حتى مامنة الاستلاكية لا على لامت التباين
والفهم مثل هذه المقارنة، على مثل هذه القاعدة، تقتضي ضرورة
رابط السببي والاقتصادي وخطا هو القائم، بالفعل، بوجوده، وهو

الذي يسمح بمقارنة السياسي بالسياسي، دون لوم - أو ريب
حول السياسي من الاقتصادي، كأن السياسي مطلق، في سب
ذاته (حيز الوجود) فتقوم حركته بها. أحيى بهذا المستقر،
هو السياسي والسياسي من بلقان مختلفين ومن بنات اجتماع
مختلفة، وعلى قاعدة مائة التعددية مختلفة، وحدة مطلق هي
وحدة تكون كوني في تميزاته المختلفة إليها، هذه وحدة
الخلاصة على عطف وحدة التماثل التي هي كوحدة تجريدية
وحدة خارجية كد في المروج الديموقراطية التوافقية

ويكون التعدد مثلاً على ما تفرد ليس من اختلاف بين أن
يكون التعدد مثلاً عموماً وأن يكون لحيث أو حيثاً أو
جنساً؟ رجل مر واحد في مثله، كد مر واحد في مثله؟
ولماذا لا يكون تعدد الطبقات الاجتماعية يجب تعدد مثلاً
حصره في الطائفي؟ لماذا التماثل بين تعدد مثله وتعدد عرس؟
والتعدد في لبنان، هو بالنبوة وحدها، طائفي أما بناء أي
من خارج الدولة، ريمز، عتيد، غير تأتي تعدد صبي الغمر، في
أي مجتمع آخر، طامناً يكون التعدد التبعي، في لبنان وحده،
بعداً (بالمعنى السياسي والاجتماعي أي، يكلمه بالمعنى
الطائفي الذي تعدد مائناً في حلاكة بقدرة)، ولا يكون كذلك
في فرنسا، أو في أميركا؟ لماذا يكون في لبنان عموماً رائد
رحماني وتقليد، وما شامت الفاتحة الطائفية العنصرية له وكروية
ولا يكون نيتاً من هذا مثلاً في فرنسا، كأنه غير موجود؟

١٥ - في الحل التوافقي، الطائفي

أقول من السلطان، مصلحه الطبقات، بعد منطقها الذي ليس
دوماً عقلاني ولا حرة إلى

إنَّ عبءَته الحثيثة اعتنقَ الترفُّن بين الطوائفِ إبنِ الأَوطى
 في أَنه يجبُ نفوذةُ النُزولِ حتى يَعودَ إلى الطوائفِ بوازِجِها
 يَهدِرمُ النُظامَ هذه هي خلاصةُ فكرِ مَرسِيَّةٍ مُتجدِّدةٍ تَكثرُ في
 كُتُبِها مِن أَهْلِ عَصَبِيَّاتِ مَصرِها في رَغمِها جَسيماً بِصِوتِها حادٍ
 أَو كَستَاليٍّ شَديدٍ نَظَريَّةُ الدُولةِ بِمَناءِ المَراقِزِ⁽¹⁾ في المُجتمعِ
 المُتجدِّدِ ومَرسِيَّةٌ لا يَضمي عَندَها أَنه مُضمارٌ لِمُستَقرِّهِ النُظُمِ⁽²⁾
 والنُظامِ مَذاً جَودَ بِالنُطبعِ، النُظامِ الحِباسيِّ الطائِفيِّ القائِمِ، في
 رَأْيِها بِمُعتدِ طوائِفِ المُجتمعِ المُتجدِّدِ عَندَها نَظَيرُ شُروطِ
 اختِراقِها عِندَ النُظامِ، ولَقدِ شَاحَلَه بِهذهِ مَرسِيَّةُ الأكادِميَّةِ أَهْلِي
 الرَينُورلُوجِيَّةِ، مُسلِطَةً هُوَ التَفرُّجُ التَوالِفيُّ، وتَكونُ عَندَها الهَنيئةُ
 بِهَذا، يَعدُّها عَلى أنِ الحِصاريَّةُ عِندَ النُظامِ يَأتِيهَ في وَاقِعِها
 المُعني عَندَها بِطَرفِ التَفرُّجِ، وَبِاتِئِ النُظامِ بِالتَالي مُتجدِّداً
 بِالأَنياءِ وَبِالزُوالِ ومَرسِيَّةٌ نَفسُها بِعَينِ بِمَراسِمِ أنِ «النُظامِ
 التَوالِفيِّ لَقدِ لَغَطَ في الحِباسيِّ»⁽³⁾ وَمَرسِيَّةٌ يَعدُّ بِهَذهِها

لا يقدر ربح خلا التصار على ضيق من الجاهلين ولا يقدر في لغة صعبة
مركبة في الفقهية بل إنه بالعكس ينبغي تسهيل المراجعين للأصحاب
الطبع بصعوبة في أن يوزر حتى معاهد الفكر العربي تجعله مطلقاً في
نفس كنهه فإن التصار صمد في ظل فهم المراكز وإلى بعد التصار
ولمير الميراث والذبح العربي وبالله ما في لغة التصار إلا من الجاهل
أن تلحق القويمة باسم الولد بين الجاهل في فهم المطالبه أن تلحق في بقاء
بنت = إلى غير هذا النص الذي هو بغير فهم منه فإذن صليبه النص
1998/1999 ماذ أكثر في هذا النص في صياغة التي صمد إلى
من العدد بالمعاني الهندية غير أن في صياغة يرى القصر كله في بناء القبرنة
التي من بلا تزيين منوطة القديس ويرى في بناء هذا الجبر أو المقادير
من أن ينادي الخليل أن احسن من وجه هذا النص وكما

مجلس طرابلس

(b) *Not a public record.*

المتعلق كذا بعدتها المشكلة إذن محدثة، والحل مرسوم، والفكر لا يخرج من نطاق دكتنا يجب قوله قبل الشك بالالتحليل، جو ان الساق الفكر عند هو في خدمة تحقيق ذلك الهدف، وله بالتالي، فالقمة في سياستها الشكلية بالذات، وعليه ديموررجية النظام السياسي، مثلاً، طالبي - أر قوله لإرضاء مسرّة، توافقي - لأن السجسج تعممي، ولذا كان تغيير هذا المجتمع أمر مستحيلًا بحسب منطق الفكر الطائفي في تعديده الحوائج ككائنات مسئلة لقمة يداني فإن تغيير نظامه السياسي الطائفي أمر، إن لم يكن مستحيلًا في ميثاقه، فهو على الأقل، أمر محذور، لأنه مضر بوجود المجتمع التمدني عليه، وبالتحديد الطائفي الذي هو القاعدة التوتلنية^{١٢١}، على حد نمو مسرّة تلك أن كل تغيير في نظام النظام يضره، بشرورة منطقته الفاعلي، إلى إقامة نظام إلكتروني هو نظام لمعد للديمقراطية^{١٢٢}، وإن واحدة من التنوير لما تنوير يؤدي إلى نظام قهنا ينمطه المجتمع التمدني، وإن إعادة بناء النظام الطائفي له، على أنه السائدة، دون تغييره ما حلا ربما إصلاحات مفتوحة الحل الأول، ليس يحل، وحده الثاني من الإمكان الأوجه^{١٢٣} أما فالمقدمة التي يطلب بها البعض، ولقاء الطائفة السنية التي يطلب بها البعض الآخر فالساية منها مضر الآخر في الزوبه وكلامها يتوحد عمدا إلى استصلاح للنسب الطائفة^{١٢٤}، هكذا يلقي مسرة في مضر أو مضر حلا هو بالمعنى الدقيق ذلك، الحل محكر

١٢١ - مشروع سياسي طائفي - محمد شادي - ص ٢٢٤

١٢٢ - مقدمة - ص ١٨٨

١٢٣ - مقدمة - ص ١٨٨

١٢٤ - مقدمة - ص ١٨٧

الأول هو: فإن كانت حالة النظام السياسي في طائفتين وهي: الفصل بين السلطتين أو في إحداهما ولا يقدم مبرراً في تغيير أي كنهانه لإلغاء هذا الفصل، ولا يبين قسماً كيف لا إلغاء الطائفية السياسية وهو ثانياً إلى إجابة بناء النظام الطائفي ودليل في قوله هذا بعض الأمثلة مع فكرة الطائفي بناء دولة ديموقراطية علمانية غير طائفية لا يلغي الطوائف، بما هي بحسب فكره هذا هيئات مختلفة بل يطبقها بما هي علاقات سياسية بالتمثيل الذي حدث في أكثر من دراسة إنّه في مصر أكثره يفتقر وجودها المؤسسي السياسي الذي هي به رحمة طوائف وهذا بالمعنى ما حدث في البرجوازية المسيطرة. وهذا ما يذهب إليه الكاتب. فكرة الطائفي هو أن يكون صاحباً لوزراء إلى إلقاء الطائفية السياسية هو استصلاح، أو يفرض في نهاية المطاف، إلى استصلاح للنظام السياسي الطائفي، كما يحدث في ديموقراطية ربما رفضه مبرراً عنه لأنه لا يتوافق مع توريده التوافقي لكنه ليس كالمثل، وهذا هو ما يخلطه قائلاً، حتى يصر، بالمعنى، إلى وضع لا يتفق إلا على واحد من حلين، لا ثالث لهذا الأمر: النظام الأكثرية، وهو مرجح، والثاني النظام التوافقي الطائفي، وهو، برغم المبرور، غير مستحسن، إذ لا حل غيره. فبعد مجرّد هذا بله الإمكانات الأربعة

بشيء من الحديث أو عن الحاجة إلى التغيير النظام التوافقي، من توازنه التمثيلي نفسه، نظاماً أكثرية، ليس مأزقاً لاثنين، حقاً من حيث أن كلا منهما يستلزم الآخر ويستدعيه كحل، والعكس بالعكس، أي حركة بديل المبرور المأزق ليس هذا المأزق المبرور هو هو مأزق النظام السياسي الطائفي في وصوله إلى نقطة القطع في حركة مستبعدة أي إلى نقطة الحسم

في ضرورة التغيير، والنقطة المرجعية لتدورها هي التغيير
الأيديولوجي. يثبت هذا على أن نهج التاريخ من جانب
شروطه

11 في القوة الدولية

يكن أساس الفكر الجوراني - ومأساة قوته - أنه يحل محل
المستحيل. واجب عليه، إن شاء الله، أن يشكك في التغيير وحلله،
وأن يلج في هذا التشكيك، على الواقع يستجيب لروحه في تأييد
القائم، (أعني السياسي الطائفي)، فيتأكد هناك بمضمون حسراً
علاجه كتابه يكاملها - وهي من ثلاثين صفحة من الحجم الكبير
- لتشكيك في جدوى التغيير السياسي. كأنه ما كتب كتابه
الضخم هذا إلا ليصل به إلى هذا القول: ما كان بالإمكان إصلاح
هذا كان. ومن بعد، هناك لنظام السياسي الطائفي بدلاً، فهو
المرجع العرفي الخاص بمجموعة المصالح. ألم تكتب العرب
مع هذا القول؟ وهل كان الثابتين معاً، إلى الأبد معاً؟
وهو القائم أصلاً يبدلت قبل الحرب، ومنه غلبت
التغيير؟ وهل التغيير السياسي عامل حسنة للأغلبية مع
الحرب؟^(١٠) هناك حسرة تشككاً. وهل يمكن أن يفي حل
البلد من التغيير السياسي؟^(١١) هناك حسرة ثانية، تشككاً. وهل
تطبيقاته مع هذا العرب موهلة، أصلاً، للتغيير السياسي مهم؟^(١٢)
رطخ في السؤال. ثم يطرح سؤالاً بعد الآخر: وهل الجلب

١٠ المصاحف ١٠٥٥

١١ المصاحف ١٠٥٥

١٢ المصاحف ١٠٥٥

التي يعتبر لبنان نتيجة من نظام السويدي⁴¹ ورجعية مسرّة طبعاً، يعني قانع وسطين يشاركون في حكم راية، ثم يكون العكس عند تطور النظام السويدي الحالي، بالنسبة إلى المصالح المطلوبة لا تعتبر لها مالبنياني لا يزال محكوماً على المصالح السويدي، بالمقابل الوطني وينسب 1926 وحتى يومنا هذا منه تلك انتهازت الدولة بكون الدولة ليست النظام قد لا تكون معارضة النظام على معنى جريته، لكنها تجعل على أن يدعى بعض الاحزاب بعض التي الاساسية الراسخة⁴² إلى العمل في مجال التغيير السياسي في البلدان المتصلة يتم في خلال البري المظلمة لا بالتصريح والنتائج⁴³، إنّه النظام السياسي لطائفي القائم على لا عند تلك البري الاساسية الراسخة ليس بتغيير، بل لتأثير هذه في العملية العامة التي ينبغي إليها تحليل مسرّة على رجب ترقية الدولة لكن السؤال هو كيف؟

جواباً يتقدم بهذا صاحب النص في معه واحد تجريبي، والأخر نظري، أو مسرّجي الأول هو الذي يتجسد فيه نموذج الدولة الفرية في التجربة المحلية التي يخوضها الرئيس أمين الجميل⁴⁴ إلى آخر النص لمثبت أحداث يستعيد الملامح الاساسية لهذه التجربة تتعدد خلاص تلك النموذج وينسب في ظل المبادئ السياسية النهج الذي يقود إلى ترقية الدولة أما النهج هذا، غير، بساطة النهج الكتابي وأما النموذج فأنه تهر، بالقبض، نموذج الدولة الكتابية، أو قل مسرّج الدولة في المشروع الكتابي كما يحارب مجرّمه الرئيس الجميل وأما

⁴¹ المدد قد م 476.

⁴² النموذج م 476.

مؤامرات تلك التجزئة فهي التي نتحدث في ميدان السياسة
أثناء هذه المظاهرات الجارية هناك وحول السياسة وهي يد
السياسة الداخلية بالمعروف هذه المظاهرات التوافقية إليها
بالخضار محاولة إعلانية بناء مركز القرار

لو كان حتى نصيب العز لقلت إنه برغم نأفك أنماجيته
ومردية، ومواقفه، ولما يصيبه أثناء يخرج في باب صريح
السلطانة لغيره، ويشرح، منجز بكامله، حتى حتى في لثقة
رمادية، إلى طرفه، في هذه الحرب الأهلية هو الطوفان
الكتاني لست بالطبع، قد الانحياز به، حواء يقوم العز
في انبثاق الفكري لكتاني ضد إندام الانحياز، وقد التوجه بلا
موجه الفون إن السيادة الكتانية التي يضمن بها حواء، ويبدو
إليه، ويرى فيها الأساس الذي عليه، زبد لفرم الدفعة، مركزه
فرضه، هي التي نجدهم في صياغة الضل الذي أنزل ما هناك
مياه، هي أنها جعل بناء لا ميلة، ولهذا ردها الشعب
رأسه، ولما بعد التسمية التوافقية فهي التي شيد في
فمن كل إصلاح للنظام السياسي الطائفي، بل في التثبيت به هو
شعبي، وما محاولة إعلانية بناء مركز القرار هي، يسلطه محاولة
إعلانية بناء ما تعدد من مركز الهيمنة، أو فل موقع الهيمنة
السياسية الذي به، في هذه الدولة الطائفية بالضرورة طابع
طائفي، إنها محاولة إعلانية بناء هذه الدولة، بما هي دولة طائفية
وهي أساس من توازنها الهيمن، نفسه التي تصدح بفعل مسجود
الحرب الأهلية هي، إنده، موجهة ضد الفري السطاح بالتموير
الوطني النحوي على النظام السياسي الطائفي

أما الجواب النظري الآخر، فهو الذي يحلله به حواء. العوامل
الترسوية التي عليها - بحسب فهمه - تتولد لألفية لتعود

السياسي اللبناني للحياة من حيث هو نموذج توافقي أي
بالصيغة طائفي بمراسلة كيانا هذا المنهج من جهة الأيدي
بأساليبها؟ وعلى صفا هذا؟ قبل أن نستعرض هذه المراحل
بالضميل من السعد الأندلس هذه جوى، إلى أن المشكلة من
مروم نظم صائرا الذي جوايه مروم نظم النظام السياسي
الطائفي الميطر، يست مشكلة إصلاح هذا النظام لتأمين بديمومة
حيثه. إذ إن نجده هذا لا يقوم بإصلاحه، بل يتوجب إنها
بالمعنى مشكلة تأييده، بهذا كما جرحه نصير المشكلة، في
تصوير آخر، هي في أن سيورة إعتاد إنتاج هذا النظام بانته
تصطدم بماتر يخبر دون نعتها. لا لعد في النظام كما من
بل لأسباب من عارجه، إنها إتنه سيورة معقلا لكن الحول
ليس في ممر النظام، لأن المدة ليست به البحر يكمن في
ممر النظام من عاتق إصافة إصافة وتأيد. هكذا طرح صاحب
مشكلة ما الحول لإصافة صيغ الحياة في تلك التصريح، ولا
لأنه ما هي شروط مبره؟

12 - في هو مل كايه النظام

نظم ما يفرده صرا. شيء من الضمير يقوم
التوجه قليله النموذج للحياة على أبعاد هراجل ونسبة فهي
تتوقف أولا على البئر العقلية لسنوات الحرب الثماني قد حطمت
كما يبدو، مختلف الفرقاء من حيث نظريهم إلى طبعها النظام
وحدودها. فالجواب هو بوجهها المنطقي، المشكلة بوجهها في استبدال
السبة المرفقة بنظام المرفدي. قد نأخذ إلى هذا التحولات أجيب
ولفرك المبتكرين الأخير أنه إن كانت هناك رغبة بتغيير شيء في

البناء المعنوية للمجتمع البشري، فإن ذلك سيكون غاليا جدا. مع
تطبيق غير مضبوطة وغير مثالية، على أي حال. مع تلك السلبية
إن كل المواضع في لبنان هي بالعمل أكثر^(١)

(٢) المجلس لأول

لنأخذ من الاقتراح الرابع قليلا عند هذا العنصر الأول. من أي
شئ يمكن فهمه الجوانب الأخرى، نرى ما فيه. ربما أهم ما فيه
أنه يتضمن، في أسطره الأولى، لولا هو في الظاهر أقرب إلى
مرح الفريد منه إلى بقاءه. لكنه في الحقيقة هو في ذلك أنه
شوقه ما فيه ذلك النموذج للحياة على البنى المعنوية. يعني،
بما أنه أن ينظر السياسي اللبناني ما في ما نام مبعولا. بل
رأيناه، كمرس في نفسه نصيره. فوجوده في مرتبط بوجود مرع
من القومي الاجتماعي، هو الملائم بوجوده. ويقال: وهذا
بالتالي. بقاء هذا النوع من الوعي بالوعي هذا هو، ببساطة
أهمه الوعي الطائفي منسدة الذي يرى في وجود المنظمة
السياسية، كمشهد طائفي، ضرورة اجتماعية. هي التي يدفعها
مثلا، المجتمع اللبناني. بل يرى في النموذج الممكن الأوسع
بذلك الأسباب التي بها. أهم ما في هذا القول أنه يقوم به
السياسي والأيديولوجي علاقة بتطور فيها كل من الطوائف تتطور
الأخرى والعكس بالعكس. هذا ما أشرنا إليه في تأكيد علاقة
الدرج بالعدالة وهذا ما يلقي في حق مسرة نفسه إلى
الفرق. لكنه يأتي إليه في قوله برهته أو مرادفه في قول يشره
شيئا آخر. ففي تلك الكلام على البنى العقلية، مثلاً، يأتي إلى

(١) سيرة الواقع في ٢١

القول حكومت القرن وهو التفكير فيه إما ظهور سرّاً ظهور
مختبئاً لذاته حكماً يظهر، أي فكر طائفي يستلج النظام
السياسي الطائفي، يورثه إلى مطلق يؤمنه، حاجة هذا النظام نفسه
إلى علاقة بوعي طائفي هي التي تؤمن يستلجها مجموعة تجعله
إلى الخطأ أو تثيره، تعطلت سريره، جعله وحلاً ما وقع
فيه النظام الطائفي، في سريره الحرب الأهلية يؤمن إلى حركته
وهذا هو خبره، في ضمن فكرة الطائفي فكله بأثره في شكل
أمر هو الذي تحدد ضروره تأييد النظام السياسي الطائفي لئلا
تقتله المستكشفة بالتعب إلى الفكر المسيطر، بسهولة هذا النظام
محرراً في حد الشكل ما العمل لإقامة بناء الوعي الاجتماعي
في شكل طائفي هو الفتي، فيه وحده، يقبل بالنظام السياسي
الطائفي، من حيث هو النظام السياسي الضيق؟ ورثة في رحله
في حقل الفكر وفي حقل السياسة (حالة بناء الطائفي المتصنع
بصنع نظام سياسي نظامه الزيدبولجي (الفكرية) بوحده بناء
هذا وذاك في شكل من بناء شكل وجوده السابق على هذا
المتصنع، أي هذا الذي يبدو كأنه شكل بفاعلهما الطبيعية، هذه
هي الحقيقة المزاجية للفكر البورجوازي في شكل الطائفي المسيطر
ويجهد في القيام به ذلك الفكر الذي لقد

أي، شكل للفكر البشري من حقل الفكر في الحرب الأهلية هي
يستلج بناء الطائفي المتصنع؟ أي حقل أفضل به من هذا الحقل
كي يبعد مؤلفه فيه شكل قوته يعني؟ وهل أيسر من أنه يعني
الفكر حتى مستوى الظاهر من هذه الحرب والسطحي من
استثائه حتى يكون طائفي، أو حتى تأييد طائفي؟^١ حول من أن
تقارب الحرب يفكر طائفي، فسطح عليها مطلقاته تظهر، إن شاء
له كأنها حرب، بين طرفيه، وما هي إلا به كذا، لا في واقعها

السلطة المحاربة لأمنية، في مجتمع متعدد الطوائف - بعض المكونات المستنفدة القائمة بفلاته - أي بحسب مفهومه البروجوازي - ونفكر طائفي، لا يمكن أن تكون إلا حرياً بين طوائف، حتى لو كانت غير فلك، ومهما احتضنت منها الأسباب ونسب من الفلك، يجب التنوير في سياسة حربية كهذه، بين أسباب الحرية وأسباب عدم حرية، إما لا أولى، فوحيك. وهذا جميعاً بحسب منطق ذلك الفكر، إلى وجهه - لا شريك له، هو الذي يود في نص سرقة وهو الرقبة في استبدال النسبة التوافقية بنظام أكثرية، ولا طوبة في هذا الأمر، عافواك لحظي التفكير الطائفي لا تسمح بدمج سبب عاصلي أمر غير التي فيه سرّاً في لغته، بل، كلك الأسباب كلها، تقريباً، خارجة كما ستري - بعد - باستثناء هذا الأخير كان في هذا المقول أولاً نهر هو الإهم في النص، وهو التالي، فمن في النصوص القواعي (أقر في النظام السياسي الطائفي) حيث، ولا يطر عليه غير بديمومة يدرم السلم الأهلي، حتى الطائفي، ربحاً ودية، ويحل المجتمع في حرية أمية، بعد، لم يكن النظام الطائفي هذا، يوماً سبب من أسباب هذه الحرب، ولم يكن يعرف حافقاً لتطور المجتمع الشعبي، بل كان، بالعكس، دوماً، حارس السلم وضابط الشائش، به يهددك المجتمع ويلزم، وبه يلقى مستحماً، لا تخير تفككك، ربحاً، كاله محكوم، رجفة من بين مائر المجتمعات، بضرورة أن يلقى ما عليه أن يكون، يود، لا تغير والتغير في نصك هذا الفكر الطائفي، ككل، وسد، إنه «استبدال النظام الشراعي بنظام أكثرية» وكل شئ آخر، كالتفسير الديمقراطي، مثلاً، الذي يقتضي إلغاء الطائفة السياسية ليس مستحماً، وسبب، بل هو، ضروري، فلك البطاني، كما رأينا، بل

امر مستحيل. لقد، إتشه تطهير في «البنية التحتية» للجمعية
البيداني. هكذا توجد بنية تلك النظام السياسي بيننا بعد
المجتمع، كأن البنتين واسمها وكان «النظام» هو «الكيان»
والدولة هي كيان. وهذه الكتابة هي هي الدولة البيدانية
الماهرية والمهارة، بل هذا أن كان بنان. قبل مثل آلاف منه
أي بالتحديد عند أن كانت الإمبراطورية الجورجوية العمانية
المسطرة.

صحيح النصر. لقد جميعاً إلى خلاصة واحدة: التغيير يعني
الحرب الأهلية. لقد يجب لأبداً النظام السياسي الطائفي لأن
هي تاييد اتجاه للحزب. هذا هو، بالخطأ، الحل الثاني الطائفي
الذي اقترحه الجورجوية الكولونيالية الليبرالية لأزمة نظامه
السياسي، رجاءت أن تفرغه، بقوة الحرب الأهلية، على الشعب
وحتى قوة الوطنية والديمقراطية. إما القبول بتأييد النظام
الطائفي، وإما الحرب على من يرفضه. وهذا هو الحل الذي
يكرر مرة في لغة جارية مبدية، على طاعة

ويظل السؤال السابق قائم: أليس النظام السيرة التوافقية نظام
اقتطاعاً؟ وبناءً يكون نظام الأتية. دون نظام الاستبداد، وهذا
الأسلم على الأتية؟ والمثلث يكون نواته الويتي هو الاسم؟ ثم
أليس هو الذي يستمر ما يسمى سره «النظام» «الترقي»؟ وهذا
رجح من رجحته المازقي

وإذاً، الفكر الطائفي في عن سرقة ثمارك واتبعها في
أولى أيام الحرب الأهلية رتبتها أو «الأسباب» فيكون
ك. بالإضافة إلى ما سبق من قرون. ولما جتمعا. وما النتائج
بهي هذه استلالات جنحة كنع منظومتها، بحسب النصر، على
الحرب بعامة. وعلى تلك الرغبة في استبدال النسيج التوافقية

نظام استرويهه بمفاهيمه هذا يعنيه في تعبير كبره انه ليس في طريق تغيير النظام السياسي الطائفي الذي كذب وقرره اليه تغيير الحزب الأعظميه من نفسه الذي قاده وقرره، إلى تطلعات الاحتلال والحلابة في الحائلي راحته إلا للتغيير لأنه المبرور من الحزب ومن الاحتلال والحلابة. أيضاً في الحائلي وحت برقة البرجوازية البسطة بنظاميه وبرقة الطبقة المالكة، لحته المهيمنة، وبرقة حزب الكتانيه، بالتحريك وجميع القوى الفاشية التي فرغت الحزب واستخرجت الاحتلال بل استجعت به، وبه امتحان لاهمال حيلها الأولى، ثم الثاني إلى رسم السلطة السياسية التي طريقه أن تكون قوى الحزب التي هي هي قوى المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي - هي المسؤولة عن «الاحتلالات الأجنبية» وأن تكون قوى قايده النظام الطائفي - التي هي هي قوى التعاون مع العدو الإسرائيلي، من برقع القبحه له، الموضعه على منحنى القتل - هي المسؤولة عن السطة الوطنية؟ هكذا لتقلب لآتيه نقالهم، دوماً يفعل منطلق الحيليل الإمبريالي هكذا، أيضاً يكون الفكر مستكوماً بعد المنطوق، في ضربة البرجوازية المصططه بنظامها السياسي الطائفي

دولة العلم الثاني

ويتابع مسرة لمحدد الشرط التي تراها ضرورية لتبصرة نموذجيه الطائفي - عمراً - التواقي طويلاً
وتتوالت قديله البنية ثانياً على المبركة النظام التي بحرف المشترك نفسه بمبادئه للدولة الموحدة، والنبوة القدرية ليستا موعين متحسين (غير أن هذه القدرية لتطلب وجود سلطة

سياسية مركزية قوية تصحح الاختلالات لسابقا للثقلية في نظام التوافقي لم ينطلي في الجانبين نتيجة التغير الشكلي إلى الأخير ونتيجة التغيرات في مسائل السيادة التي ليست، بطبيعتها، مسائل قابلة للحسم^(١٦)

هنا أيضا يتماثل الفكر الطائفي بداهة مطلقة ومطلقاته أن الطوائف كيانات مستقلة قائمة بذاتها وأنها الوحدات الاجتماعية الأولى، ومنها يتكون المجتمع المتعدد ولا يمكن التنازل، بل هي مبدأ قبل التنازل وما صاحب كذلك، فلكل منها الحق في الاستقلال السياسي الطبيعي والثقافي أن يكون له دوره الذي تقتضيه طابع بدائي وتقليد من التوضوح فنون إن اتساق الفكر الطائفي مع بعضي بأن يكون لكل طائفة كائنات خاص بها، فمن الدولة الواحدة والتعدد التوافقي هو الذي يركن إلى مركزية هذه الدولة وتعدد الكائنات السياسية تتعدد الطوائف وما لهذه، بحسب التقدير إن هذه الكائنات هي من النموذج هو بعض الطوائف التي هي أصل لأن يكون لها كائناتها وربما كانت بحسب هذا المنظر في بناء ما أما الأخرى مستجيبة

لا جديد في هذا التقدير إنه تعيد مبدأ التماثل الطائفي في ظل الدولة الطائفية كما جدد في ومبرسه التام في كتاباته سيما وما كان الجديد فيه أنه يدفع بالمنظر الطائفي إلى حدود القصوى في مشروع بناء الدولة المركزية القائمة على قاعدة الكائنات الطائفية وهو، بالقياس، المشروع الكثائفي مع ملاحظة هي أن مركزية هذه الدولة القوية مركزية طائفية متعصبة هي عنها المركزية الفاشية في مشروع الدولة القوية السليبة

(١٦) محمد عارف ص ٢

النظام هذا لم يكن يعيب فيه بل هي خارج، بقدر الآخرين
والسبب هنا هو في النص «النمو المتكرر إلى اليمين»

لكن مسرعة في مكان آخر من نصه يرى في هذا التفسير له
«وسيلة لحماية الأقلية ضد القرار الأكثرية»^(١٢) فكيف يكون سبب
في تعطيل النظام، بعدما هو، كما يعتقد صاحبه، إحدى
الخصائص الرئيسية لأربع النموذج التفاضلي؟ قد يكون بين هذين
التفسيرين تناقض وقد لا يكون، فمثل هذا الأمر ليس بهيكل أهم
من أن يرى ما بينهما من اختلاف. إن كان بينهما اختلاف، فترى
كيف يستقيم الفرق بينهما، عيش، بلا تناقض، فإمّا دقيقة واحدة
نفسهم أن ذلك التفسير ليس من خصائص النموذج، أساساً له، إلا
إذا استعملت لأغلبه عند الأكثرية (إنه إذن في هذا الاستخدام
وحدته ضروري بحيلة النموذج واستمراره أما في استخدام
آخر، فهو منسب في تلك الحالة، هذا يعني، بوضوح لا يحتمل في نفس
المسار، بل تتجه لواقع القيد، أن التفسير نفسه يختلف، في حالته
بالنموذج - وفل بالنظام الطائفي - باختلاف استعملته. وقد
ستتضمنان لا ثالث لهما واحد خاص بالأقلية عند الأكثرية
والآخر المعكوس خاص بالأكثرية ضد الأقلية. فهو منسب
نفس النص نفسه في الأول وحده، أساساً للتفكير وفي الآخر
محظون فيه. فالمعتمد من النموذج والتفكير أكثر. إذا كانت استخدام
الأكثرية حقاً في نفس قرار الأقلية محظون بالنظام فلأنه في
النظام هو بالصيغة نظام أقلية في التي نحلل فيه. فوضع الهيكل
وهي فيه صيغة الفرق الذي، نظام النظام ونفس مراد
لأغلبه حلل فيموثوا في الأكثرية برغم حيثه لأغلبه أو لغيره

(١٢) مجلة: برنامج العمل الثاني، ص ٧

الحل منها هنا يعني ان حق القوتو في واقع هذا النظام السياسي الطائفي - رطل، إنه تصفه «التوافقي» - مرة في الحقيقة، حق الأقلية رحمة دون الأكثرية، أو حتى حق أقلية بعينه هي التي مشتركة دون سائر الأليات، وهو هو، في هذا النظام، حقها في هيئة بها يوزع النظام «التوافقي» وبها يوزع كوزن «مسي» وبها طائفة تختص، تعطي النظام. ليس مسموحاً أن لكل أقلية في النظام «الشوامي» العيني حتى النفس. غير كالمسألة مثل سنة الحق، قد قام نظام كهذا، ولا عام. من ثمر كالتنمية التولية اللبنانية في واقعها الصمطي كما هي في مفهومها المبرمججوازي، حركة طوائف، وكانت البنية فيها مشاركة بينها. دون هيئة توازن حتى الأخرى، أو العكس بالعكس، أقرون لو كانت كذلك فما ناصت، وتختلفت وعيدتها الطيفية منها في قيادة مصالح العينة البطر. ولقد جالجت، هذه القصة الطائفة، من مطلقات أخرى. وهي ياتي لتمر في دراسات سابقة فلا ضرورة للتكرار لكن ما اريد قوله هو أن التوزيع لا يبرهنه مفهوم «التوافقية» تكمن، في وجه منها، هي ببناء أن التوازن في النظام «التوافقي» توازن هيمني وأن حق النفس فيه ليس، في واقع القسبي، سوى مسا هيمنة، ثمة، في هذا النظام الطائفي بالضرورة طابع طائفي. كما أن وعيدتها تكمن في مفهوم لتمر في وجه الأمر منها في إظهار كل نفس لهذا الهيئة ونظمها الطائفي كانه موجهة في استبدال النسبة التوافقية بنظام أكثرية، أي، في عصر آخر، كانه استبدال هيئة طائفة بهيئة طائفة أخرى، على قاعدة النظام الطائفي، بل ربما كان تكرس له في شكل أشد قبحاً من شكله السابق. لكن الفكر الطائفي وحده، فلكر ضيق محدوده هو الذي يود كل عصر يمكن لنظام سياسي الطائفي إلى استبدال شكله بآخر. ذلك

ويعبر عن حركته.

أما بطرس، من مبادئه تلك كقول يورجوازي ديجي، إلى تأكيد على النظام، لذا كانت كل حركة حثية حركة تأكيد على التغيير، براهنا

يعبر النظام بوظيفته ما قام بتوازنه الهيكلية ما كان يولد بدينامية، فإذا جرد بالحقى تعطل ومن مظهره أن يغير نظامه يستلزم به. وبما بالتالي، يستلزم العامل الذي هو إحداهما أساسى كحركة النظام السياسى الطاقوى، في وسط حركة الداخلي، بحسب مفهومه النظري كنظام التوازي، هو حصة العامل الذي به يتعطل هذا النظام، وتتغير وتغيره. ومع ذلك العامل من «الدينامية» المتبادلة بين الأليات، على حد تعبير مرسى، بالملاحظة ليس هذا «الدينامية» من حيث مبدأ التشابك أو المساواة الطاقية التي هي، إذا تحققت بالفعل، هي التي توفقت - ألقت التوازن الهيكلية، ما عطل النظام السياسى الطاقوى. وبذلك (وذلك) وبصورة نفس يؤكد في سببه أن المساواة الهيكلية، تلك الدينامية، وهي مظهر في مكان آخر من مظهر، من خصائص مظهرية التوازي الأربع - هي التي كانت السبب في تعطل النظام. هذا هو المبدأ البنوي الأساسى الذي به يقوم النظام السياسى الطاقوى. إنه نية تالفة الدائري في أن يكون مبدأ، كحركة من نفس مبدأ، كحركة. ولا يمر له من حكمه ذلك المبدأ الذي يحكمه من حيث هو، في أن مبدأ حركته مبدأ زواله. وهذا المبدأ ما لم يره مرسى، من مظهره الذي هو في مثل الصراع (الدينامية) التوازي، مظهر ذلك النظام نفسه. يعمل التوازي الذي أشرفنا إليه، من حيث يؤكد به أن «الدينامية» فلا هو من خصائص التوازية. وهو أكثر من حيث يتعطل لها ليس بالمشأ متقلب أو متقلباً. أعني تولى، بغير ما هو، بالمشأ التناقض الموضوعى التوازي في نية النظام السياسى الطاقوى، الذي

هو من تفاعله السأري كما الإله فهو استكبر، هي القرون، لهذا، المستعبد من القرون، كما كان أممها يأتي في الفهم الإيديولوجية المستعبد إلى القرون، هو مزاج المول، لكن من المزاج هو، في تلك الفترة، مأوى المصن

درجة العامل الثالث

إذا كان السبب الداخلي فيخلق النظام «التوافقي» هو «الديمو» المتكرر إلى القرون، أي «الفرقة في امتداد نسبة التوافق نظام تكيفي» فالسبب الخارجي (أو «الأسباب») هو «السياسة في مسائل السياسة» وتوزيع في تلك العوامل التي عليها تكونت نابع النموذج «التوافقي» للمبدأ يكون سر «تألق» بتلك قابلية النموذج للمعدة على تنظيم العلاقات مع المحيط الذي يتجدد حالة حركة شعوب. إن نزع استقر في تلك قد نزع بصورة خاصة من الوجود العسكروني للمسلح والحروب الباردة بين العرب والعراق الأمريكي السوفياتي في المنطقة ومن المزاج العربي الإسرائيلي قتي عام 1992، تلك إسرائيل إلى العالم العربي من باب وضع وحده كلها وقائع ينهي استخلاص العرب منها في ما يتعلق باستقرار حالات بناء المجتمعات⁽⁴²⁾

هذه هي، باختصار، كلتي أسباب «النوع» استقرار «تألق»، أسباب الحرب لأهمية فيه، إنها جميعا أسباب خارجية. أعني من خارج النظام «التوافقي» وبمقتضى ردمه إلى فلكه على تلك السبب الداخلي، فالعرب من جهة وبين الأسباب المسترجعة تضارعت

⁽⁴²⁾ بحث بالعربي في دور مزاج الطار

(42) مجلة الشرق من 20

كثير بل يمكنه هذا حسب البعض «بصيرة» خاصة حتى السبب الداخلي من أي وجه من وجوهه وكما قلناه حسب البعض، واحد من الأسباب الخارجية أو على الأقل هذه هي التي نلاحظه، أو مستفهمه فاختلال التوازن الداخلي الذي به يقوم النظام «التوافقي» ناتج من أثر تلك الأسباب أو المراسم التي تولد منها في نتائج لها اختلال تلك التوازن، بل قد ظهرت رغبة في استبدال نظام الأقلية بنظام «أكثرية» وبذلك الثورت سابقاً إلى أن السبب منطلق الفكرة الطائفي في إتكافه مكان أن يكون في النظام السياسي الطائفي مصدر القوة في نظامه، أو أن يعرف المجتمع المتعدد بتعدد طوائفه المتكتم بنظامه «التوافقي» أزمة تطور هي فيه، في شكل مباشر، أزمة وجود «أول» كما قلنا، أزمة كيان «أول» إذا رغبنا أكثرية في استبدال التوافق بنظامها «ولا تظهر مثل هذه الرغبة بحسب منطلق الحكم الطائفي» إلا بفعل خارجي هو «في نتائج مثلاً» «الوجود الفلسطيني المسلح» (ملاحظة في مجتمع متعدد كل طائفة فيه هي أقلية، كقوله يمكن الكلام، بلا تخاف من على نظام «أكثرية»؟ إلا يفترض مثل هذا الكلام وجود «الحدية» فيه أكثرية؟ فإن لم يكن الأمر كذلك، أليس هذه «أكثرية مؤلفة من حائفة أندية»؟ وإذا كان يجري مثل هذه المقارنات إلى لم تكن هذه المقارنات مغلوطة؟ بل هي الشكوك إن لم يكن لرجل هيبة أقلية معينة؟ وتتكرر السؤال هذه أيضاً لتكون الهيبة لأقلية دون أخرى؟ رجل يمكن للثورة «نفساً» كان خرج هذه الدولة أو شكلها أن نكرم إلا هيبة يسميها ابن خلدون «في جنل معروف» آخر القادة «رجل يمكن لهذه الهيبة التي هي أساسية لوجود الدولة كقوله» ألا يكون لها طابع طائفي إذا كان للثورة طابع طائفي؟ فإن كان لها مثل هذا الطابع ألا يشير وجود مثل مطالب فيها

الأقليات الأخرى، إننا بالوجهة - وهي هذا إبطال تلك التي بها نلزم الادعاء القائل - في مورد هذه الهيئة مستحيل يتصورها وجود من هي لها في حركة مشتركة هي حركة يمثل الدولة ويحظر موردها وإننا بالمشاركة أو المشاركة - وهي هذا إبطال نهضة لها التي بها نلزم الدولة والتي هي - بالتالي - أساسه لتعليمه بوظيفتها - فإننا نعلمت الهيئة - نعلمت الدولة أمثلة كلها نعلمت هي حركة واحدة هو بينه الشخص المازكي الشخص بالنظام السياسي الطائفي، في بنية اجتماعية كولومبية، كالقائمة في لبنان مثلا - حيث، نرى طويها الفاعل في المسألة الطائفية

المجتمع الممتد (الطائفي) لا يترك لومة، إذا تركه نظام «الشرطي» الطائفي، كأنه - في وجوده الطائفي - في حياة من الوجود، أو كأنه من خارج الوجود أكثر من خارج التوزيع أو كأنه لا وجوداً ليس من الوجود - فهو المتيقن بقاءه، الدائم الأبد، وليكن مبعث كنهه، وفيه نظامه الذي هو هذا - بل إنه نظامه هو المبرمج - فلهذا إن شاء الله ما هو لئلا من الأوامر حركها أمثلة منبراً - صحيح أن هذه الحرب صمدت - فقولاً مسراً - يمكن، لم نتمكن من النظام السياسي اللبناني الذي طوّر مقاومة لا يتبل لها - كلتي مبعثها يقول - كل من عبقها طاق، وبقول - وجه هذا النظام - يجب من المرجح فلسطيني السبع والحرب الباردة بين العرب والصراع الأميركي - القوميات في المنطقة والصراع العربي الإسرائيلي، يجب مسرة

من أصله بالطبع، هي تملكون أسباب المحرمات الإملية في لبنان - حيث الدولة - حيث الإطار المانع بمعالجة هذا المبرمج - لعلنا من أنفي المانع مطلقاً - لكن ما أرى أن أثير إليه هو أن لبنان في هذا الأسباب جميعاً، هو في علاقة سياء

مطلق بقاءه كأنه ليس معنياً بشيء حتى بما يجري في أرضه ليس طريقة في جراحات برصته أكثرها عليه بكفاته، في ويرد المطلق مصداقه كصمتهم لعددي، حتى نظام «التواقي»، هو في مخرج، لا سيما سياسي من خارج المرافع كلها فلا هو معني مثلاً بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي حتى لو كانت تكرر في أرضه ولا هو طرف فيه. ولا علاقة له به إلا أن الوجود الفلسطيني المسلح عرض عليه، للزعيم استقرره واختل به - لا يعطونه إسرائيل المدعاه - توازن نظامه «التواقي» - فلا هو - أعني لبنان - معني بالصراع المستقيم في العالم العربي، ربي حوكة تحوّر الوطني، بين مخرج رسمي هو مخرج الوجودات العربية في حياتها الوطنية المتتالية، مخرج يودي هو النجح الوطني السليم في مسارها الحاد عند الإمبريالية والصهيونية والرائدانية وليس طرفاً في هذا الصراع، ولا علاقة له به - كما أنه ليس معنياً بالصراع الكرسي بين الاعترافية والإمبريالية، كأنه ليس من هذا المكون، بل من كرون الأمر أو كونه لا يهرم جراحاً ولا يدور فيه صراع، لأنه لمصعد بنواصفه المتنام جرافتها لا يدي لها الصراع العربي - الإسرائيلي، فلا علم له به، ولا حاجة به إلى مثل هذا العلم - كأنه بلا حديد، مشرع الأيوبي حتى حلي إسرائيل التي لا أطمح بها مرة، ربيته معنية به - كأنه لا وطني وكيف يكون وطنياً ما دام بلا جراح؟

في مائدة فرجي من متفقه هذه الأموال؟ لرجل ولا لثاقص
نكن ما بجبه قوله فيها هو في التحليله نورد في طبعه القلم
الإيديولوجية المستقيمة من حيث هي نكته حرة وتقبل بالحوار
مستقيم لبنان من هذه الصراعات جميعاً هو، في هذه القلم وبها
عني في الظاهر مخرج هذه مطلق، كأنه في قلمه ختمه، لكنه

في حقيقة القضية موقف امتحان كافي إلى طرف ضد الآخر من طرفي كل من ضد الصهيونية، يظهر كانه موقف مبرر للبيان، إننا في ممارسات نظام التراتبية نفسها طرف ملحق في جميع هذه الممارسات ليس طرفياً لصعيد هذا الطرف، فهو واضح بطبيعته، أي طبيعة هذا النظام البورجوازي الطائفي وممارساته إنه طرف مبادر ضد الفكر القبطية والمركب التحرر الوطني العربي، ولذا نجد أن هذا طرف ممارس التحالف مع إسرائيل ضد عرب لبنان العربي وهذا واضح في النص نفسه، لا استغنى عنه، يعني في نفسه، لا أنزلها عند متطفيها، بل أنقصها حتى تظهر ما تخفي. فمن موقف المرحس على النظام الطائفي ويمسحه، يطالب الكتاب بنظم علاقات لبنان ببيئته في صوره الحالية المتعددة التي يشهد محيطه، وبحسب هذا التحول، أما المحيط فيتحدث بملاحة الصراع العربي - الإسرائيلي التي على لبنان أن يحدد علاقته بهذا بحسب ما طرأ عليها من تحول وأما المتحول، فيعتمد الكتاب بنفسه إلى النتائج مما حدث في عام 1982، وقد حدث في إسرائيل فدخلت إلى العالم العربي من باب واسع، كأن لبنان ليس معنياً بدخول إسرائيل إليه، واحتلالها براصده، ويعلمها حاضيتها، فالمعني بهذا القول هو العالم العربي - ربما - وبناء على ما

ذكره الفقه الإيديولوجية كله في حتميتها المتخفي، تقول ما تعني، ولحي ما تقول، كأنها في حيل مما تقول، أو في لغات مستمرة هكذا، ويرى فيها النص الذي نراها، عانا بمعنى؟ هذا، يقول: بيأسه، ربما مراديه أو نورية، يقول: إن لكل قول في سنة عازبه من جندنا المتخفي، إن احتجاج إسرائيل للبنان في عام 1982، أحدث تحولاً جدياً في تطور العلاقة الصراعية بين

العرب وإسرائيل، فباتت إسرائيل فيها مملكة المنطقة بلا منازع طبعاً. يظل لبنان مرتبطاً بمسلم عربي مهزوم؟ إن شاء الله لا يستبعد من هزيمة العرب فيه - وهي ليست، بالطبع، هزيمة، حتى لو كان من آثارها تدميرها - ومن المفصل إسرائيل عليهم، هو أهلاً، ونحوه إلى فلسطين، ونحوه على اليهود. يمشرون من مطوكة عليه؟ ينبغي استخلاص الخبر من هذه الوقائع كلها، أي ما يتعلق بمسائل علاقات لبنان بمسألة، يقول مرة: ويؤكد ما يدعو، يربطها في خط الأخير الإسرائيلي، ضد خيار العربي - كما هو، في حينه في كفة موازن متداولة ويؤكد بالآلة لخاصة إسرائيل، بين لبنان وإسرائيل، هو في حقيقة المسألة، وضع لبنان في موقع الشيعة الشافعية للآلية والاقتصاد والعسكرية والسياسة، في علاقة إسرائيل، إذ لم تزل تحت رحمتها، أو وحشيتها، ويكون هذا كله بانجاح المشروع الصهيوني الطائفي المستعري، مشروع إخلاء الوطن العربي المسيحي ودرت الطائفة المسيحية، بضم عسكري وسياسي مباشر من إسرائيل، وبتهريب سيد هذا المشروع على رأس السلطة السياسية في لبنان والعقيدة الطبيعية المنطقية الضرورية لهذا المسار (أو المسير) هو معاهدة

٢٠٠٠

بعد، ما جرى بالفعل، إنه، في نفس المسار، قطاع واضح من حزب الكتائب، وبهجه من يشير إلى أمين، واتخاذ واضح مصداقاً لذلك، وتكون أهم ما في هذا القلوب كله هو ربط اللاحق المتدرج التواطع للصياغة بهذا الانتماء الجدي في علاقة لبنان بسجته، من علاقة بالعالم العربي في علاقة انحدار، هو فهو بلد عربي أي. بالتالي، طوره حياته في الصراع ضد إسرائيل، من حيث هو صراع معروجه للعرب العربي في حركة معروفاً الوطني

من الإمبريالية، إلى علاقة هذه نهضة الحركي وتعبير، هو فيها
 جنوب مسطح لإسرائيل، ومن، بالتالي، فيها بلد غير عربي، بل
 مناطق للعرب، في تملكه تلك كوطن قومي سيجي. وهذا هو
 بالمعنى لأهمية هي تلكه اعترافاً صريحاً بأن دعم إسرائيل بالنظام
 السياسي العالمي باتت شرطاً أساسياً لبقاءه وتجهيزه. وبأن
 التحالف التبعي معها باتت ضرورياً لاستمرار وجود الدولة كدولة
 طائفية، بعد أن كانت ميسومة فاك النظام وهذه الدولة تفتق بحزن
 عن هذا التحالف وذلك الدعم، إن لم نقل فهدفاً أنيس هذا
 بعد ذلك طيلة على التناقض أزمة الدولة؟ وهذا يدور في طبقه
 مسطرة لم بعد نظام سيطرة السياسية الكلية عافراً على التبعيد
 لا يدعم خارجي؟ بل حالة لغوي في حدود ذات شرط وجوبها
 حلالاً بحتاً؟ ومن، ليست الفرجة هي، سيحصل النسبة الفارقة
 نظام، أكثر من هي التي لأنت لبنان - كك يدعي مسرة - إلى
 وفرة تحت الاحتلال الأجنبي، أعني، بالتحديد، الإسرائيلي، بل
 إنه حاجة عند الدولة الطائفية، التي هي نفسها دولة البروجوازية
 اللبنانية. إلى الاستمرار بإسرائيل، كشرط لميسومه تجسدها، وانتزاع
 هيئته بالتالي، عن امتلاك العربي، ومطقت عن محيطه الطبيعي
 ويزج جله له غير جلدته، غريب عليه وعلى تاريخه، الموند إذ هذا
 النهج الفاسي الطائفي الذي سادت فيه البروجوازية اللبنانية،
 رافضة أو مرعشة^(١)، هو الذي فجر الحرب الأهلية، وفرضها على

(١) الطائفي، سمات ناهو- هي سمات خاصة تظهر عند الطيلة للسيطر
 عن سلالاتها وسماتها مع أو شاه بعض م سماتها في موه
 والحكماء هذه هذه على أو ففقد ذلك في نوع مختلفة به، جميع
 مثالي الوجودية هي نظام، فجاب صفتو مع التعاقبة باختلاف، بعد
 أو الشير وجسمهم منمر للكتابة الأولى اسم السجل، رسم عز

الشعب اللبناني، وهو الذي قام لبنان به وهي كمثل على جوانب
وتصميم وتخطيط إلى الوضع تحت الاحتلال الإسرائيلي، بل هو
الذي قدم لبنان حلبة لإسرائيل، حتى تقدم إسرائيل في السلطة في
لبنان عدة. وطبعاً هذا، أي يحاول هذا النهج، ومناقشته حول
هذه رحلتهم في الشعب اللبناني ليس طرماً أن تعقب الأسماء
مناقشاتهم في منطق هذا الفكر الطائفي، وبه وفي هذه التناقضات
الجامعية السعيد لتستعمل مقاومة للشعب في العصر الأخير
كمقاومة الاحتلال، مستحلي به بعد سبب للاستسلام؟ إنه بكل
هذه منطق فكر أفضله جورج جازيه المسيطر بسطوط مقامها
السياسي الطائفي المتشعبة يشهد في إطار تجدد علاقة الخيمة
البنوية بالانتماء إلى الأمة إنتاج هذه العلاقة هي التي تؤثر إحداه
إنتاج تلك النظام الذي يؤسس، يتوزع، إحداه إنتاج سطر
المرجواتية الكولونيالية اللبنانية والمكس بالمكس، صحيح
صحة

مع جاء وطني الفوق الوطني والتميموطوط للتعلم، متعمدا
حلفاء في لبنان، وفي المنطقة، وفي العالم، وأخيراً

- الكتاب: عبد القادر العاصمي، كما أن القسم الذي يقع من خصوبة يتم
الجميل، ما يك أن تراجع من هؤلاء، كما في تلك التي تراجع بمؤيد
للمنظمات تنبأ مع الرئيس الجديد، تتأخر حسب. أجمع حول هذا المنطق
مفاد جورج البطل، معزاً، بالمقاومة والتحرير، وطني، بعد
مطابقه لسطح التي أثار ١٩٨٢، مثلاً في حركة المقاومة، على نطاق
المنهج هنري س. ١٩ في فهمه، ومثل، القوى السعيد، والانتداب، مع
الاحتلال، والتأخر، مع. و. ساحة، والتعامل مع كوكبة، تتعدى هذه
الأزمات، معكم الذي جاء في كتاب الاحتلال، وحاول، جامعة، تفرد، أبحاث
كل ذلك، كما في حالة، جورج جازيه، الكوي، شطوط، من كل الطوائف، وتوجد
في شوط، والهدف.

المعاهدة رقمي الخط نفسه ولكن توقيع المعاهدة، وقبل إعلانها
كبار بعد التوقيع وبعد الإلقاء على من اليوم الأول من الاستقلال
لإسرائيل، كانت مقايمة هذا الاستقلال، وطنية، شعبية، شاملة،
وكانت مقايمة مبادئ المطلب الأخلاقي والوطني، شعبية، شاملة
ومرشدت المعاصرة الوطنية الفلسطينية على إسرائيل الاستعمار
والهزيمة. وعرضت على أميركا والشرق الأوسطية الاستعمار
والهزيمة لأول مرة في تاريخ حروب العرب ضد إسرائيل، ولأول
مرة في تاريخ حروب إسرائيل ضد العرب، لتجرب إسرائيل،
وتصميمه، بلا قيد ولا شرط. ولقد حدث هذا في لبنان ولا
يراد هنا يحدث في لبنان إنما سيروية تاريخه الثوري الجديد
نبي، كالكندى شيء لا يُستحق أعني لا يعتقد من لا يفهم
وما خلق واحد، وما كان أحد يظن، في لبنان وخارج لبنان، أن
ما حدث ربما يحدث في لبنان كأن يمكن التوقيع باستثناء
أصحاب المقاومة الوطنية الفلسطينية، طبعاً ومع هذا، وهذه
ترفضت البصيرة العربية، وقصص حكمة إسرائيل، ورفضت من
أميركا في لبنان. وكان السجل مكتة، بفعل المقاومة

في فعل المقاومة هذا يتكشف منطق التاريخ، كقصة في الثورة،
ويطرح بعين خاطرة على أن نرى، نختصص معرفة فكل من الفكر
الطائفي عساه ألا يبيح استعلاء العرب من هذه الوقائع كلها
لا شيء ما يتعلق بمسائل علاقات لبنان معجنته وحسب على في
ما له علاقة بينة نظامه السياسي الداخلي أيضاً، فلو كانت عسرة
هذا النظام رجلاً بمنحدر إسرائيل وسيفها الأيديولوجية،
فإن سيروية تغييره، أعني حركته الثورية، هي عساه سيروية
مقاومة الاحتلال التي هي هي سيروية التحرير أو قل سيروية
الثقل، سيروية التحرير الوطني وهي، بالطبع في هذه سيروية

مقابلة القافية لكن حين الفكر «التوافقي» عباءة تخبئ الفكر
البدائي والمكرهة واسد رحبت وسنة إنها حين الفكر
البدوي جوازي

١٠. العامل الرابع

وفي رابع العوامل الضرورية لحيات «التنوع التوافقي» يكون
مردوداً فوجياً يتوقف لنبذة التنوع للحيات. وهذا أمر جوهري
- على ميزان قوى المتوازن، مع بنى ملاحة تسمح في حال الخطر
بالحفاظ على الطابع السائد لتجنب الطغيان الذي هو شرط
ديموقراطي. ثم يستخدم معالمة مخرج مكر، بهذا القول، لاد
التنوع التوافقي يسمح بالتوازن بين ضرورة السلطة المركزية القوية
الكبيرة للبعثات الخارجية وبمعدلات الهيمنة الداخلية
وضرورة الحفاظ على الخصائص الاجتماعية - الثقافية. على مر
الأيام، سيتمكن نجاح التوافق من تجاوزها. لأن هذا النجاح يؤمن
الاستمرار النفسي للمجتمعات التي يتألف منها المجتمع
المتعدد^(١٦)

يدرم التنوع عيشة مزاينة. طاقا تام حلاء، حافظ للمجتمع
على طابعه المتعدد الذي هو شرط ديموقراطية. هذه هي خلاصة
القرار في هذا النص. والتعبير بـ«متعدد» لا يعني بحد ذاته
يتمتع من مزايا يتناسب بتهيئة أو التوازن الذي به يقوم النظام
«التوافقي» هو نموذج هجين، وإن خلاصة الهيمنة هي تعدد الطوائف
أساسية لإنشاء المجتمع كسجتم متعدد وإعادة إنتاجه كسجتم
متعدداً وليس عبثاً ولا أمراً عارضا، إن يتناسب منطق الفكر

(١٦) مجلة نوافل، ص 27

الطاغي ذهب هذا الطابع الهوسي للتوازن الطاغي تجليه يظهر التوازن في البصيص الطاغي يظهر المساواة أو البتة مبرر بالمشقة الملهمة وتستلج نظام السياسي فيشأه، ثأته المكنى الأوجد الذي لا حية فيه إله دام كانت به الترموزانية التي هي هي الجسد والآلة فالنظم من خارج عذريه حية إذ لا يتنفسه من غاضل، نظم كذا، رجبه خلف هذا الفكر، وتكثف منطقته بالتقدم يأتي إلى القلوب ما يقتضيه بهذا الفكر ومنطقته من القلوب، وهو في الطابع الهوسي للتوازن الطاغي الذي به يقر النظام «الفرعاني»، يهدم نظام طائفي، هو نفسه الذي به يتنظم هذا النظام فهو «أعني النظام» إله، واقع في تناقض مألوف لا يسكن به إلا لئلا منه، فهو في بنية، ومن هو حامل ثلثه الداخلي، لا يتحرك أرومانيكية مبرزة، بل بفعل من استخدام الصرخ الطبعي في هذه البنية الطائفية نفسها للنظام السياسي، رجبه اصطفاه به، هذا ما يفته، في حية، بسوابه والقميص، ريثقاً أيضاً أن السطوح الفاتحة الطاغي كان محاولة يبرجوازه فاعلة للجماد حلل بهذا التناقض المألوف، في الجماد يتجرح فعداء أي سوابه، إلى إله الطابع المستند للجمع، وإقامة وطن لوسي مسجدي وعولة عاشية طائفية حتمية لا مدخل موبد للعدالة المسيحية إلا إذا رجبه بان تكون مستبعدة، وبذلك يتكرس مؤسسي للتوازن الهوسي الطاغي، ما أريد قوله، بكل حقة في هذا السجال، حتى أن هذا التوازن نفسه الذي به يهدم النظام السياسي للطائفي هو، بالتصديق، حامل تفكير، وتفتيت، يهد النظام، يفرده بضرورة منطق الفاعلي الذي هو منطق نالعه المألوف، إلى إله، أو محاولة إله، كعدية السجس الطاغي، من حيث أن إلهه حبة الممتعة (السياسية الطائفية) بأنه من

الفاشية، ويبدأ رؤها، شرطاً أساسياً، بدموية التوازن الهويني الطائفي، وبالتالي، بدموية نظامه. هذا يعني، في التعبير المجرى، رمي نقد الفكر الذي نقد، أو نظام المصنوع الطائفي، التي هي، كما سبق القول، بهذا النظام، لصيغة سياسية ليس شرطاً للديمقراطية، بل هو ما هو شرط بنيتها، والمفاهيم، من حيث هو، بالخط، حوله للفاتية. نظام الديمقراطية الطائفية هو لأرضي التي يقوم عليها نظام الماسية الطائفية. هذا ويدخل أو قبل، لفظة، وليد نمازته. اما الديمقراطية الفصلية فهي التي تفهم، بالمعنى، بضرورة تنظيم هذا النظام السياسي الطائفي الواحد، بل إضاهة، بين ديموقراطية تفهم، تنبئ هذا لنظام الطائفي، وديموقراطية تفهم، شبه اختلاف، بيني من التكميل بين ديموقراطية تفهم الطريق إلى الفاتية. ونفرد، خطتها، نفس، إليها، وديموقراطية تفهم الطريق، والاختلاف، هذا هو هو، القائم بين فكر ديموقراطي، وفكر ديموقراطي، على، فاعلة، هذا للاختلاف، أعني، من متطابق، هذا التمدد، الفاضل، في طائفة الطائفي، بين التفكير، اقرب، يتبين، من يفهم التفاضل السياسي في بيان، من طائفة هي، في تمديدتها السياسية، الديمقراطية، نسجاء، ولأنها، هي إلهاء، التمدد، الطائفية، والتناقض، الذي ليس، لائماً، بين الطرفين، إلهاء، بالمعنى، قائم بين الطائفة، والديموقراطية. فذلك، إن الفاتية لا يمكن أن توجد إلا في وجه هذا النظام السياسي الطائفي، بضرورة البرجورية، الكوربالية، الفاتية، الذي له، نكزته، وجهه، خرجته، وجه، انتد، ساعدتها، لا قتلية، نكزته، بالطبع، كانب، لقومه، فيما هي، كانت، نسجاء، أو، كانب، نسجاء، من حيث هي، كانت، نسجاء، إلهاء، أعني، فموري، أن يكون، نقض، الفاتية،

في حين أن هو غلب على الطائفة وهو غلب النظام السياسي البروجوازي التي في التسم الفاشي بالطائفي الضامة يأتي وبه تكل تظم الفلانية تظم الطائفة والمكتب والمكتب، وياتي التضمين هذه هي الشروط الخارجية الضامة يتطور الصراع الطبقي وأنشأته في الحرب الأهلية في لبنان، فلهذا بذلك النظام السياسي بما هو بالتحديد نظام بروجوازي، ماكتسبت الديمقراطية بالتحديد طائفة متماثلة لبروجوازية، والتضامن مسؤولية التحول الثوري بضرورة التطور الديمقراطي في ضرورة الحرب الأهلية نفسها التي هي هي بضرورة الثورة الوطنية الديمقراطية، الضامة هو، بالتحديد الحزب المبدل للانقسام اللبناني بالطائفي في النظام السياسي البروجوازي، اعني الحزب الفتح

الخلاصة

أول الخلاصة التي بها يتكامل الترويج «التوحيدي»، فهي طائفة، حقيقة لا لأنها تؤكد هذه «الفرق» التي يتزم بها صرح صرح بين مركزية السلطة ونخبوتها (والثوريين هك كما دانت ليس موقفاً) ولا لأنها تؤكد أن السلطة تظم بمات مركزية قوية ليست في كبح مساوالات الهيكل الداخلية، فبالله بالتالي حرك هيمنة راجحة من الطوائف على الآخرين، (باعتبار هي في الحقيقة كما رأينا فائمة بترافيقها للويسني الذي هو سياسي لوجوهها كسلطة طائفة) فهذا امر عالمي الطريف المتبع في شابة سرية هو موله هي، اعلى من الأيم، سيكتن نيلج القومية من تعديدها أترك للشعب، هذه الدعوى من الأجيال، وأمتي ما تبقى، فأنك من الفئة الجاهلية إلى الفئة العامة فتكون النتيجة

١٠٢٢

هي التالية. يكون نجاح الطائفة بنجاح الطائفة. وبما كانت
مباشرة أن يحيد. بأن العلم. ومن أن النجاح في تأسيس
استمرارية النظام السياسي الطائفي. أي في تأسيس مجموعة واحدة
تتجاهد من التي يمد إلى تجارته. أو غل. السيد من الموضوع
إن لعدم النظام السياسي الطائفي يكون حليته. فعلى من يريد تحقيقه
أن يعمل فطيرة.

هذه هي جزء الفكر الذي نرى

الفصل الثاني

معارف، حقائق، وحيثيات الفكر الطائفي

تمهيد

ربما كان الأفضل في معالجة هذه القضية من النصوص، أن نبدأها نقلاً عناء حرج على رحمة قل منها وسأترك منطقها الداخلي. لكن منطقها واحد، وواحد هي أهدافها، العبادة النظرية التي بها رعيها، تقوم إذن، مبلغ تكرار لا يمكن نسيه. ليس هناك شيئاً، بل ربما كان قليلاً على وجه الخصوص من هذا الفكر المتكرر في نصوص مختلفة. ربما لا يكون الفكر الطائفي واحداً ما دامت منظومة مفاهيمه واحداً وهو أيضاً واحد في طابعه الجورجوازي. فلما ما يستفتح في عمق النقد، فلا ضرورة لأشياءه.

1 - النص بين غمته وصرحه

في بداية عام بعنوان البناء بين الألفجار والانتصارات، يوم

ناصيف بخار لإظهار العام كبرهونه قبل الدعوى في معالجته،
يقول: يشترط بيان من جبرته بأنه يعيش جهاراً حراً عداً ولا
يهر مسمي - بحرية التمتع بكل ما طيب من أخطار وحرر
أفليان، بعد عامه عذوبة سبتا ومضلة. يسمى إلى لا
يحل على مشرقه، إحدى أدم مشكلات الفرق الأولى في مشكلة
الاختلاف والوحدة^(١)

من قسم النص وصرفه نولم جود النص، يرتقي معناه،
بمختلف، إذ يلمح به من النصي إلى المصريح، ومن حلة إلى
ذاك في حركة مشرقاً سهل على الفقيه أن يلمح في النص
في خط مباشر متفهم، إلى صريحه بيان بحري تجربة بها يعبر
من جبرته إنها تجربة التمايش، فيها نطرح، عند اختلاف
مشكلة الاختلاف والوحدة التي هي من أدم مشكلات الفرق
الأولى بسيط هو النص، إن، في صريحه، لكن، ما إن يتتبع
القارئ، يتتبع النظر فيه حتى يكتشف، تدريجياً، شبكة من
العلاقات بين مجموعة من الألفاظ التي يترجمها النص حتى
يخلص بصريحه وهي في ضمنه بل هي شبه قوله ومنطقها
بصريحه، لأن يكونه مثلاً، ما يتصور به بيان من جبرته هو ما
يتصور به في تلك، يعني أن بين جبرته فاصلاً يحول دون أن
يكون منهم، أو أن ينتمي إليهم، أو أن يكون له ومهم اقتداء
وحد رجوان لبيان في النص، البلدان العربية، فلفظاً يت
ويشبه علاقة جمل بجماد، فكيف يحسم النص أمراً ليس محسوماً
ينطلق من بقاءه ليست فيه شسبية، حتى في سياسته للتشريح
نفسها، إلا لأنها بقاءه ليست، إن، أمراً نادراً للتشريح جبره

(١) تأليف ليدو بين الاختلاف والوحدة، مجلة المجمع، عدد ١/٥، ص ٢١

ويؤيد ميلز وبنان ذلك حتى.

بنان الأساسية التي هو بها بنان، لتعقد في مجاله خلافته بالمعرب، معلوم يحصل بأنه ليس عربياً، حين أن يحصل منهم بأنه يمشي جداراً تجريه من التعاش التي يعيشها سرّاً في خداع وتهم سيوري إلى ربحاً كان حسني النضر أعمى بنية القرن عهد، يحصل تحويل بنان بأنه ليس بلغة عربياً من حسب تسيّر الأعراف في مجاله تجريه التعاش ولا أنأزى النص بما يورد طاقته عنطق حير بنان من قلوب العربة بغير طاقياً هو نفسه ينطق في انتعاشه العربي أو قن إله بطورته. هوورد إليه ذلك أنه جمع القاطنين بمرحلة بقاء أو جندته الطاقية أو حتى بمسحبه القومية من قبحاً إلى غنى قامة «الثروات البنائية» موروأ يعطى طوطي الفكر الطائفي، يطلفون كلهم من طبع بنان الطائفي التي طابعه العربي للـ كانت الطوائف منهم إله حضارات أو ثقافات أو إثنيات متعقد. أو لوميته أي، في مهابة التحويل كلياته مستفده فالله بديهة، متداسكه يمحيتها البدائيه إن استفاد انطالقة هذه من حيث من كيانه هو الذي يسمح بتحتويها عربة بهذا التصيد للطاقه ويترك القصد للثروة، يستعمل أنه يكره بنان بلده عربياً على أن كذبتك، لقد كذبت الطوائف طوائفه، أي كلياته لوميه، بل كلياته غير تلك، ولا غطف حيرت معنى السائة الطائفة غسها فاحطت حيرة اجتماعاً هو الذي يجعل منها مثلاً، مسألة عينية، تأتي مسألة عينية في أي من المجتمعات الديموقراطية بهذا كله أكون إن نلت النضر. خالده بعد بقدر ما قيل النضر، أو ما تحت، أو ما تحت ويره من فكر حسني بجمعه والفكر بها و حد إنه الفكر الطائفي الحاضر حتى فيه مضمون يعطى من هم، من خارج تصوهم، ضد الطائفيه أو حكاه يوردون وأعود إلى النص وإلى الفكر الذي يحسه

2 - بيتان بين الاختلاف والوحدة

بيتان يعرض تجربة من التعايش تطرح عليه مشكلة بمعنى، منه ويجريه في دولة مستقلة، إلى إيجاد حل لها، فهي، بعد، مشكلة حقيقة لها من العصر عصر الاستقلال وهذا عود قرأ ثلث صدي صديحه لأحمد بحث معنى غير الذي أحمد، رلأنحصر النظر في فالة التعايش ومشكلته في حقه هي التي تفرقها حقه شروط الاستقلال التاريخية. هي شروط تكون لجان في دولة مستقلة في هذا المعنى، يأخذ البحث طابعاً فلسفياً ليس له في المعنى الذي أحمد في المعنى. تلك له المشكلة التي يعاين بيتان، مثلاً، مستقلة إيجاد حل لها هي، في أن حديداً قيمة لها مشكلة بيتان المستقل، ومن ألتهم مشكلات الشرق الأوسط وهي بالتجربة، يرتبطها، مشكلة الاختلاف والوحدة. حكمة يقبى نعيم المصطفى الذي يجري الكلام على في أرض المعنى. يلك بين عواطفه، أو طائفي، مع أنه سائق البحث يقضي بهذا التمييز الذي يظهر لاختلاف في المعنى، وتقلب المشكلة الخاصة ببيتان في (من الاستقلال، المتحدة بتروطها التاريخية المعنوية، من حيث هي مشكلة التعايش الطائفي، لأن من حيث هي، تظهر في حقه الشكوى) مشكلة الاختلاف والوحدة بهذا الاختلاف، يتحدد الفكر من ضرورة النظر في تلك المشكلات، موجهة بتروطها التاريخية المعنوية، فينظر فيها متحررة من شروطها التي هي شروطها السابقة، كآنها مشكلة فلسفية. ومع هذا، فإذا صارت إلى ارتقاء بالفكر، غير اللغة، إلى مستوى التجريد الفلسفي، لا تحمي طائفة الطائفي، بل بالعكس، تؤكد، هي تأكيداً بقاءه منطياته ومنطياته هذه الموجهة به في بناءها. يعني

تصنيفات بنوعيه هي هي تصنيفات الفكر الطائفي كما نجد
وحداء في نبرته، حيثما نلاحظ مثلاً، لبيان بأنه تلك القليات
التي تتشارك، أو في نبرته نلاحظ صدى الطوائف - وهو
باعتباره صدى نفسه، مستوحى من الفكر التجاذبي - بأنها
أمور ذات جدية والخطوة التالية: تصديق الأعداء، وتجاهل حيقا في
التاريخ وهي لألذ ما كنا نهابها من قبل للبلية¹² على قاعدة
هذا التعريف للطوائف يقوم الفكر الطائفي متبسطاً بفاعله: وهو
التعريف نفسه الذي نجد في كتابات نوحا، فأذا تكون الطائفة
هوية جماعية، يعني أنها وحدة اجتماعية قائمة بذاتها، متماكة
بعضها الداخلية، وفي ذاتها، كامل، أو يخرج أنها العنصر
الأول البسيط الذي منه يتشكل الكل المركب كالمجتمع وهو
تبعه ببنائه وطاقته بالعنصر البشري، وله مثل مثله
أو يخرج كله بل إن له، كذا، يفرح الباعث، ونسوزها أما
الصلوة، فهو ليس للعنصر، بل لكل المركب من مجموع العناصر
الداخلية في تكوينه، كالكل المركب العيكراني ياء والملاقات بين
الطوائف: هي المجتمع المصعد يصعد، كالملاقات بين العناصر
في هذا الكل المركب العيكراني، علاقات حيوية: ولا يمكن لها
ألا أن تكون كذلك، حيث تدخل بعضها في بعض، بعضها كانه
مركبها معد، وكان الكل الذي هي عناصره تينابكي لأشياء
بالصحة، علاقات هو عناصر كل منها مستقل بذاته عن الآخر
هذا كمن يربط فائدة البهائم العلمية هي الإثراء بالفكر
الطائفي إلى عربة الفكر العلمي، على ظهر الفكر العيكراني، لو
مضى لاسر وأكفر الظن أن أمر الفكر الطائفي قد انقضى

١) الحصول على

لاستجابة ببعض من تياراته، أو بشيء من ثقافته، في بعض مصادر والمصادر، لأنه البسيط لا تاريخ له. إنه الذي من التاريخ، لأنه المجرى، متأصل في التاريخ، صوبه، بعض أنه الأول، ولهذا فهو ليس بتاريخ، بل هو هذا التاريخ قد يكون ذلك التاريخ من عناصر من هذا التاريخ، يتطوع بإعداد هذه العلاقات هذه العناصر بعضها ببعض، لكن تاريخ الكتل هذا، لأنه تاريخ كل شيء، يمكن ترميز الرجوع به أو الرجوع إلى عناصر الأمر، في حركة من التحول هي، القبط، حركة التحليل التاريخي الذي يترك الكتل، هو الذي يترك التاريخ والتاريخ. يتشعب به الأسط حتى يصل في النهاية إلى ما لا يمكن عزله من عناصر في الأولى. أي المتطلبات البنية ومنها. الخلف في التاريخ أشكال العلاقات هذه بين العناصر. العناصر هذه دونه لا تتميز، هي شيء حالات التاريخ وأشكاله كالطوائف في بلاد أي في هذا الكتل المرجح، يصيب المروج التاريخي، منها هي هي، كلفنا بحثنا عنها، منذ أقدم الزمان حتى الآن، منها رتب، نبدأ، ومنها يتركها، ومشكلتها هي هي. وجد. لا تتميز، منذ أقدم المصور. إنها مشكلة الاختلاف والرحمة. وعناصر المشكلة - الطوائف - واحدة أيضاً، لا تتميز، منذ أن كانت وإلى الأبد. فلكل كان للطلقة في الفكر البشري، تاريخ هو البحث عن الطوائف (العناصر) الوحدانية (الكائنات، الجوامع) بحثاً عن طريقها بقرينة هذا الفكر عنه، وكان بهذا التاريخ أيضاً، جدير في كنهك لطوائف، منذ له حيثاً، منها إليها. بلا زمان، أو على امتداد الزمان كله، مع الزمان، في الفكر الطائفي، به رقة، سوى مسافة تمتد في العصر البسيط (المجهر) (الطائفة) منه إليها، هي المطلق. بل إن هذه الطائفة

بشكل دقيق وفائق الحد.

أسطورة وهذا الرمان الأسطوري ومنها، أما الرمان الاجتماعي
فليس من هذا الرمان وإن كان يستوجب إلى رمان مادي
لأدبيته، بقدره يسكن ملتي تاريخي، لا يسكن طائفي، أعني
الأسطوري ولهذا بحث آخر

3 - في التوازن الطائفي

وتعود إلى النص

يقول نصاري في كلامه عن الطوائف ربي لعقائهم التي
التيهم الأثرية هناك ثلاث طوائف الطائفة السوروية والطائفة
المنية والطائفة الذهبية في المقام الثاني هناك ثلاث
طوائف طائفة الروم الأرمنوكس وطائفة الروم الكاثوليك وطائفة
الدريه وفي المقام الثالث هناك حوالي عشر طوائف صغيرة
مرتبة بعضها، ويراد إلى ذلك كلنا، إلخ^١
(١) وإذا كنا نلاحظ حلب نرجع من الاصطلاح المسيحي وراء
الطائفة السوروية، تلك لا يعني ببساطة جدلية التعاضد بين طوائف
البناء الرئيسية التي ما زالت جدلية متوافقة ومتشركة في صميم
متواصل وراء التوازن والتسوية^٢

يسو نصاري في هذا النص، بين طوائف البناء الرئيسية وذلك
لأنه يفتقد بأنها «مسيحية» فيجدها بهذا التسمية «مسيحية» أساساً
كأن للتسمية هو العنصر المفقود لكل طائفة لكن يتعلق التمييز على
القياس بأن يكون المقام ككل طائفة بحدس حجمها الحقيقي
«مقامية» إن شاء الله ليس بتأثير ولا خلط، اختلاط مع الجسم
متغير متغير، فلا، فإن لكل طائفة - بحسب هذا المنظر الذي هو

^١ - السند فيه ص ١

هو المنطق الطائفي. حتى لو أن نطالب بتغيير «مقاميه» إذا تغير
حجبتها، بلنا لم لها ما نطالب به. يمر نظام التوازن القائم بين
الطوائف، فاستحالة نظام أكثرية، بينما هو - على حد كبير
استمرارية - النظام توافي. هناك بعض وعيد هذا النظام
يحتمل موازنه، حيث أكد وجوده كما رأيت. في ذلك التناقض
البارز الكامن في شيء

صحيح أن ما صيغ خصراً لا يطرح هذه المشكلة، ولا يشير
إليها. لكنها ليست في حيز، علاقة منطقية وهي فيه عنصر حة
في أكثر من وجه. مثلاً، في التالي ما هي طبيعة التوازن القائم
بين الطوائف في إطار «مايتها» لا يجب النص، ولو نجد في
نفس الأمر محكوم مثله بمنطق الفكر الطائفي جواً من مثل هذا
السؤال. كذا من طبيعة هذا المنطق ألا يقدم جواباً فلهذا،
أظهر التوازن يظهر المشاركة، أو المساواة، مقبولة حابعه
اليمني. كأنه لا يستقره منطق طائفي إلا يعني حد الطابع
ولا يستقيم حتى يعني قد وفي هذا أيضاً تناقض البارز.

وفي النص يظهر التوازن كله ثماني فالطوائف موزعة على
مقامات ثلاثة. لا نعرفه لتوزيعها فيها شيئاً إلا ربما ما
أمرنا إليه من مقارنته حجباً القوي. لكن هذا يظهر التراتبي
الذي فيه يظهر التوازن الطائفي يند بسد ذاته على أن هذا التوازن
هيمن، ويخفي، في أنه ما يند عليه فيوجود تلك المقامات
الثلاثة. مورد الهيمنة، بالطبع المقامات التي نحول في التراب
المقام الأول. لكن النص يترجم شيئاً أن العلاقة بين هذه
الطوائف الثلاثة هي علاقة مشاركة في الهيمنة، والتالي. حلاله
مساواة فيها، بينما هي، بالمعنى، علاقة هيمنة - كما سبق
القول. وهذا ما يحويه منطق النص. هذا، يعني السرائل مطروحة

مستند

معاشاً أما الجواب، فيلغى ضرورة تحليل المنطق الطائفي، من حيث هو، في بيئة منطق التفاهل الجاري عليه، فكيف في النظام السياسي الطائفي، في محدده نظامه قسطنطون البرجوازية اللبنانية. وهذا ما لا يرفضه منطق النص لأنه، بالعبارة، «منطق تحليل طائفي» لتحليل هذا المنطق لا يكون بمنطق مثله بل يكفر هو منطق التحليل الطائفي، أعني المنحني، وهو الذي اعتد في هذا الطور.

وبعضات الطفلة حوائجها في الدنيا وعلاقات التماثل بين
حالاتها بالدولة فالدرية مثل تعاضدها بطاوعه. وبطاعه بها
تكونه أو لا تكونه ربيها تعاضده أو لا تعاضده فاللوة تزك
البسمة. والبسمة بسمة. بالمتحارة من حيث هو بسمة من
الطوائف. فلهذا لا يهتبه النص بوضعها مع أنه يجوز عليه
وحاجبه الرزق فخطأ المذكور تصدق بذكر تبحر منه فخطأ
باعتبار نصاره معاولاً - على حد مراد - الحكيمة مهمل للجمع
المتحارة؟ هي.

إلا أكثر إيديولوجي المنظمة البتة وضوحا ومصفاة يرى أن
المفردة الأساسية هي مفردة التوافق. فكل ما كتبه ميشال شيحا
حول تجربة جيل الثوارية مرتبط بجزءه الكبير على أنه تلك أكلت
طائفة متزايدة لكن شيحا لم ينظر إلى اشتراك إطلاقا كمرحلة
التغلب نحو وحدة وطنية حقيقية إنما طرحها بالعكس كتنفيذ
جديد، بل مراد في العالم، نوحنا وثنية حثيئة وكذا يرى أن
المصالح العامة للطوائف، التي كان شعب الغالب بها، ينبغي أن
توزن داخل البرلمان وفي تشكيل الحكومة مما يعني أن الفكرة
لم تكن بنظره غير شكل من أشكال الديمقراطية السياسي إلى كل
الذين ظهور بعد ميشال شيحا كمنافسي عن إيديولوجية الشعب

الطائفتي لو كلفتموهن لها كرووا طررهمه الأسلمية، إما بملطلمة على نضيل النسلح التي يقرها، فتميش الإحتياطي السياسي. وإنما بتحويل شركة الأقليات الطائفية لصوبها، إقر لحد من طرز خاص، إنما دوماً يظهر، من التناقضات الضخمة بتعويض هذه الأقليات الطائفية وعلى يتجنب طرح مسألة التخطي الإيديولوجي والديني للنظم الطائفي^(١)

مفولات الفكر الطائفي تكاد تكون مجتمعة في مفولات الفكر الشيوعي، فشيها هو بالمثل، واضح أسس فاك الفكره يكره من أكي معه من يأنه بمنطقتات فكره، وينفي على قاعدتها فكره. ومن هؤلاء ما أصبح مبداء يُحرر بملطلة، ويصنف هذه السلطات من من بأنها لمعرف فبان، أهني أنه يد أقليات طائفية متشاوركة، وأن السلطة هي مبداء الثاني شركة بين العوائق في إطار من التوازن، حفظ البرلمان والحكومة وهو هي تمثيعة هذه السلطات جميع، رمي بليها وفكره. على هي التفاضيل خلا من وشي تشيها رئاسة الجمهورية من عقل الشركة الطائفية يوازنها، فلا يأتي على فكره مع أنها مواتع الهيئة الأولى في السلطة، ونقطة الثقل في فاك التوازن أو من يحصر هذه الشراكة مرفقة من طعمه، كما في معه لأسفل، في الظروف «الرتبية» دون «المستقرة»، فالسلطة هي، دوماً، ملازمي وللمنصب المنصرح

٤ - في تحكي الطائفية

تكون مبداء بأحد على تسماء، وعلى التباين من الإيديولوجية

(١) - المصدر، ع. ١٧

تجارت و بازرگانی

الطائفة الثانية أنه لم ينظر إلى الفرائض إطلاقاً كمراحل تطبيقية
حرة وسعة وطنية حذيفة¹⁰ ولم ينظر بالثنائي مسألة التخطي
الإيمولوجي والموسمي للنظام الطائفي ضمن حثي أتباع شيعة
الذين كبروه، بل يردد نصار أن يتخطى شيعة وفكره، بأن يطرح
مسألة تم طرحها شيعة وأبجد، وهي بالعبارة مسألة تخطي
النظام الطائفي هكذا ينظر نصار ندية وفكره من على قاعدته
النظام وفكره، يرفض هذا النظام وفكره من عين مربة الطائفة،
وهي خطيها يحاول أن يتخطى الطائفة متطوفاً عند السحابة
منطق حداثي إنه في أنه خطي قبول المومض، ومنطق رفض
المثبوت ويبقى السؤال سطوحاً هل يمكن تشد الفكر الطائفي
بفكر طائفي؟ هل يمكن، من منطلقات الفكر الشيعوي، تخطي
الفكر الشيعوي؟ بكرة، لعل الجاهلون في التماسيل لتحليل هذا
المنطق، ولهبها تتلبد من الأطنس النظر في المنطقتين، فهي
التي تحكم جوان الفكر واستعلاماته

وأبدا بتعريفه كنهانه، بحيث يبدأ كنهانه وقد يؤسس للفكر
الطائفي بالتعريف ثم يناد إلى مطلق نه يناد به يخرج من دائرة
التأويل إلى دائرة المجموعه ومن دائرة التمهيد إلى دائرة التكوين
إنه بتعريفه يعني بب هو في ذاته رثائه عند التغيرات الطبيعية

[illegible]

منشوراته هكذا كان. وهكذا سيأتي، ولا يتغير الصريح، إذ لا يشعر الجبرهر القوي بأن إقننه أن يشكره، متجانساً بسانته، بعد تماشيه فيه طوائفه في نظام دائم بليصوته. لفظاته كقوته، لا فرق بينهما، بأن من بين بلدان العالم جميعاً، الأرواح التي إنما تنير نظامه هي كيانه وهي بعد مرادته.

كيف يمكن تدخل هذا النظام من التمايش الطائفي القوي، به يقوم كيان لبنان نفسه، أن يكون حراً حرة اقتصادية بحري رحمة وطنه حقه؟ إن في هذا القول تناقضاً صارخاً مع منطلقات الفكر الطائفي، واتحاد من التنوير، إما أن تكون منطلقات خطة الفكر معبودة - لا سيما في شعوب لبنان ومعرفة الطائفة - إما أن تكون مرفوعة غيبوبة بمعنى، في خط اشتغالي مستبعد بضرورة تابد تلك النظام السياسي من التمايش الطائفي من حيث هو في الأساس معها - بل ربما كان الأرحم الذي هو في الأساس معها -، فهو يري بضرورة منطلقات التمايش إما رفضه، يسبح بأن يكون تغيير نظام النظام أمراً ممكناً أو قل في صياغة أخرى أكثر وضوحاً، إن النظر إلى نظام الطائفة كمرحلة انتقالية، والطروح إلى تطبيقه بضميمة ضرورة أن يكون لفكر منطلقات مختلفة من تلك التي منها منطلق حاجتهم نضادهم وهي من منطلقات الفكر الطائفي التمييزي، وانطلاقاً منها يطرح في تناقض مع طموحه المشروع، هذا، يكون عليه كبحه جداً بعد التمايش الذي هو فيه^(١)، إذاً أن يتخطى من طموحه، فيقبل

(١) ليس يستدعي من هذا التمايش، بل إن كثيراً من المبررين لهذا المشروع كلفه قهراً بمنطلقات الفكر الطائفي بوجهها في أنه في تطعي النظام الطائفي، ولعل هذا التمايش ليس في الحقيقة سوى ألا من يطعن التمايش منطلقات الفكر الذي في معالجة هذا النظام السياسي وليس بضرورة التغير.

بالنظام الطائفي نظاماً عاماً لتمايز الأقطاب الطائفية وتمايزها،
مفكره حديد، مستقاً مع منطلقات الفكره رأياً إذ يتخلى عن حده
المنطلقات ويوجد أخرى هي في الأساس مع طسوحه ومبره
بالصبط منطلقات فكر متاحض للفكر الطائفي كقولن له وتقبض
لفكر الطائفي غلبه للفكر الجورجزي، وهو بالتحليل، فكر
مفدي تانجي يربط وجود الطوائف بطروط تاريخيه معقدة هي
ربوط تكون الرأ جافه في شكلها الكربويالي، هي طور أزه سط
لإنتاج الراسطي، وهي شروط تكون الفوله البيورجوازية اللبنيه
كفوله عامية للأسباب التي حطفا رصه بشكل، فكر يرقى في
الطوائف خلافات مباسه معقدة يحركه معقدة من الصرع
الطبي في بيا اجتماعية كربويالية معقدة ولا يرى فيها كيانات
عائقة يفتاه، تلك كنه، هي وجعها المؤسسي نفسه قائمه
بالفوله في تشكيلها الطائفي، أعني في بينها الطائفي، كفه
بيورجوازية التي منظور هك الفكر السياسي التاريخي لا يسكن ان
معني مخطي النظام الطائفي إلا أمراً واحداً هو تغيير النظام
السياسي الطائفي من حيث هو النظام السياسي الذي فيه مارس
البيورجوازية الكربويالية اللبنانية يملوها الطبقة والتسيير
سيرة تاريخية معقدة يحكمها منطق معين، في شروط معقدة
المنطق هو منطق الصراع الطبقي، وهذه الشرط هي شروطه
كان منطقاً خاصاً يصرع حبر في شروط ملبوسة ولا يصح عليه
الذكومي - (أعني قانون الصراع الطبقي في كويك، أي بما هو
قانون كومي) - إلا بقدر ما هو مظهر له رجبه النظر في
المسألة الطائفية في لبنان يستطى من الفكر هو منطق الفكر
العمادي، روجيه، بالتحليل، اعتماد منطق التحليل الطبقي في
محلها وهي تحديد الشرط الفرسا الفروية التي فيها تتركبن

وأعني (تصانيف) مبرورة التعبير الشرعي من حيث هي، بالدرجة الأولى، مبرورة تغيير النظام السياسي البربري الذي القاكم في شكله نظام طائفي. ومبرورة بمسير السياسي من التي، بحكمه، في نهاية المطاف، مبرورة تغيير الاقتصادي والاجتماعي. فذلك أن الثورة عليه، أن تكون مبرورة حتى تكون اجتماعية. هذا أمر يمتد بالنظرية والتجربة التاريخية، يعني، فهل نطبع في فكرنا نظرية واحدة؟ ويجب يرى مثلاً، على مبرور النظرية والتاريخي، أمر تحتل النظام الطائفي؟ بأي أداة بحسب أي منطق؟ في أي ألف؟ بقدر ما يكونه النص يقول:

١ من الطبيعي أن يكون الخطاب الإيديولوجي للثوارين الطائفي خطاباً مغلوكاً وأن يترك الانطباع بأن البنية الاجتماعية مبرورة التغيير. فترك البنية في هذا الخطاب هو ضعف بالنسبة في الخطابات الطائفية التي ينبغي أن تكونها أو التي يريد السيطرة عليها. وعطائل هذا الضعف تنمطاً مع ضعف البنية، لأنه التجهيزات الكلية والعمودية المكونة بها. لكنه ليس بليمة مبرورة، لأن البنية هي في أن ما يمثل وقابل. أمبروما مثلاً للربط الطائفية الشخصية فهي واضحة مستملاً لتسوية هذه الطوائف ويسوانيز الغوى التي تحركها في هذا الاتجاه أو ذلك. لكن الدولة، باعتبارها فاعلاً، تستطيع الإجابة عن الأسئلة المعنوية للثوارين وعن ثمرات لكني ترمي لمراد نظم اجتماعي سياسي جديدة.²⁰

من هنا أنتم نحن محكومون في سيجد الانتماء يستحق الفكر التيجاري الطائفي، حتى لو أظهر، في نهايته، وجه في تعطي هذا الفكر إلى ربما يوجب القول إنه محكوم بذلك المنطق حتى في

رغم هذه كذا منرى بعد وبقاً لـؤال كباذا بىو طبعه أن
 نكرن «الجندية الشامية شطر الصاور» في الخطاب «الإيجوكرسي
 نشامتن الطامى» ليس في من نقتار ما يساعد على الإجابة عن
 هذا السؤال بل أكثر الظن أنه أعني النصير بر كاذب يتضمنه
 بالفعل، عناصر هذه الإجابة، كما طرح عساك بخطي النظا
 الطامى، بالمنطقات التهجانية - وهي التي منها ينطلق النصير
 ربهما يقوم - تحوون دون طرح هذه المسألة، أو النظر فيها كمنو
 ممكن، وهي التي تحدد «بالمعكس» «الجندية التهاميتية بأنها
 متعبرة التجاور هذا أمر طبيعي، بالنسبة إلى هذا الفكر، وهو
 الهداء بالنسبة إليه، أمر منطقي صحيح، وليس مجرد «نطباع»
 هذا ما حاولت نبيانه في ما سبق من كون بأن لتحميد الطرافه
 تكلياته قائمة بلانها، بلغمي، حياء، تأييد نظام تحميدتها
 للصاور، هذه معارون ان يوفق بين أمورين مختلفتين لا تؤمرون
 بينهما فكر طائفي وفكر غير طائفي، تأييد الطائفة ونسخطي
 الطائفة ولا مفر له من التفرع في هذا الشأن، إذ هو بطلاني،
 في معارونه خطي الطائفة من منطقاته هي بالمعكس،
 مطلقات تأييد الطائفة، لا خروج له من هذا الشأن إلا برهبه
 هذا المتطلبات فكك، في نمبه أديرها مثلاً في نستعيد
 الدولة وهو، في هذا المجال، لا يضيف شيئاً على ما كانه
 ديساء، بل وبها رجساً في بعض تصومس شيكاً ما لا جد في
 من مضار من يحفل بذهب بعيد، في نفس الشانين المازقي
 الخاص بالدره التهامية، من حيث هي، كدولة طائفة، دره
 الهورجوانيه، وهي تسمى بهذا الشانين أيضاً فعل من التعميد
 القلدي، حتى تصبح المقارنه، ان يقرأ، في الموضوع غلبه غف
 تشبهاً مثلاً التالي: «نجد واقع السلطة في لبنان بين الموارنة

مصحح أن القدرة، بحسب المصطلح الطائفي، هي قدرة الطوائف، وأنها غير كاذبة لكل طائفة معينة، أي موجهة في السلطة بحسب رايها، لا تقوم الدولة بحقوق. هذا رجة نور منها هو وجهها التمثيلي الطائفي، يستعمله لشار في حقه فكان فيها، هي ما هو بؤسها يعتقد أن على الأقل، يؤكد أنها أهم فالسلطة هي بؤسها صراحة هذا هو جمهورها الطائفي لكنها في واقعها الفعلي، غيرها في جمهورها إبقاء طائلياً، سلطة الموازنة والسنة

16

كذلك، رغبة في تحقيقها فالنظام السياسي في لبنان، إذن، نظام
 نهكثوريه مغلقة وماسمي بديموقراطية ان يعني مغلقة، فإذ انتمري
 نقد لمرئيه فممكن ان يكون حريص على مبرور الانتخاب حريص
 على وعيته نظام وجب ان يفتح، وأن تتصع مغلقة يظهر
 الميمنة فيه منظر التوازن والشرعية والديمقراطية يظهر
 الديمقراطية بسبب من هذه الاوضاع الفاعلة في رابع النظام
 حصه بين المرجع والفتح، الظاهر والباطن، السري والعلني،
 يكون الفتح غير وريثا كسب من شروط المعرفة لا ينبغي معها
 بهذا بالطبع، بحيث ان يظهر حصه النظام السياسي الطائفي،
 مغلقة، من حيث هو هو نظام سيطر البورجوازية اللبنانية، ذلك ان
 موم الذكر الطائفي الذي من ينظر في هذا النظام من الذي يرب
 حائق في وجه هذا النقد، لأنه، بالتحديد، صرح الفكر
 البورجوازي المسيطر وليس بهذا الفكر ينقد نظام سيطر
 البورجوازية ومكرها، بل بفكر نفوس. أما نقده، فهو في
 حقيقة الدولة، لكن فود هذا النقد السحابي، تلك ان الدولة
 حلة في مغلقة للفرجات الطائفية لخاصة، كأنها في حقيقة
 الفعلية لها هي في غيرهما، هذا يعرف فيه السلطة فيها لصح
 المطايع لا استواء مغلقة يقع نصار من هذه الدولة مرفعة حير
 قلدي، لا لأنه يظهر فيها من مرفعة ياء كنولة طائفية هي للدولة
 البورجوازية، وبفكر طائفي، وحسب، بل بسبب أيضاً من عدم
 رزقه لذلك الاوضاع التي هي بهذا استوجبه النقد، وهي التي
 سبب به وليس كان ليسا قارراً، سيماً كما في حبه المنكر
 دعاء، على نقد النظام الطائفي وفكره من موقع فكر الطائفي
 حصه، رمي حده عليه مغلقة الفكر، مغلقة واحد من اسباب هذا
 للنظام والفكر مغلقة، ولأنه، بالنتيجة، قلاد على ان يتركه بحسب
 الطائفي البورجوازي، طبيعة الوعية الحقيقة البورجوازية لهذا النظام.

السياسي الطائفي، بفلسفته، خرماء، من الحرية، في المنكر
والسياسة ما ليس ينتج عنها مبدأ، من صيانة، التنافس في
العراق الطائفي.

هذا الوجه الآخر من الدولة غير الكائن بصفتها متطرفة
الطائفي نفسه في التنازع الذي يثير إليه فيما في نفسه والمقام
هو طائفي «الطائفي»، كما هي في والمبدأ الفعلي، بسبب من
كبره دولة طائفية تستند فيها السلطة إلى «الإقطاعية»، مستند
الطوائف، وطائفي التنازع أو الكلي الذي يجب أن يكون لها
بحسب مفهومها النظري، من حيث هي بطوائف جميعاً، لا
برأسية منها، أو تستند بأحد هو الذي يحتل موقع الرئاسة في
السلطة، صحيح أن تبعا يتطهر، في نعتة الإيمولوجية
المحطية، هذا التنازع بصورة قد يحصل أكثر من تأويل لكن
التأويل الذي يشترط به مره هو كما يبدو في هذا الذي
أشرت إليه، وما ذلك التنازع سوى المقام في بنية الدولة بين
الوجه والتنازع، فطبيع الدولة «الطائفي» بكتامة عن وجهها
السيكولوجي الذي هو، بالتحديد وجه الوجود الطائفي التي بها
نقوم كنوثة طائفية لكن الكشافة وجهها قد يصقل بطبيعتها
الفعلي، قيام الدولة بطبيعتها الطائفية عليها كنوثة بورجوازية
يلتضي بضرورة ظهورها في تنازع من الديمقراطية التنازعية هي به
دولة جميع الطوائف، بلا هيمنة واحدة على أخرى، فلا سقط
من التنازع تعظمه وتطبع الدولة، ما كان طائفي الكلي أو
التنازع أممياً فوجوها كنوثة بورجوازية وكان طائفي هذا هو
الذي يظهر فيه في تلك التنازع من الديمقراطية الطائفية، وإذا
بركنا جانب هذا الوجه من التنازع في بنية الدولة، بيتها كنوثة
طائفية، وبينها كنوثة بورجوازية = وهو وجه عالجه في مكان

مطلب، فهو «مطلب» فهو مطلب.

أمر - رخصنا النظر في وجه الأمر من غير الذي وراءه فيها فأنما
بين ما يمكن أن نسيده في ضوء تأويل هذه الآيات، الهيمنة
الطائفية - وهي الترجمة - والديمقراطية الطائفية - وهي الفتحاء -
فالقول الذي يطرح نفسه حثيثاً علينا هو التالي: يجب أن يكون
إيجاد الحق الملائم لهذا التناقض؟ وفي تلك الحالة - كما نرى في
هذه - كيف يمكن تصحيحه؟ أو لن نلجأ كيف يمكن
تصحيح التناقض الناتج عنه (أمر من التناقض)؟ وجوابنا فيها
همهم الأمر بمسألة السلطة، وهنا أيضاً علينا أن نتأمل النص
بحسب منطقته. ولقد أزلنا على وجه بوجه نظرياً إلى على من
يحتل موقع الهيمنة في الدولة أن يمارس السلطة بممارسة مبادئ
فيها السلطة على ضاعتها الديمقراطية الطائفية، فنظير في تأنيها
سلطة الطوائف جميعاً، لأن في ممارستها «الطائفية» إسقاطاً في
الفتحاء، وفيها، «التأني» تمطياً لقوة السلطة وروايتها في كمين
الديمقراطية لإقامة إندماج النظام السياسي الطائفي الذي نقاسم،
يتميز به إهانة إشاعة، متميزة إهانة إشاعة الطوائف (رغم
فيلون وتلغى، أيها إهانة إشاعة سلطة ممثلي الطوائف من
مختلف الطوائف التي حرارية السيطرة).

من مرمية الديمقراطية الطائفية في ميدان المرحى الطائفي
ببؤر جوازات البنانية يطالب بها «مبدأ» نظرياً بمبدأ
خرى بمسألة نوس كنظام السياسي «الغالب» ميسرة التجميد
فيهمرة النظام الطائفي، هذا كدوم السيطرة، سواء أكانت طائفية أم
طائفية وهيهمرة أيضاً نفوذ الهيمنة - سواء أكانت طائفية أم
غيره. بل يجب أن تكون ممارسة السلطة ممارسة نظامية (إن
جاز التعبير بممارستها «الطائفية» (القانونية) «مبدأ» في
مستوى أعلى طائفية من الطوائف، تتألف منسقة البعث أو ما

يظهر أنه مبدعاً الفكرة، أو الطاقة على مصالح النظام لديهم البناء كما أنه إبداعاً بالبرهان، يوزع منه فهي إذن، مبادئة السلطة نقيض نجد النظام، وتعلقه يكن السؤال يعني فائدة ٧ يعطيه فيها رئيس إمكان نكر طائفي كذكره ان بطرحه هل يمكن مبادئة السلطة ان تكون في حركة طائفة مبادئة طائفة غير «طائفية»؟ أليس محكومة في هذه الدولة بضرورة أن تكون مبادئة طائفة «طائفية»؟ حتى لو لم تكن كذلك - أعني لو لم تكن لها «رؤساء» «مبدعون» - فهي من غير مبدع طائفة، يصح أن يمارسها نظاماً، في شكل غير «طائفي» - فهي في هذه الدولة الطائفية، كذلك، أعني «طائفية» لأن لكل موضع من مواقع السلطة في هذه الدولة طائفاً طائفاً، فانه موضع برسم طائفته لا يمكن، في غير آخره مبادئة السلطة في هذه الدولة الطائفية أن تمتد من منطق محكومة، هو منطق الضرورة في أن تكون «طائفية»، أي في أن تظهر كأنها مبادئة للسلطة من موقع خاص طائفة بعينها - وبعبارة أخرى هذه الطاقة وحسبها من القوة وما هذا المنطق سوى منطق تلك الدولة في خصوصية الطائفية اما مبادئة السلطة من موضع نظر النظام، وهذه مجرد مبادئة نظامية، ما هو كذا وبعبارة منطق الضرورة في تأييده فهي في تناقض مع هذه القوة، كقوة طائفية بل إن من شروط إمكانها أن تكون الدولة غير طائفية وهي هنا وجه آخر من وجهه التناقض التاريخي الحاصل بين الدولة الطائفية من طبيعة الدولة، كقوة - ألا فكيف من العباد يؤمنونها إلا إذا كانت مبادئة السلطة فيها مبادئة نظامية بالمعنى الذي حددت فإن كانت مبادئة «طائفية» - فكلية رغبة الدولة، أو أقل، منها طائفية، مادت في حجب عن منطق الموضوعي أن يوصلنا إلى المنطق

مفهوم الدولة الطائفية

وهي الدولة الطائفية كل مبادىء وسلطة مستحوذة بغيره أو تكون مستحوذة (أو تتركز) باليمن الطائفي للخدمة فقط. فإذا كانت نظامية، دخلت في تناقض مع بناء الدولة كنزلة طائفية. إنه، إنه، تتشكل من ظهور التناقض البشري نفسه، الكامن في وجه الدولة الليبرالية. إنها كنزلة طائفية. وبينما كنزلة بورجوازية وهو هو تناقض الفكر الطائفي. في كونه فكر بورجوازية، وفي كونه، في أنه حاشاً يحرك دون كونه هذا الفكر

6 - الدولة الطائفية بين الفصل والشمول

ما يطلبه توجه من الدولة الطائفية تنبؤ بما يطلبه نصار عنها وتناقضها في نولي ديسا كتناقض في قوى نصار. فكل أن منطق القوانين واحد فتنصير يرى في الدولة فاصلاً وفاعلاً. كان بها وجهين مختلفين، هي في الواحد منهما غيرها في الآخر. هي في حالة يومية بالطوائف من حيث هي نزل هذه الطوائف يخضع فريالها. إنه حقل لتناقضها بل يحكر القوي في خط منظر التفكير الطائفي نفسه. إنه الدولة التي حادتها التمثيل على الذي هي فيه دولة طوائف، ليست وحداء بل متعلقة بغيره. هذه الطوائف ومزاجها. فهي كآنها إطار لأكثر من دولة. يعني أنه. قيمت واحدة. لا. هي هذا الإطار الهولوجي الذي به تتعايش الطوائف. تعايش كيات مستقلة قائمة بذاتها. فهي، لهذا، لاهية. هي كل فستة لفكرتك. إن لم نقل لفقت. بسبب شروط هذا التعايش. بما قامت الطوائف كياتك كيه. كأي عناصر بسيطة. زاد وحدتها تطل خارجة. عن حيث هي رجعة تعايش. هذا طال. بعد ذلك التعايش. ومهما تكلمت تلك العناصر في تركيب رجلته. هذا يعني أن التعايش الطائفي. على نقيض ما يظن مشار رؤيت

في تلك نص⁴¹³، ليس له دليل عوجيدلة، ولا يمكن ان تكون له على هذه الدنيا ما كانت الطوائف كيانا في في معنى الفكر الطائفي، عناصر بسيطة متداخلة بخصتها الداخلية، كانتا جواهر معروفة اما انتم انتم إمكان الوجود بهذا التشايش إلى هيئة لوجينية، بموجب، يستلزم لهذا الأمر الطوائف هو ثلثي الفهم الكامل في منطق الفكر الطائفي. وهذا ما ليس متورداً لفكر بشار الذي هو اسر هذا المنطق

تكن الدولة ليست مطلقاً بحسب بل فاعلة، ومنه وجهها الآخر المختلف. بيد ان هذا لا يوضح كثيراً فكره في هذا المجال. فيرحم التاريخ على أن يتأزله نصه ويستبدله من منطق أما النص، فيقول بالمعروف إن الدولة كفاعل المستطع الإلمام من الأسس الحقيقية للعمليات بين شعرات التي ترمي قواعد نظام اجتماعي سياسي جديدة إلى في تغيير آخر يركز على الدقة مهمة تغيير النظام السياسي والاجتماعي القائم. وبناء القواعد الضرورية لنظام جديد آخر. وهكذا هذه المهمة على الدولة باعتبارها مفعلة، ينطلق، فستبدأ، من وعملها موضع المثل، ساء من الطوائف التي في منطق هي في مثلها الطوائف في حلالة مبعية بيننا هي، بالمعنى، في فعلها في حلالة استقلال هي بها، يمكنه التالي، من أن تقوم بوظيفتها العامة إتيها، في الدولة، الاجتماعية فسيحة بالازدواجية التي أشار إليها شبحه، واتسعت، أيضاً، التناقض الذي تقتضيه. وكما أن

(١) في قول منظر، بالنسبة إلى الدولة فاعلة مجال بشار الاجتماعي والسياسي ملزم هذه للتغير الترمي للعمليات الطائفي والمركزية فيه كالمجتمعة، المستمر المنهج، مجلة الواقع، ص 3

بها. ميق. بلدان غير مستعم

حركة الطوائف في بعض جهات لا تقوم بوظيفتها إلا إذا كانت
مستقلة السلطة بها. ممارسة نظامية لضمها في حلاله استقلال
معي. بالموافقة كذلك الدولة التي هي في بعض مصادره مثل
الطوائف لا تقوم بوظيفتها التي هي في غيرها، أو وظيفتها، إلا
من موقع استقلالها النسبي عن الطوائف. لكن استقلالها عالم
على الوجه الذي ذكرناه. بين طابع المصالح الطائفي للدولة
والطابع النظامي لممارسة السلطة بها. وهو ياء عالم بين الدولة
باعتبارها مثلاً والدولة باعتبارها ماحلاً (وهو هو - كما يشهد -
الخصائص السياسية منها. بينما كثره طائفي، ويوجد كثره
بموجباتها. أو على أنه السؤال الذي طرح بالنسبة إلى من تبناه
بفرضه، بلا غيره، بالنسبة إلى من نكح. حل بإمكان الدولة
التي هي سائر الطوائف أن تكون ماحلاً، بالمعنى الذي نحدد في
بعض مصادره إلا يعود طابع التمثيل الطائفي بدرجة دون قبولها
بمعناها التمييزي فاك الذي قد يكون درهماً بل ألا بقضي تباينها
بدرجتها حتى يضرب أن تكون دولة غير طائفية وبعبارة أخرى
رهبوها وببشارة أليس تغير الدولة الطائفة عرلاً ضرورياً لقيام
الدولة بدرجة الدولة عليها، في نشر المجتمع ونظامه السياسي
الطائفي؟ من الدولة طائفية يمكن من هذا النظام الطائفي كأي
بمصادره بغيره ما كان مسراً. قلنا تكبرست أسس النظام الطائفي
ومرسلته وتزويده، صار بالإمكان تخطيه. تلك أن تشير إلى
بنايته. هذا ما أرى الفكر الطائفي، يتكرر في أكثر من موضع
بمصادره لا يكون له هذا المصوح الذي استطعت عليه، فكيف لا
أظنه، بل أنه قد يحسب منطقاً. ولكن كثره قد استمرت، بغير
الشيء. في استقلالها منطقاً، فكيف لم أصرح. ومعنى الآن أن
تشرح

لو كان الكلام يجري، في معنى تعاريف على الدولة معاملة،
 قريباً كان صحيحاً القول في وجه منه على الأقل إن الدولة
 أداة موحدة المجتمع، وإن عليها تقع مهمة الانتقال به إلى مرحلة
 وطنية حثيثة. ففي هذا القول استلزام مفهوم الدولة
 الخلائقية التي بالتصديق الجمهور بها الجورجيزي فقد نقل
 مضار هذا المفهوم من حقل إلى آخر، تارة دون نقله من
 حقل نظري - اقتصادية في معاميلها تلكمها - اقتصادية مجتمع
 يمكنه به البرجوازية لإنهاء الضبط طبقاً معينة. من -
 بني حوتها التي بدأ طرح المجتمع، بحسب مصالح تلك الطبقة
 المسيطرة، في نظام من نظام سيطرتها الطبقة - إلى حقل نظري
 آخر هو حقل الفكر الطائفي السيطر سيطراً جورجيزي كوليبرالي
 يمكن من أن بني حوتها التي بدأ بتفكك المجتمع، بحسب
 مصالحها الطبقة الخاصة، في نظام طاغى هو، بالعبث، نظام
 سيطرتها الطبقة الذي لها، وإعماله إنتاجه، يُعَدُّ، باستمرار إنتاج
 يمكنه المجتمع في طوائفها معاً. لو جرى نقل مفهوم الدولة
 في شكل مقدي، أعني لو جرى نقل مفهوم الدولة - فسروري
 لاستخدامه، من مرقع نظر الاختلاف - لا التماثل - في العلاقة
 العنصرية بين الدولة الطائفية في لبنان والقوة البرجوازية
 الأوربية، بما جاء النسخ كعب جاء، هي كلام على الدولة
 معاملة، يُسقط على دولة معطى شروط تاريخية معطى هي، في
 أنه دولة طائفية مدونة برجوازية. لو كان الفكر نقياً لأخطأ
 جلياً، ولجاء في شكل آخر وطرح أسئلة لا يطرحها مركز
 طائفي. مثلاً لماذا تكون الدولة البرجوازية دولة طائفية؟ من
 البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، كالبيرجوازية الأوربية طبع
 معينة؟ هل هي فائز على بلاد دولة برجوازية مثلاً؟ هل هي

يمكن ذلك، بل إن الفكر

الاشتراكي، لا يترك على قيادة مبرورة تغيير الدولة الطائفية؟ وهل يمكن
توحيد المجتمع، وتوحيد الوطن، في ظل سيطرتها الطائفية؟
هل يمكن الانتفاك بالمجتمع الطائفي إلى وحدة المواطن المستقيه
دولة المبرور يتقو من هذا المجتمع، وتتقو من أركان النظام،
السياسي، الاقتصادي، العلمي، الفني، وغيره، أم أنه لا يطرحها
سوى فكر مادي. بهذا الفكر يجري النقد، وبالتالي يتبادر منظر
الفكر الطائفي، ذلك أن ما يطرح مشكلة ليس أن تكون الدولة،
بما هي دولة، طائفية، أو أنه تقوم بدورها في توحيد المجتمع،
أو حتى في توحيد مجتمع التمايز الطائفي، فتتوسع النفوذ
فيس دور الدولة بخاصة، بل دور هذه الدولة الطائفية بخاصة. قد
يتم مع تجاوز على أن الدولة هي في مفهومها النظري، حامل
توحيد المجتمع، ربما لماسكها، قائم في شئنا، وهي التي
تعمله كأنها مركز، بها يعرف كلا وحاد، ويتدبرها بالتفكير
رغد تفرد، أولاً، أخرى، ثانياً، في الحركة المعنوية بتصور
الطائفي، والاشتراكي، في تكديدها لاجتماعي الذي فيه تتربط
مستويات البنية الاجتماعي، رابطات اتصافها، هو الذي تتناثر به
ماتيمات هذا البناء جميعاً في مركز الصهاوفا السياسي، حركة
توحيدية، بها يتجسد المجتمع، وتلازم عناصره في كل واحد
محط، فكن المشكلة ليست في هذا القول، أو في قائده، ولا في
اعتقدها، أو اختلافها، في موضوع البحث، آخر المشكلة بكل
حقل، هي في أن تكون موحدة، لا تتفكك بالمجتمع من العناصر
الطائفي إلى التوحيد الوطني، هي مهمة هذه الدولة الطائفية القائمة
في لبنان، وطرح المشكلة في شكلها، المبرور كما يدل على
سواء، أو غيرها من منوي عن أبحاث الفكر الطائفي أو المتزلف
إليه، كأنها مشكلة عامة هي مشكلة الدولة وعبرها في المجتمع.

دولة شعبيها بهذه الدولة أو تحديد نظامها التشريعي النقابي الديموقراطي هو طرح ضابطي بل هو في طبعه المشكلة القبلية طرح ضابطي يتضمنه مطلقاً، خلافاً من الدولة الطائفية، ومعمرة إلى تأييدها. وهذا ما يقع فيه مصادر عدم طرح الدولة الأساسية الذي يجب طرحه وهو الضابطي. أي هذه الدولة الطائفية يتوخد المجتمع، أم بدولة أخرى؟ بل أليست الدولة الطائفية هذه هي المادّي الأساسي أمام برسيم؟ إنه السؤال نفسه الذي لا معنى طرحه ومن الجواب هو: أتأيدّ لهذه الدولة الطائفية أم تميز لها؟

٢ - طريقة التفكير وطريقة العمل

منطق الفكر الطائفي الذي به يفكر مصدر بقوده ضابطاً إلى تأييد هذه الدولة، لا إلى تغييرها، حتى لو شاء مصدر العكس. وهذا واضح في نمط الدولة التي عليها أن يرسى تتواءم نظام انحصاري - سياسي جديده نكرم بدورها التعامل منها انطلاقاً من الأساس الحقيقية للتعايش، وعلى قاعدة هذا التعايش الطائفي، أو للذي خط بمنطقه. معنى هذا، في عبارة صحيحة واصحاح أن التعايش الطائفي نفسه يتخس في حقيقته الأساسية، تلك النظام الجديد الذي يطرح مصادر إلى وطريق الرميون إلى هذا النظام الذي ليس جديداً إلا بما هو غير طائفي. هو هو طريق التعايش الطائفي. نظام هذا التعايش يتخس - بحسب تقدير ومنطقه - تغييره، أو بل بتغييره. إنه يتخس بدور تلك الجديد الذي منه يخرج، بالتمسك بالظواهر ولا طراوة في هذا العمود، ولا يعمود بمصدر منطقته، فهو هو الذي به انتهى مسوفاً إلى تأكيد انه تغيير النظام السياسي الطائفي يكرر بتأيينه. ويتم حقلي النظام هذا عند

ببطلت مبدأ وجوده في كل شيء

نحوه، بالجملة، ويشمل الجميع من التعارض الطائفي إلى الوحدة
الوطنية، التعارض في شمل التعارض هنا حتى التبادلية أي بالقبول
منطقه أنه خرج من التناقض مستوجب وقد

حين يرى نضار في التعارض المنطقي كجاء في عهد السبي
لمرحلة لظلاله بعد وحدة وظلمه حقيقة، مفهوم التدرج العادي.
منطقه العادي، أن التعارض هنا يعتقد الوحدة هذه وأنه حائق
لها، بل بتفصيله من حيث هو حامل لفكره وأن نظام تلك
الوحدة الوطنية يفرض ضرورة تغيير نظام التعارض الطائفي لكي
يصار به منطق أكثر تقدمًا بالتحولات هذا له حنونة، بنه
لوحدة قلا ربما وجب القول إن الانتقال من بعد تلك الوحدة
تسري في الحقيقة، انتقالاً من نظام هو نظامه إلى آخر جده
مختلف عنه بل هو انتقال من إليه دون تغيير وفي هذا
اكتماله وفي هذا أيضاً - ربما - مالمه إلى فهم تلك التدرج من
التناقض الذي يستوجب التسليم في هذا الهدف، نأثر هذا
النص

هذا () على لبنان - يساعد لبار - أن يكفي به يدعو إلى
تأريخه () يطرحه به كيقينه أي جدلية التعارض المأسوس
المعطلة والمسرودة بالذات؟

لا يكفل تأكيد، لأن التعارض مجتمعات متفصلة غير متجانسة
بذاتها، إذ لا يمكن أن يكون لها نفس الحق في وحدتها
والانتماء ولا يمكن لأي حل من هذا النوع أن يكون حلاً دائماً
ومرغوباً فيه هذا ليس من المقصود أن نتوصل من هذا التعارض
الطائفي هو أن نسي في الوقت نفسه إلى القسم بالخير الذي يولده
نجاورها

في عملية التصديق في لبنان ؟ لا يمكن أن نجده الثبوتات والنزاعات تكن بين الشقاق الذي سيكون كمرثا تاريخية حقيقية. والأصهار الذي يبدو في الوقت الراهن طويلا، لا يمكن الاستهانة بمرعى الإطلاق عملية تحويل علاجات التعاضد (الطلاق من جديد للمشاركات التي تطلبها عند العلاقا فعلا كما بصورة جزئية) إلى علاقات نزع عناصره ثلاثية الوطني وسعيه المجتمع الوطني فهل سيكون لدى السلطات القدر الكافي من البراءة والحيال لاستخدام كل شيء في سبيل تسريع عملية التحصيل منه؟

في منطقة يتهم عليها شيخ الثيودوراكية وبذلكها والتعصب المتبع في الإنصاف، يجدر بنا أن نحيا تجربة التمايز الطائفي حتى النهاية، أي حتى تكون دولة وطنية حديثة فعلا ومعتلة لهذا المعنى الديمقراطية؟

يذكر، نحن بسؤال يستحضر شيئا وبهذه رفاً على فلكل أن نبدأ هو الذي يرى في التمايز الطائفي قنن لبنان وحصاد يرفض أن يكون هذا التمايز قنناً، يرى أن بالإمكان تجاوزه، وأنه - حتى نضرب - في طرحة هذا الإمكان، يختلف عن شيئا، بل يتضمن فكرة أنه تكون الأفعال بالتيارات أما في حقل المعرفة، فهي بالدرجة الأولى، بممارسة التفكير هي نشاط شعوري في شروط معينة وحسب منطق معين مما هي شروط تجاوز التمايز الطائفي ونظامه؟ وما هو منطق؟ وهل هي بالفعل الشروط نفسها التي يستلزمها مبدأ؟ وهل هو المنطق نفسه الذي

يحدثه؟

يمكن القول بأن هذا هو الحال.

ونفس الشيء، إن نظام هذا التماثل الطائفي معقول معقول
البلبل، غير قادر على التحدث، إنه، في أزمة، وقد
تخبرنا بأنه يكون عليه رجوع، لكن الاختلاف بين الأراء يظهر
ما إن يبدأ تفهيد الأسباب والمطوق، وهو، بالطبع، يختلف بين
رائع النظر في سائر المبرر الطائفي المستعمل في حد. الحرب
الأهلية المستمرة، والحرب في الأمر، حتى من الناحية المتطرفة
التكليفية البحتة، إن مصادر يقترح ملازمة حلا دون تحميل
الأسباب، فلا، حتى في الجوانب، ما قيمة الحل إن لم يكن حلا
هو التي تعرضه طبيعة لأزمة وأسيابها، بل كيف يمكن للحل أن
يكون حلا، إذ كانت أسباب الأزمة متجذرة، أو إذا كان الحل
يستجيب لأسباب ليست أسبابها الفعلية؟ والحقيقة أن صاحب
النفس صبيح، في بداية عصره الأسباب هذه، بأن جرد مشكلة
التماثل الطائفي عن شروطها الداعية التاريخية التي هي فيها خاصة
بلد معين هو لبنان، في زمن معين غير زمن الكوارث الرأسية، في
تشكلها الكرونيولوجي، ونظام سياسي معين ملائم لهذه التشكل، هو
عصر الذي فيه نماذج البر. جواربه الثابتية سيطرتها الطبيعية
فاحتمالها، يتجسد «هذا» مشكلة فلسفية عامة هي مشكلة وحده
وإلا، مطروحة عند القديم، في كل زمان ومكان، هكذا يجري
مذهب السياسي، فالمشكلة هي تعددية سياسية، ومنهج تحليلية هذا
لا يحللك أدوات النظر فهي، كمشكلة سياسية تطرحها أزمة النظام
السياسي الطائفي، طبيعي، إذن، أن يأتي الحل المقترح لها، على
صورتها، حجرة عن شروط التاريخية المبررة، أحسن فلسفة، أو
كل للنقطة، خردية، بل هو طوباوي، لأنه فلسفي، والممكن صريح
الطبي، يظهر هذا في جوانبه عميقة من مثلاً، في أنه يستدعي
ما يسميه مصادر عقلية المشاركة، من حيث إن آلية هذه

«الجدلية» الطائفية التي هي في قلب النظام السياسي الطائفي، هي بحسبنا، بالنسبة إلى هذا الفكر الطائفي، آلية تحطيم هذا النظام، هي عملية يسيرها صاحب النص «مصلحة تحريك علاقات التعاضد إلى علاقات تنوع»، دون أي شوبح [لجائفي] لعمرو أو تمجيد لمعاملات هذا النوع، أو طلاق التعاضد، بل هو طائفي - وهو، حكماً، طائفي - بحسب سياق النص ومعلقه فكري - وهو كتحليل المعارف بين التعاضد والتنوع، أو ذكر تلاميب التي تجعل من التعاضد الطائفي عائقاً لوحدة الانتماء الوطني، وتبعاً من التنوع الطائفي، بالمعنى، مصقلاً لهذه الوحدة الوطنية. ولا ينبغي لنا صاحب النص كيف يمكن لأية تلك النظام الطائفي من المشاركة أن تكون هي زمام إليه ينضوي حد النظام، وفاعله انطلاقاً ليس في حد لفرد طوائفي كائني وأينما هي نحن مسرلاً برعلى عفاً بحق. فعلى أن يتم يكن على بسلكي همني ومبرمج في أنه بالنظام السياسي الطائفي يدها الذي كان دائماً قبل اتفاده في الحرب الأهلية، وعلى نوع صديق إلى العودا به إلى سابق عهده قبل هذه الحرب. كجانب روي منها راء الدب من دم يورع؟ وهي هذه الطوائفية أيضاً رفض فضائية خريست من أستاذ تلك النظام دون أن يتعرف بوجودها أصحاب الفكر الطائفي، بل هو ان يذهب البعض منهم من التمسوتواطين العقيديين (كناصيف مصارء) هي رفضه بها، أو في رفضه مظاهر فائقة منها، حتى رفض النظام نفسه الذي ولعنا. ولا سبيل إلى توقيف محاولته البعض من تمسكك بنظم يوي فيه التمسوتواطين النص ورفض لأثاره الواسعة. فالتساؤل الفكري في تمسكك الفهمي بالتمسوتواطين بنفسه بفسوررة رفض النظام ورفض أكثره غير ان هذا الفكر السلفي ليس فكر طائفي، ولا هو فكر مثالي. إنه فكر حادي فاجر

ببزيدي بلق بنحو عام وبجهد

على تحديد الطابع الحقيقي للمعاشي بفكره النظام الطائفي، وتطهيره
لتأصيله، وعلى اقتراح الحل الضروري في ضوء هذه التناقضات
ومعالجة التوازي.

وطبائفة الحق الذي يترجمه بصادا كمن يظن في ان افلا في
الدولة الجزائرية، يعني الدولة الطائفية عليها، موجه هذه الدولة أن
حلول على السريخ، حسيه بحرين علاقات الماينك الطائفي إلى
علاقات تنوع خاصي بها يتحضر الحل لقد أنكرت في النظره
النافذ إلى طموح الدولة أن الانتقال إلى مثل هذا التنوع
الطائفي هو هو لخطي الطائفي ويقدمها حاد أوة الوقوف حده في
هذه الفترة هو التناقض بين الذي وقعت حده مابقا كونه يمكن
بفكره الطائفية أن تكون أداء لخطي الطائفية؟ كونه يمكن تمثل
حده الدولة الطائفية أن تقوم بسيرة يستند القيام به أن تكون
الدولة غير طائفية؟ هنا هو السؤال الأساسي الذي تم طرحه
بصادا على نفسه، ذلك ان منطق الفكر الطائفي هو الذي يحكم
فكره، وهو الذي يحرك حده طرح هذا السؤال، ومكون رؤية ان
تخير الدولة الطائفية هو الحل الفعلي، وان عملية تحويل علاقات
التعايش الطائفي في بالضبط، عمليه تحويل النظام السياسي
الذي فيه توجد هذه العلاقات، فيه أيضا توجد فهو الذي يرس
إعانة إلتاجها، برتسرت لايوم هنا يعني، في كمبر آخر، ان
عملية هذا التحويل ليست كما يفهمها بصادا، ولا هي لتوسل
الدولة الطائفية فهي ميبيل سريعها، بل إلتاء بالعكس، عملية
لحور هذه الدولة لا تكوينا حاد في سريرة لوريه من الصراعات
الطبقية هي التي تجري في أشكال مختلفة باختلاف شروط حده
الحروب الأهلية المستمرة بصادا بالطيح بعيد عن هذا المنهج
ومنطقه الذي في حوره أتلف فهمه الطائفية بالمنطق الذي يحكمه
وبهناك القاري، أن يكشف عنه حده هذا المعنى إذا أعاد عراة

بمثلث مبرق، وفلذلك قد نصل:

حتى تكون ديموقراطية. ولكن وجد عطل في هذه الدولة أو في النظام السياسي فلتعويض المثلثي فليس الخلل في طبيعة الطائفي، بل في أن هذا الطابع ليس «بالكامل» طائفي، بل كمال طابع الدولة الطائفي، يكمل طابعها الديموقراطي. ولطبيعة الرقابي الحديث، هكذا تتحقق عليه الديموقراطية في اكتمال الدولة الطائفية التي ناكتمالها هذا نصل إلى أنها، نحو ذلك، في دولة وطنية حديث، هكذا يعزز «الفكر الطائفي» بجلالة الفكر الهيكلي، ويؤكد طابعه الديموقراطي في طوره ضروري، أن يكون الانشغال من النظام السياسي الطائفي انتقلا إلى النظام السياسي الطائفي، دون تحوير، أو أنه يأخذ نهج ذلك فنظام وجه التغيير باسم الديموقراطية ونصل إلى مايعني الطائفي

أذن هذا الفكر أن المادسي هو، عند، نموذج المستقبل، وأن ما قبل الحرب نموذج ما بعد الحرب، لأن الدولة الطائفية هي نموذج الدولة الوطنية الحديثة، وأن الديمقراطية الطائفية هي نموذج كل ديموقراطية، يصطدم هذا الفكر بأفقه قلما حاول أن يتخطى أفقه، ويستند هو لأفقه حنطلي عليه، لا منفذ له سري، بل هو، إلى، ويستند، على، يتكرر، يتأيد، كنه، في الواقع، ومفهوم، كيف، يمكن، لفكر، كنه، أن يأتي، بجملة، هي، حق، المعرفة؟، ينفذ، ما، قوي، ويمنع، فالديموقراطية الطائفية ليست الديمقراطية إلا بالنسبة إلى الديموقراطية المسيطرة، وهي مرتفع، نظري، الطائفي، والديموقراطية ليست طائفية إلا لأنها، ليست الديمقراطية، ذلك، أن شرط وجودها كديموقراطية طائفية هو، بالضبط، غياب السياسي للديموقراطية، الديموقراطية المسيطرة، أي عدم تركزز الديمقراطية الكفاحية، كقوة سياسية مستقلة في حقل الصراع الطائفي، وتتركها، بالتالي، هي، هذا الحقل، كطوائف

والنظام السياسي المتعاين الطائفي هو الذي يؤمن بحقوق هذا الشرع الذي، بالامتداد، أي كوزن الطبقات الكادسة في توحيده، مستمعة به يدخل نظام التعايش. ذلك في أزمة، وتتمثل حركة جلده يظهر حينئذ: ضرورة تغييره كمنهج ملحد في جدول أعمال الصراع الطبقي. ويظهر، يظهر منه الضرورة إمكانية أن تتحول الديمقراطية الطائفية ملقية طائفية هذا ما جرى، بالفعل، في الحرب الأهلية، حين انقلبت البرجوازية الكولومبية اللبنانية على نظامها السياسي الطائفي نفسه، وحاولت، بتأثير المهيمنة، ولاكثر رجعية، تحديد مشروعها الخاص، ولتتم المحاولة

لست أطلب من نصار أن يعتمد، في تحليله المسألة الطائفية، منهج التحليل المادي، ولا أطلب منه أن يكون ماركسياً. لكنني أتمنى عليه أن يوجه الديمقراطية إلى أهدافاً حقيقية، لا طائفية. إلى موقع من الفكر، إلى أنه يمكن موقع الفكر الماركسي رجعه، فهو بالتأكيد موقع غير الفيلسوف الغربي^(١٥)

(١٥) أ. الباري غير يعلم من أي اتجاه الفيلسوف أمير عبد الله هويدي، في عرمان في جريدة النهار ٤-١٥ و١٩-١٥. في حرب أهلية ماضي حاضر، في الفلسفة اللبنانية في عبد السلام - لا - هي. فنقلت منها مقال الباري قائم بعد تأجيله حتى الذي كانت في سنة ٢٠٠٠. في مضمون بـ (المرجع) متفقاً مع في سنة ٢٠٠٠. في البطل (١٩٩٠) في سنة ٢٠٠٠.

الفصل الثالث

عكس شيخي في خدمة الفكر الطائفي

الموتد في مهزلة الفكر الطائفي

حين طرح شيخنا في مطلع الأرميتات، ضرورة ان يكون النظام السياسي في لبنان طائفي، برر طرحه بأن لبنان بلد أطيافه طائفة مشاركة مرتبط بوجود النظام. في طائفة الطائفي بوجود الطوائف واضاره عرقل في شكل عاصف إلى إمكانية ان يتخطى لبنان الطائفي في حين قد يصح،، حين تتوفر الشروط لذلك ثم يحدد هذه الشروط، ربما لأنه كان يعلم ان الطابع القوموي، او الاتنالي، ذا السرحلي، بهذا النظام الطائفي، عليه أن يقوم، وأن يعطي العنصر هذه الذي يرد وجوده إلى وجود الطوائف، فكيفيات مستقلة قائمة بذاتها، لأنه أثر عنها وهي السبب، هو المتعلق الذي يقضي بديمومة، حتى لو تمت بالتموت، في جولة عارضة عابرة، ويرمي طبعي واضح صريح. كان شيخنا يعمل على أن يقوم تلك النظام، وكان يذهب إلى فهمته كان تلك في لون جهده، يعني جهد النظام، وفي بدايات تكونه

حين كانت البرجوازية وثقلا مستوثقة أو الكلام حتى طابعا الطائفي البؤس. كما ورد في نص الدستور نفسه، ربما انى من صاير حكم بأن الدولة في لبنان هو القائم ليس بالمطلق، بل من مرمع نظر البرجوازية المسيطرة وطرحها إلى تأييد سيطرتها الطبيعية. يتأيد نظام هذه السيطرة التي هي تفرد. بالمعنى وبالفعل أنها دولة لأنها بالعبء في أزمه أو كل إلى دولة يترس أزمته هذه قد بدرم البؤس إذن نكت كمؤقت يوم. وبنما هم من إعاقة إنتاجه فلما تعطلت هذه ظهرت في حقن الصرح الطائفي ضرورية الانتقال إلى زمن آخر هو، بالتحتية زمن نفيم تلك الدولة. فلا كانت معارضة الرجوع به، هي زمن تحريم هذا إلى زمن إعادة إنتاجه معارضة رجعية نافذة. ومشكلة

ما كان ممكنا في مطلع الأربعينات بات اليوم امراً مستحيلا. لكن اصحاب منطق الفكر الطائفي من يهودولوجين البرجوازية اللبنانية قدما بدوكون سر هذا الزمن الذي هو في سيرة هذه الحرب. أنظمة المستعمرة زمن التمييز الشدي لنظام سياسي طائفي تعطلت برهنت الجمعية البرجوازية نفسها. وتعطلت حركة إعادة إنتاجه. أولاً كهدف نفسه يعني البهقن منهم، إن هم فعل معظمهم آو حتى جسيهم بالمطلق، إلى إيجاد تسوية طائفية جديدة نعزم على أسس النظام السياسي الطائفي القائم، دون تغيير؟ كيف تجر معهم إلى إعادة تأمين الشروط الضرورية لسيادة هذا النظام بخاصة في إعادة إنتاجه، كما كان من قبل، كأن شيئاً لم يكن؟ وكما في مطلع الأربعينات. يجري الكلام اليوم على صواب طائفي يؤكّن الانتقال العظمي إلى ما بعد الطائفي، أو عيشه في تفرقة كلورط هووية الأربعينات، هي في تفرط ديمرد الطائفي وثانيه، إعادة تجميعه حتى قاعدته السابقة بإعادة

دون تغيير تلك التاريخ لا يعرف نفسه عنى فعل شيء يمكن بهذا ومثل ذلك الفكر الفلاحي عند بوليتي هي على حد تيمور ابن خلدون = «الذين من هذه الأسواك في الأمم والأجيال يتبينه الإحصاء وعمر الأوامر»^(١) تلك أن أصول العظم (١) لا تتوهم (٢) إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، فبذلك الأربعينات غير موزنة الثمانينات الأولى وهو هو النظام السياسي الطائفي = فاعين يتجسد في حركة لا يجرها نفيس بلودجرلي، متالي بنهاية السياسي إما الثاني = زعمو النظام يناء = مستقيم لا يتجسد إلا بالعنف الطائفي في حربه عليه مفرقة يجر في الأعتاق لير طرح المسألة الطائفية في شكل مدونة تأنيب مسألة انتقالية، أو مرحلة في وقت تطرح به ضرورة تغير النظام السياسي الطائفي كهيئة ملحة في حدود مسائل الصراع الطبقي المستند في هذه الحرب المستمرة، ليس في الحقيقة سوى محاولة بورجوازية يافسه للحيدة من كتيبة حكم التاريخ في الإجهاد على هذا النظام الطائفي المتغير الذي ارتبته البورجوازية، فليست نظام سياسياً قسرياً مرتبطاً بصورها بمصرها حتى كاد اقتصاد عليه يعني قضاء على سلطتها

١ - في طرح المسألة

هكذا يطرح بشأن التناقض المسألة في مملد بدل عزله عليه القطار والعماليات في زمان نحو عبرة جبهه ملوالتية مرسلات^(٢) يطرح للبيان نظام ملوك يجره بالبرهان فيرى فيه لتناقض من المختلف إلى التلاطفي زسراء أكان ملك التلاطفي

(١) ملو التيمور في خدمة ملك هنكلير

معرفة أو حقيقة، هو ذاته في أنه، ضرورة تخطيط وتحريره عدم تخطيطه. عندئذ القاري، بعد أن نأق كل من ألف والتميز؟ إذا ان يكون النظام طائفاً، وإذا أن يكون غير طائفاً. أعتي غير طائفي لكن الهائم يريد أن يكون بين بين فكر نويفي¹ أو نافيي، ريتا في الفصل الأول مستخدمه وهو الآن يتكرر، في محاولة هي لتأخذ تكرس النظام واستبقاء القاري، يهيأه ان لتأخذ النظام يكون تكرسه. والمصوب في الأمر أن الهائم إذا ما يسمى الأسباب المسند التي مصعبه يتكاد يقدان إلى السلطان الطائفي الذي كان في السابق قد أتى إلى [تأخذ] فكله. يمكن أن يكون تكرس الطائفي طرماً لتخطيط المسند؟ هذا ما سيكون علينا ان يستمر النص من منطق حتى لو كان منطق الفكر الطائفي لا بأنه لفرعه في منطق، إذا التقصت مصالح المبرجرازي الكونينالي السطرة ومرة ما

يلزم صاحب النص في عدم تخطيط المسند نحو كيان أكثر تسلسلاً بسيطاً في وجه الأنظمة الداخلية كانت لم خارجية، ان يكون كتاباً مجرد المحصول على ليس هو الوطن من جيوغرافيا والمعتل، ولا حتى تعريف إرثه من كل لتأخذ [تأخذ] أو بعد، وإن كان هذا هو الشرط الذي لا حتى حته لكل مسند، وكل تعبير للاجتماعات الداخلية إلى شرط هذا لتخطيط نحو كيان أصلي كامن في معنى لتأخذ حتى إسماعيل لفظ يمس في السلطان الطائفي الذي كان في السابق قد أتى إلى [تأخذ]²

في ألقه عند معرفة في هذا النص كالمسند والكيان تدل بعد تأخذ على طبيعة الفكر الذي يحكمه طائفي، جارية، في لاجورجيتها الطائفي، بل في نص من كتابه حقيقته هي التي

منقول من مجلة فكر

نتكلم على «محنة» بدلاً من الكلام على أزمة هي أزمة نظام
سيطرها البنية وهي التي تتولى الطائفة «الكيان» تلك التي
الأول انبعاث لبنان نفسه وكأنه لبنان ما وجد إلا بكونه
ينظمها طائفة إلى الأبد في أقد حقه بعه به استبداد على
هذه الإيديولوجية بالذات، تقتضي من إلهام قسطنطين كثر
هو أن أير أن «المنطق الطائفي» هو الذي أتى بحسب الهائتم
نفسه إلى انهيار هو، عند انهيار الكيان لا النظام لوني
يقتضي، أن المحنة في اختيار الحزب الأهلية - أو وجبة مشا -
تكون في بنية النظام السياسي الطائفي، يقتضي أجب أن أير أن
الهائتم يدور تحت إلى إعادة النظر بعض في المنطق الطائفي
لا لأن هذا المنطق الكامن في الفكر والسياسة هو بعد أسباب
تلك «المحنة» (الازمة) وحسب بل لأن النظر فيه في حسب
مصلحة المصري، أي في هدف إنتاج معرفة طبقية به هو أيضاً
بالتالي، شرط لمخطي «المحنة» أنه، إننا، تقتضي في التصر
الأولى معرفة، والثانية سياسة الأولى هي إنتاج معرفة والمسألة
نظامية الثانية هي إيجاد حل لهذه المسألة لذا كان السؤال
الأول هو التالي كيف ينظر الهائتم في هذه المسألة؟ يعني أي
فكر؟ رأي سرح من المعرفة يتج؟ أما السؤال الثاني فهو التالي
هل الحل الذي يقترح هو الحل؟

2 - في تسمية السياسي

يدرس صاحبنا مفهوم المسألة الطائفية بمثابة المدخل إلى فهم ما
جرى من وجهة النظر الناعوية. ومن هنا تبدأ المسئلة الأساسية
التي سيأتي تناولها لتفكرن إجابة لهذه المسئلة - من طرف في

البلد اليوم إلا ويعلم ناسك بوحدة الكيان الوطني والمجتمعي غير أن الوحدة تلك لا تعني اجتماعاً سياسياً ومنه الاتحادية منها الشمولية، ومنها الوجدانية، منها الشيعية، ومنها الأخلاقية، وعلم جرحاً فحسبنا نحن ناسك بالوحدة، حيث أن نحن في الوقت نفسه أية وحدة نريد. مثلاً ونكرر: إمكانات مجردة كلام ونور في الحقل المعرفي. علينا أن نحن اختياراً حلاً بوضع^{١١}

لا أجداد صاحب النعم في. عطائنا الجمالة الطائفية أصبه عروق أهمية كل مسألة أخرى في «فهم ما جرى» على حد تعبيره. وما جرى بهجري حرباً أممية متصدة، عطائنا كل هذا الحياء في التعبير؟ سافراً لا نسمي الأسماء بأساطيرها؟ (المسألة ليست بالطبع شكلية ولا هي فنية فاختلاف التسمية يدل على اختلاف في طرح السؤال وفي الإجابة عنه. بل، بالتالي، على اختلاف في الفكر وفي منهج المباحثات. لكنني جازت صاحب النص في فهم تلك المسألة. ربما سهر الاختلاف إننا القائم بين فكر وفكر، بين مرجع ورجوع، ولن استقي البحث لنا طرح على صاحب النص سؤالاً بطرحه عليه النص نفسه. صحيح أن المشكلة الأساسية هي في فهم المسألة الطائفية. وأن هذا الفهم هو شرط أساسي لما يسمى النص، في شكل تفيد الإبهام، (إعادة البناء) وصحيح، بالتالي، أن شيئاً ما قد انهار في هذا جرحي، وأن من الضروري إعطاء مثاله. فكمكن السؤال مرة، المتعمقة التالية: ما الذي انهار؟ وما الذي يجب إعادة بنائه؟ هنا لا يحلله النص بوضوح. لكنه فيه عيني أنه مكبروت النص، بالتفقد يتحرر

مفكر يوم ٤ بعد ذلك التاريخ

في ضوء معرفتنا من هذا التفكير بثنائي ذكرته. ينبغي ان
«البست» أصبحت بكيان ثنائيه هذا من قسطن الأول الذي له
بثنائي «المعالم» كانت يرسم لفكر نهجا بكاملة. وكان ثنائيه هو
الذي انهل في النفس. وكان ثنائيه هو الذي يصادف النفس إضاعة
بنائه. وفتح نفوسه. إن موقع النظر الثنائي من يرى العناصر التي
المسألة الطائفية جزءا بالقبض. مبالغ نظر الفكر البورجوازي،
وعلى أرض هذا الفكر بطرح المسألة. هنا أيضا الإختلاف،
وهو مثل الصراع الإيديولوجي في هذه الحرب الأهلية يتجلى بين
فكر بورجوازي مسيطر في وجهين من احتياطي مختلفين.
وجد طائفي ووجد قومي. ولكن عائد لوعي هو نظريته وتقيده
وجهيه. رغم هو فكر الطيفه العاطفه حتى لو كان يملك الواحد
هو الذي يتذكر، فالمسألة لأماسيه من عرقه نظر هذا الفكر
التقني، وعلى أرضه البست مسألة الكيان، إنها بالفرجه
الأولى، مسألة النظام السياسي الذي به ثنائي وجد ثنائي. أو لا
تسمى له فيه يلزم، في كيانه هذه مختلفه أو لا يتوحد هذه
في وطيفه النظام السياسي قبل أي وطيفه أخرى وهذه هي
وطيفه الدولة حتى من وجهة نظر التحليل الطبقي والطيفه
السيطرة ليست مسيطر إلا في بلد معين وفي مجتمع محدد
وعلى أرض ذات حدود، وهي بحاجة إلى إطار مؤسسي محوري،
أو نظام سياسي به جازم يطرحه الطيفه فيه تؤمن بمرور
هذه السيطرة. فتمتلك ثنائيه ونسب رصده بطرحان لقد بالقصوره
مسألة النظام السياسي الذي بات فيه عاجز عن تأمين وحدته
لذلك تنهيه مسألة النظام في مسألة الكيان؟ لماذا تنهيه السياسي
بتجريد المسألة من شروطها التاريخية المتطوره؟ ربما حتى لا
تظهر في منظر التحليل نفسه ضرورة تغير هذا النظام السياسي

الطائفي الذي هو نظام سيطرة البروجوازية. فبينما الواحد الذي يتجاوز بيتان حلبة البروجوازية، وهو ذو بيتان الطوائف النظام نظامه السياسي في شكل من. فلوحة هو، بالتحديد، لامتعة نفسك. إلقاء يتجاوز ٤ بيتان الواحد بين هذا الشكل التاريخي الممعد من المرحلة التي هو من الشكل الطائفي وهو الشكل البروجوازي، عنه يتغلغل بيتان إلى شكل آخر من التوسعة، نقيض لمبادئ في انتقاله الضروري. في سبوره بوبية طويقة مبدقة هي سيطرة هذه المرحلة الأعطية المستمرة من نظام سيطرة البروجوازية إلى نظام السيطرة عليها. لهذا، يتجاوز بيتان الطائفي، ونهجه بيتان البروجوازي، ويكونان قواسمات الكونية يتجاوز علوم على أنماط تبارك آخر

بل حتى لو كان كياناً غير الذي يات به مفهومنا على أساس البحث، فمعناه غير ما كان وما هي ماله نظام سياسي جز من تأيين استغلال هذا الكيان وسيادته روحه فكيف منطلق التحليل الذي اختصه الفلاسف بقوله بالعكس، إلى التهييب هذه المسألة، بطرحها في شكل مجرد في تأنيها مسألة كيان وشكل وحدته فيها، في هذا الشكل شيهه بها في شكلها الآخر الذي وأبناء في حيث هي مشككة بالجلاب ووحدة او مشككة بعدم يثبت عن إنداد وحدته والمنطق هنا هو بأنه وبعد في هذه الأشكال جميعاً إنه منطلق الفكر الطائفي، به يطرح الفلاسف مشككة الوحدة الكونية الرطقي للمجتمعي، والكلام في نطه على أطراف نظر تمتكها هذه الوحدة يعترضه فمياً وجود طوائف في هذه الأطراف نهبها التي هي، في منطق الفكر الطائفي الواحد، كائنات مستقلة ووجودها المتحدة هنا هو الذي يطرح قضية وحدة الكيان فتأخذ المسألة الطائفية بالتأثير، مني عهد

مقرر في د. محمد عبد الحفيظ

تتم برهة البرجوازية نظامها من كل من زوايا تاريخية سياسية من
نعتية المجتمع وجريته، وفيه سبب سالك هذه النيتي من
توحيد المجتمع والدولة المجتمع، في هذا السبب السالك
النظامية هو المسؤول من نمطه بسبب من تعقد طوائفه
والمسؤول من انهيار الكيان هو الكيان نفسه بسبب أيضا من
تعقد طوائفه فالمسؤولية تقع على الطوائف جميعها، لأنها لم
تحسن اختيار وحدتها، أو لم تكن هذه الوحدة وإن تعشمت
المسؤولية على الجميع، يحصل حكم ضمنى ببراءة المسؤول
الضلي الذي لا وجود له إلا في منهج آخر من التحليل مسكور
بمنطق آخر من الفكر غير الفكر الطائفي لهذا بالفات كان منهج
التحليل الطائفي هو هو منهج الفكر البرجوازي، وكانت مبعه
المتكلم بالجميع صيغته لا سيما بعد تسهم المسؤولية، أخرى
تجديدها مثلا في سؤال أية رحمة نريد؟ أو في آخر مثله، ذات
من كان يرصد في لندن نريد؟ وما دام بتسريده، في هذه
القيم البرجوازي، لتساك الطائفة طابع الجميع هذه فالمسألة
عنده التي هي مسألة تهاون ورحمة نجد حلهما بسلطة، في أن
سلطان المحظوظة بوضوح الشكل الرحمة التي نريد هكذا تجري
الأمور بحسب ذلك المنطق من الفكر البرجوازي، في حسن
الوعي والنيات والإرادة، تنمط من مبراهن الموهبة وعقلانية
التقارب الإجماعي أي منطق يمكن أن يحكم الجميع وحركته
التاريخية غير منطق من التعاقب بين الطوائف هو منطق أرحم الله
تراجع صار برزائنها واختياراتها، وعليه جد أن تكون
عقلانية الفكر الطائفي قائم، بأنه كل عقلانية حادها، تلك أنها
عقلانية فكر برجوازي هو في ختامه مبائر مع عقلانية الحركة
التاريخية الناجية رنا إلى هذه القضية عومة لأسف

3 هي منطق الوحدة بين الطرفين

وبما أنه عند الطابع الإرادي، بل الثاني، لهذا السطح الطائفي من التعبير الاجتماعي في هذا القسم، فوكذا أن شرط الخروج مكيان قوي هو الاتفاق المصيق بين شكل الوحدة التي يريد أن هذا الشكل بالذات سيكون متوافقا إلى حد بعيد على نوعية العمل الذي يحظر للمسلّة الطائفية، إذا صحت حقيقة المنطقية بظيمة فعالة يكون من غير الممكن الاحتفاظ بذلك إذ يرفع هذه المسألة إلى المستوى المنخفض إلى من الأعلى، ثم من خلال ذلك إلى التي الأهمية التي ترتبها ببعض السمات الأخرى، كالتعبية والمناخية والمناخية، الخ. فكتبت بغير أن الإقرار الطائفي، إذ انتهى في قلوب الأئمة إلى ما يشبه استبعاد جميع الأنظر الاجتماعية الأخرى، يكون فلا ريب هو الإقرار الرئيس في لبنان، بينما تكون الأنظر الأخرى ثانوية للدرجة الثانية^{١٤}

يظهر الطابع الإرادي لهذا المنطق في ربطه، مثلا، شكل الوحدة الانتماء المصيق عليه، كأن التنازع ومن يتوافق الأراء والإرادات والقرارات يجري بحسب لمراد أطراف في التي نسند مساره، ولا حتى له يرى ما نعليه عليه. كأن تنازع منطقا بسيطا هو منطق الإرادة السياسية الخاصة بهذه الطوائف المتداخلة المستمرة، ولا علاقة بهذا المنطق بما ليس فيه أو بمواضع أخرى غير هذه السياسة التي تبحث السياسة لا علاقته هذه مثلا، بالاعتصامي، كأن هذا المصطلح الطائفي ضمن محالو هؤلاء، فقامت من وجهة الثاني، ولا يقوم على قاعدة مادية. وثم

(١٤) المصطفى، ص ١٨

مقرر في 3 وحدة فكري فكري.

أولاً أن غير منطق الفكر الطائفي نقطة للفكر إلى غير الاستماع
من حيث هو منطق الفكر البروجياري. يمكن في حبيبه
الاقتصادي كأنه يحضر الاقتصادي يتجسد. واستمر إلى هذه
الفترة، من لأصل إلا حتى اليأس.

ثم إن الفهم لا يربح بين من ومن يتم الإنجاز ذلك على
شكل الرشد، كأنه يختار الوضع. نكتة في منطق الفكر في
الفهم فهم أن الإنجاز قائم بين الأطراف ماها التي هي
الطوائف. هناك تسطح رؤية عند الفكر حتى الإختلاف، فحسب
المسألة الطائفية به كأنها مجرد مسألة اتقاء بين بين الطوائف
على شكل المرحلة الذي يريد أن نلجج إطار تصايفها المشترك
ولنتفهم، هنا، أن هذا الإطار صحيح. وأن المسألة الطائفية هي
كما يحددها هذا الفكر، وأن لها الحل الذي يقترح ثم كان
الأمر كذلك، برحب القوي به ككل حقه، إن هذه المسألة لا حل
ها. فهي قائمة بوجود الطوائف، قائمة بضمومتها. والحل الذي
يحدده الفكر الطائفي أنه انتماء بين الطوائف على شكل من
الرشد. بهذا، ليس يحل، بل لن إنه الحل الذي به نطرح هذه
المسألة قائمة، قائمة وفي هذا تأكيد آخر، من الناحية الشكلية
البحث، على أن الفكر الطائفي ليس مؤملاً لطرح هذه المسألة
طرحاً صحيحاً بإمكانه أن يقود إلى رؤية الحل الذي. إذا وجد
رشد من قبل، لا نعبر تلك المسألة مطروحة. الحل الفهمي
الصحيح هو الذي يفي المسألة برشح. عنها يتجاوزها لا
التي يوجد.

لقد سبق للطوائف. بحسب منطق الفكر الطائفي، أن التقلب
مستطاع على شكل من المرحلة بينها من الذي ألقاه نظام سياسي
تسايفها المشترك في دوره الاستغلال، إننا لم حل في دوره

الاستبداد، ولقد قام هذا النظام بدور كامن في عهد
 «الاحتلال» منذ بدايات حكمه كنظام سياسي، ثم في عهد
 «الاستقلال» الذي فيه تكامل^(١) حتى الحرب الأهلية التي فيها
 خاضوا وبعد بعضهم زمن بعض من مساند الهاتم من
 «الأسباب التي أدت إلى انهيار هذا الشكل من الشكل بين
 الطوائف التي عر جو النظام السياسي الطائفي» إن نهضة هذا
 الشكل، أو الانتفاضة من إلى شكل آخر يمكن عا به يؤمنه الأوس
 بقضي بقضوه النظر في أسباب ذلك الانهيار، أي بساحة، في
 أسباب الحرب الأهلية في لبنان، وقضي، بالتالي، بقضوه أن
 يحدد الشكل نهجاً من التحليل يستخرج من «الإمضاء» إلى لغة التاريخ
 ومنطق السادي لكي انهاء سم انطلاقه من البداية من هفوعات
 منطقية لا يمكن، بها، إلا أن تحجب تلك الأسباب الفطرية
 عنه، لتظهر له في شكل «أسباب العمى التي جعلت يكره لبنان»
 زبناً «مقدسة» نهج «الأسباب الفطرية» واستبدالها بأسباب ومهمه
 في توجيهها الاقتصادي، كما سري عنه، بل في توجيهها السياسي
 عنه، باستبدال «السلطة» بال«كفالة» كما رأينا، وفي شكل طرسها
 البالة الطائفة على الوجه الذي يك صحيح ان لها اسم يرى
 في «السلطة الطائفي» سبباً ل«التهديد» لكنه لا يوضح حكمه
 ولا يحدد بدقة معنى هذا التعبير رجع هذا لا يحظره كثيراً إذا
 نظراً في جزء النص السابق، إن هذا «السلطة الطائفي» هو، عنه
 الهاتم، بالتحديد، منطق الطوائف على شكل رجاء التعاضد

(١) نعزده م. الفاضل حول قتال هذه النظام السياسي الطائفي يتكون الطوائف
 في مؤسسات «الجماعة» للفرق نقاط «التكوير» التاريخي للسلطة السياسية
 والديمقراطية. بالفرنسية: «الطوائف السياسية اللبنانية» بيروت (١٩٩٠)

نعم، نريد عدم معنى

ببساطة أي على نظام تعاقبها الطائفي لأنه، إلهه، متعلق برادي
خاني هو يتعلق بالخير الطوائف، تطالب السياسي، فإذا كان الأمر
كذلك، وهو كذلك، فإن شكل تلك الوحدة لا يمكن إلا أن
يكون طائفي، ولا يمكن النظام التعاقب بين الطوائف، إلا أن
يكون طائفي، ولقد كان كذلك، عند أن مدار طائفي، والاشتباه
كثيراً لم أفسد، مطلق نظام ذلك طائفي، بل نزل ونكرس
فكيف يكون شرط الفروع كيان قوي هو الائتلاف المسبق على
شكل الوحدة بين الطوائف، مع أن هذا الائتلاف كان يعمل كما
ينبغي على شكل من الوحدة هو التي كانت فيه مدارس
البرجوازية ميطنها الطبقة، وهو الذي أثبتته التجربة الأخيرة أنه
الباقي الأول، باسم وحدة الشعب والمجتمع والزمن، قبلنا تنصيب
هذا الأمر؟ لماذا يظهر هذا الائتلاف كأنة ما كان، أو لم يكن
بعد، أو كان عليه أن يكون ما لم يكن من قبل؟ إن السؤال الذي
يتوجب الباسم طرحه بوضوح هو التالي: لماذا عرط هذا الائتلاف
الذي كان قائماً بين الطوائف في شكل مؤسسي مجرد هو شكل
هذا النظام السياسي الطائفي؟ لأنه ما أسباب انهيار هذا النظام
وأسباب نضله؟ وهل يمكن تجديد قائم «الاتفاقية» في شكل غير
حائض؟ أي هل يمكن تجديد النظام السياسي القائم في شكل لا
يكون طائفي؟ فإذا كان التجديد بهذا هي الحملتين، أي تجديد
«الاتفاقية» أو تجديد النظام، طائفي، فأين الاختلاف بين التجديد
والقائم؟ أليس هذا التجديد تقييداً للفهم الطائفي نفسه، أي
بماذا إنتاج له نموذج ونكرسه؟ بل إنه كان كذلك، وهو كذلك،
نجدد يمكن أن يكون حلاً للمسألة الطائفي؟ كيف يمكن، في التعبير
أمر، أن يكون التمكن التي فيه تجديد المسألة الطائفي سلاً بها؟
كيفية يمكن أن تكون إعادة إنتاج النظام السياسي الطائفي. فهي

كل صورة طائفية متجددة، أو اتفاق حبيبت على الشكل الطائفي
يؤد من القويعة بين الطوائف) سلا لأزمة هذا النظام!

يمكن لهذا المستحيل أن يكون ممكنة برغم من العكر هو
الذي ترك المسودة الطائفية للفكر البرجوازي. هذا ما يصادف
الباشم في هذه المهام الفدرية بك المسألة الطائفية حلاً هو أن
تبقى بلا حل، هو لهذه الإنفاق بين الطوائف - أو كل لفظة،
بين محلي تمثيل الطوائف من رضاء فطائفين (أو غير فطائفين.
سياناً، من حتى أطراف البرجوازية الكونريالية الراسد نظامية
السيسي الطائفي الراسد على ضرورة أن يحدد النظام السياسي
القائم حتى يبقى طائفياً، وهذا باختلاف أشكاله تجتهد يحارب،
إليه، حلاً يكمن في إحاطة ثامين الضرر الفيدرالية لفسوده نجده
هذا النظام، حتى لو كان في أزمة، وذلك تعطيل سيرورة تغييره
الفيدرالية، أو بإحاطتها فتعطيل هذه السيرورة - أو إحاطتها -
يسمح بذلك النظام بأن يكون في أزمة تجتهد أو كل بالأسرى،
إنه يسمح لهذه الأزمة أن تكون في نحدد مستمر وهي بالفضل
منذ بداية الحرب الأهلية التي هي في بطنها التثكل الثاني هي
المسترس الذي هو تتفق (أو كل، لتولين) سيرة التثير الفدرية
لذلك النظام الطائفي. بل من أن قام نظام مع غاية هو
الاستقلال نفسه نظام سياب ليطرد البرجوازية الكونريالية
الليانية. هذا يعني أن لتلك الأداة طائفاً مرتناً يحدد في بداية
التعطيل، أساسه المعادي في بناء علاقات الإنتاج الكونريالية
الخاصة بالثقة الاجتماعية الليانية. رمز ما استغنت في شرحه
في دراسات سابقة

4- في العلاقة بين عوامل التحديد الاجتماعي

يبدأ بجدته مثل تلك المساعدة بجهود عند كل ما ينظر في المصالحات النظامية بمفكر طائفي، أحسن من موقع ينظر الحكم البورجوازي المسيطر وبعض منطقتها إنما إنتمى واحدة برحمتها هذا المنطق حتى لو استلقت تقاضيل الفكر بين باحث وآخره مغلا في محاولة سبام الهاتم لهاها فكله الله، بعكس التفكير من أبعاد الفكر الطائفي، بجهده في إيجاد حيز ماء أو حاسل معين في نظام فكره للعوامل الأخرى غير الطائفية لا سيما للعامل الطائفي أو الاقتصادي هذا هو مواقع العوامل الأخرى من المسائل الطائفي⁹

في النص السابق، يصفه الإطار الطائفي بأنه «الإطار الرئيسي في الحياة» ويتحدد الإطار الأخرى بأنها «الثقافة بالنسبة إليه» ويرجع هذا التعبير في الإطار الاجتماعية، أو في عوامل التحديد الاجتماعي، بين الترويس منها والثانوي، هو الفكر الحادوسي رعب هذا الفكر يحل الهاتم الطائفي بأنه الرئيسي وما تسمى تلك ثانوي، يعرف في النص حوار عيني بين فكره يفكر الهاتم، وأخر هو الفكر الحادوسي أو كل هذا هذا يطرح نفسه فالك في هذا السراير بين الاثنين إنتمى، ليسهم السراير في نقد مقادير يد سؤال كيف يفهم الهاتم العلاقة بين الرئيسي والثانوي؟ هذه العلاقة هي في هذه علاقة استجاب* الرئيسي هو الذي يستوجب الثانوي فيلعب من حيث هو يستجبه في الظاهر يبدو هذه العلاقة كأنها قائمة بين هذا الطرف واحد منها هو الرئيسي والأخرى ثانوي في الظاهر، بل هو مختلف أو قل إنها، في مبادئها النظري كذلك فكتب، في واقع تلك النص الذي مقده، ليست

كذلك، بل هي ليست حتى بين طرفين. تلك أن واحد من الاثنين وهو الثاني بالبحر لا يظهره لا يوجد له فيها لا مشغولاً بالآخر. هكذا يلقي الفكر الطائفي دور العوامل الأخرى، حتى في محاولته إيجاد حيز لها فيه. وطبعاً إن جزء محاولته هذه بالفشل، فهو لا يملك الأحرار النظرية التي تسمح له بالنجاح في محاولته وهذا لأنه فكر غير منسجم بمنطق التساؤل، عاجز، بالتالي، عن فهم تلك العلاقة بين عوامل التحديد الاجتماعي، من حيث هي علاقة تفاوت بينها، لا بينهما، أو بل لا يملك أدوات فهمها سوى فكر ملهي طائر على راية التقيد في ارتباط تلك العوامل بهذا، وعلى التصور بالتالي، بين عامل محدد، مثلاً، هو الاقتصادي، رافض مسيطر، هو السياسي، أو هو الشكل الرئيسي من العوامل الرئيسي الذي هو السياسي نفسه، وشكك أخرى منه لآخرية لا سيول، بالطبع، إلى التوسع في حيز من هذا المنهج التي يسطر نمطها، استخداماً تمهيداً لفكره التناقضي. فطائر هذه الدراسة ليس صانعاً بلقاءه، فضلاً عن أن بإمكان صاحبه المعنى الذي يفهمه، وبإمكان القارئ، أيضاً، أن يرجع أو أن يرجع - إذا شاء - إلى ما جاء به من تحليل لهذه القضية في دراسة سابقة، ما نريد قوله في هذا المجال أن كان يكتفي بالاشارة إليها دون تحليل الأول هو أن العلاقة بين عوامل التحديد الاجتماعي لا تكون، كما هي في رايها، الخطي، علاقة تفاوت (لا بفكر مخفي أو بوجه الفكر، أيضاً). وشمعية الدائل الاقتصادي، تالياً، بأن العامل الأساسي، أي المستند، في نهاية التحليل، يكمل البناء الاقتصادي بإعطاء دور الاقتصادي هذا إلى عامل آخر كالعامل الديني مثلاً. ينزلق الفكر إلى موقع آخر هو، مثلاً، موقع فكر عبي أو مثلي. يجري هذه العوامل

مفرداته وخصائصه كالتالي:

جاءت في مرتبة إلى العامل التي نه استبدل الاقتصادي. كتحليل علاقة الجوانب بينها، وتقدم ملاحظا علاقة أخرى ليست للدلالة، بل لالتقاء، كما اناء علاقة «استيعابية» يدمي فيها الطرفين أولاً، ليمتلا في النسبة لإطار الطائفي. كل ما هناك لأنه يمثل كامل الفضاء الاجتماعي، فلا يعود قسمة فيه مكانة، بل عليه لأوجد، فهذا هو، في الظاهر، ليس سوى الرئيسي. مثل هذا الفكر لكونه واحداً، ولا يربو إلى الفكر المبسط، لا يرى إلا بعينه، ومن موقع نظره، فلا يرى اختلافاً أو تفاوتاً، بل الأبناء تظهر على سطحها مشاكلة بعضها، في سماء التكنولوجية البرمجية التكنولوجية المبسطة لا شيء يحتلها من شيء، وكامل الفضاء في هذه السماء طائفي أو ربما من طائفة جنسية. كونه ينكر الثقافي أن يوجد في مثل هذا الفضاء، أو في مثل هذا الوضع، وهو الباطني، كالتحليل، «هنا» يوجد، «هنا» كان الفضاء الاجتماعي، «هنا» ربما هو الأمر الثاني الذي أثير إليه بالفكر إن الثقافي في صياغة الفكر الباطني، «هنا» فوجود الرئيسي الذي هو أياها، «هنا» لوجوده، فلا يمكن للواحد أن يقوم إلا بالآخر، والعكس بالعكس، وفي الشكل نفسه الذي فيه يستند بالآخر، وفيه يستند ويحتمل إلى المضمون، فنزل إلى المشكلة لا نجد فيها في رسالة عامل إلى آخر، مثلاً، في رسالة «الطيف» على حد تعبير الواسع، وهو تعبير طيفي لا يعني أنه كعامل ثانوي إلى العامل الرئيسي الذي هو العامل الطائفي. لعلاقة الواسع بالثانوي ليست علاقة إضالة، ولا هي علاقة استيعابية، ولتعود بأن الإطار الطائفي هو الرئيسي، وهو الذي يستوعبه بالتالي، جميع الأمر الاجتماعية الأخرى، «هنا» «هنا» كل إمكانية بتحليل الطائفي، «هنا» دور الثقافي «لا

بإمكانك إلى رئيسي لا يترك له مجالاً للرجوع قد يكره الوثائق
موتها، كما سبق القول، ضرورة أن يترك للعامل الطائي دور في
نظام محليته وتفسيره، لكنه أفسده فيه من خارج بإفصاحه بهاء إلى
الطائفي الذي ما كان من السخى إلا أن يطرده، يبقى له الضجر
وحدود المشكلة التي يصير الفكر الطائفي كما في من الهلثم
من إيجاد حل لها هي بالخطء، بعيد نوع العلاقة بين
الطائفي والطائفي في نظام التفسير الاجتماعي وهذا لا بد من
حسم الأمر في تحديد معنى الطائفي، مثلاً، في كلاماً غير لاطر
الاجتماعية، رمته الإحار الطائفي فليس كان سبلاً (سباً)،
تحديد معنى الطائفي، بالرجوع مثلاً، إلى منظومة المفاهيم النظرية
الدوكية فالأمر ليس كذلك بالنسبة إلى الطائفي، صحيح أن
المرجع الأهم في تحديد هذا المفهوم هو كتابات شيخنا إليها
برجع الكهاسم وغيره فسباً أو قل إن قسطائفي (أو الطائفي)
مفهومياً شاعراً من السهم البرجوازي الذي يجد حيزه لغيره في
تعاونه سبحانه، وس المبدأ، بالطبع، الأطلاق من هذا المفهوم
دون بقفه هذا ما حثك به ربه ما يجب فهمه، تليق، في
نك نحن الكهاسم

لذا الإطو الطائفي، في هذا النص، كما في صوم من الفكر
الطائفي جبهةً ولا استثناء، معنى واحد هو الميثاق، في خط
مشيم من فهم برجوازي للفرافقة يرى فيها كياناً مبطله
طاعة بطله، مائة على كل شكل من أشكال التنظيم السياسي،
وعلى كل شكل من أشكال الدولة بل إن وجودها الكياني فالك
عني الجوهرية أو قل حتى الأوطولوي هي هو الذي يعرف
على الدرة أن يكون لها الشكل الملائم لوجودها هذا يعرف
عينا، بالتالي، أن تكون طائفي، أي دولة طائفي، إن الإطو

مفكر غير واضح فذلك شكله.

الطائفي الذي يجري عليه الكلام في نص التماسك قد إنده من البعث من وجود الطوائف أو هي تعبير آخر، إذ هذا الوجود الأوتونومي - إن صح التعبير - للطوائف هو الإطار الاجتماعي الذي فيه تتوحد جميع الأعراس الاجتماعية الأخرى وطبيعي أن يكون الأمر كذلك في هذا المنطق من الفكر الطائفي فما كانت الطوائف قائمة عليها، فهي هي إطار كل وجود اجتماعي.

رغم هذا الفكر يرد بفقد مفهوم الطائفة أكثر بحث الطائفة كياناً وليس بها وجود أوتونومي [بها علاقة سياسية محددة بحركة معينة من الصراع الطبقي، في شكل متباين معقد يتوسط تاريخية خاصة بين اجتماعية معينة ولأنها كذلك فهي إنداء قائم بالدولة لا لثباتها في هذه البنية الاجتماعية وهي شروطها الخارجية الممتدة التي هي هي شروط حركة الصراع الطبقي فيها. هذا كانه الأمر كما أقترن ليس طبرياً أن أستخدمه هنا كائن التحليل الذي قسّمه به هي فواضات سابقة - ومرة على الأرجح، كما أقرره الطائفي، حينئذ، سواء أكان المقصد به أن يكون إطاراً اجتماعياً، أو حائلاً من حيز التحديد الاجتماعي، بأخذ بعض آخر يختلف اختلافاً جذوياً عن الذي له في منطق الفكر الطائفي الميوزجوازي له، في منطق بعض هذا الفكر، أكثر معناه من السياسي التي هو هو الصراع الطبقي، بل من شكل معقد من واحد من الأنسكال الممكنة التي فيها يجري حركة الصراع الطبقي في شروط تاريخية معينة قد يكون الشكل الطائفي لأماح معينة هو الشكل الرئيسي الذي فيه تجري حركة هذا الصراع، مثلاً، حين تتحرك الطبقات الكادحة في حقل ميوزجوازي الطائفي كطوائف، وتأسس هذا الصراع من موقع تميزها السياسي

الممثل للطبقة الكادحة وتطور وتجدد في تراكم نوعي من
نفي التباينات الجغرافية حتى يستند التناقض حتى في مثل
العلاقات السياسية الطبقة بين محاولات كأيد ذلك الإطار
الطائفي القائم الدولة الطائفية إطاراً يشوب جميع الأحرار
الاجتماعية الأخرى، وضرورة نصرة، بتغيير هذه الدولة من
منهج في ضرورة هذه الحرب لأعلى التي إن كانت على شيء،
على أن الطائفة كنظام سياسي يروجوا في نفس قدراً للبنان،
ويستطيع أن يحد من الدولة الطائفية، إن شاء الله - بكلمة - هو شكل
من السياسي محدد به، من حيث أنه هو الصراع الطبقي
والطائفي يحد بالتالي في أنه هذا الصراع، نصرة، سواء كان
الشكل الرئيسي الذي فيه تحقق، ثم كان هو ذلك بحسب
اختلاف شروطها التاريخية المعروفة على يد السلطة، أو
الطائفي، وفرد من الزمير إلى الصراع الطبقي الذي هو
هو العامل الرئيسي، هو دور العامل الرئيسي، حتى لو كان فيه
الطائفي وكان من الشكل الرئيسي دور المهيمن، إن شاء الله
اتكال من مختلف بالاختلاف شروطها التاريخية المعروفة
التي هي، يوجد العامل الطائفي نصرة، لأنه هي تبعد
الاقتصادي وفي نصرة الاقتصادي في وحدة الكل الاجتماعي
المعقد، هو مبدأ التفسير الاجتماعي، وإن شاء الله أن يكون هذا التفسير
مبدأ ويكون ممكن، ويكون التفسير، منهج التحليل الطبقي
منهجه، وما لا يكون إلا كانه، مثلاً طائفاً، كما في محاولة
الهائم وغيره لهم، شكلاً، مستحق، وكيفية يكون العامل
الطائفي مبدأ نصرة، بينما هو يحتاج إلى نصرة؟ بل، كان
«النسور» الطائفي هو ما نوبتوا، ركابه، والتالي، بالخطا، هو
نفسه بل تكرار في فرع من الفروع هو فرع الفكر الجورجوازي

5 جديد في منهج التفسير النظري؟

ومعارضة الهاشم لا تدعبر في إعطاء العامل الطبيعي حوزاً لا وليث أن يلبس العامل الطائفي، بل في تلصق إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير إلى تلصق على حد تصير صاحبها، وإلى ومنه عند من المصطوف النظرية التي قد يكون في الأصل بها متعلق وربما كان مشتركاً، لا إلى التحلل، بل إلى فعنة جديدة رأسلوب تفسير بني الضعيف عن حل للجانب القيني عن المسألة الطائفية^{٢٢} هذا يعني أن الهاشم يهدم إلى رسم منهج جديد من المباحثات النظرية للمسألة الطائفية بما هو هذا الجديد؟ ولماذا على أي قديم يستند في بحثه؟

قد يكون جديد هذا منهج أنه ينظر في الجانب القيني من المسألة الطائفية هذا القول يعني أن يهدم المسألة جوازها جديدة، ليس القيني إلّا واحداً منها. لكن الهاشم لا يفكر أي جانب آخر غيره. كأن المسألة تنحصر بكنهها فيه، برؤاها جانبها الأوجد، فكنا يعالجها الهاشم فعياً، يرهم تأكيد العكس من الناحية التكوينية البحث كما في النص السابق. كان الجواب الآخر من المسألة الطائفية متعلق في نظام فكره مرتبط بتجديد المورث الذي يحتله فيها العامل الطبيعي، كما ليس وقيل هذا النمط من المباحثات التي يُفكر فيه الشيء. إكمالها الطبيعي، هو الجوانب غير القينية من المسألة الطائفية، بالإنتم، أعني شكلياً، ثم يُلمح بالمسألة إلغاء متفرد، أكثره، بعل هذا النمط من المباحثات يفرضه على صاحباً حرازه بل مجاله الضمني مع فكر

^{٢٢} مجلة الواقع، العدد 5، ص 18

مفكر يرد : فماذا كنت تفكر

أفكر هو به بالتحديد الفكر الجدولي ومنها يكن الأمر . وما
موجه إليه . فإن الهادف في معالجة المسألة الطائفية على هذا
الوجهه يتشبه بها سر ، أو في شكل شبه سرّي ، وبطريقة أقل إقنه
يتوافق بها من صعيداتها السياسي الذي هي في مطروحة بالمحصل
كصفة سيادية إلى مجرد ذاتي هو الذي تشوي عليه ، وتجريدها
من شروطها التاريخية اللاحقة بالمرءه فتصبح ، بهذا التجريد
مسألة جنية مطروحة في قضاء من الفكر البشري ، من خارج الزمان
والمكان . إلى مثل هذا التجريد الذي رأيت منه مثالا مر لأن
يتكرر في هذا المثال . يتزع دوما الفكر الهيرجولزي السوطر في
التفكير الطائفي ، في معالجة تلك المسألة . وما من التجريد
بشرّي . فمسألة هو بالتجريد متعلق بغيره السياسي

ما التجريد في المنهج الذي يقترحه علينا الهادف بمعالجة
المسألة الطائفية ؟ وهل جسد هذا المنهج ، بالفعل ، جديداً ؟

يقول صاحبا البحث المسألة الطائفية مجرد خطم أو انعكاس
إيديولوجي لبنية اقتصادية - اجتماعية معينة كأنها هي المعنوية في
التساؤل الأخير ، على حد ما يدعي إليه جعفر الناقري في الأورد
مخلة لتوقف عند مظاهرها السطحية بل هي تدور ع هذا مجتمع
نمت قوامها منظمات اجتماعية - هي الطوائف - لتجاس كل منها
على كسبي وإيطة الذين والمذهب ، وتباين في ما بينها على أساس
تعدد الأديان والمذهب . تعط العلاقات التي تقومها هذه البنية يجد
ترجمته . لا على المستوى الإيديولوجي وحسب . بل لها على
صعيد البنيات السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، وما إليها ،
كسط مطرب ومباعد ، تبعاً للتكوين الطائفي الأساسي نفسه . بين
مشهدين للوحدات المنعكس المتشكلة فكل مستوى من هذه
المستويات البنية التي يتلف منها الواقع المجتمعي الشامل . يعد

المعنى، بالقرب منون المسألة الطبقية في تعذيبه من تعذيب فراشي مفهوم «الكتلة التاريخية» في كرامته نظريات ماركس من خلال التمهيد الذي وضعه الأخير لكتابه الإلهام في تلك الاقتصاد السياسي مع هذا الفرض السهل في أن يصبح غرامشي ليس فيه وحده طقسه كقصد يهدد حواجز غموضه، فوجدوا يقاوم في الترميم الشكلي كإطار مؤلف من شرائح ألفة متزايدة قوى بعضها البعض بينما يبدو مجتمعنا، بسبب الحواجز الطبقية العميقة على صورة شبكة من الصراعات ويضاف إلى هذا أن الطائفة ككل واقع مجتمعي، تمتلك في داخلها تناقضات طبقية رطوية حتى أنه بعدد أعمق إلى عازجهما فتدخل الطوائف الأخرى المجاورة والمطابقة لكن مع الاختلاف لا يثبت أي تطلع أوسع عند الحواجز العميقة، حين تضع الأزمات الخطيرة مستقبل التناقض الطائفي على أساس البحث»^(١)

يتحدث بصفه هذا المنهج من التفسير النظري الذي يقترحه الهانز لمعالجة المسألة الطائفية، أولاً على فهم من الفكر أو المعنى على حد تعبيره. هو الفكر الماركسي لكن الهانز لا يقول هذا بمباشرة، بل بتورية، والتورية هي منطق البعد الإيديولوجية في مساوستها التفسيرية هكذا، يتحدد الصراع الفكري، هي محصورة حول المسألة الطائفية، الصراع بين فكر طائفي يتجسد أو يذمي الجملة والفكر الماركسي بطبيعي أن يكون الصراع بين طوائف الفكريين، فهو صراع طبقي في حيز الفكر، بين التفسير الطبيعي البرجوازي والطبيعي العاطفي الموضوعي، في نهاية التحليل، سياسي، والتناقض فيه قائم بين

نظره من وجهة نظر فلسفي

موقفين مختلفين. موقف بورجوازي يدعو إلى تأييد النظام السياسي الطائفي، وموقف نقيض يدعو إلى تغيير هذا النظام، هو موقف ديوبوراخي رطني. وهو هو موقف الطبقة البسطية. الفكر الماركسي الذي يدفعه الهاشم يرمسه إلى الفوضى، على أنه الفكر الماركسي، يصر هذا الفكر بل لتحويله من هذه الحالة لا يتقود بها الهاشم، مجتمعها في عمليات الكشورين من إيديولوجيين ديورجوازيه التي. إذا حاولنا فهم الماركسية سنجدوا تشويهاً كفي يجمعوناً مهمتهم منسكته. وأيضاً من التشويه، الجليل، إذا اعتمدنا البعض فاحده بلطف. كندا المؤرخ (وجه كوثالي) الذي يفهم على نفسه في محاربات ضد الفكر الماركسي، يلمح هو وجهه على أزياء هذا الفكر فهو يرى مثلاً أن العامل المسند (في المنهج الماركسي، م. ج. لتطور الاجتماع وبالتالي لتشكيل البنى الثقافية والسياسية الإنسانية هو العامل الاقتصادي. يشغل في تطور وسائل الإنتاج. ^{١٥} الفكر الآخر، في هذا المنهج، ليس كذلك بل هو، بالمعنى، فكر. خلق أو كاد الاقتصادي في الفكر الماركسي يتحدد بوسائل الإنتاج. كما ونهجه مؤرخاً لما كان بين هذا الفكر والفكر البورجوازي كبير طاق. إن الإيديولوجية البورجوازية لا تساهم في الطلب الأخير من القرن التاسع عشر وبالميلاد في رفضه أوجسته كرسية في التي كانت ترى في تطور وسائل الإنتاج، ربحية في تطور الفوضى المنشأة، تطوراً اجتماعياً متعلناً من أي حائقه ومن كل إدار بنوي يحد أو يحدده. وكانت ترى وبالتالي فيه تطوراً

١٥ وجه كوثالي. المسألة الفلسفية في ذلك، يتطلب فهمي والتأنيق
طوب. - عرب الطيف بورج. ١٩٨٠ من ١٥١

خطاً منهجاً، مبادئ لا يعتبره ولا يطلع في أزمة هكذا كتبت
 البرجوازية الأوروبية المبادئ ترى إلى التاريخ بعين وميضها
 الطبقي، طائفة إلى تأييد مظهرها الطبقي في نظام وأسماء ولا
 أزمنة. لهذا كله نفور إلى متعدد الاقتصادي برسائل الإنتاج، أو
 القوى المنتجة من إعطاء تحديد له من موقع نظر
 البرجوازية المنعطف. أما من موقع نظر الطبقة العاملة والحركة
 العمالية للتاريخ، فالاقتصادي يتحدد في الفكر الماركسي،
 بملاحظات الإنتاج التي في إطارها البنوي تتطور القوى المنتجة،
 ربه، مخطط تطور هذه القوى، في شروط تاريخية محددة هي
 شروط أزمة الإنتاج وميله لا أريد أن أعطي حراً في مبادئ
 الماركسية، إلى من هو بحاجة إليه حتى لو أدلت هذا، التي لا
 ربه، هذه إطار هذه الدراسة لا يسمح به. هذا اكتفى بإشارة
 خاطئة إلى أن متعدد الاقتصادي بملاحظات الإنتاج أساساً لفهم
 الاختلاف العملي بين الفكر البرجوازي والفكر الماركسي،
 وفهم الحركة الثانية للتاريخ، في أزمنتها ومبادئها الثورية
 وعمودت سير القاعد العمالية لتجديد، التي هي في تاجنة
 الاقتصادية القائمة بملاحظات الإنتاج، كتشروط تحرير نحو +
 المذهب إلى المبادئ الماركسية فكيف يصح النقد على قاعدة
 الجبل؟ وكيف يكرر الجبل أدلة ذلك؟

ثم من قال شيئاً من إن المسألة الطائفية هي، في الماركسية،
 مجرد خطأ أو انعكاس لـ «بنويولوجي» بطريقه الاقتصادية
 الاجتماعية؟ بين رعد هذا القول؟ في أي شيء؟ وأين العملي،
 وهو الأساس، في هذا كله؟ لقد حُيِّد، حتى عند ضميمه
 والسياسي لا لـ «بنويولوجي»، حره عند هذا الخصم الماركسي،
 لواء المسألة الطائفية. وإننا نستعمل ما هو في الفكر الماركسي

العامل المصحف، العامل المقروء، وبين المفهومين. الاختلاف معروف في سحره الهائيم بخرقه كذا على سطحه فوهة الفكر الماركسي يعمل فجيلة منهجه ينكس في رطله ان يكون ثلاقصماني النور الذي له في هذا الفكر بل نعلل جنة «الجذبة» التي به يمدد «التيبة» الفكر الماركسي، ينكس في تعويده هذا الاقتصامي، فإن السجس يعرف يدا، لا يملأفاند الاكاج به. فالمسألة الطائفة لا يربطها رابط بهذا «الاقتصامي» الذي ربما ليس به وجود، او غل للعلفيم، ربما كان تعبيراً عن عامل آخر هو الأساس، وهو الذي به يمدد المجموع كما سنرى يخذ وهو هو اللون. لنرى وجد الاقتصامي، إذن في مجموع الهائم طليس قد، بالطبع النور الذي به يسحب الفكر الماركسي. فذلك لى المجموع منه في عناصره. رغم به هذه العناصر وأنشال هذا الخرافة. يختلف في هذا الفكر، منه في «جذبة» الفكر رمنهجه الذي به يرى الهائم إلى المسألة الطائفة. إذا كان المجموع، في الفكر الماركسي، كلاً واحداً متفقاً بضاوت عناصره المكونة، وبسويات انبثاقه، بين فاعله ملقية اقتصادية، وبناء فوقي سياسي سطوي يندولويجي، أو بين عامل محقق وآخر مسطر، أو بين تناقض أساسي وتناقض رئسي وتناقضات ثانوية. إلى غير ذلك من مشاكل تعلق جف الكل ووحدة، فهو ليس كذلك، ولا يمكن أن يكون كذلك في اجنب ذلك الفكر الساطع الماركسي ومنهج تحريك السادي الطبقي. صحيح أنه في عمر الهائم «تية تامة»، لكنها ليست، هي تمويده، يله ضعفه ولا هي مفارقة إله، بالمعنى، بسيطة، لأنها تمويهه، فهي تعازيه، بالتالي، سطر عناصره المكونة، عن حوب في جملة تعبير عته، أو لى بالآخرى تعبير عن واحد منها هو الذي به يعمالة المجموع في

كسسته الاجتماعية، وبه يقوم إلى النقيض وهو معيار التجانس بين الطوائف، رغم معيار التجانس يوجد، بل هو معيار كل معيار اجتماعي لا سيما في مثل هذه «البنية الاجتماعية الشاملة» التي مرادها الطوائف. وكذا لا يخلو الاختلاف المعرفي بين هذه البنية والبنية الاجتماعية، أو الكل الاجتماعي في الفكر الماركسي، فثبت أن الدور، كالمطلب بالمطلق في «بنية» هذا المنهج من التفسير النظري، أو أنه يمثل فيه السطح الذي يحمله الاقتصادي في منهج التحليل الطبقي، أو أنه يقوم به مقام القاعدة البنية في منهج المنهج. هذا ما يتركه الباحثون في موضوع في مكان آخر من جهة، حين يقولون «لقد كان لطايف النظرية بعض من اختلافات» بذلك يمثل في أنها تبين كيف تكون الأدب والمصالح كواحد أساسية لبنى عنها المجتمعات. كذا ليست مجرد محظوظات فنية متعلقة مع التاريخ. بل تبين إلى البنية كبنية شاملة تتأثر في التاريخ بتركيبها.

ليس للتاريخ في منظور هذا الفكر مطلق آخر غير المطلق المثلث قائم، هو الذي يحكم التاريخ ويحركه به في تغيير آخر مرتبة حركته بهذا كونه ينبغي «القرار» إلى حد «البنية الاجتماعية الشاملة» في حقيقة الأساسية، بنية بنية، لا لأن الدين في كونه وحسب، بل أيضاً لأن العوامل الأخرى التي تتداخل في تكوينها هي تغيرات عنها متساوية بالتأثير إليها، هي علاقات بالذات أو لها وقع يمثل فيها أي منها محل الأخرى، والعكس بالعكس، دون أن تتأثر البنية الشاملة بذلك. أو أنه تتأثر في راحته في كل من كونهها المتغيرة. وهي بكاملها في كل منها سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أو اقتصادية وما

مفكر يرد في هذا كالتالي:

هذه التمييزات جميعها سوى تصنيفات ذهنية التي به تكون تلك
التيه المجتمعية ضاللة - فهو القسري نفسه - ربه تكون مختلفة
عن اليه الدارسة التي هي ليست معصية مقارعة إلا أنها عادية
بينما تلك ليست بسيطة لتمييزه إلا لأنها مثالية، شيبه إلى حد
يعيد باليه الهيكلية لا سيما في كلوي عناصرها جميع
والمعشيه، في سبيل إلى الفكر، أو المفهوم المطلق الذي في
تمييزاته

6 في كليم للمنهج القبري

ربح هذا، فقد يكون من التصرف به فكر الهائم إلى مرجع
عقلي، بعد نظم الفكر الهيكلي بتعيينه مرجعاً فوهنا الفكر
الارجح ان فيصنفه من المنهج من التصور القبري هو فهم
المنهج القبري ماكن غير هو الذي يتعين به الهائم قد
ماركس، في مقارنته ومنه تلك المخطوط النظرية التي يظن أن
سيتمكروا إلى معالجة المسألة الطائفية ويجاد الحل السلام
بهذا رغم طرحه على تكاد شخص في واحد هو - بلديجاز كليم
لحيه الاقتصادي واستبداله بالذهني، كما في المنهج القبري
واهم من إعطاء الدين الدور الحاسم في التفسير الاجتماعي
نتيجه الاقتصادي، فهو هو المبرور الفكري من هذا المنهج، بل
بدأ النقد، وهذه يكتسب لنا، وجب النظر، ليل كل شيء، في
آلية حربه الاقتصادي، هذا، صرنا يكمن من فهم المنهج الذي
يعتمد الهائم في فهمه البشري ومثالاً عليه، لتوزيع
لقد، انظر نظرة خاطئة في منهج معالجة الظاهر الب ربه عند
قبري، فهو ليه بمنهج معالجة المسألة الطائفية عند الهائم، بل
هو كأنه هو

يحدد فيه العلاقة السياسية بأنها علاقة مهيمنة، لكي فيها تتحكم
 طبقة برتقالية مرتبطة إلى ثانياً لأنها تمتلك بقاءها، خالصة على
 واحدة عيب الاختصاص الذي بعلاقتها ع. فقط أحد طبقاتها
 انطوي وتكتسب علاقاتها الاجتماعية المحلية، فإذا انقطع عند
 اختفى طابعها الطبقي عند قبلة كذا هي عند غيره كأنها كانت
 بين أفراد في مثل الوعي والإرادة. فالسيطرة السياسية ليست
 سوى فعل إرادة هي إرادة أفراد منهم يتكثرون ما يسمى غير المجتمع
 السياسي في هذه الإرادة التأسيسية التوافقية المعاصرة. نجد
 السيطرة السياسية للسيطرة، كان التنظيم السياسي للمجتمع هو
 تحقيقه أو بل تجسده بهذه الإرادة التي هي الفعل المهيمن
 للمجتمع القائم للتاريخ حتى حقله الدرة الحديثة التي يتكلم
 عنها غيره هي من فعل هذه الإرادة بالذات. وهكذا تتغير
 موضوعية الحركة التاريخية للمجتمع، من حيث هي حركة
 التغيرات الطبقية، وتكتسب العلاقات الاجتماعية طابعاً غائباً
 برتقالي، في تصور مركبتها، إلى الوعي، لا إلى قوانين موضوعية
 تحكمها بل بالوعي نفسه ونجد اسمها المادي في ذلك
 الاجتماعي الذي يهيمن تغيث فطنته على سطح الواقع الفعلي
 لإرادات وحده، وفي الواقع كأنه منه في هذا الظاهر من
 سطحه على مثل هذا المصير من التحليل تظهر علاقة السيطرة
 في العلاقة السياسية عند في كأنها علاقة نفسية لأنها بالضغط
 علاقة قوية بين إرادات متصارعة. لإرادة السيطرة هي في أساس
 التنظيم السياسي الاجتماعي حتى في تلك المقتل العلني في
 الدولة المعاصرة لأنها السبب القوي للظاهرة السياسية فهذه
 كانت السياسة فعل جبره، وكان الجبره هذا جبره الإنسان
 مع (أرمهيد) فلا بد إقن في معالجة الظاهر السياسية
 ومنهجها من رجاء، بالأساليب التاريخية كقضايا التي هي في حد

المنهج الفيزي من التحليل الوصفي التجريبي، اشكاليًا المرفضة، أو المعارضة، أقول لا بد من ارتقا إلى هذا الجوهر (أو الباطنية) الذي به توجد تفسيرها الأروية أعني الأصلي، هذا المعنى يمكن القول إن سوسيولوجية فيبر السيامية ليست هي الجمعية سوى اوسولوجية ميسية (ملاحظة) وكولا شي، من التقييد، وتسلط بسلطة من المرفوض، قلقتُ إن سوسيولوجية فيبر السياسية هي ميتوسولوجية أوسولوجية، بمعنى أنها ومبدأ نظامها إرادية السيطرة التي فيها يتمظهر جوهر الإنسان أو عباديته، والارسطولوجية عند من التشكل السطواني الذي لمحة معالجة الظاهرة السياسية هي معرفة من علاقة التحد التي توطد بالبيئة الاقتصادية للمجتمع، أي طاقته الباطنية. عند يعني أن جوهر الظاهرة السياسية، ذلجوها مر، بالتحديد ردمًا إلى جوهر مبدع، وتطور، يحدد من حيلها، تطبيقاً أرسولوجية أكثر منه تحليلًا اجتماعيًا تاريخيًا بهذا الجوهر الذي هو يحدد مثل هذا التحليل الأرسولوجي، بمعنى العلاقة التي تربط الظاهرة السياسية بالخاصة البنية أعني بيئة علاقات الإنتاج القائمة تحتها. بالتالي، العلاقة التي تربط السلطة السياسية بالطبقة المسيطرة، مستندة على كسلفة طبيعية، رنقيوب، لاقتصاداتي يتعد إلى رنقيوب السياسي نفسه. بعد هو حركة الصراع بين الطبقات، أو إلى بعضها، بظهوره كأنه تمظهر الجوهر في إرادة السيطرة، وبهذا التمييز السردج، يجري رنقيوب كل طابع طبقي ممكن لأيد ظاهرة سياسية سواء أكانت سياسية أم غير ظلية، فيحل التجري، محل الطبقي، والفاتي، محل السوسيولوجي، والإرادي محل الظهيري، أو النظام بناتوني، وحل، والفاتي، محل منهج التحليل الطبقي، منهج من التحليل الرنقيوب التجريبي للظواهر قُبضت من بشأنها، وجردت عنها، ليست، بهذا المنهج، كأنها ثلاثة بذاتها، رنقيوب

بالعكس، حينها كما تفهم، مثل هذا المنتج لا يمكن ان يكون مفسرياً، بالأسباب كلها التي ذكرت. وهذه الأول، بالأسباب نفسها، منتج مصري، بخلقة، يمكن القول ان التحليل القوي للسلطة السياسية هو تحليل لها من موقع نظر الطبقات المسيطره. تلك الـ منه الطبقات نجد مصلحتها من اينه الطابع الطبقي الحاصر بساطته، وإظهار هذه السلطة مظهر مستقلاً كأنها سلطة الجميع فهو هذا تحليل رينيوكروجي. بل نكمل مستند من التحليل الطبقي، خاص بفكر الطبقات المسيطره، هو الذي له يختص الطابع الطبقي للتصديق. لذا رجب التظر في السلطة السياسية من موقع نظر الطبقة التي هي نفوذ الطبقة المسيطره، حتى نذكر من تحديد المنعرج الحسي للسلطة السياسية. فالمعبر العلمي هذا لا يعتمد إلا من موقع نظر الطبقة الثورية النقيض من هذا الموقع يتكشف الطابع الطبقي الحاصر بالسلطة السياسية القاذية، لأن من هذا الموقع وحده يتكشف علاقه هذه السلطة بينه علاقات الإنتاج القائمة التي بها نمت، فبتكعبه، تالياً علاقتها القاذية بسطره الطبقة المسيطره.

7 - في تلميح «الاقتصادي»

ثم أعود من المرفوع، بل ما دمت في يتي. وما جاء الكلام على مثال غير إلا في هذه نمت في كنت تكرت. فطريق اليه تمهيد الاقتصادي في معالجة الظاهرة السياسية. وتكون منتج الهاتم في معالجة المسألة القاذية، بما يقبضه كقويبه الاقتصادي، وهو هو قوام منتج أبعاد الفكر الطائفي جوعاً. فلا أي سلطان. تلك أي ربط السياسي بالاقتصادي، بالتظر عي عي ثره حنوه يد. وتعليله له، وهو على الفكر ضرورية اعتماد

حلفاء لهم في حجة شكهم

محتاج التحليل الطبقي، حتى لو تم بغيره. بل كانوا حركيين، إذ كيف يمكن الإفلات من تعهد الطابع الطبقي بنظام سياسي (أو بشكل النموذج)، إلا كان هذا النظام قائم على قاعدة من علاقات إنتاج بها يتحدد؟ والعلاقات هذه علاقات طبقية. لئلا كان النظر في النظام السياسي الطائفي، مثلاً، مستحسناً بضرورة النظر في علاقاته بعلاقات. لأنناج القناعة التي بها يتحدد ربما كان طابع هذه العلاقات في لبنان هو الطابع الرأسمالي. ركزت البرجوازية فيه، بالتحليل، هي الطبقة المسيطرة، من العنصري أو أقل من المنطقي أن تكون الدولة الطائفية دولة. لا دولة الطوائف - وأن يكون النظام السياسي الطائفي نظاماً - لا نظام تمثيل الطوائف - حيث، يمكن طرح المسألة الطائفية على الوجه التالي: مسألة كانب الدولة البرجوازية طائفية، والنظم السياسي الذي عبر حارس البرجوازية سيطرتها الطبقية طائفياً؟ وعلى من ضرورة هي أن تكون الدولة هذه كذلك. وفي أن يكون النظام جد كذلك؟

وب وجه الضرورة في ذلك، من وجهه نظر النظام ومن وجهه نظر الدولة، ومن وجهه نظر البرجوازية منها؟ مثل هذا الشرح من التحليل الذي يفرقه ربط السياسي بالاقتصادي يستلزم أن لا يمكن أن خطر الفكر طائفي، ويخضع للمبررات بناءً عليه على الفكر، يستكشف وقتاً بوقتاً لا وجود لها بالنسبة إلى الفكر الطائفي. بتعبير الاقتصادي، يستلزم السياسي بذلك، فيتموضع، إذ يتأسس في الدولة أو في النظام السياسي المنظم بعد أن كان بالانتماء، وفي علاقات به - خزانة المبررات الطبقي - ومنحصر، بالتالي، في عناصره غير التي يظهر، من موقعه المستقل هذا، الذي هو حوّل نظر البرجوازية المسيطرة ونظامها، من الوصف التجريبي، فيستطع بذلك، تظهر الدولة، ليس الفكر

البورجوازي وبها، كأنها حيلة لطيفة لاجتناب الاختصاصي، لا يستغل المادي بدهائه فتنازع وحبيبه، بل لتحل الطوائف هذه، بشكل طبعي منطقي، محل الطبقات، والبنية المجتمعية الشاملة محل الفكر الاجتماعي المتحد، وتحتل العلاقات جميعاً، من حيث هي حيراته متداوية بشمولية فهوهر رأسد او عن حيث هي تجسيدات لمادية وأساسها هي الفكر وفي تصور آخر، لا يوجد في تلك البنية المجتمعية الشاملة لعلاقات اجتماعية لعلها، بالمعنى الدقيق لفكها، الوجود، كل الموجود هو فهوهر يتمظهر، أو يشعر، أو المادية تتجسد وتشي وجدت في تلك البنية خلاله فراعته قد تكرر لكن دون خلاف أو حابر إنها العلاقة بين الوجود ومظهره، أو يشعره بين المادية ومظهرها أو جسيديتها وهي في قديم المنهج اللبيري، أعني في «جريدة المنهج الهاتشي» علاقة بين التلمي والميراث، أو تجسده وما الطائفة بعبارة، في قديم هذا المنهج المتجدد «إلا التجسيد المصحفي القرصني للإقنية إلى دين معين أو طائفة بعين معينة»⁽¹⁾ إنه تذبذب المائدة الطائفة مائة صيد لا رجة أخرى لها غير وجهها التبريد فالقيني هو المجرهري، وكل ما عداه ليس سوى مظهر له، فلما كانت العناصر السخوة تطلق تقليد المجتمعية متساوية به أو كل فكرة لائحابي القلبي. متساوية بردها إليه من حيث هي مظهر حته فكيف يتعامله في «جريدة المنهج الهاتشي» كطرق طرف بين عقليه حجة ومبره منطقية بصر حالي في «الجسيم فلما المتعالف واحد إنه الماركسية، خصم الفكر البورجوازي

مجلسی عالی تعلیم و تربیت

وواصل الفارسي ما الذي جعل الهائم إلى زيجات الفارسي، بله
يتمنى يمرأته، ليستمر مع مفهوم الكلمة التي هي في المقام
المساواة الطائفة، رغم أني - كما تعلم الجميع - ربح من العلم
للمفكرين الماركسيين، وربح من أهم المفكرين الفاضلين، ليس
بين فكره، وذلك الفكر الطائفي [مكان يوافق] والهاشم نفسه يحترق
في وجهه المعتد أفعاله، بصورة استخدام مفهوم «الكلمة التاريخية»
كأنه ستقوية مجتمعا مختلف عن مجتمع غرامشي الذي ليس
فيه وحده طائفة تحصل فيها حواجز صرية ()، بل هو يملأ
بجميعها، وبسبب الحواجز الطائفية الموجودة على صورة شيعة من
المرحمة الفدائية الاستثنائية [فقد يفرأني، في مجرى الكلام
على المساواة الطائفية] ولا أريد معاكسة اقتواها فكر خلاصة جوت
عند المكملين من أيداع الإيديولوجية البورجوازية، إن تجاهه ماركس
بغرامشي، كان هذا ليس من أبعاد ذلك أو كائن يبي الأتيس
بمنقلب يحصل الثاني أقرب إلى فكر ليونجوازية منه إلى فكر
ماركس، ربما كانت محاولة الهائم اقتضاه تدرج في منطق هذه
للعادة الهائمة أو قطعها تدرج في منطق «الحوار النقدي» الذي
يؤمن الهائم بأنه يلزم به مع الفكر الماركسي، لا سبب أنه يفر
بضرورة إزالة العقل الطائفي، بعض الأشياء حتى لا يظن على
بكره بالمطويع الطابع الفاضلي، هذا هو الفكر الذي يحمله مثل
مد، الهائم في فكره؟

قلت إنه هذا الحاصل لا مكان له في نظام هذا الفكر حتى كثر
الملك صاحب النص حينئذ في نفسه بل إنه ما يؤكده في بعض
أجزاء ما أورد لا الكلام على التناقضات جلية واضحة داخل السوانح
بإلحاح في النص كأنه من باب رجع الحتبه بمعنى أنه في علاقة
خارجية مستقل التفكير الخاص من النص، آثر على إنه كلام من

40

2000 年 12 月 25 日 星期一

والحقيقة بل إن هذا فائق، وثائق هذا العهد، كلها، وسبب من أن
 بهذا الفكر الطائفي لا احتمال رجوع أي عامل طبقي، بل هو
 منها، فبالله، كانت العلاقة، هي من الهاتم، بين التناقضات
 الطبقة والدينية، أو كره، بالتالي بين الخطي الطبقي والتسليم
 الطائفي، علاقة إضالة، إنما، لقد، علاقة خارجية، بل علاقة تشبه
 ضروري: ليس التوجه كما هو الفرق، إن يصوب إلى التخطي
 الطائفي لتجلبا طبيا لا يلبس أن يصطدم بالآراء، فوسقته، على
 هذه، وبعد، عادية، كاستخدام الحقائق، فذلك، المعجز الطائفة
 المموجة، هي من الهاتم، أو هي من يماره، أو ضرها، التي
 تلبي رجوع، المهم هو لتفهم العلاقة بين الطائفي والطبي هي
 لتجلب مادي للطائفة، هذا، هو التخطي المعجز.

الإنجاز الهائـم لـه جـمـلـه بـنـيـم مـنـجـه المـيـري، مـن الـبـالـه الطـامـيـة مـالـكـة جـيـة وبنـا مـي، فـي رافـضـة التـاويـطـي لـفـمـني مـالـه مـيـاسـيـة، وـهـا كـان الـإنـجـاز هـذا بـالـفـعـد عـلـقـتـه مـنـكـطـه بـان حـمـد الشـرـيـط القـارمـي مـنـهـا السـكـكـة، أنـو خـل لـا حـريـة، إـذ مـنـع بـهـا لـحـرماً و تـاويـطـهـا بـخـتـلـفـه الطـيـع بـاعـتـلـاف نـهـمـهـا أـيـه بـخـتـلـاف تـحـتـيـدـهـا الشـرـي، خـيـر، لـو كـانـت مـالـكـة جـيـة كـيـا مـي مـنـيـمـهـا الـهـائـمـي خـيـر، لـو كـانـت كـيـا مـي بـالـفـعـل مـالـكـه مـيـاسـيـة، وـهـا هـذا الـاـخـتـلـاف مـن التـاويـطـي مـري نـيـجـه مـيـاسـيـة بـالـاـخـتـلـاف الصـمـعـي العـاسـل مـن لـكـر طـاويـطـي رـيـكـر مـادـي، فـهـا هـو تـاويـطـهـا حـسـب المـكـرـم، وـهـا هـو وـجـه الـاـخـتـلـاف مـيـهـا بـيـنـهـمـهـا؟ بـد بـتـاويـطـهـا الطـامـي، فـيـر مـوضـوع الـيـسـت و الـنـكـ (أـلـمـا تـاويـطـهـا المـيـسـي، فـهـائـي مـتـاب بـرمـس مـالـكـه) فـي هـذا بـقـوت الـهـائـم (هـهـه الـبـيـة الطـامـيـة، فـيـس مـصـحـيـا أـتـهـا، كـيـا بـزعم الـيـسـي، مـن مـنـع الشـرـي الأـبـويـة) (ظـلـك أـذ يـتـمـلـر التـسـلـيـم و لـقـدرة أـجـنـبي

على جعل مجتمع ما يتبنى تنظيم حياته التاريخية أثناء لا يوافق مع
 بعض سماته ونظماته الأساسية أو على الأقل مع بعض الشروط
 الخاصة بوجوبه التي ولها ما يعرفه الفكر ذلك من طابع التشرك
 - أكان حذوفاً أو غير حذوفاً - بين جميع الطوائف في ممارسة
 السلطة السياسية. ذلك الطابع الذي تنصب به اليده الطائفية على
 الأهل نظراً لمبدأه. فكيف يمكن التفكير على السمة التمييزية التمييزية
 المتأصلة فيها، لتبين أن التاريخ الحضري الإسلامي حائل بالتمتع
 الأديب لها. ويكفي في طلبه هذه التمتع التي عقد القصة التي
 سلك في تطور الخلافة العربية الإسلامية الثالثة، «ونظم المسار»
 «المتن»^{١١} على إزاء في متعلقه الداخلي التمييزي. يذبح تابع
 أصلاً من صميم النهج الحضري الذي اتبعه الإسلام منذ خلقه
 في تحطه مع أهل الكفاية»

إن الأسباب والحوادث الموضوعية المؤدية إلى نشوء نظم التمييز
 الطائفي، أو العنصري أو القومي، منها ولا يجب. يتحدد الأسباب
 والحوادث لها التي تتصلط في تكوين أي نظام مجتمعي، فمعها
 الاجتماعي. الاقتصادي ومنها السياسي والثقافي والديني وما
 إلى ذلك. غير أن هناك تفسير الواضح في كل الأنواع الثلاثة هو
 مبدأ التمايز الديني، باعتباره أن الخطأ ما هي إلا التجسيد المتعدد
 الواقعي للتميز إلى من عمن أو لمعهم يعني معنى^{١٢}

في هذا التمر أهداه وحرر مسألة التمييز التاريخي لها بسببه
 الباحث «التيه الطائفية»، يتناول صاحبها في حواره مع الفكر
 المعهود، يولد إلى معهود هو «الجمهورية» الذي يزعم أن تلك التبية
 هي من صنع القوى الأوروبية. فكيف يمكن التمس بؤكد، كما رأينا

مؤكد، إن هذا الحوار قائم مع الفكر الماركسي بالشفقة وبهذه
يمكن الأمر، لأن رفض الهادس أن يكون بطوري الأوربية علاقة
بأنه يكثر في البنية الاجتماعية المثالية الرائدة هو في الحقيقة رفض
خطر في حد ذاته في إطار علاقة تمييز البنية بالإمبريالية التي
منها تكونت. تاريخياً كبله كوثوبالية وهي لا تزال لتجدد
تجدد. لا يمكن فهم الطائفة في بنار من حيث هي النظم
السياسي الذي فيه مدارس البورجوازية الكونوبالية المثالية سيطرتها
الطبيعية، إلا بوضعها في إطار هذه البنية المرتبطة ارتباطاً ببعيد
بالإمبريالية. وندنا إلى لاعتقاد الساذجة التي هي من بنية علاقات
الانتاج الكونوبالية هي بنية هذه العلاقات من الإنتاج بالقدرة
بعد الطائفة بضرورة التاريخية البنية. رلاً بهذه أية حيز
أروحي آخر المصير من قوى حدود هذه البنية لتصبح. إلى ما
رأيتها، أو ما قبلها. ليست أصد من هذه القوة معالجة للخاص
التاريخي من السائل الطائفة، مكر ماتي، عبد الفكر الطائفي
المستحکم بنوع الهادس. أربما خالجت هذا الجواب في محل
لاحق من هذه الدراسة. من الصعب شيء آخر، هو أن تجدد
طابع البنية الاجتماعية يكون بتحديد سطح الانتاج المسيطر بها
مبني. إذن إننا لنباحيا مثلاً نو إنشركية، أو رأسمالية أو
كونوبالية الخ. أذا الكلام. كما هي نحن الهادس على البنية
الطائفة، كتحديد للبيئة الاجتماعية الطائفة الرائدة، جلتج في
خلق فكر طائفي ناسم في بيابك واتساع الدخول. يغيب
الاقتصادي بما هو خط إنتاج مستحد أي يغيب القاعلة الساذجة
نظيته الاجتماعية. هذا هو المستحق الذي يقرره الهادس إلى
الاستعداد بالعلاقة للإمبريالية هي تحديد التكون التاريخي لـ

يسمى «البنية الطائفية» نصيب الاقتصادي (نصف الإنتاج) يعود إلى نصيب تلك الطبقة، فلا يفرق ذلك سوى فئة مجتمعية شاملة هي فئة دينية، هي اليهود، أو هي المسيحية، وهي هي «الفئة الطائفية» في مثل هذه الفئة. أصحاب الكلام على قوانين اجتماعية مدعاه مبررة، فالقانون الاجتماعي كقانون «الدين» يعني أن المجتمع موضوع كلاً من (أو كلاً) هو صاحب نصيبه الذي له، كما في مبروريتها لغير السياسي، طابع يرتدي ذاتي.

من خارج نصيب الاقتصادي نصيب ليا في نفسه خلاصاً من قوله وهو ما يتكرر، فإنه، في هذا النص الطائفي، خلاصاً بصرف النظر عن معالجة أمر هو في نص المسألة الطائفية إنه على حد قوله - «التنازل» بين جميع الأطراف في مسألة السياسة السياسية - وبصرف النظر عن معرفة كل هذا التنازل متكاملاً، أو لا متكاملاً، وحل يمكن أن يكون متكافئاً أو غير متكافئ، من طرح المشكلة بذاتها، ولا أجد تفسيراً بصرف النظر هذا، من هذا الوجه، عن معالجة المسألة الطائفية بما هي، بالعبارة، مسألة سياسية، يرى نصيب السياسي، وضرورة نصيب الاقتصادي، فتعبر لمسألة الطائفية، حيث هي كونه مسألة دينية وتعد التالي، أي أنها، أو جذورها التاريخية في الدين، والدين، ثم النصيب، يحكم التاريخ من خارج التاريخ، لا في بين علاقات الإنتاج الفائقة، وفي تصورها نظام سياسي ملزم بها، حكماً وتحرر الدين، في معالجة المسألة الطائفية في ضوء هذا المنهج من ضرورة النظر في الشروط التاريخية البانية التي وألفت تكون البنية الاجتماعية الطائفية كونه كونيالية، فمعنى نظام السياسي نظام طائفي، كما كانت هذه البنية دينية، لأن تاريخ الدين تاريخها، وهو هو التاريخ الاجتماعي، لكن العلة نفسها، هي

الكلام على الطائفة أو على «الجنة الطائفة» بالكلام. لا على الدين بجماعة بل على الدين الإسلامي مجزئاً فالإسلام. دونه المسيحية، شرعاً ومنظماً اجتماعي. والجنة الطائفة تنبع أصلاً من صميم المنهج الحضاري الذي اتخذه الإسلام منذ نشأته، في تعامله مع نفس الشعب.¹¹⁹ هذا يعني، في نمير آخر، أن نجلو هذا النظام (أي الطائفي الذي هو بحسبه الهندس النظام الاجتماعي المثالي «سليمي») في واقع الحضاري أعمى بكثير مما كنا نعتقد.¹²⁰ فمن كان البعض يرجع بالطائفة إلى حكم القاطنين، مثلاً، (أنظر لاحقاً أحد تعديلي، والبعض الآخر إلى الإدارة التيمورية) (أنظر لاحقاً، حمزة صابر). فإن الهندس يرجع بها إلى أصول الخلافة الإسلامية والتألق من ولا. جسيم يرجع اختلافه أفكارهم ومواقفهم الفكرية والسياسية على ليحك من الجدور التاريخية لسلطانية في ما وراء الهندية لاجتماعية التكنولوجية للسلطة، وما جندوا، بقادته رملي بين المرحمة والأمر، أمره، أنه، إن القادوم من حاكم إلى سطود الطائفي في شكل صريح أو خفي، مالتيني. (لكن) تيمورا فائق الجبرج بتحتود الطائفي للصياحي من صومع ظوه البروججوري بالفتاة) جملته ثم تيمورا البروججورية التيمورية من مسؤوليتها القادوم من إلامه الطائفة نظام سياسياً فلبان. هكذا يسهم البحث التاريخي - من جهة،

119: قد نجد في كتاب حمود بناد الطغور أملاً، فكر حجة بهذا حلاً من 15

120: مع خلو اسمي من أن يصرح بهذا لا يصح الأمر بالشكل الذي يصح فيه. والحمد لله من أن السبيل المأمور، بذهب في اتجاه تعدد عند فيه لطائف فيه نياجه. لا حب فيه. هذا كونه الب. في عهد الإسكندر. وتعدلي في عهد الإخلاق

121: المصدر نفسه من 76

أم من غير قصد - في محاولات تأييد هذا النظام باعتباره
المنطقي إلى مخرج نظر البروجرلية في حقن الصراع الطبقي
الإيديولوجي إلى

٤ - في الوحدة والتمدد

بعد أن عرفت أنه النظام الحاكم الطائفي في حلته
كمحلة معقدة يتجلى فيها لا نظام واحد أو نوع من المسألة
الطائفية، في مجتمعها كسألة جنسية، وما عدا، في واقعها الفعلي
مسألة سياسية، وبعد أن عرفت تاريخ هذه المسألة أيضاً، فتمتد
تاريخ بني الفكر من قوى البنية الاجتماعية الكونشالية وتكوينها
التاريخي، يطرح اليانغ مسألة الوحدة التي يرتبطها للبناء، في
ارتباطها بالمسألة الطائفية، يمرر (١) إلى (٢) صبح (٣) أن نوع
هذه الوحدة (التماسجية، أو التوافقية، أو غير ذلك) سيتوقف (٤)
على نوعية العمل الذي سيظهر للمسألة الطائفية، فمعنى ذلك،
حيثما أوضح هو أولاً أن نوع الوحدة لن يكون إلا التعبير
المتعدد للجوانب من الدرجة التي سيكون باستطاعتها أن ينفذها في
التفريق بين مختلف الأطراف، أما التفريق بينها أو عدمه فسيحسم
أولاً وأخيراً بمعنى القدرة على التفريق بين مختلف المصالح
التجارية التي هي في الوقت نفسه معايير قيمية ونافذة. إذا كانت
المعايير المجتمعية الأساسية في البناء تشكل في الانتماء إلى
المسيحية أو إلى الإسلام في أحد مذهبها المتعدد، مع ما يرتبط
بهذه الانتماءات من نظرات مختلفة إلى الوجود وسلامته فهذه
مختلفة من درجة التفريق وبالتالي نوع الوحدة سيكون وهذا

معنى الفترة على القريب فهو هذه الاستجابات المختلفة بين
الإسلام والمسيحية في ترجمتهما المجتمعية فهذه حثي الاندماج
الكلي الذي يشرى المد الإسلامي من الطارب لا الكلاسي وحسب
بل ليعني بين الإسلام والمسيحية والاتحاد التلدي الذي يفرص
الإلقاء على الوضع الراهن مع حد محلي من الاستجابات العقلية له
كهي يكون الاستمرار ممكنة ثمة المبادئ من إسكالات الاختيار
الوسطية المتوسطة من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى برعليه يصبح
شرط الإجابة من السؤال أي وحدة تريد للبلد المستقبل أن
يكون له أجوب من السؤال أي صيغة من هذه الصيغ السعيدة
مرياً بل لها ممكن^{١٩}

نذكر بقليلنا إننا المتطرفة المتطرفة وكان به لسانك أتم
يكون حراً، فأ بقدر ما يكون صاعداً، ويكون واحداً إننا استوى حثي
شعر الشـيـ ولفي، فانه إنك يتكلم، والواقع به أيضاً يتكلم
كأنهم من بعض يتفقد نالها صعد به يكون التفكير نكر
والواقع راعياً، بصرفه تكون السورة وتظهر الأعياء أن بيان
تألم بطوائف، بأنه حوائطه فلهذا بهاها نيف يكون واحداً وهي
مبسطة* هكذا يشرح الفكر البلاغي مشكلة بيان ويستخلص من
مقتضاها خلا لها والحل أن يكون كمينان برع من البرخلة هو
الذي يحميه له بعد العلاقات بين الطوائف: والطوائف مرموقة،
بهذا الفكر، كليات مستقلة، أي رجعات اجتماعية متداخلة إقد،
أقصى ما يمكن الوصوله إليه هو قروب بينها لتراجع فرجة بين
حقين حد الاندماج الذي ينفى التحد، وحد الاتحاد الذي

يكرمه. ولما كان الدين، هناك الفكر، هياكل الشعائر، الألائع
 أمر مستحيل في موقفه (إذا كرهت يمكن صبح الإسلام في
 المسيحية، أو المسيحية في الإسلام؟) بل ما دون الانتماء،
 أي اتحاد - مهيبة خلت عرجاته - يكره الاتحاد ويحزوه. هذا
 يعني أن تحليل المسألة الطائفية كمسألة دينية لا يترك مجالاً
 للاختلاف بين راحة وراحة. كما قد يبدو في الظاهر، ربما نظر
 المهتم رداً - بل يفر من رداً راحاً عن الراحة هو لعدو يحكم
 على لبنان والمجزع الموهوب عن التكون في شعب واحد، روط
 راحته كان الطائفة وسعد المرحب للرد (نيتا) هكذا يشهد
 الفكر الطائفي بقدريته الطائفة المجتمعية، لا سياسية وهي،
 بالتالي يتبع لأن الدين أساس المجتمع - حتى لو غرقت
 شكلاً موهب من البدء السياسي، أو شكلاً عن الدولة. فكل أو
 التشكل هذا ليس سوى شكل سياسي فيه يتصوّر الدين. وهذا
 يعني أيضاً أن العصر من التمييز بين الطوائف هو التمييز
 بين مذاهب الدين الواحد. فالوحدة السياسية تتعدى
 الأحياء ولا يمكن العفر من مري حدود الدين. فالدين راسم
 المحدود كله.

في نهاية النص التفت أعلاه يصحح الهامش في الظاهر، أو
 لفظاً، شكل طرح السؤال. بدلاً من القول أي صيغة من
 الوحدة تريد؟ يطرح السؤال على من الوجهة أيها ممكن؟
 والجواب حاضر في مقدمة الفكر. لا في منطق التوافق الباطني
 بالمعنى ممكن بمفهومه لا بهذا الترميم. إنه صيغة التعمد
 السياسي، بضرورة التعمد الفهمي. والخلاصة أن منطق الفكر
 الطائفي محدود، بالمطلق، غير أن يكون الدولة كدوره مركزه واحدة.

مكرر مرة ١ عند كل تكرار

ولا تكون الدولة مركزياً رابطة إلا بإلغائه طابعها الطائفي لكن
هذا يفرضه بالضرورة. تنبئها منطق فكر الهائكم بمرمى
بالمعنى كأيديا - أو معنى إله - أنه منظر فكر طائفي

يطرح الهائكم المشكلة . كما تحدثت، ففكره هذا أعلاه
في مبراة الاعتبارات ممكنة . هذا هي هذه «الاختراصة» يقول
«طالما أن النظام الطائفي الذي قام حتى الآن بات في نظر الجميع
بمثابة لزما عظمه، بدليل أنهم () جاعلون في البحث عن بدائل
له فهذا من شأنه أن يصير الاعتبارات في ثلاثة لا ربح لها . كما
أن مرفق كل أشكال المصيرنة زواله () أو لفظة جزء
منها، فيكون بدل النظام الطائفي فنفسه إلى مبريات طائفة لا
يربط بينها رابط، وهذا لا يرضى به أحد إلا أن ظهور الكلام
مطابقا للثبات - وهو في أي حال اختيار انتحاري نظر إلى تعارضه
الأكبر مع مصالح الجميع الحيوية - وما أن يختار المصير
الطائفي الذي يدمر إليها البعض بدون أن يدركوا أنها هم يدمرون إلى
المسبة الكاملة (إنه إن العليط ما هي إلا جزء من كل هو المصير
والجزء () لا يتخلص إلا غير الكل)، وهذا ما يبدو لروى
مهم من اللبنانيين غير قابل به . وفي الأخير أن نجد إلى حل متوسط
يأخذ ببعض مبراة المصيرنة دون أن يفتري، تلك مرحلية، هي
جميع الفروق التي ما زالت الأطراف الطائفية على اختلافها تلمي
الحرم من هي التمسك بها كتيبات، مبراة لمختلف مستوياتها
الجماعية . ويرجع كل هذا الاختيار هو الأنسب للجميع لأنه الأكثر
توافقاً مع مصالحهم وحرياتهم الفردية والجماعية في قرأ^(١)

لقد عند هذا الحد من النص لا يدي حلقاً من السلاسل
قبل أن أتابع قراءة نصه . أرى عند السلاسل هذه علاقة

(١) المصيرنة من ٩٥ ٩٤

بالضبط التي فيها يطرح الهاتسم المشكلة كأنها مشكلة اختيارية
 ربما يبدوا طرح السؤال إلى غاية الإزدي البطالي الذي هو
 نتيجة مباشرة لتسيب الاقتصاد في النظر في الواقع الاجتماعي
 اللبناني، وبالتالي، لإلغاء القوانين المالية للدولة التي تحكم
 مبرور. هذا الواقع، وسند الذي نمر لا، فالناظر الاجتماعي لا
 يمر بحسب الزاوية واختلافاتها، بل بحسب منطق حادي جرمي
 هو منطق الصراعات الطبقة التي لا يمكن فهمها إلا بحسبها
 ذلك الاقتصادي الذي يقبض الهاتسم في بحسب. حيلة بيانية
 المنتج القسري. والملاحظة الثانية لها علاقة بأزمة النظام
 الطائفي. كتجربة ينطلق الهاتسم من أن هذا النظام في أزمة
 محدده بأننا نعلم. وهذا قول صحيح لكنه لا يحلله عليه
 اثنان لكن المسألة الأساسية ليست هنا. إنها قبل كل شيء، في
 بحثنا أسباب هذه الأزمة التبرئة الصمت والهاتسم لا يخطر بباله
 النظر في هذه الأسباب. بل ربما كان منتج التحليل ونظمي
 بعبارة، أو يقره إلى. وأخيرا، فإن أنه لم يشر إليها في شرح هذا
 المنتج في ذلك شيئا مختلفاً عن طرق اندج الفكر الطائفي ومنتج
 بطيئة. وثنا في المصنفين السابقين وفي القصر الإلحاح، أنظمة
 على ذلك. ربما كان من حق الهاتسم ألا يسهله في مرفوع
 تلك. وربما كان من حقه ألا يطرح سؤالاً عن أوند طرحة هذا
 صحيح من الناحية الشكلية. لكن منطق البعده نفسا يقتضي
 ضرورة طرح السؤال الذي لم يطرح. فالعمل الذي يمكن لأزمة
 ذلك النظام أنه حقه مرتبط عظمياً بأسبابه هذه لا به. مستجد
 بها. بين الأسباب والحل علاقة ضرورية حتى طرح المشكلة في
 صيغة اختيارية ممكنة، متعلقة من منطق الضرورة الاجتماعية
 السياسية. لا يمكن مري العمل لزادة والعمل بمختلف

ظهر دور وجوده في المجتمع

باعتبار «أسباب» مختلفة، «التالي» باعتباره موقع النظر فيها
ظهر من موقع نظر فكر طائفة، مختلف عنه من موقع نظر فكر
نوري نقيش. «الأردن يورجوازي» والقائي نقيش، يملك عسوقا على
وطني والحمل، هو كانت أسباب تلك الأزمة خارجية - لكنه
بمستعدا، مثلا، استطاع مسرعا، لو كان يوحى، بذلك سرعان
بحري¹⁰ ظهر هو كانت تكون في بنية النظام نفسه، بما هو
هذا الحل الذي يفرجه الهاسم؟ وما هو طابعه؟

يقف في شكل اختراعات ثلاثة هي موضوع ملاحظتي الخاصة
أول هذه «اختراعات» هو «التقسيم إلى مجتمعات طائفية» وهو
اختيار يرفضه الهاسم. يقول عن إنه أيضا مرفوض من الجميع
لكن ما يجب قوله: وهو الأهم هو أن هذا «الاختيار» يتم في
منطق الفكر الطائفي نفسه، في تحييد الطوائف بكيانات مستقلة
تلك بذاتها، لذلك أن كل واحدة من هذه هي، بضرورة، لها
المنطق، وبسبب معرفتها نفسها، مجتمع بذاته. أوجها هو،
الفصل، مثل حزب الكتائب والفئات «اللبنانية» في كلامهم على
المجتمع المسيحي وامت وعراوة «المستقل» فالتناقضات في
بواحيها من التناقض. إنه رفض هذا «الاختيار» من موقع رفض
منطق الفكر الطائفي نفسه، رجاء النظر، بالتنازع، في تحديد
الطوائف تحديدًا، في هذا الترفيع، في يستلزمه. وقد التهم
نتائج هذا المنطق من الفكر التي من أن يكون المجتمع الطائفي
«الراحة» مجتمعات طائفية، متفصلة بامت طوائف. أمّا رفض التحييد

¹⁰ «المصلو» في مقال بطون. «الخلاصات والبروب» القاطنة في تاريخ لبنان
الحديث.

(أو الأخرى) من موقع القبول المناسب (أو حسبتهما) وهي هي
منعنا من التفكير الطائفي التي فادته إليها، وهذا كذا نحن لا نعرفه
ولا نذكر منعنا من هذا الفكر الطائفي

والإعتبار الثاني هو المصير (أو المصلحة) الكاملة (أو
أدنى) في نقاش حول التصور الذي يعينه الهاتم بين المصير
والصحة، فهذا أمر لا علاقة له بالبحث الرومي. ولقد استأذن
الهاتم في مخالفتي في أطروحتي التي يؤكد القاري أن يطرح
صحة "درو" اختياره برفضه صحتها، باسم القاري مهم من
القبول غير قابل، ولا يرى فيه الحل لكن ما يجب تأكيده
ثانيه هو أن طرح المشكلة في صيغة "الخيار" مشكلة، هي
بذلك لا تفلح من أنه، بالطبع، طرح خاطيء. للأسباب التي ينتج
من أنه يلزم، بل يتبع المشكلة الأساسية الحقيقية التي هي
تحديد طبيعة الأزعة وأبداً وفي هذه تحديد الحل الثلاثي
المعروف. إننا نبحث صيغة "الخيار" ولو أن الهاتم طرح
المشكلة في شكلها السادي الصحيح ما كانت المصلحة مرفوعة
من متى كان الحل دعماً برهان بين الصحيح؟ في الفكر الطائفي
إنما العجز بالمطلق من تحديد المشكلة وهي إيجاد الحل الذي
نقطة خالي حل لأي نتيجة جسيمة. وليس للمسالمة الطائفي
وحدنا. من نتيجة ضرورة عملية من الصراع الطبقي. وطبيعي
جداً أن يكون حل ما مرفوعاً من طرف، مقبلاً من آخر القضية
هي التالية. حل هو الحل الموعود به. أعني العملي الذي

١. من أجل أن نرى الدين والمعرفة بالمعرفة. تطورات البنية الثانية
١٩٨٤

مقرر فيه وجود تلك الفكرة.

بستلزامه الأربعة؟ والفهمية بهذا هي التالية من هي القوى الاجتماعية القاهرة على وضع هذا الحل؟ وهل الشروط التاريخية المبرومة سمح بمرورها؟ لقد وجدنا يمثل هذه الفهمية من طرح السؤال، من مفهوم الفكر الطائفي وبينه معتقده، وبعك في منطق نمر من الفكر هو منطق الفكر الساذي الذي، حسده، عند الهانسم منهجه عند الهانسم

لقد لا انتباهة الفهمية، فهو الحل، لأنه في الوسط بين الأديان - كما ظهر الهانسم - مرة هذا الحل، في نظر هانسم، أنه لا يقتضي، مرحلياً، على جميع الفوارق بين الطوائف، لكن هانسم لا يعتقد في الفوارق الأخرى التي ينبغي عليها مثل هذا الحل راجع إلى أنه لا يقتضي على أي منها بل يصونها جميعاً - ولا يبرهنه بالمنعوس النظري والتجريبي، على أن يمكن هذا الحل أن يقتضي على جزء من تلك الفوارق الطائفية (أيها؟)، وعلى أنه حل مرحلي، أي مرحلة انتقالية إلى الفطنة الكامل على هذه الأخيرة - وأهم من ذلك كله، أن هانسم لا يشاعل من يمكن بالفضل القصد على هذه الفوارق حتى تكون الطوائف كلها هي بالفكر الطائفي وحده، كيانات مستقلة متعايزة متعاضدة

9 - في تأييد النظام

وختاً أصبح إلى صلاحيتي الرباط، أصبحت في شكل سؤال ليس هذا الحل الذي به يحافظ النظام الطائفي على فوارق بعضها بين طوائفه من طريق الرجوع بهذا النظام إلى لزوم الدائم التي هو فيها عند أن كائنه وتم يخرج منها بدلاً من يحدد الفكر الطائفي المشكلة بأنها تكمن في هذه الطوائف - وبالتالي في

لما وجدناه بسببه من كونها طوائف (كليات)، وفي وجود طوائف طويها، أو جوهريه. لمع إلمام رجلا عسوية أو اتعاجية بهذا، فتمسح النظام الطائفي في أزمة طائفة بغير متناهية. ونحن نرى هنا الفكر في التطريب بين الطوائف السود، أو طريق الوصول إلى م. يمد في النهاية إلى تأكيد أن الحل الاسم هو الذي يحافظ على تلك الفوارق ويصونها، ألا يتبع هذا الفكر حيث في تناقض هو هو تناقضه لـ، في كل فكر بورجوازي، أو كاشف حسيطر من هذا الفكر؟ والفكر هنا هو ينفصل في مثل هذا التناقض يرى إلى النظام السياسي البورجوازي القائم في شكله الطائفي المهيمن، فبراه في أزمة، حيث يكون إيجاد حل يخرج النظام من أزمة دون تخيير رجلا حل مستحيل في حينه. هنا كان الحل الوحيد الممكن، من موقع نظر هذا الفكر. هنا ليس محل لأن يكون في صورة تاييد لالة النظام، وفرد، بالتالي، إلى لأبد أزمة وهنا هو الحل الذي يتكلم به النظم. وهنا هو الحل الذي يتكلم به جميع أنواع الفكر الطائفي. إلى الحل البورجوازي نعد لأزمة النظام السياسي. فيطرة البورجوازية. وقت أصل إلى علاحظتي الأخيرة قبل الموت إلى استكمال قره من النهاية

نجدد في تلك الصيغة التي نوهم بمرجوع «الحريات» مسكتة لاثاء، ونوهم بأن رجلا منها هو «الأشبه بالجميع»، وكنه من حل وكنهم وولاهم. لقد يشبه بالجميع أن منطق الفكر الطائفي لا يسمح في الحقيقة سوى بوجود من اثنين. إما الإبقاء على النظام، فأبدي النظام، وأبدي أزمة راتنا الضمير في منطق نظام المفاهيم حتى نهاية. ومهازمه لتجبر النظام في مستنعات طائفيه متعجدة (ليس هذا هو المشروع الكائن في القاموس). وهو امر مرفوض بمرغ طائفي تجبر في حرب أهلية مستمر. بين حاربت

مقرر في 3 غداً في القاهرة.

البورجوازية فرقة، إقطاعاً، فالوهم النظام، انتهاكات النظام كله، ولا يزال جهات.

ما شئت الهائمه، لكنه علم عهـ ها هو يوجز لكـ في خلاصته، فيقول: خلاصتي لنا من ويلات النزاعات الطائفية (إلا باعتدال الصريح، وفي مرحلتها، بهذه الطريقة، ولكن ليسها تحت مظلة الدولة المركزية المهيمنة، في مؤسسات طائفية لا مركزية تلعب دوراً في كل الحرية السؤلة حسن حشره وحسن الإنشاء الوطني في التعبير عن كنهها. لكن العلاقة بين المركز والأطراف يجب أن ترمي على أساس من طبيعتها أن تخلق المنهجيات المؤسسة والتي المؤسسة التي تحت المصير باستمرار على أن دور في السعي الدائم إلى تعطي دورهم، وبالتالي، توسيع دائرة الوحدة المركزية، دعماً لتقبل لمصلحتهم وحريتهم، وكرامتهم وسيلتهم، وتعظيمهم بمستقلهم بدلاً من أن يبقى القرار بيد تلك المستطيل مشعر بمنفعة الغير المتسرب إلى داخل صفوفنا عبر التقرب والمصداقات، ومرحوباً بطلبات الطروقة⁽¹⁾

إنما الخلاصة بهذا التي انتهى إليها، سابقاً، انطوائاً مسرراً، فاصفها مثلاً، سليم نصر إلقاء دولة مركزية واحدة على قاعدة من التعدد الطائفي، وفي، من الظاهر كرمية، ولكنها في الحقيقة، مستحيطة في مصلحتها، إذ تريد بسكر الترفيق بها، بقرصين. كل منهما يعني الآخر وينفي؟ مركزية الدولة في حلها نقهي بضرورة إلغاء التعدد الطائفي الذي هو بالذات في وجهه البولي عهـ عدم سياسي والتعدد هذا يغني، حكماً بضرورة إلغاء الدولة التي منها تختلف أفرج وعقلها، فهي تسيب

(1) الرجوع عند الملوك، الملوك، ع 39.

مبنى أشكال فيها يتم، بمعنى، فلا مركزية للدولة لا وحدة
 كفاء في تمت على كعاد. نجد طاقتي والدولة اللبنانية معها
 دولة الاستقلال ودولة الحرب الأهلية، فالدولة الحرة ونشيتها
 ويجوز كلي، أن الدولة الطائفية لا يمكن أن تكون دولة مركزية
 وحسب بل هي التي تلعب عائلتها في وجه يدع هذه الدولة ولها
 كانت هي هي، في حينه الدولة البورجوازية، وكانت الدولة
 المركزية الوحيدة نموذج الدولة البورجوازية، هي مفهومها النظري
 يمكن القول إنه دولة البورجوازية اللبنانية، من حيث هي معها
 الدولة الطائفية، هي العائق الأساسي الذي يحول دون إقامة دولة
 بورجوازية متحدة. هذا هو التناقض الداخلي الذي يحول دون إقامة الدولة
 اللبنانية، والذي فيه توجد البورجوازية. وهذا وجه بلغ الاسم
 من أوجه التناقض للطبق في سورية الحرب الأهلية، التي
 هي هي سورية الديمقراطية السورية الدولة البورجوازية
 اللبنانية. ترى هذا التناقض التعميم الراديكالي الواحد إلى إقامة
 تلك الدولة البورجوازية المتحدة هي هي هذه الحرب
 والتنمية الطرف القوي البورجوازية اللبنانية المستترة في الصراع
 من موقف الطائفة، ومن النظام السياسي لسيطرة الطائفة لا
 تلك هي أن كلاً من طرفي هذا التناقض الرئيسي ليس جانب
 ثوب كان الصراع الطبقي يوماً صافياً على كان كذلك، بما كان
 ملحوظاً، صفة تاريخياً، ما نظمت البورجوازية بطرس نظامه أو
 أساساً واسعاً حتى من الطبقة العاملة كما أن الطبقات الأخرى
 يتضمن نظامه، أو أساساً من البورجوازية لكن النموذج الطبقي
 التي تحتل قوى كل من الطرفين في حل الصراع الطبقي الخاص
 تلك الحرب الأهلية هو، بالتحديد، موقع التقيص الطبقي ورغم
 هذه الأشكال من الرعي الطبقي التي فيها جاز من قوى كل من

مقدّم في ٢٠٠٤

الطريق صراعها الطبيعي ضد قوى الطرف الآخر بل حتى لو كان من هذه الأشكال بل هو حقيقي. فذلك ان الوعي الطائفي ليس في حقيقته المادية التاريخية، سوى تنكس من الوعي الطبقي، معقد شروط مطلوبة معيّنة من الصراع الطبقي هي التي مثلاً تدور فيها الطبقات الكادحة، أو أوسع منها، الصراع عند في إطار علاقة من التبعية السياسية الطبقية التي تربطها بالبورجوازية السيطر، هي، بالضغط، علاقة لتبعية السياسي الطائفي. هناك ما يستتبعه في منطق هي عناصر من أسباب التعرير الاجتماعي، فلا حاجة إلى التكرار.

للتخلص من الطائفية يكون تكريس الطائفية، يكون لخطر الفراغ بين الطوائف يتكرسها في مؤسسات بوجهها الأخرى المركزية المعصية التي هي، بالتالي، الدولة الطائفية لهذا هي حلالة الطائفية واجدها عليها. إنها، في ذاتها الطائفي ذاته تعبّر عن طعم حقيقي ان يجد النظام السياسي الطائفي في تأييد سلا لزمته، كان سرب أهلية لم تكن، أو كانها أنت فرغاً، بانتهاكها، يعود الأمر إلى مجراها السابق، فالدولة للطوائف وللطوائف بها تتجسد، بلا ضرورة للتعبير

الفصل الرابع

في التكرار

أ - في منطق البديهيات

كان منسكفاً أن يأخذ بدهاء هذه الفروسة تتخلل أسرها ملا محمد
لصونها يتحدد من غير أنها موضوع نقده ولا تتكرر فيها الأفكار
تكون إنما في كل فصل غير أني أكره من تعيد هذا الشكل
ممن حيوة، لأثبت أن منطقاً واحد من المنكر يتكرر في كل
النصوص، على اختلاف أصحابها لمعاقبة أتجنب التكرار، يستلزم
الفروسة نفسه يجرى على إثباته في نصوصه فهو به صفة، وهي
بالمنكر، واحد يستلزم من الفكر من، أيضاً، أن أثبت أنه بها
رأسه، وأنه منطق الفكر الطائفة؟ ليستلزم الفارسي بالخير، إن
منه فسر، فليس مسؤولاً عن تكرار قد يتكرر، راءه أجزم،
رائد، أن ما كتبه في المسألة الطائفة في هذا الباب عند زيدا
حي يرمي على منكره كله - إلا ما ذكره - بأوليات خلق الفكر،
مراء أكانت فيه فسمية أم سريرة، فإن لم يكن منكره
بالحق منقول، ولا جديد في هذا الفكر، يتكرر كلما ساءك أن
يحدث إلى منكره منطق صحت

مثلاً إني أرى حريقاً ممتد في منطقة عراقية^{٤٧} عنوان يختصر
 المعنى «المنطقة ظاهراً تاريخياً مريضة» إذن «عراقاً نوكد اليوم»
 بها يخرج لبنان من دائرة التاريخ - التاريخ كحركة وتحويلات -
 ويختصره بذكر لا «لأنني غير المتأخر» ولا «الحاضر غير
 الماضي» إذ لا يتأكد وكل من يطمح إلى تغييره «حقاً» لبنان هذا
 والحرب حرب على من اعتبر الحرب هي لبنان فلتكن بديلاً
 ذاته لا تهدد في الأمر بل تأيد القائم بشأنه، وإذا تنبهت إلى
 هذا فما هو منطق الفكر البروجي في هذا شكل من
 أشكال خلافة شكله الطائفي المسيطر بالبرهان، بقول حريق
 لبنان كان ولا يزال مجتمعاً متحولاً في ثقافته ومؤسساته ونظامه
 السياسي والتركيب الاجتماعي والصح للجميع وتمتد الأطراف إلى
 ليس أبداً طرف بل ظاهرة تاريخية حرة، كما أن بعض اللبنانيين
 مع بعضهم بعضاً تكتلت فكتل عند قرون غير أساس هذا المظهر
 وهذه الأخيرة التاريخية هي التي صنعت اللبنانيين الحديثة والفهم
 لعلهم كيميائياتهم في حق اجتماعي وسياسي وتعدا^{٤٨}

كذلك ولا يزال وسيبقى كما كان يطرده ذاته إلى
 لبنان هكذا يقرأ المعنى بل هكذا يجب أن يقرأ فالأكثر موجود
 الزمن لا الماضي، وعليه أن يكون كما كان كما يكرر نفسه
 ولكنه إلى ساطع هل كان أبداً ما كان قبل البعيا
 والإسلام؟ ربما كان قبلها؟ وسواء كان يتعدى ويتعدى
 فلتسلياً أبداً أنه كان كمن في قاعته وحضارته، فهل صحيح
 أنه كان كذلك في نظامه السياسي؟ وأي نظام كان هذا الذي كان؟

^{٤٧} موقتاً، هذا هو، راجع (١٩٨٠)

^{٤٨} المصنف، ر ٢

مظهر من مظاهر التصحبة الاجتماعية، فهل يرقب البنقيون في
التشكي من نظم السياسي الديمقراطي الذي نهجوا عليه؟
والجواب من هذا السؤال الأخير لا يخفى على أحد، فليس هناك
من عبرت وتحد رقم معادلة السنوات الفعرة، يقول ذلك من يرمى
يد إذا لمسله هي إلى أي حد تعمق في التعميد؟ إن الحد
الأمس في التعمق هو كون تلك الاختصاص والتعبير وتكاملها
مغزى^{١١}

يدكر هنا التعمق بكتابات شيخه في حيث نفعه وعيافته
الإيديولوجية بخلق من ملوك يجمعها كبنائه ويوجب البحث
بها ويوجب ضرورة إلهاء مع أنها هي التي تحكم كامل الفكر
في بنائه واستخلاصه لبيان مجموع التعمق يتخذ قائم بتعدد
طوائفه وتعدد ثقافي حضاري سياسي إله بالتالي بمد
مؤسسي وحرري لا يرى فائدة في توضيح هذا الأمر مع أن
الأمر بحاجة إلى توضيح. ما هي الضرورة في أن يكون حد
البيان الطائفي نعتاً مؤسسياً ما هي الضرورة في أن تكون علاقة
الصناعات بالدولة علاقة مؤسسية؟ ما يجب توضيحه هو بالعبارة
امر هذه العلاقة المؤسسية بين الطوائف والدولة التي يدر بحرين
أنها علاقة بفعلة هي على حد يميز فيما هي طبيعة
الأمور الفكر الطائفي لا يطرح أسئلة الفكر الطائفي لا يحسم
الأسئلة يطرح إلى مدونات بها يتسطر الجهر حكما يكتف
فلك معطى العرف من التأليف

وبهر الترخيص عادات هذا الفكر لها هي السرب الإعتية
بسيها حريق. لمر رطوبة، أحدات السنوات العشر الأخيرة =

^{١١} البند ١٤ ص ١٤ ٢

و خور

لنطرح السؤال من جديد، ونتبينه بالتسلسل: ان البني - او
ما كان يبدو كذلك - خليل للتعبير، وأن الثاني في لا يعبر
بالأمر صراع رنان في قلب الكائن بالشكر. هناك الجوهر
والأمر إن شاء الله تعالى.

2 - في الوحدة والتعدد

كيف ينظر حريق إلى هذا الأمر؟ أي فكر؟ وما هو العمل الذي
يتم؟

من السهل القول على الفكر الذي به ينظر مدحيد في
موضوعه. فقد ألف الفانيه على الفكر في ادق تفاصيل منهج
بعد ان دله وتكرره مراراً في التعميد الثاني. وما هو حريق بطرح
الشك في الشكل الذي كرسه به في تسمي الآخرين من
اتباع الفكر الطائفي الواحد إليها مشكلة الوحدة والتعدد. أما
الوحدة فهي بالنسبة إليه موضوعه مثلاً عن كونها مستعينة
في جديدها بعد لأن فيها إلهاء لتعدد طائفي به يقوم بتلك في
جوهره. وفيه التفرقة إلهاء لتعدد بعد أن التعدد في يكون
البناء، أو لا يكون المسألة، إن شاء الله تعالى. مسألة اختلاف التعدد
أو التوحيد. فما كانت الوحدة موضوعاً من حيث في سيطرة
طبيعة بناء رجوعه. ربما كانت التوحيد في هذه الطبيعة وهذا
الجوهر المسألة هي أن نعرف إلى أي حد يمكن التوحيد في
متن هذه التعدد والصراع في هذه المسألة قائمه بسبب
لها حريق، من نصيب فلا حريق من نصيب عن طرف واحد
يتجه في التعدد إلى حد الانفصال والتفريق - وفي هذا إشارة
واحدة إلى مشروع الكائنات الفلسفي ما وراءه يهدف إلى

إثباتها» هذا اتحاد صياغة المجتمع اللبناني. والمحرر إلى مجتمع رجوعي متجاسر» منطق هذين التقديرون هو، بالقياس، منطق تمثيل الذات بقائه، أعني يجرى من الجان المستند إلى تدوير في اتجاه الانعكاس، وإنما تمثيل في اتجاه الترجمة. ومنطق رجعي التفسير. هو منطق وفهم للتفسير سواء أكان هذا أم ذلك. ومنطق هذا الترجمة هو هو منطق تأويل القائم، لا يفهمه بل هو في الحقيقة، نظام سيطرة البورجوازية. هو حيث هو النظام السياسي الطائفي الذي به تعتمد العوائق. إنه منطق الرسم يشكل المعرفة ببناء إلى ما قبل الحرب، كان حياً ثم نكس

هذا هو الحل الذي يقترحه حريق بذكر طائفي هو الذي له يسيطر فكر البورجوازية الكونويلية اللبنانية. وليس في روح هذا الفكر أن يقترح حلاً آخر غير هذا الذي ليس به حل، إنما هو طموح محصور إلى تأويل نظام تومست البورجوازية أن بإمكانها تعزيزه بالمعقب النفسي. فكان هدفها الطبيعي هذا الذي تمسح به تمجيد الحرب الأهلية، بدلاً بالويله وفروقه نغمة

3 - في الخلط بين سياسي والديني

وعنا لا بد من رفع سرعة عند ما ورد في النص قسنت. علاه من رفض للاتصال الذي نؤتي إليه ما يسميه حريق «التعصبة البطرقة» ما ورد قوله هو أن مثل هذا القول يقتضي أن كان الفكر مسبقاً، بضرورة رفض التعصبة في مجتمعاتنا. عساه، في طائفة «المتطرفة» وحده. تلك أن مثل هذا «المتطرفة» ليس مخرجاً على منطق التعصبة، أو انتهاكاً له، بل بالعكس، لتحقيق لهذا المنطق، فبروري يتصوره. وبالعكس، سواء أكان

انفصالاً أم تقسيماً أم كائناتاً أم غير ذلك أيها بعني،
ببساطة، أن يكون لكل طائفة كيانها السياسي البسيط ببناء، من
حيث هي كيان مستقل قائم بذاته، ثنائياً وحضارياً وازنياً،
وبالتالي، قوماً ايهاً فالتمسوة السياسية كذا يكون حريق
«ليست سوى مظهر من مظاهر التبعية الاجتماعية» هذا يعني أن
تعدد الكيانات الطائفية يعرضه بالضرورة تعدد الكيانات
السياسية. فلهذا «التطرف» في أحيان هذا المنطق بصراحتة أنه
شأن يقع فيه من يرفض هذا «التطرف» دون أن يرفض مقدماته
التي تقوم إليه كل مجموعة متطرفة هذا منطقاً إلى خلق الفكر
الطائفي القائم بأولياته وأولياته أن الطوائف كائنات اجتماعية
مستقلة لا يمكن رفض هذا المعنى «بالعقول» والقبول به
«بالجملة» لا يمكن التزيين بين القبول به برفضه لأنه أو بين
القبول بأولياته ورفض استخلاصاتها هذا المنطق واحد لا يجوز
وبدل أن يرفضه بكامله بدون أن يضاير منها موب أخرى منه
نتج منطق الفكر الطائفي في تصور المذهب الأديمة ووجد في
مشرع القاعدة الطائفية كماله لنا وجب لفظة منطقاً جدياً،
موب ثمة أو تنازع وضعه لا يكون منطقاً أو بالضرورة إلى
ما قبل طرد كماله وتكون يطرح عرفة المبادئ الذي هو مو
بعض الفكر البرجوازي لا يعني هذا الفكر من داخله كأن
يكون العناصر بين شكله من هو المسيطر وأخر يستعطفه نفيس
هذا الفكر فكر آخر غير أنه لا شكل آخر منه وبعبارة موب
التمسدة الفكر البشري، أعني فكر الطبقة العاملة بهذا الفكر
ومن موقعه يبدأ التمسك بنفس الأوليات الطوائف - كما قلت
علاقات سياسية مستقلة لا تالفت قائمة ببنائها وانطوائية نظام
سياسي، لا تالفت الطوائف، بل تسيطر البرجوازية الكولونيالية

البنائية وتخليصه لأفكاره في صلاح الفكر البورجوازي في تحديد هذا النظام كنظام علمي يرتكز إلى وجود الطوائف بما هي كيانات مستقلة أما استحضاره فهو، بالمعنى، الصلاح المضاد للفكر العلمي في تصنيفه هذا النظام كنظام سياسي يرتكز إلى فاعلية الماديات الاقتصادية التي عليها يقوم، وفيها يجد، في بداية التحليل قصوره. والصلاح المستعمل للفكر الطائفي، في جميع الحالات، هو التصويب يكون التصويب طرود من هذا الخط إلى الأمام. كأن يظهر الكلام كأنه تجري، مثلاً، على السياسي، بينما هو بالمعنى، تجري على العلمي، فليست الأمر، كأن هذا هو ذلك، وذلك هذا، فلا يسير والفكر الطائفي يذهب منه للعبه سهاراً، في معظم مفرجه. مثلاً، في النص السابق، حين يرى حين أن إساءة التعلية السياسية يتعد إلى إساءة جماعات مختلفة من مختلفهم الخاصة وطرق حياتهم المختلفة على هذا العود الصالح في الفكر الطائفي لا يخرج من الناحية الشكلية البحث إلا إذا كان العلمي جوهر السياسي. أما رأينا في القبول السابق وكان قياسي، بالتالي، يظهر منه ومثل هذا النوع يعني أنه الجوارب السياسية للطوائف هي هي مبادئها الدينية والمعنى بالمعنى، وأن الطوائف لا يمكن لها أن تقوم بموارها منه التي هي عبارة عن طرق ومبادئ ومعتقدات، إلا إذا كان النظام السياسي طائفيًا، وكان، بطبيعة، متعلقاً بالقاء ما، مطلق من سببه الطائفة السياسية هو، وهذا بالنسبة إلى هذا الفكر، إساءة بطوائف عليها، بالمعنى العلمي للكتابة هذا الخط القملي بين العلمي والسياسي، سواء كان منصوباً أم غير منصوب. له وظيفة إيديولوجية مختلفة هي تنظيم الأركان، أعني الديني، بخدمة الكائن، غير السياسي، في هذه تأييد النظام السياسي القائم النفسية

الإنسانية هي، إذن، قضية هذا النظام إثنًا نظرية. وإثنا تأكيد
وعربي يستند مولفه المبرمج عنها يفرق أي التباين. إنه مع تأكيد
هذا النظام الذي يجد فيه كذا صفة تصار مثلاً، بحيثاً للمعنى
الفيوضيولوجي. وهو مقدر، معصوب له إلى حد يفي به وجود
أصوت رجاء يرفق شطيريه أو يطالب به لوجه محضاً
المتنزه المشد، كان للحرب الأمدية ليست حراً، بلغة وكان
فالك النظام لا حلاً له هنا بلنا أما الصحيح والبرهان والمفاهيم
والخلف بينها، لكننا نمر حياً بخدمه ذلك الهدف السياسي
الواحد الذي في شمره يجب نقض هذا الفكر

من السبل، إذن، بعض تلك المنطق الذي يرى في طابعه
النظام السياسي وتمثله ضماناً للوجود الفعلي للظواهر. فطبيعة
النظام هذا، في التي، بالمعنى، لهذه حرية هذا الوجود الفعلي
إن لم نقل إنها تفرد، أحياناً، إلى إغفالها بتأكيد الوجود
السياسي للظواهر. فالمعادسات الطائفية المختلفة في هذه الحرب
لاعية غير شامكة على صفة ما نقول بين هذه الوجودين
الطوائف الفعلي والسياسي، لاختلافه وبالتالي، لاخطر لا يجد
حلّ إلا في إلقاء الطوائف الطائفية للنظام السياسي، ببناء دولة
مدمجة وطنية معالية في وضع ضمانه حرية الوجود الفعلي
المصعد للظواهر. إن المعروف الذي يتاب الفكر الطائفي، بما هو
فكر مجرّدي. ليس مجرداً على الوجود الفعلي للظواهر، بل هو
مجرد على وجودها السياسي، أن يكون روائه، بإلقاء الطائفية أو
التمسكه السياسي، لخطر حتى وجود الفرحه بها في دولة
بورجوازية من هنا أن، فبررر أن يشتر هذا الفكر كائن طائفية
لاظهار أن وجود الطوائف وهي بوجود النظام السياسي كنظام
طائفي وهذا في وجه منه صحيح بالمعنى السياسي الذي

أصبح مفهوم الطوائف، لا بالمعنى الديني الذي يحدث له التكم الطائفي، بل بالمعنى الإقدي، فالقرب إقداً أن يكون للطوائف رجوع سياسي يلفي وجودها التبرير، وإقداً أن يكون لها رجوع ديني يلفي وجودها السياسي. ولا يفرق بين السالتي في الحالة الأولى تكون الدولة طائفة، وبها تقوم الطوائف في الحالة الثانية تكون الدولة ديموقراطية وطائفة أي طائفية، وتكون الطوائف مستقلة عنها، باستقلال الدين عن الدولة فكلما استقلت الطوائف عن الدولة، قامت في وجودها التبرير المستقل فلكا بذلك، وإذا قامت في وجودها السياسي، بالدرجة مضاعفة حتى أصبحت الديني، هذا يعني بطلان أن الدين إقداً سياسي، وقع في علاقة لدية سياسية بالدولة، فكان بها في وجود العنصر نفسه، أما سيطرة أي يد الطوائف المسيطرة بوجودها إقداً طائفة سياسي هو هو طابع النظام السياسي الذي فيه تمارس هذه الطوائف سيطرتها الطبيعية، ويطلق هذا المصطلح في تصنيفه التفاضلي، في الطائفي بين المدني والسياسي هو في حالته حكية يسلط ذلك الترس الطائفي في معنى حريته لأنه للجهة

4 - الدولة الطائفية بين التغيير والتأجيل

عود إلى الفصل الذي يتبرسه حريين لأزمة النظام السياسي الطائفي. إنه العمل إقداً الذي ينتج عنه الانحسار من أبعاد الفكر الطائفي. إننا نلاحظ أن النظام، إن لم يكن ضد ما فيه فهو بالتأكيد في حالة اعتقاد بعد التبرير يكون صاحبه الطوائف الرئيسية التي كان يقوي وجوده حول العالم الثالث هو انقراض عقد المجتمع بين نمط الطوائف والإثنية داخل إطار

الدولة الواحدة. وهذا بخلاف يمكن فهمه إما الذي لا يمكن فهمه هو الاعتقاد بأن الحفاظ على وحدة الدولة يقتضي إزالة التعددية. ونحن اليوم في صلب هذه المسألة بالضغط. فالكثيرون هم الذين ينظرون إلى ذلك ويعتقدون أنماج الاتهام للعديد يظهرها الطائفي ومظهرها السياسي أي إطلاق الحريات. ويؤكدون أن تمسك المجتمع السياسي الحالي هو نتيجة حتمية للتعددية. وهذا يدفع موضوع التعددية الثقافية والاجتماعية في ملأى حرج ومحمل فالكثير من الدعوة لإزالتها هي صدى ولهاذا. بذلك يجب أن نفهم تواتر المستعربين والمتهمين أو التي حدث في لبنان من الحرب والفتنة السياسي والاجتماعي لا يعود إلى التعددية اللبنانية بل إلى ظروف الصراع الإقليمي في المنطقة، وبصورة خاصة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الأرض اللبنانية^(١٦) جدا. هو الفصل الذي يتكرر إقامة الدولة الواحدة على قاعدة التعدد الطائفي بناء في الفصول السابقة. ويبدو الآن في بعض حيز. وبما كان القانون أن يحدد بعضاً في نفس ما أصبح ضالماً مثلاً في العهد نفسه من جهة الواقع. إذ يقول: «إنما اليوم يبحث عن إمكانية انضماما كمجتمعات مصغرة داخل الدولة الواحدة»^(١٧) هذه الدولة هي دولة ما قبل الحرب الأهلية التي انتهت في الحرب الأهلية، وأقيم التوازن والتسوية القانوني على تمثيلهم وعدم قابليتها لتعبئة في الفصول السابقة. حيث كما نرى، نرجس كاحمد أن ثمة نقاشاً صارخاً بين أن تكون الدولة واحدة، وأن تكون طائفية، وبالتالي، متعددة فروعها، كتمكين جهات تقضي

(١٦) السند ٢٠ ص 20

(١٧) مجلة الواقع، العدد ٢٢٠٠، ص ٢٤.

مفروزة إلهام طابعها الطائفي الذي يجعلها حكماً مغلقة، كما أن طابعها هذا يسود دون أن تكون واسطة مركزية، ويكتسب أيضاً أن هذا التناقص هو، في الحقيقة، وبعيداً من التناقص الحازي في بنية الدولة اللبنانية، بينها كدولة طائفية، وبينها كدولة ديمقراطية، إذ لا ضرورة للتكرار، وأجمعي هنا بأن أشير إلى أنه حريص لا ينعم فيه أن يكون «تكتك» المجتمع السياسي اللبناني نتيجة حتمية للتضيق، بأي حجة أو برهان، كأن على الفادي أن يؤمن بما يفوقه، لأن ما يفوق هو لهداية مسها، وبقوة، بالذات، إسبابه الحربية، لأجله إلى هو على حربه، يصورها في واحد هو «الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الأرض اللبنانية» عند هذه النقطة بالذات، أرد أن ألق قليلاً في خانة هذا الفصل الأخير

حين لا تكون بنية النظام السياسي الطائفي سبباً من أسباب الحروب الأهلية، لا يعني لفكر البروجوازي المطلق من أسباب الحروب الخارجية، كما قام هذا المصطلح هو لأمن، بل الأرحم من حيث أن جوهراً لبنان التمهدي فيه يتسفر، بل يتجسد في المستقبل، مبتدئاً، أن يجد في بنت سبب أزمة، إذ، كان في أزمة، والكل، كما رأيت، بالر يوجد عند الأزمة، لا بد من أن تكون عند نقطة أو حوزة، معروفه على لبنان ونظامه من الخارج، والعامل الخارجي هذا يحلله الفكر الطائفي، في جميع صورته، أو جميع، مثلاً، ولأنه حربه الكشافة، وكشافة حربه المثل، لا سبب في زاوية أصوات الأمان، على مدى سنوات الحروب الأهلية كلها، بأنه «الصراع الفلسطيني الإسرائيلي» أو في صيغة أخرى، «الصراع العربي الإسرائيلي» وحتى يكون عند العامل بالحق، يخرجاً، ويتنق

منطق هذا الفكر، لا بد من تحديد هوية لبنان عروبياً، سرع صفه العروبة عنها^(١) طبعه، إذن، أن يقوم مثل هذا المنطق من الفكر إلى القرن بأد العالم العربي لا إسرائيل، هو الذي يشكل قسطنطين الحقيقى على لبنان، وبأن الانسحاب الاسرائيلى والتالى لا الاستلاك الاسرائيلى هو عم الخط على لبنان الطاقى هذا هذا ما يؤكده حزب الكتائب في معارضته للطبع وفي كتاباته ايضا مثلاً، في هذا النص الذي مؤلفه بالمصنفه في جريدة المسار فاصحى إسرائيل من المينوب جزئياً كى هذا الانسحاب أو كاملاً. يشكل أحد اعظم المشكلات التي يواجهها لبنان، إن لم يكن اعظمها، ولعبة من يقومون إلى أهم من الاحتلال نفسه، وأشد خطراً^(٢) إلى مثل هذا الموقف الضياعي يقوم نص الطابع العربي من جوية لبنان، وإلى مجرد في خط مستقيم ذلك المنطق من الفكر الطائفي، الساعى أبدأ إلى تيرئة اليهوديزم ونظامها السياسي من مسؤولية تدوير العرب الاغليد، ويرفضها نهجاً قانونياً لحماية هذا النظام. مثل هذا المنطق التلقائي لا يحكمه، بالطبع حزب الكتائب وحده، وليس خاصة طائفة دون أخرى، او بطرحه دون نشر من اسراف المبرج في هذه الحروب. إنه يطمح

محدد نوعه، كالتدوير كى ينفذ من خطوات التطريب التلقائي من جهة، ومعارلات لشعب عقلاني من جهة ثانية. إذا هذا الفكر الفكري هو طرد العرب. جهة ولشعب من جهة ثانية يقدر كى حد كبر، كما لا يتجاوز به من اعتقاد وشبهه بضمير الفرد من قبله والكون والحقيقة والمبدأ حد عينات من التواتر لندم سامي هناك. الخطير من ذلك في حواره نشر تطبيق لبنان لتسليم خطبه حيداً في العهد لا من جهة فروع

(٢) جهة الفصل في كتابه سمات الأماية ١٩٨٠/١٩٨١

حاضر في كل جبهة طائفية، فهي حركات الطوائف جميعاً، بما هي طوائف، ما أريد قوله في كثير آخره هو أن منطق الميمنة الطائفية ضد الطليعة هو الذي يفتح الطريق واسعاً إلى ذلك الموقف الطائفي، وبعبارة أليستر هو منطق السارسة الوطنية التي تقترأ عليه لهذا الصراع

وحتى نكتسب لوجه هذا الفكر الترميمي في بادر سياسي وكلم مجموعة من حلقه، أبحاث منظمة بوجوازلة غامضة، يخطر حيت، إلى منطق التاريخي في كل الحقول، بجهود حزب الكتائب ولواء الفاتية رشي يكتب هذا الفكر ضد من صباية في مصر مستحالة التحسين إلى إعادة بناء ما تصدع وامهار من نظام سياسي طائفي، على القاعدة لباي التي كان كانت جبهة لكل حرب أهلية، كدها ثم تنكس، تلك معجزة مهتاء أن يستعين البعض حتى التاريخ في قراءته ببولوجية قاصدة، تأكيد أن أسباب التصدع ذلك والانهيار ليست طائفية بل عرقية، هذا بالعبارة ما قام به مروان بغيري في مقالته المصنوعة «التدخلات والحروب الداخلية في تاريخ لبنان الحديث» مستخدماً لغة الإيهام، حيثاً (الثورة الإيمولوجية لها)، واللفظ الساسية المباشرة حيثاً نمر

رجوان للمقال يختصر المقال، فالعرب الأهلية الراهنة لا تخرج على منطق الحروب الأهلية، ولا نشأ عن قاعدتها إلى التاريخ بعيد، هي كل حرب عرقية هي هي، لهذا من فعل تدخل خارجي إنها آخره على لبنان من خارج لبنان ومطامه إلى إلا ينهي أن نمرهم أية طائفة على الاعتقاد بين التهمة العتمة للحرب شاملة وبين الامتلاك لا ينبغي مثلاً في تخطيط طائفة لتكرار الخيار الذي كان لا بد لثورة من التخلي في شياطين وكان

١٩٩٦^{١١} وكذلك تتحدث للحرب الأهلية بالتطبيع للحرب الفلسطينية من حيث على الطائفة المارونية فاستخدمت هذه التدخل الخارجي لإثبات لبنان يتقدم، وكان التدخل هذا سرياً، في السرد الأرسى وإسرائيل في المرة الثانية ١٩٨٢، بحسب لغة النص الإيجابي

وتنهي مقالة صاحبت بما انتهت إليه جميع النصوص الأخرى من دعوة صريحة إلى دعم الثورة الفلسطينية على دافعا شعبيا تطائفي. وبالرغم من كلبوس السرقات التسمائي عند لا يزال المجدد مفتوحاً أمام التطبيع نحو المستقبل بغيره من لغة أولاً، لأن اللبنانيين لم يترقبوا في اليأس بل أضحى لأنهم توقعوا جاداً بأن مواقف المرحلة الفتيمة تجاه الدولة والعجلى كلفت التعذيب لهم يصحون أن الدولة القوية للعهد هي الطريق الوحيد الذي يمكن أن يجره إلى بقاء آتة حقة. خلوداً على موجهية تصديقات السيف^{١٢} إلى وصف هذه الدولة الطائفية بالدولة المرفقة، وهي التي استكبرته الاستقلال الإسرائيلي ووقعت معه معاهدة الذك، أمر مشحون ووصفها بالدولة المعقدة لا يمنع في إضفاء طابعها الطائفي الذي هو بالتصديق. خالقاً لكونها كقولك مركزية وأحياناً^{١٣} بناءً على

١١- لرواد حربي والمطالعة والحروب القاعدية في تاريخ بلاد المغرب ٢٠٠٠
(١٩٩٦) مجلة الواقع، العدد المندرج اعداد من ٢٩

١٢- المصمم منذ من ٢٠٠٤

١٣- وجه التمراري، مثلاً لا يكون كوكاً مطلقاً عن عرك موزك بصري في معاد الدولة هو حصة موزك حاكم لمواظير احمرته كما يرك على تلك الشبح محمد بهي قسم البير في كل توجه بقاء - الفكرة ان يحرك التصديق الطائفي البنية إلى طرح قاضي يترجم في مجتمع سياسي شكله من بقاء لا حركه، تلكا المقلد في بقاءه بعدو، وتطلب أم طرح خلفي في مجتمع من دولة طائفة مجلة مواقف العدد ٤٦ ٤٨ حيث حركه

هذه الدولة الأخيرة بالنظم بقسورة تعبر الدولة الطائفية وهذا ما
استتبعه الفكر البرزخاني الطائفي في محاولة طمسه

- ١٩٥٨ - ١٥ من ١٥ إلى الفكر الطائفي في الفكر واحد من كل هذه التصورات
وبلاست القادري، أيضا أن كركري، يوكل على هذه الدولة الطائفية (أيضا بعد
في المرحلة على: اصيف تقدم بطول الجديدة القادري بن نوح كركري
ويصبح على كركري - يصح على كركري - منذ بعد الفكر الطائفي تحت في
في كركري
أما اليوم العام يستلزم التغيير، على كركري الكلام من في كركري
الإمبريا في كركري على كركري، كركري كركري كركري كركري
أن بعد أن كركري في كركري كركري كركري كركري كركري كركري
معها كركري كركري كركري كركري كركري كركري كركري كركري
كركري كركري كركري كركري كركري كركري كركري كركري كركري

المعمل الخامس

في السؤال التاريخي

تمهيد

الآن لن نناقش في نوع كثره مفهوم لماور، اهتمام منهج التحليل الماركسي في معالجة المسألة الطاقية. ومن المنهج هو جسمه الذي أجهت في هذه البداية. ولا نرى في الأمر قرابة، فطبيعي جدا، أن تظهر بين الباحثين الماركسيين اختلافات في الرأي، أو في الاجتهاد المعرفي، حول مسأله كالمسأله الطاقية. فكل معرنا هي ولية صراح فكري، حتى داخل مدار المفكر الواحد. وهذا دليل صحة وجهة في المفكر الماركسي، مما يتصور بتمعن.

1 - من أين يبدأ النقاش؟

كتاب صفيحه عناء، ومقالة الكتاب بصحرف صاف من

532 صفحة من الحجم الكبير^(٢١) العنوان «الجدور التاريخية
بمسألة الفلسفة النباتية ١٩٩٦ ١٩٩٤» السؤال عرّفه على
نفسه لما رأيت الكتاب من يوم بدأ التدفّق من العنوان، يتقدّم
جيك روبرت الكتاب فتأكدت أنني لم أقرأه منذ أن
تسوّف به عن الموضوع بعد ذلك قد تغير شيء تقريباً ربما
أردت إرجاء الفكر قليلاً، واعتبرت معاصمه كان على النظر
بذلك، إن يتطوّر أدراجه، ولا يهتف هذا ما انتهت إليه طلاب

سؤال ينتهي النقطة أليس يتطوّر السؤال الفلسفي؟ أليس
يجب البحث عنها؟ وتفرّع السؤال في سؤال آخر ماذا يعني أن
يكون هذه المسألة جدور تاريخية؟ كيف يُكتب تاريخها؟ ما هو
هذا التاريخ؟ وعند تفرّع سؤال ربما كان الجدل، ربما اللزج،
وربما كان الآخر ربما هي هذه المسألة الفلسفية التي بحثت في
جدورها التاريخية؟ كونه يمكن أن تُكتب تاريخ مسأله لا يعرف ما
عرف، في الحقيقة النظري، أو في راليها الفعلي؟ إذاً معرفة
الواقع شرط أساسي لإمكان كتابة تاريخه فلماذا هي غائبة عنها
أعني عن هذه الكتابة، أي التاريخ سرّاً لأحداث لا نأخذ لها،
بمحيط الفكر فيها لمبدأ عشوائي يشوّذ الصامير التقليدي ولا حسب
سوى وهم يظن معرفة بزاد الفيوض طوبهاً لا يتجدد حتى
في النقطة - أليس يعرفنا الفكر إلى أوتيقاه

وأوليات الفكر النباتي إن يتطور أي طاهر اجتماعية
كالطائفة أو حيوان هي جدور ماضية يعني أنها تنهض في التماثل

(٢١) سرّ دمار الجدور التاريخي للمساءلة المصنوع للنبات ١٩٩٦ ٢٠٠٤

ميدان الفكر العربي، بيروت ٢٠٠٤

(٢٢) سرّ دمار من السنته الملتفة في الحرب الأهلية اللبنانية مجلة الطريق
للمدّ الرابع، كانون الأول ١٩٩٥

و خاتمة القول

المادية بطنية الاجتماعية القائمة في مجتمع ما الواقع، لا في القاعلة المادية بنية اجتماعية سابقة، أي بالية لا وجود لأي علاقة من الظواهر الاجتماعية إلا في البنية القائمة فهي إما ليست قائمة بذاتها بل بهذه البنية التي هي منها مختصر من بين عناصر أخرى، تتماثلت بتماثلها، وتماثلت بتماثلها ولا يمكن لأي منها أن يستقل بقاءه، ككأنه مطلق فهو حتى في لحيته منها، أي في استقلاله النسبي عنها، يرتبط بها في علاقات محددة بما تنرم وحده البنية الاجتماعية الراجعة إليها - لا من خارجها - يستقل بذاته، في سبب البنية، أي في ارتباطه النسبي بها، أو بالباطن بغيره بعبارة أخرى، يحمول المتغير من غيره من عناصر البنية الراجعة في استقلال نسبي عنها هو، بالبطن، أو بالباطن بغيره في علاقة تنوع في علاقة مبالغة.

كيس قصدي بالمصباح أن حلة الأمور أرا أن انتقل في معالجة إلى صعيد نظري يحد، أو قلني مجرد يتعد بها عن صعيدنا السياسي الذي هي حلة موضوعية، حتى في جانبها النظري. ما أريد قوله، ببساطة، هو أن منهج التحليل المادي بطني، في معالجة مسألة الظاهرة، برؤى منه التحاليل إلى جوارها المادية التي تكمن في القاعلة البنية الاجتماعية القائمة أي في بنية علاقات الإنتاج الكونوميالية العامة بالبنية الاجتماعية البنية من ماء من إقامة هذه العلاقة العملية الضرورية بين تلك الظواهر (أو المسائل) وهذه البنية من علاقات الإنتاج، يبدأ التحليل المادي، ومنها بطلاً، من وعده النظري، عفا التاريخ^{٤٠}، بل أنتمى حد الزعم، هو التاريخ في حله

٤٠ ليس ذلك هو المبدأ الأساسي الذي وضعه ابن خلدون فربما لا يمكن تكرار التاريخ في علم الاجتماع. ربما المقاربة التاريخية بالمعركة المعتمدة بطلاً ضرورية

قد يذهب - خطأ - محترمو علمي ما ألورد إلى الطائفة يجر بها تاريخ علمي. ولد كتابه تاريخها أمر بالطلوع بوضوح، إقده، فأكون أولاً، مقبلاً اليد، حصيد الطائفة، ما هي؟ ثاني - راجع من أوليات الفكر العلمي - ليس للطائفة كفاية اجتماعية، تاريخ قائم بذاته، مستقل عن تاريخ البنية الاجتماعية الثالثة التي هي فيها، ربه، لفرم. ثالثاً - لا يد عن التمييز بين التاريخ هذه البنية هي اكتشاف كتيبة، - إن جاز التعبير - وتاريخ تكوينها، قبل اكتشاف وجوهها كتيبة مقيمة. رابعاً - يلحق عن هذا أن تاريخ تكون الطائفة ليس مستقلاً، بل هو من تاريخ تكون هذه البنية، بل هو جزء منه. ويخلق عن هذا، بعض الحائض، أن هذه الظاهرة الاجتماعية (الطائفة)، التي هي عنصر من بنية، ليست في البنية السببية هي، إنما هي البنية الراعية حتى تر يثت كذلك. فالوجود العلمي ليس لمعنصر، بما هو عنصر، بل للبيئة. ذلك أنه المعصر لا يتحدد ولا يلزم بذاته. بل بعلاقاته بالعناصر الأخرى في البنية الراعية. هذا يعني أن اختلافه عن غيره، هو بتماثل ذلك هو المعصر، هو بريد لاختلاف البنية، بريد لاختلاف نتيجة العلاقات بين عناصر كل منهما.

في ضوء هذا الفهم النظري الذي استقرت في تحليله في كذايات السابعة، أناضل دراسة عناصر وأسجل لورد أحقر من أساسي على متجامة العام التي يوحده عناوينه نفس لطلوبه القرن السابع عشر، أو الثامن عشر، أو التاسع عشر التي يتبر فيها المورخ، أو ما أمطلع على نسبه كذا، بحث في هي الطائفة الخاصة بالبنية الاجتماعية التكنولوجية البنية القائمة أي ببنية الانتداب والبناء الاختلاف الأساس العلمي الشارحي لهذا الاختلاف، هو، بالمعنى، لاختلاف الرأسمالية هذا، أي، التلمي. لاختلاف جند الانتاج الرأسمالي عن أي بعد آخر من

الانتاج سابق عليه، واختلافه مع غيره الصراخ الطبقي الخاصة بكل منتمٍ في بنيته الاجتماعية مختلفة. إذ تنبئ هذا الأساس المادي عن الشيء يسمح بظهور تلك الكيفية التاريخية التي تضع المسألة الطبقية في الحق تاريخي خفي، هي فيه هي علاقة معاكسة بالذات، من الحق السامع حظه، أو حد قيق إلى نهايات القرن العشرين أو ما بعده، على امتداد أزمة مستقلة لأنماط من الإنتاج مختلفة.

بم إن سائر لا يكون في يرمح ما هي حد الطائفة التي يكتب تاريخها، أو يبعث عز جديها، ربما في واقع تاريخي اجتماعي ليس والمها، ولا هي ينتمي إلى ريتد فكت في صعدت كتابه المصم كذا، عن تعريف دطالعية فلم أجد وجهته، ربما ما يشبه التعريف لكن لمر الطائفة على برغم هذا التعريف أو ما يشبهه، أو قل بسبب منه أمراً قسماً حقا ما ساهية في حبه، وحق لا أعظم المورخ، أو المجرى عليه، مثلثاته، بالتصريح، يعرفه من

2. في نقد المنهج وأدواته

ما هو المنهج الذي يمتد جذره في مجالها موضوع؟

أولاً - في مفهوم المورخ المتحد

يقول في أول سطر من كتابه «كتب عند الدراسة في طريق الحرب الأهلية التي دارت في بناية»^(١). لك فهم من هذا القول أن المنهج العام الذي يعتمد المورخ في تراثه هو خروج النظم من الماضي انطلاقاً من الحاضر. من موله رعد هو لا يمن من عليه، هو كذا كذا القرن مثل هذا القمى، لكن المسار العام

(١) المجلد التاريخي - المصم المجلد ٢

للدوامه محكوم بمطلق آخر هو بالعكس، منطق الألعاب بها من الساعتي إلى الساعتي من عند راضح في عنوان الدراسة به
 إذا أكثر الفتي أنا خطوات في ناول حول الملوخ طنبك من
 مولي آخر له يحفل بنا معاليم متجه في شكل أولمخ مثلا في
 موله^٦ فتعبر هذه الدراسة عملا حسب فهم المسألة الطائفة
 للبطولة^(٧) هنا فليس من الملوخ في ان يكون بفراسة طابع
 علمي رهف بالخطح حق من حفره برقه تكراراً، كلما
 مضت له الفرصة على انهاء معجزة كلابه بالمدخل علمي،
 والبحث علمي، والنتيجة علمي، والفكر المتجه المنظر
 النقاش وكل ما ير البنية والنهاية من هذه الدراسة علمي،
 بحكم الضرورة والواجب إذ يكفي ان تمت الشراء بالعلم حتى
 يكون كذلك وهي، قصري، حافة شاعت اليوم في الكتابة
 التاريخية ربح التاريخي، سجد في شئ التصوري، لا سيما
 الجاهلية، أو الأكاديمية بكن مسجود فاسح، على خلاف
 الآخرين، يستمد عليه متجه لا يكفي بنبه بالعلمي، فيقره
 ١ إن المسألة الطائفة اللبنة ذبلة فلتطيل واستبعاد النتائج،
 ويمكن إخضاعها لمتجه البحث لتروفي الاجتماعي وهي
 النتيجة التي كتبه مسجود في تحليل تطور كل المجتمعات من
 أساس بني ربحه نظر الفوري النتيجة في هذه المجتمعات ورحله
 الدراسة قلبي تملأ وجهه نظر هذه الفوق البنية وهي جيل
 جميع الخواص في الجبل الطائفة الطبقة البحتة التي ما
 مرحة لتقابل بالقدس من طائفتها وطبقته، وإزالة المجتمع
 الطائفي الطلي وبناء المجتمع الديمقراطي العلماني الذي يقع

٦٢ المصدر نفسه ص

الطريق اسم زلفه استقلال الإنسان للإنسانية^{١٢} عملية المنتج
يكن، فإنه، في أن الموضع التي من ينظر المورخ في قضاياه
الطائفة هو مربع من الطبقات الكلاسيكية في علاقة ثقافتها وموضع
من الطبقات المسيطرة. يتنازع المورخ إلى أحد طرفي هذا
التألق القطبي، ولا يرى في استجازه هذا خطافية، ولا يرى فيه
عائقاً يعوق دوره إنتاج معرفته تاريخية خالصة في ريفه خارج
بين مواقع متناقضة في عقل الفكر أما منهجية البحث التاريخي
الاجتماعي التي يتكلم عليها مذهبها فأعنتها منهجية التحليل
الماركسي بإدعاء أو هكذا يريدونها قطرياً إرضاءً لإنه يجري
التمشيط، وعلى أرضها أمارس النقض وما أعلن لعمري المنتج
بذلك الفرق كاتباً، خلة أكثر من مهم للمنتج الواحد، وأكبر من
مصادره وهنا يظهر الاختلاف وهو اختلاف صوت مصادره
أساسه في الفكر الماركسي هي بالضغط أحوال الفاعل. حين
نقرأ مثلاً بما لوراند يرى أنه يتبنى في تحليله توجهه منظر
الفرق المنتجة، يتجه إلى المدن مباشرة، أو وجهه المنظر
الأخرى النقيض هي، كتب بالنسبة إلى المفكر الماركسي
أوجهه من علاقات الإنتاج. فالفرق المنتجة وعلاقات الإنتاج
هنا بالضغط طرماً التناقض في العلاقة المادية الأساسية التي
هي من بينها العلاقة بالكتابة السجدة لسطح من الإنتاج.
بذلك ذلك، لا معنى لسبق ذلك الفرق من بين وجهه منظر الفرق
المنتجة من وجهه منظر علاقات الإنتاج^{١٣} أو العكس بالعكس، ولا
هذا هو ما يريد لوراند بسوء ظاهري أكثر الظن. أنه مؤرخ يريد
أن يتركه إلى مع الطبقات الكلاسيكية من الطبقات المسيطرة، ومن
موضع الأيدي يظهر من التاريخ رجاء من، على بعض الأجزاء في

(2) $\frac{1}{2} \leq \frac{a}{b} \leq 1$

محتوى وحدات المناقش فيه مما تملك الطبقات المتصارعة
 المناقش هذا سياسي، بينما الأمر المناقش الاقتصادي ولا يصح
 في التحليل الذاتي المخطط النظري دور السياسي والاقتصادي،
 ولا يصح بينهما التخلط المنهجي. فمن قصور المنهج لا يشج
 سوى مخرج من المعركة وكل يفتازل في بناء المفاهيم النظرية
 يتمكن في التفرز في بناء الفكر والمعرفة. لذا استخدام هذه
 المفاهيم، وهي أدوات الفكر في إنتاج المعرفة، دور الوطيرة
 عليها، فكل يريه في عقل الفكر والمعرفة

ثم إن حصر القوى المنتجة في واحد من عناصره وهو قوة
 العمل أمر غير مبرور، فكل هذا الاختزال، بل نمط مثل
 هذه الحجة في استخدام المفاهيم الأساسية إن القوى المنتجة
 حصر بالإشارة إلى القوى العاملة من خلاص، أو حصر أدوات
 العمل وموضوعاته والعلاقة بين هذه العناصر محقة كما يفصل
 في مفهوم القوى المنتجة، لهذا شكل العمل وانقسامه وتطور
 العلوم والتكنولوجيا التي هي من ضرورية المعرفة إلى النظر في
 أدليات الفكر الماركسي ومفاهيمه الأساسية لتفكر في المسألة
 الطائفة⁶ سم، حين يلبس أمر هذه المفاهيم على من يشتبهها
 أدوات في تحديد الواقع المادي. ولقد لبس أمر مفهوم القوى
 المنتجة على مؤرخي، الفلاسفة، بالتالي، على أمر مفهوم علاقات
 الإنتاج وأمر العلاقة بين هذين المفهومين. ونتيجة لهذا الانحياز
 لذلك، التمس أهل الأمر العلاقة بين السياسي والاقتصادي في منهج
 التحليل الذاتي. هذا ما سيتأكد لاحقاً

باء - في العلاقة بين العام والخاص

لكن المشكلة لاسميه التي تبرز في النص السابق هي العلاقة
 بين الطائفي والطبيعي. هذه المشكلة مطروحة، بالتوجه الأمامي

و هو الذي يتبين.

على الفكر الثاني (الماركسي) كما أن هذا الفكر رجح هو الذي يطرحه لا بجماعة بل لا في فكر طائفي، أو في فكر بوني وهي هي محور المسألة الطائفية على إمكانية الفكر المادي، في اعتماده منهج التحليل الطبقي، أن يتجه بأفكاره المادية النظرية العامة، مرحلة مرحلة بهذه المسألة المبررة؟ لقد وجد الفكر المادي على أنه في شطب الطبقات الاجتماعية مراحل الطوائف معنية، على قاعدة نظرية من تريب الإنتاج المادي وعلاقاته أي من تريب الاقتصادي، بما هو في معونه النظري بعد الإنتاج ومن تريب السياسي أي بما هو متصل على الاقتصادي، معطى به فلم يبق له من مفاهيم سوى البقاء وتكثيف طائفية تكاد كانت مبررات والحق، بالنسبة إلى الفكر المادي لا يكونه بالطبيع، حكماً، شطب الطوائف مراحل الطبقات، وإدارة الظاهر بواقع الملموس التحدي القمعي، بالنسبة إلى هذا الفكر، هو أن يأتي الحل من داخل نظامه المادي، وبه من في مقاربه بهذا الواقع في مخاطره نظرية عامة على كونه المادي، جعل الحل الذي يقترحه على صعيد ضاهر فهم المسألة الطائفية قريب من هذا الحل؟

من أعالج هذه القضية الأدبية إلى لاسقاء طلب مرقوم في مرفق البحث، لذا أكتفي بالإشارة إلى أن حلّ مؤرخنا يكمن، بساطة في هذا الخط الذي الفاصل بين الكمبر الطائفية - الطائفية أو العائلي - الطيفي، وعناصر سجد بحد إلى حد يترك الرصد، يكره حاشاً في كتابه¹⁰ وفي معالته¹¹ المشار إليها أعلاه

١٠ مؤلف من ٥، ١٣، ١٧٥، ١٧٦

١١ مؤلف من ١٧٦، من مجلة الطريق المند والفكر المند.

فيكون في حجة بأنها محركة الطائفة والطائفة وجهان لنفسة
 واحد ولا نسلم بالطبع ما هي عند الطائفة التي هي هي
 الطائفة ولا حتى ما هي الطائفة التي هي هي الطائفة وما لأن
 المصطفى هي الحالين، مرجع واحد من المصالح والمصالح لا
 يشيخ عادة ألا على أساس الإلهي والرجوع المبسوط

ما نأخذ من العمل حاداً ربما كان حقيقاً أو ثلثاً وليس
 المستكنه رغبته بدلاً من أن يجابهها إذا ما معنى أن يكون
 الطائفة هو هو الطائفة، أو أن يكون ثلث منها الوجه الآخر من
 الآخر؟ لا جود المشكلة كلها في ثمة لا العاطة ولا في الشد
 الفاصل الرابط بينها بل المشكلة كل المشكلة تكس
 بالطائفة في هذا الحد الفاصل الرابط بين الطائفتين، يعني في
 حجة نوع العلاقة بينهما والعلاقة هذه كما سترى تظهر في
 زمن مؤرخة في أكثر من شكل، تأخر بها أكثر من معنى، أو قل
 لذلك إنما لا ستر على معنى، أو على تحديد واحد بينه وفي
 هذا دليل على ارتباط الفكر واعتزاز جواهره قبل وجوب في
 الجدة والتأكيده في الفقه حتى هذا الجانب المذهبي قبل
 المأمون في تفاصيل المشكلات وترابطها إذ فضاء النص
 المأمون يترك في الفقه لمروراً باتصالات المفاهيم ومرورها
 الفهم من بين أصابع الفكر الذي يحاول استيعابها تأنيهاً
 رغبته، أو كان هذا الفكر عاجز لاكثر من سببه عن ترويضها
 ومن تأكيد سببه عليها في محاولة الإنتاج المعرفي وما رضع
 «المجتمع الديمقراطي المنعاني» مثلاً، كمنهج الفلسفة
 الطائفي الطائفي سوى دليل على حجة ما أكثره، وعلى أن
 المعرفي النظري يكثف مفهوم الطائفي ومفهوم الطائفي ومفهوم

العلاقة بين الاثنين. كان المجتمع الديموقراطي ليس مجتسماً طبقياً
بورجوازيّاً، أو ثنائياً، كما يبدو في حين حروبنا، وبمستطاده هو هو
المجتمع التصريحي. أليس ضرورياً لتفويض المصالح^١ أن يحسن
استخدام الآليات النظرية كمتجه لتعظيم الطبقي^٢؟ إن منهجية
البحث القانوني الاجتماعي^٣ هي نفسها التي تقضي بطلان هذه
الضرورة التي هي شرط أساسي من شروط المساواة التاريخية
الإنسانية.

يقود مسعود ضاهر، في بحثه متجه معالجة المسألة
الطائفية وهي رسمه المخطط العرقي التي شرحتها دراسة
«السلسلة الطائفية اللبنانية سمة أساسية من سمات تجزئة الشرق
الغربي على قاعد تفكيك بين السلطة العشائرية والتكسّم ولألياتها
وذلك سلفاً لما هو هنا الأساس، وبهذا ذلك التفكيك على مستويات
مختلفة. وتحدثنا عامة عن تلك التي لها علاقة مباشرة بالتطهير
الطائفي على قاعدة البتالية. ونشير هنا، لتتبدد حرجاً طبياً يتبع
من السير بالمصطلح القانوني من العلم إلى الخاص تم العودة إلى
العلم للاستنتاج. فالعلم هنا هو المخطط الاستعماري لتفكيك بني
السلطة العشائرية (١) أما الخاص أو المحلي فيجسد رموزه
القانونية في تنظيم الكنيسة المارونية^٤»

ترتبط المسألة الطائفية عند مؤرخينا بضرورة تفكيك المورثة
اكتشالية، بفعل تدخل القوى الاستعمارية الأوروبية وتجزئتها بلاد
الشرق العربي. هذا ما يؤكدته ضاهر تكراراً في نص آخر فيه
يقول: «تعتبر الطائفية إحدى الرموز الأساسية التي رافقت مشاريع
التجزئة الاستعمارية للشرق العربي منذ مطلع القرن التاسع عشر

(١) «البحر الأبيض» ص ١١

حتى الآن^{١٢} قد يكون هذا الشيء صحيحاً وقد لا يكون. ما
يريد مناقشته هو ما ينتج عنه من هذا البناء المنطقي الذي
يكرسه ويتكامله في تلك السهولة من التصديق فيه. بحسب
مطلق النص الذي خاضه، واحفظ في ما نكتبها الذي يحاربه
مؤرخنا أن يحسم وفي خاضه الرأى في هذه الحرب لا عليه
المسيرة ومبدأ ردها. في ما نكتبها بنائها هو حينها
في حوزة ما نمره شرط إمكان التاويخ في الذي ليس بالتالي
سوى نتج لها في تتبع الأحداث. فالحاضر مقروء في الماضي
والماضي مقروء في الحاضر، وهذا هو ذلك، وذلك هذا، هو
حرك البنية التي هي بالتالي واحدة في الاثنين أم لا الاختلاف
بينهما، فبسبب من اختلاف الأحداث لا البنية إحداهما، إن
خلال سنين لا تنوي هذا الخطر الخطي للتاويخ هي التي
تصمم حركة الفكر في تلك الدراسة، ويجعل معالجة موضوعها
في الشكل الذي هو في هذه، يمكنه وهذه النظرة هي، بالتصميم
موضوع النقد، نمره إليه، عموماً كلما حث اهتمامنا في مناقشة
النصوص الفاضلة.

ما زالت هذه المسطرة على طريق نهج السهولة الذي أحفظه
مؤرخنا، غير كالمية لكنها مستكملة في النص السابق بتسطره
آخر. هي نهج العلاقة بين العام والخاص، في عبارة الفكر
التي هي موضوعه. يوجز طبعاً هذه العلاقة في حركة الفكر
التالي من العام إلى الخاص، ثم إلى العام، للتأنيج في كتب
عند هذه الحركة، وير أجمعها موضوعاً للتناقض، فلتنا في مجال
البحث المنطقي، بل التاويخي، فمنها إننا يمكننا قائله
المؤرخ لكن ما يشوب في قولنا نمره علاقة مباشرة بموضوع

الطائفة، عن تحديث العام بأنه «الضغط الاستعماري»^{١١}،
 وتحديث الخاص بأنه «تنظيم الكنيسة لديموقراطية»^{١٢} أعرب،
 بترامس، أنني لا أهتم كيف يكون العام، هذا العام، والخاص
 هذا الخاص ما الذي يجعل الضغط الاستعماري؟ هو العام،
 تنظيم الكنيسة هو الخاص؟ لعله استخدام قبلولات منطقية في
 هو عمله وربما تكون فيها خلطات لها، أو سوء فهم، ربما يمكن
 الأمر، كالجانب العنطفي، ليس ثلثه موضوع الشك بل ربما قد
 يفرد إليه، في محاولة المسألة الطائفية من نزاعات إلى مواقع
 فكرية ليست في رأيي على الأقل مواقع الفكر الجبركي، بل
 ربما كانت بالمعنى مواقع الفكر الطائفي منه لتعدد الخاص
 هذا في حلته بالعام ثالث على الشكل الذي نتم فيه في المعنى
 العامي، يفرد عمداً إلى حصر المسألة الطائفية في وجود
 الطائفة الساروتية بالقاعد، كأن هذه الطائفة في حجب وجود
 الطائفة بنا رجب البحث عن الجذور التاريخية لتلك المسألة
 في تاريخ هذه الطائفة وانعقادها في تاريخها المعنى العنطفي،
 إلى مواقع الهيمنة الاقتصادية، مالبس، التي كانت تحتلها
 العوائق الأخرى، ربما التمهيد، الطوائف الإسلامية إنه فهم
 غاطس الطائفة، تارة إلى فهم لداخل المسألة الطائفية في واقعها
 الراعي لا أعظم مباحثنا ولا أخرى عليه هذا هو نسب وبراء
 في بعض من استنتاجاته، فالتسكك الطائفي القبطية هو في
 جوهريه مشكلة سياسية تستعبر بالموكلة في بعض المساطعات
 القبطية ولا تتناغم إلى المسيحيين على امتداد الشرق العربي^{١٣}
 إنه، إذن، ظالم نفسه

^{١١} «الجذور التاريخية» ص ٢٠٠

وأعلم أن به، في جوانبها، اقوالاً أخرى مختلفة من هذا القبول، إن لم تكن متناقضة له. وراهم، كتباً مد يد علم القاري. أنه في حيلة فكر التاريخي، وفي مداولاته السياسية، جاعلي، بالطبع، لهذا الفكر الطائفي، نواز إلى فكر مادي غربي. لكنه السهج في حيل إقامة الحد الفاصل بين الماضي والحاضر في معالجة الطائفة هو الذي يلود إلى تلك التناقضات. فلا بد من حديد الطائفة في راسها الاجتماعي الحاضر الذي في فيه مختلفه عنها في راسها الاجتماعي الماضي، باختلاف هذا من ذلك، حتى يمكن التأريخ به، وحتى ٧ يأتي تأريخها لاحقاً بعد الاعتلاء. وكيف لا يكون التناقض بل فكر من موقع إلى آخر، من تاريخي إلى تاريخي، في حياته الحد الفاصل بين هذا وذاك وبين رسالة ورماد؟ وكيف يكرر اختلاف بين الاثنين بل بين عناصر راسه من كل منهما، إذا لم يتم بينهما حد كيف فاصل؟ وهو حد طبيعي، وله، بالطبع، أساس مادي هو، في نهاية التحليل، اختلاف تجريبي بين سط من الإنتاج رأسه.

جيم في العلاقة بين الطائفة ومبط الإنتاج

ويعمل أهم ما في منتج صاهر اجتماعي في أن يكون مادي، معمل مختلف، بعد الفوطه، منتج الكتاب، ربه حقا المتروا، فصلت كتابته^(١) نظره بدراسة التطور التاريخي للمجتمعات الطائفة، في مطلع هذه الفصل، وبعد أن يشهد بمجلة تديره

(١) ربما كان أجدد أن يكون مختلفات، لا مختلفات، كترون هم الذين يعلمون، في مختلف المنكبة، مختلف في تلك الفوطه، ربه حقا المتروا، من المختلف التي يربط بينها تونه لا يمكن طرحه إلا في إطار سط هو تلك المختلف الواحد، وثاني، عن به توكيد راسه

لنأخذ كن من مقدمه إسهامه في نقد الاقتصاد السياسي، جود خط إنتاج الحياة المادية، وتحتفظ تطور الحياة الاجتماعية بالسياسة والفكرية، يقر عناصر انطلاقاً من هذه المقامات النظرية حاولت التفتيش من جذور المسألة الطائفية هي، فبينما لا في الإعلان الخاص كما يمشونوا طائفاً بل في خط الإنتاج الذي يملأهم ويفكرون ويصرفون طائفاً¹⁰ هكذا يصعد الطابع المادي لنتائج المادية التاريخية كظاهرة الطائفة يرد كهند الظاهرة إلى خط الإنتاج الذي به ينسج خط الإنتاج هو في الحسب الدارجي المقام المادية التي بها وحدها مفهوم كامل البناء الاجتماعي في سى ظاهراته هذا هو المبدأ العام. إنه إطار مبالغ لتفسيره يجعل التفسير الخارجي مستكفاً لكنه ليس بهاته لتفسير وليس له كما أصبح أنه الاقتصاد هو من بين العوامل أو العناصر المكونة للكل الاجتماعي، المادى المصدرة لكنه ليس المصدرة إلا في نهاية التحليل - حتى حد كبير إنجلى حد أي كجود التحليل نظري فرحا فاك الكل المصدرة بلكل الكل، فمبدأ، ليكتشف ان العلاقة بين عناصره ليست علاقة تماثل تساوى فيها هذه العناصر في وحدة تفسيرية، بل هي علاقة تفاوتية. ينشوي يحتل فيها الاقتصادي، بالتالي، موقع المادى المادية من هذا الكل هذا، يعني، بماذا أوضح، أولاً، أن الاقتصادي لا يمكن عزله لتحويل مولفه في الكل الاجتماعي إلا بتحليل نظري فوجوده، كمنصور، وإن كان المصدرة في ضوء من العناصر الأخرى ليس مستقلاً ولا قائماً بذاته، ولا يمكن أن يكون له مثل هذا الوجود، ولا يجره من العناصر - كما هي وحدة تباينة حركية، مثلاً - تلك

أن الوجود الفعلي هو نتيجة لا لعناصر التي لا وجود فعلي،
عني نتيجياً، فها إلا هي نتيجة من العلاقات البحتة التي فيها
ترابط، ومجمل العلاقات على فاعلها نخلصاً جميعاً بالاعتدال
ومنهجها العكسي أيضاً، أي وحدة البنية الواحدة الوجودية
إلا أن الأثر في الوجود البحتي هي العلاقة لا العنصر إلا
لأن وجود العنصر في البنية هو أكثر من ذاته أو أقل من
طالما - إن جاز التعبير - بل ربما يوجب القول أنه أكثر وأقل من
ذاته في كل حالة، وربما يستلزم العناصر الأخرى ويستلزمها
في علاقتها بها، وهي أيضاً نتيجة واستطوعه، فيتحقق بقوله في
تحقيقه بها، لا يصر الواحد منها إلا بعلاقاته المتبادلة، هذا
يعني أيضاً، فلياً، إن العلاقة، مثلاً، بين الاقتصاد في النمط
الاحتياج، وأي ظاهرة من الظواهر البنية الاجتماعية المستمدة -
تطهر الطائفة -، يستلزم علاقة مباشرة ولا يمكن لها أن تكون
في الفكر البشري كذلك، علاقة التماثل في هذا الفكر، ليست
مثل هذه العلاقة البيكاليكية، كما قد يتوهم البعض، فالاعتدال
هو البعد لجميع الظواهر الاجتماعية في بنية البنية
التي هو هو الصراع الطبقي، هي التماثل نفسه الذي فيه أيضاً
يتحدد به والصراع حد بين الفكر المتحرك للتاريخ وحده، بل
هو ضد الظاهر - في شروط تاريخية محددة، أي في زمن محدد
من أزمة البنية الاجتماعية - فترة السرخس البنية الاجتماعية هي
حركة المحورية بعد هذه البنية بقاء وحدتها التاريخية ونعاسها
الداخلي، ويختلف شكل هذه الوحدة وهذا التماسك باختلاف
الشكل الذي تأخذ تلك الحركة المحورية، في شروط تاريخية
مختلفة، إذ هذه الحركة هي الصراع الطبقي، هي علاقتها بتماثل
السياس أو التكتيك، فلياً، في الفكر البشري، الفوارس الذي
تعبه الجمعية في الفكر البشري.

هذا ترميم قديم في معالجة هذه المسألة المنهجية إلا أن زيادة من الموضوع في معالجة المسألة الطائفية في المجتمع، من الموضوع، بل ما زالت في حيزه. صحيح أن المنهج العلمي يقضي برد المسألة الطائفية كأي ظاهرة اجتماعية إلى حيز الإنتاج الذي به يتحدد، لكنه، كأي ظاهرة اجتماعية، يقضي بردها إلى السياسي - كأي ظاهرة اجتماعية - الذي هي في حيزه حيز حيزها. بذلك التمسك من الإنتاج. ليس مباشراً - كأي حيز الإنتاج - بل عبر حيزها. وهذا هو السياسي. ولذلك فإن المسألة السياسية من حيز الصراع الخاص يتصل حيز من الإنتاج. المسألة الطائفية، إذن، مسألة سياسية وليست مسألة اقتصادية ولا بد من معالجتها كمسألة سياسية محددة. يتصل من الصراع بين الطبقات الخاص بين اجتماعية محددة، يسيطر عليها حيز حيز الإنتاج. في حيز هذا الصراع يجب البحث، بالتالي، في القضايا التاريخية الخاصة بهذه المسألة. لكن، في المنهج العلمي، لا بد من دراسة المسألة كأي مسألة منهجية أكثر منها مسألة سياسية. أو فلن إن المسألة التاريخية، في علاقتها بغيرها من المسائل التي يتصل بها، الذي يربط بينها مسألة اقتصادية بالذات، التامة، والتامة، وهي، وسلوكها، لا بنظام سياسي محدد من سيطرة حيزها. هذه المسألة منهجية طائفية. لكن هذا شيء، والمفهوم بأن المسألة الطائفية مسألة منهجية، شيء آخر. صحيح أن مفهومنا لم يحدد، يوضح. كذلك، لكنه لم يحدد أيضاً في شكل آخر، لذا، يتصل بغيرها في المنهج العلمي شيئاً قد يختلف باختلاف المنهج. ومما قد يتولد عنه، يؤكد وجود حيز في المنهج، ربما قد الحيز، سوى ما ذكرته. فإجابتي عن السؤال هي: إن المسألة من ذلك، بالتالي، يوضح البحث نفسه. إن المسألة من

القول بهذا القول (ومعروضة) ويحكم بمسألة لقوله يتكون في آثاره معقولة على إهداء الدراسة التي أتاحها

يتابع طاهر لحدود متجه يقول: يجب التفتير في المرحلة التاريخية التي ظهرت فيها الطبقة كانت طبيعة يجرى على صفة وثيقة بسط الإنتاج وعلاقاته وليس كمشكلة من العجلة المدنية فقط وظهور هذه الطبقة البنية لا يمكن النظر إليه على قاعد ظهور التمايز الاجتماعي واستغلال الإنسان، أي على أحقاب تقسيم العمل ضمن تراتب اجتماعي منظم قبل ولادة الدولة بدمجها الرأسمالي الحديث. وهذا

المشرد بأنني أجد حسنة في فهم مسعود طاهر، لا في هذه المناهجية، بل في صيغته أخرى من غرامته هذه لا سيما في تلك التي يحاول فيها مقاربه نظرية - بحسب عنوان مقصده المذكور - للسألة الطاقية. أي في هذه الطاقية ذات العيضة البنيوية؟ وما معنى أن يكون لطبقته هذه الصلة؟ هل هي بنية لأن لها علاقة وثيقة بسط الإنتاج، أو بعلاقاتها؟ وهل هي في مرحلة تاريخية سابقة، لم تكن بنيوية، رغم يكن لها، بالتالي، علاقة بتسط الإنتاج، لم يحدث في مرحلة لاحقة ببنيتها؟ وهل هي راجعة في المرحلتين؟ انخرط بأنني أجد صعوبة في فهم هذه الفكرة وهي فهم مماثلية. ربما يمكن الأمر، فالمشكلة لا نجد منها في القول بوجود صلة وبيننا للطبقية بتسط الإنتاج، وليس هذا القول، بالطبع، كما في تحديد نوع الأدلة - يمكنها - الطاقية سط الإنتاج والعلاقة مع ندرتها بين القول بالسياسي هي هذا

و هو ذو طعني

يجب انظره ربه لتعدد المسألة كسألة سياسية لو كان فنيب
لاقتصادي مبدع منطق الفكر الطائفي في معالجته تلك المسألة
فتعريب سياسي قد يكون مبررا الموج الطائفي الذي إن كان
ماتوا فهو حادي من نوع خاص

حال - الطائفية بل من انماحي

بم إن المشكلة تكمن أبدا في تحديد الإنتاج المعين الذي هو
على علاقة بالطاقية، أو الذي هي على علاقة به. وباحتصار
لصان حل الطائفية هي علاقة منطق الإكراه الرسمي، أو خط
آخر من الإنتاج مابين طلبة؟ يبدو أن الشخص السابق يحسم الأمر
ويجيبه على هذا السؤال بوضع الطائفية في علاقة بأسيابية لا
بأشياء في قوله مثلا، إن ظهور الطائفية البتوة لا يمكن
النظر إليه كـ () قبل ولادة الدولة بغيرها الرسمي الحديث
ومعناها لو كان الأمر بالفعل كذلك، ما أتت دولة طاهر
في الشكل التي أتت فيه، ولأخبرت منحي أمر مختلفاً من
المنحي الذي انقلب مني حكي ما يبدو في المنح السببي،
وعلى حكي ما يتركه المنح نفسه لم يتمكن فاعله لأسباب
منهجية فتيوية، اعني لأسباب لها علاقة بتأ منهجه بل بينه
فهو الفكر السادي، الرد إذن، إنه لم يمكن من أن يحسم أمره
في معالجة المسألة الطائفية، رغم معيها تحديثاً نظرياً يسمح له
بالتأريخ لها. وفي في هذا المنح الذي يلي المنح السابق مهاجمة
دليل على صحة ما أتوى «الدولة الطائفية من حيث هي أنها
السيطرة الطائفية. كانت المنظم الأساسي لملاقات الإنتاج السائدة بما
يضمن مزيداً من الاستغلال الطبقي تبعاً لمتنوى الاجتماعية
المتصارعة. مني يعطين البطلان اليساري، قدمت الدولة

اليورجوازية تجعلهم الكثير من العلاقات القهرانية لفئة لصالح سوى اليورجوازية الصناعية في حين رد القول الذي ناسته على قائلة ببط الإنتاج الآسوي حافظت على العديد من الركائز القوية وبما الطاقية والمنتازية والتجربة الإقليمية لنا أن لا ينبغي تركيز البحث على الأشكال التي ولدها الطاقية خلال تطورها التاريخي ومن المهم بعد هذا من الإنتاج، بل على العلاقات الإنتاج التي سمحت للطائفة أن تبنى المواقف الأمير بذلك التطور ولأن يبرر للمصلحة الطيفية التي عملت بها ولا تزال تعمل ويبدو أن هناك مبالغة على الرأسمالية في مجتمعات باتت الرأسمالية تخلق الكثير من علاقاتها وسط إنتاجها وبمقابلة الواقع الاجتماعي نلاحظ مزايا الطاقية ودورها الطبيعي^(١)

بمعنى بالغة نفهم بعض من أفكار هذا النص، ونحاول في أمر آخرى، ونضيفه لا بد من تحديد النص «الدولة الطيفية» مثلاً عبارة هي أقل ما يقال فيها إنها غريبة، لأنها قد توحى حسداً - وما أكثر الصنفي فهو المتفكر في النصوص المضاهية - بإمكان وجود دولة غير طيفية وهذه حقيقة يستبعد بها كل بحث فادي قد تكون معرفة المصاعب النظرية الماركسية أممية للمؤرخ المادي وقد لا تكونه عند البعض، كذلك هذا أمر لا أريد مناقشته الآن ما أريد تأكيده، في تلك جدا النص، هو أن الطائفة بهذا - على خلاف النص - لا يجب - كأنها إحدى «المرئيات» القوية التي هي على حيلة رتيقة بنسب الإنتاج الآسوي، لا بنسب الإنتاج الرأسمالي بل بين النصين فالتطور مع أنه سطر واحداً لا يفضل بينهما^(٢) أم أن الطائفة التي هي، في هذا النص،

(١) محمد ت. من

على علاقة نبتة الإنتاج الآسيوي، هي طائفة «غير شيوعية»
بينما تلك التي هي هي النص الآسيوي، على علاقة نازر جالية،
هي طائفة «شيوعية» وهي الحاشية، لا يقول لنا المؤرخ ما هي
هذه الطائفة التي يختلف، ويحويها معه، هي أسرها هل هي
وحدة؟ ماذا كانت واحدة ما وجد التماثل فيها؟ ولماذا كانت
مختلفة ما وجد الاختلاف فيها؟ مثلك يولندا طوموس الفكر في
بعض القرون، نفس كلها بلا أسيرة زكينة يكون لها جواب
والصكر الذي عنه كونه لا يطرحها، ولا يتناول؟ وجهها يمكن
لأمر الطائفة، هي هذا النص، على عرصة وهو عليها، هي
نقطة من الماضي شهد في حضورها في الحاضر، فيه ولا
يعيد لنا نرجس طيبة تلك الدولة وهي، بالبحر طيبة
التي قامت على واحدة نبت الإنتاج الآسيوي، وحافظت على
رسمي فوكاثة القنبلة التي هي الطائفة هل هذه الدولة الطيبة
هي دولة بروجوازيلا خيم من سواد النص، بها قد تكون كذلك
ومعهم منه أيضا أن بالإمكان ألا تكون كذلك أسطوره بالفعول
في آخر هذا القوموس ولا ريبك فمثلا هل أحد الأسباب وهو
ثانوي. ربما كان لثراء من تلك العرصة الفكري أكثر من سب
بحر إلى هذه الفكري الركبت فالحيلة الأميرة التي بدأ بكلمة
القاء انتهى بكلمة إنتاجها؟ أطلق من القاري أن جود فواما
منه الحيلة يرى نفسه يا أفريد وما أقول ليس سوى إجهاد في
مهم الحيلة قد أصيب فيه وقد أعطي. بل أن أحييت مني
التمثيل كله وإلا اضطاد، فالسؤال من صاحب تلك الحيلة
الطائفة، ربما فيه أخراها اللاطعات التي قد أستعين بها لشرح
ما حصل

الطائفة نقي من الماضي هذا هو الأساس النظري لمبني

الذي تقوم عليه المعالجة الظاهرية للسؤال الطائفة إذن ليست
الطائفة في بنية العناصر (إن كانت حاضرة فيه) ولا هي
سامية له، ولا نجد بالتالي تفسيرها فيه، إنها من بنية ما فيه
هي. بنية علاقات من الإنتاج سابقة على الرأسمالية، ويميزها
بماهر يأتي علاقات مع «الإنتاج الأميري» واتفاق القوي بمضي
أن تكون الطائفة في البنية الظاهرية «بنوية» بسبب من
انتمائها إلى بنية هذه العلاقات لا إلى بنية علاقات رأسمالية
هي، بالعكس هي علاقة خارجية لها من حيث هي بالعبء
عند بلوغ ما أفردت من أمر ضرورياً يقر في بنية بالعرفان
الطائفة ثم تكن في إطار النظم المقاطعي طائفة مضجراً بالرغم
من كونها طائفة بنوية لمرزها نظم السطو العثماني، وبوصفتها
لغيرها في كل البعاطيات الاجتماعية⁴¹ وفي هذا كما يبدو
تناقض مع ما يتركه النص الاستبداد لما كان فهو له صحيحاً
وملزوماً في نهاية الفصل، القرن الفصل، فليجسم امره بين
بنوية، رهنيتها، غيرها، على ما يفرق، واتساع القوي بمضي
بهاء في تفسير الطائفة، يرتد إلى بنية ما بين الرأسمالية، لا
إلى البنية الرأسمالية الواضحة، فكيف يجد العناصر تفسير في
السامية، في هذا المنهج من الساذجة التاريخية التي هو في
علاقته تعاظم بالمنهج السامي والتفاني بالطبع، كغيره بين
المنهجين، نحن نأخذ هنا هو الساذج، وكان العناصر فيه سر
السامية وحققه، هناك هي، بالخص، ابدال للمنهج الهيئتي،
أو بل إننا في أحسن حالاته، نتيجة لتأويل هيئتي للمنهج السادي
نفسه، وبالتالي التفكير الساذج

⁴¹ العنصر من ٤٤

ووجه معترض في القول وما الضمير في أن يكون المنهج مثالياً
أو مثلياً بدلاً من الضمير في ألا يكون مثلياً أو أن يكون
منهج كسوف فهم الماركسية؟ ببساطة، أقول لا ضرورة سوى أن
المنهج الذي يثر المناظر في ضوء الماضي، من حيث هو اختلاف
فيه أو حتى تكراره بدلاً من أن يثره بالمعكوس، الماضي في
ضوء الحاضر، في اختلافه نفسه عنه، هو منهج يتوقه صاحب، إلى
إعلاء هذا الاختلاف بين الاثنين وبالتالي إلى إعطاء حوافزها
بماثل استحالتها فيه ظهرت الطائفة كانتها بلقاء من حالات ما
قبل الرأسمالية، فيه ظهرت كأنها وحدة لا تنقسم في الظروف
القائمة، فهي لها، في ماضيها وحاضرها كأنها في زمن
منها هذا واحد يتكرر من كنهه حاضره في حاضره الجليل
الاجتماعية القائمة فكيف تشهد على حضور ماضي في حاضر لم
يصك من لإجهاد عليه السؤال الذي يطرحه حيلته في عب
هذا المنهج في المثالية لا يمكن أن يكون على سبيل المثال،
الثاني ما هو الشكل الذي تتلوه الطائفة المعاصر من العناصر
المكونة لبنية الاجتماعية الرأسمالية القائمة في لبنان؟ ذلك أنه
الطائفة التي يصير موزعت على سبع القرون ما هي ليست عنه
من عناصره الجيدة وإن كانت حاضرة فيها إنما مايلك عليها
حاضره فيها في استنها إلى حالات ما قبل الرأسمالية، في
انصاف إلى الملائكة الرأسمالية لنا كان القول الذي يطرح في
هذا الصوره هو الثاني ما الذي يسمح للطائفة بالاستمرار في
الوجود في بنية اجتماعية رأسمالية، وهذا هو من بقايا بنية مايلك
على الرأسمالية؟ بكل فكر استل التي تختلف باختلاف مشكلته
من امثلة للفكر الذي به ينظر صاحب في المسألة الطائفة، مثلاً
هذا السؤال كونه تحت الطائفة من ان توالى هذه أمطار من

الإنتاج، لا في معاشها في البنية الاجتماعية الوحدانية بل في معالمتها ولا يطرح مؤرخاً على نفسه، في أي لحظة من لحظات تفكيره هذا السؤال هل هذه التي يطلق عليها اسم الطائفة هي، في حقل الإنتاج الأميري، مثل نفسها في حقل الإنتاج الرأسمالي؟ رينج مؤرخنا على عدم النظر على الأفعال التي ارتكبتها الطائفة في تطورها التاريخي، مثل هذا النظر لا يهده، بل الكلد أقول إن الفكر الذي به يفكر مؤرخنا هو الذي يحركه في مشكلته التي نبحث، سابقاً، أساسها النظري، دون هذا التطور الذي يمكنه، لم وضع، أن يفكر إلى نأكد أن حركة ذلك التطور التاريخي للطائفة لا يمكن أن تكون إلا حركة تخالف، لا حركة تكرار في المثال.

3 - في الشروط التاريخية لتكوين الرأسمالية في بناي

بذكره هذا وهي علوم منهجية، يطرح علماء سؤالاً راجعاً سبقت طرحه كما سنرى، تكراراً، في أكثر من نص من مؤلفه سابقاً في ما يعني من علاقات الماهي (الطائفة)، في بناي الماهي (الرأسمالية) وما هي طبيعة الماهي في الإيمان على هذا الماهي فيه؟ ويمكن للسؤال أن يأخذ مبدأ مختلفاً، لكنه واحد فيها جديداً أن الجواب، فيلجأ لنا ضاهراً في نصه السابق على الوجه التالي: إن الشروط التاريخية التي تكوّن فيها الرأسمالية في لبنان، سممت منها في بنان أخرى (كاليونان لاويية مثلاً)، فالتفرد البورجوازية بتعطير الكثير من العلاقات الفئوية القديمة لصالح قوى البورجوازية الصاعدة ثم يجرى في بنان تعطير هذه العلاقات، بل لامت الدولة به على

٦. حدود الملكية

فأحد غرض الإنتاج الاستهلاكي، (١٠) حافظت على العديد من الركائز القديمة ومنها الملكية والمنفعة والتميز والإقليمية. ويشكل شاعر صلبه هذا الاعتقاد السليم - إن جاز التعبير - من الإقطاع إلى الرأسمالية في نفس آخره يقول: « (١١) إن انتقال المصانع من إلى كبار الملاكين، ويزيد المؤسسات الفنية كتحصيل أرباح من مختلف كبار الملاكين، كانت تستدعي بقاء الملكية في صلب العلاقات الاجتماعية (١٢) بمعنى هذه العبارة:» لصحة هذه الأمثلة القليلة الكبيرة ولتدعيم لزوم المصانع السهل في جوار الدولة الجديدة - القديمة - هذه الزعيم المصانع التي يحافظ أيضا على صلبه كزعيم طائفي في دولة تقوم على التوازنات الطائفية العرقية مثلا إعلان التلاميذ حتى اليوم - وبذات صيغة الزعيم المصانع كسيطره طائفي وسيطره المؤسسات الوطنية سيطره طائفي كذلك، بحيث يلبث هذه الطائفة - كما في السهل، في حق الملكية الخاصة للسيطرة التي تحتل قوى طائفي ومدة للسلع عنها - تجرد الإهداء على ملك زعيم طائفي أو على ملكه مير أو فوكس يشرح ضمن جسيم طائفي كبيرة كخضع مير للقطاع من رايون يستقاه ومصطح ليست مصطحها، لا بل مصطح طائفي اجتماعية تحت نظرها»^(١٣)

لا نجد، بالطبع، في هذا النص، ولا في غيره، لصحة هذه الطائفة التي هي محور الكلام ومركز النظر. لكن، بالإمكان أن نستخلص من هذا النص فكرة أساسية هي أن الاعتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية لم يجر في صراع طبقي هدفه حلولة الحد المصانع. فخرى بورجوازية جديدة، بل إنه شهد بالعكس، في

يكن شعبي، تتحوّل الرعيو المملاطمجي نعبه ملائكة كبير
 وجرر حواريه رعيه طائفي ربي حد يقرر اقتصادي سبب لامع
 هو قد يصح في حاده خلافه بذلك الانتقد، السلمي، نكنه
 باشاكيه: خاطيه في ربه الطائفيه إلى علاقات ما حول الرأسماليه
 بلونه كمال مالي (إن ما حصل في عملية انتقال لبنان من النظام
 الانتدابي إلى الشكليه الرأسماليه هو أقرب إلى (الطريق
 الإصلاحي، المتكيف مع الإقطاع والمتردد وغير متمسك وبمثل ذلك
 ما يفسر أسباب استمرار عملية الانتقال هذه أكثر من قرن كامل من
 لمرز لم يجبر القطع خلالها بصورة حاسمه مع بقية المملات
 الإقطاعيه وهذا ما يفسر فيها لبعث تلك الطائفيه كملاه جديا
 هو كملاله اجتماعيه خواجه عن تشكيله مائمه على الرأسماليه، فائمه
 وحائمه في إطار متماثلته: متكيفه مع من المملات الرأسماليه
 لوائمه، ومحتفظه باستقلاليه لبعث هذه المملات^{١٧} لا أريد أن
 أفاضل هذه النص كمال مالي، صفاشقه في هي علاقته النص
 العباسي إذ أفكر في النص كبا ثقافه، وهذا ككني اود
 أن أثير وأكتم في هذه الأناره إلى ضحا القول لأن ذلك
 «التشكيك السابق على الرأسماليه التي تنتمي إلى الطائفيه ظلت
 المحتفظه باستقلاليه» من العلاقات الرأسماليه إنّه، بالتمسك،
 مخالفة لبطرها هذه العلاقات كما نرى بعد بشيء من
 الصعي

وفي مصوص لموي متكررا، يستعيد خفاير الفلسفر هذه:

نعاله مالي، البرجوازية البهاديه بين طمنايه الانتصافه^{١٨} لمراسلها
 والمرفعة على المترواح القضي الانتحاري مجلة الطريق قلتمه الرابع
 ٥٨، الأول ١٩٨٠ ص ١٧

يقولون مثلاً: «نحن لا نريد البضاعة الباردة التي نأتيها من
الأسواق الباردة التي نأتيها من الشرق الأقصى». في واقع الأمر،
من الأسهل البقاء على الرأسمالية (كالمعجزة) والإقليمية والعالمية
والوطنية والعربية وغيرها...^{١٠} «دعنا من هذه الأفكار كلها من
الرأسمالية العالمية»^{١١} «أنت متهمة عند هذا الحد من التمسك
بمستقبلنا، لأستقبلنا على هذا إن لم تكن رغبة
في التأخير غير متوقعة. ركن يكون يفكر ويشرح في ظل هذه
اللعنة؟ متى كانت البضاعة الإقليمية العرقية الطائفة العشائرية
أبسطاً من الإنتاج؟ كيف يجوز مثل هذا القول؟ ربما يعني أن
يكون دور الرأسمالية العالمية هو التفاعل من الأساطير كلها من
الرأسمالية الناجمة، أعني في هذا الموضوع، عن الرأسمالية العالمية
بشكلها لم يأتها كل هذه السمات، (بماضية) «هنا» التي
تتمثل في إلهام الضرر للآخر عن طريق الشكل التاريخي المتنامي
بالرأسمالية في مجتمعاتنا، صحيح أن تطور الرأسمالية في هذه
المجتمعات لم يتغير من القضاء على شبكة واسعة من العلاقات
إنتاج ما قبل الرأسمالية، بل أصبح بالعكس، في الإبقاء عليها،
بدلاً من تدميرها، وهي نأصير نجدتها «بأن الأمور» هي هذه
الأحكام، كلها، بالطبع، كالتفاوت الاجتماعي بينها التي
هي توازن عظم، أو «مرونة» وربما كان التوازن السطحي
مستحيلة طيلة في ذلك. لكن السؤال يبقى، في الحاضر، لماذا
ما الذي يفسر عجز تطور الرأسمالية (أو المعجزات) كما قلت،
مسيباً - في مجتمعاتنا من القضاء على العلاقات السطحية؟ وما
هي مستحيلة التوازن في الإبقاء على هذه العلاقات؟ هذا

^{١٠} «الطريق» «الطريق» «الطريق»

السؤال، كما نرى، مزعج، ومزوغ عن بصيل، كما يبدو لقارىء نفعه، إلى تفسير الأول، بالتالي من حلين السؤالين، معنى أنه يجب في المصلحة الطبية للبرجورية في الإبقاء على علاقات ما بين الرأسمالية هذه، تفسر تلك المعجزة في تطور الرأسمالية عن التثنية عنها. ربما يبيّن ما نولي، فربما يستندنا على التفسير على المسألة لطفلية منذ قيام الإدارة الشهادة 1997، حتى إعلان الاستقلال السياسي للبلاد عام 1945. وهذه المرحلة تتضمن سطوتين من الإنتاج عبر الجدل

الأولى ما يسمى بمرحلة الإنتاج الأميوني في مرحلة ما قبل الرأسمالية

الثاني المرحلة الرأسمالية في إطار تكوينها التاريخي كمرحلة عادية تابعة للبرجورية الاستعماري. فهي تكتفي بعدد أقل من العلاقات ذات الطابع الرأسمالي، وتحتل الميادين السابقة على هذا النمط من الإنتاج، على مصالح طبقة تتخالف، كبرى اقتصادية من كيان السلاطين ورجال الدين والبرجوازية الصغيرة والرأسمالية التجارية الوسيط وغيره^(١٦)، لن أعود إلى تأكيد أن نشاطية تتصير، هي رأي خاص، إلى علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية. هذه القضية ليست لأد مركز النقاش، ود الفهم أيضاً تحت ما ورد في النص من تحديد ضمني لطفلية بأنها حاشية تطور الرأسمالية، من حيث هي، بالخطوة، فيها من علاقاته الاجتماعي. فهذه مسألة يالفا الإجابة ما عالجها لاحق ما أريد التأكيد عليه هو أن الصداق على المصالح الطبية تملك التساوي الطبقي الوارد في النص، هو الذي يفسر عدم التقصص على

(١٦) المصدر نفسه ص

٤. دوران العصور

تلك العلاقات السابقة هي الرأسمالية التي هي، في المنهج المادي، عمليات لتطورها. وتؤكد الفكر أيضا في نفس الأمر بقوى فيه مؤرخات ما يلي: «^{٤٦} غولاند الماركسيون في البداية وتطور نظمت لسياسي لم يأت في صلبه صراع مع أساط الإنتاج السابقة عنها». فقد يترك على العديد من الركائز السابقة هي الرأسمالية وأصبحت النظام والعنفات والقيود والاضيق، وذلك لعدم مة النظام وحمايته في الأزمات السابقة^(٤٧) أكملي بهذه الكلمات من المصيرى وأنتقل إلى مناقشتها

إن الشروط الخارجية التي تكونت فيها الرأسمالية هي لبناء والتي أشار إليها مؤرخنا، وأوجهه قتال هاتفي في نصه، هي: بالتحديد، حامل لتصور لها يجب تفسيره من عدم الفهم على علاقات ما قبل الرأسمالية في اليه الاجتماعية الرأسمالية القائمة. بل من إعادة إنتاج هذه العلاقات. البناات إليها بعد الأسباب، لكنها ليست كل الأسباب. ومن الخطأ حصر التفسير فيها فالشروط الخارجية لتكون الرأسمالية هي لبناء لا تحصر في تلك التي وزعت في النص من السابقة من انتقال سطحي. - إن جاز التمييز من لاقطاع إلى الرأسمالية. خرد معجبة حيفة في صراع علىي وانجح البعالم في قوى بورجوازية ناهضة وقوى إقطاعية مختلفة إنياء في كذا شروط حد الانتظام. ولشروط ضرورية بعد الإنتاج الرأسمالي، من حيث هو المسيطر في البلدان الأوروبية في طور التطور الإمبريالي. وطوره حد هو، بالتحديد، طور لومت ولما صح أن لهذا النمط من الإنتاج - كذاي وسط الأمر - طويين كثيرين. الأول هو طور تكونه وهو هو طور البعاهد أي طور

^{٤٦} سكة طريق الهند المذكور اعلاه من ١١٤

موسم في إعادة إنتاجه بالثمن على العلاقات السابقة فيه
والثاني هو طور أزمة، حين يتمكن القوي، حيث بأن الشروط
التاريخية التي فيها تحققت عملية تكوين الرأسمالية في بئان، هي
ممكنها «العلمي» ذلك، أو قل في تعبير آخر، إن الشروط التي
حدثت فيها الرأسمالية في بئان في طور تكوينها هي غير
الشروط التي دخلت فيها الرأسمالية، كنظام عالمي وتحت ضغط
من الإنتاج، في طور ازدهارها بطورها في طور تطورها، أو
على مرصتها الإمبريالية. ومما لا يفسح حد الترجمة من
الموسم، مع أنه أساسي لفهم الرأسمالية في تميز تكوينها
وتطورها الكرونيالوني في بئان، وبالتالي فهم الطائفة فيها في
حدس لجهة الاجتماعية الكرونيالية عند ما نسب بتعريفه في
دراسات سابقة بنت فيها أن الميزة الأساسية للرأسمالية في بئان
كالبئان هي أنها لم تعرف طويلاً صاعداً كالذي عرفت في لظروفها
مطلقاً، بل إنها ما عرفت سوى طور وجود يسمى أنها دخلت في
طور ازدهار، بتحولها لنفسه في طور تكوينها فكان طورها هذا هو
هو طور ازدهارها وتكثف بمسها بالثاني بئان أزمة وكان
تطورها بالضرورة، منجماً بينها عند نقد تيرنر بالثاني، من
الرأسمالية لأوروبا الإمبريالية، بأنها رأسمالية كرونيالية ومثل
مفهوم تحت الإنتاج الكرونيالوني أثناء نظرية لتفكها لعمري لا
أمر من حيث السورة الطائفة المعكينة، بل لأن هذا التفسير
الكرونيالوني للرأسمالية في بئان أساسي لفهمها في ارتباطها التبعي
البيري بالإمبريالية. فطاقة بئان التبعية عند الإمبريالية هي التي
محدد الآلية الطائفة لتطورها التاريخي، في سببها من الآلية
التابعية التي تحكم تطور الرأسمالية الإمبريالية. ولا يمكن فهم
الطائفة، ما هي كنظام سياسي التي فيه يبرز البورجوازية

الكولونيالية اللغوية معطوياً الطبقة، إلا يتركها إلى هذه الطبقة من علاقات الإنتاج الكولونيالية. في أرضها المصنعي البشري بالإنجليزية. وفي سبيلها من علاقات الإنتاج الإنجليزية، في البناء معين الترحيل من العلاقات إلى وسط قومي واحد من الإنتاج، هو حد الإنتاج الرأسمالي. وأقول ما قلته هذا ليس من حيث كونه هو أن التاريخي ليس حاضراً. لتفسير ألا يقدراً ما يفعل فعله في البشري. قوانين اللغة هي، في نهاية التحليل، الأساليب الموحدة لتفسير الأساليب في معادلات. لا أقول في صيغة معلومة سجل. هذا يعني أن تلك الشروط التاريخية المبنية تكونت الرأسمالية في لبنان لا تدخل في تفسير لإبقاء على علاقات ما قبل الرأسمالية إلا من حيث هي كصياغة، حيثما هي كصياغة آلية تطور كونيالي. هذه الرأسمالية هي، في بنيتها الداخلية، آلية توسع منجز. بينت هذه التي هي، بنيتها علاقاتها لتتبع بالإنجليزية. أما آلية التطور الإنشائي للرأسمالية، فهي، بالمعنى، في بنيتها الداخلية، آلية توسع لا محدود. من خلال علاقة التبعية المبنية بالإنجليزية التي بها يستخدم تطور الإنتاج الكولونيالي، فوفاً، بالمصطلح بينت. وما تلك الآلية من التوسع اللامحدود سوى آلية التوسع العام للرأسمال الإنشائي إلى الفضاء على علاقاتها ما قبل الرأسمالية. بل إلى الفضاء حتى على علاقات رأسمالية. بالتدريج من مستوى تطوره، لا سيما في مطالعاته ومبادئه الطليعة. هي هذه الحركة من الفضاء على هذه العلاقات. وبها، يتحقق توسع رأس المال في حركة [مادة إنتاج] إن القانون العام الذي يحكم التطور الكولونيالي رأس المال هو قانون هيجز (النسبي) في [مادة إنتاج] البشرية نفسها. من الفضاء على علاقات الإنتاج السابقة عليه التي هو

بالمعكس وبسبب بامانة إنتاجها هي سيطرة بالذات عليها في شكل منطقة تأسس بها بالذات، عيبوارة التجدد فهي إنتاج بالية متجدد في البنية الاجتماعية الكورنيالية، ليس بالية إمامة إنتاجها هي امتلاكها من من آلية إمامة إنتاج رأس المال الكورنيالي - كما يركه كمال جاني، مثلاً في هذه السطور كما كان المصنف الكورنيالي مخصصان مخصصان مخصصان في سبيل الولاية الوحد من الآخر واحد كورنيالي هو سبالي تبعي) وير حد سابق عليه إلى هي في تلك البنية الترمية بالية متجددة بالية إمامة إنتاج رأس المال الكورنيالي نفسه التي هو بعيد إنتاجه، أو نل إلى يوسر. لها إمكانية إمامة الإنتاج، في إمامة إنتاجه المتوسطة بالذات، بسبب من عجزه البنيوي من اللجوء عليها في ارتباط تلوون بالذات، ارتباطاً يبعياً هو ارتباط بينه بها في علاقة مخصصة هي، ما يبع له، مثلاً يبعي، هي تميز الآخر، أن علاقات الإنتاج السابقة من الرأسمالية ليست في البنية الاجتماعية الكورنيالية، هي تميز في البنية العامة بل هي، بالمعكس حتى في جائلها ومائلها وبرجم هذا التماثل مختلفة باختلاف البنية ليست هي فيها هي، فهي، في البنية السابقة على الرأسمالية - علاقات سيطرة بيطرة سيطرة الإنتاج ما إلى الرأسمالية، سر - أكاد الإكراهي أم الأسري، لكنها في البنية الكورنيالية عابرة، بالمعكس، بيطرة علاقات من الإنتاج الكورنيالي هي، بالضغط، شكل تلوون مخصص من المملات الرأسمالية ليست، إمامة مختلفة باختلاف وبرجمها هي البنية؟ لا وجود مستقلة، كما بين الترمية تميز من عناصر البنية، بل الترمية المعنى كله للبيئة وتتميز بها - لا هي استقلالها عنها - ماها هي المثلث، المثلث بالذات، حتى لو كان هو هو وما هو في الحقيقة، كذلك

أول ما يمكن أن نستخلصه مما سبق هو ضرورة وف الطائفة إلى أية علاقة الإنتاج الكولونيالية لا إلى علاقات إنتاج ما بين الرأسمالية، حتى لو كانت هذه العلاقات هي الرسم الذي تتأثر ارتباطها في البنية الاجتماعية الكولونيالية بعد تجريد من تطور الإنتاج الكولونيالي لا في تطور الإنتاج ما بين الرأسمالية، إلا أنها أو الإستراتيجية الأسوي قد يغيره إقناع من وجهة النظر الاقتصادية نفسها، ويعتبر من الجانب السياسي. إن العلاقات التي يصادف مؤرخ أن يقيسها بين الطائفة وخط الإنتاج، بحسب تأويله الخاص للمنتج المادي، هي علاقة بنسب الإنتاج الكولونيالي، في إطار علاقة تجميد التنبؤ بالامبريالية، لا بنسب الإنتاج لأسوي. فوضع الطائفة في إطارها التنبؤي هذا الذي هو بالقياس، إطار هذه العلاقة من التجميد التنبؤي بالامبريالية، هو المتصل الحقيقي إلى فهمها كسلسلة سياسية هي مسألة التمثل التاريخي المنحد من النظام السياسي الذي فيه مصادر البورجوازية الكولونيالية سيخربها الطبقة والسؤال التاريخي الحقيقي الذي يطرح، في هذا الضوء، هو خاص، لا بالتجديد التاريخية المسألة الطائفة، بل بالتجديد التاريخية التي يوجد كثر من هذا النظام السياسي من السيطرة الطبقة البورجوازية، كنظام طائفي (إنه سؤال خاص بالبيئة الاجتماعية الكولونيالية القديمة، يشترط ذكرها، لا بالبيئة القديمة عليها وعر، بالتالي، خاص بالنظام السياسي لبطون البورجوازية فيها لا كنظام السيطرة الإنطاعية أو الاستبدادية أو الأسوي وعر، لهذا، خاص بالزمن الإمبريالية من حيث هي في لزمه من الإنتاج الرأسمالي وليس بأزمة الدولة العثمانية ونهجتها الاستعمارية (ملاحظة) ولعلنا نكون نجهلهم نجهلهم، فخطه تمثل خارجي من القوى الاستعمارية

فما يحلوه بالمفكر القومي (أي البورجوازي) والديني (أي البورجوازي أيضاً) أن يقول: ولا تكون بالقرية لاربي حيث لأية فضلكها القديسي؟ بما هيته، فيمكن أن تكون التالية هل كان ضرورياً أن يكون هذا النظام البورجوازي طائفيًا؟ رآه تكس هذه الضرورة؟ وأما الإجابة فلعنه تكس في ضوء ما سبق في أية يكون الرأسمالية في لبنان، هي إطار علاقة السيطرة الإمبريالية، أي، بالتالي، هي إطار طور الأمة من خط الإنتاج الرأسمالي. فكر السؤال الثاني، يعني هذا ليس الأمر بل الأول هو السؤال الجوهري. معنى هذا أن السؤال الثاني لا يطرح، فهو متصل بالسياسة على الاقتصادي، إلا في أثر التحليل السياسي فقط التحرك الفاعلي لذلك النظام السياسي البورجوازي كنظام طائفي. فسرقة بنة هذا النظام هي التي تعود إلى طرجه، وتتمتع بالتالي. المصلحة الثانية على ضرورة إنتاج المصلحة الثانية كنزها جكك، صوماً يطلق الفكر المادي. في خط الطائفي منه، من جهة العناصر إلى تاريخ تكوينها في إنتاج معروف بظماطي جيد شرط إمكانها في مرحلة التأثير والقيود، ربما صلة

4 - في اضطراب العلاقة بين السياسي والاقتصادي

لو إن مؤرخنا لا يهين، ولا يهين بل يقول: إن الرأسمالية انما هيته، أو القوى الطبقية المسيطرة بها، تجد مصدحتها في الصفات على خلافات إنتاج ما من الرأسمالية ولا عرب إن كان ذلك لأحياب اقتصادية، أو لأحياب سياسية، أو يهين الترميز من لأحياب صفاً لا أنفي هذا القول، بل بلطحتي، أؤكد صحته، وأحاطي، كما هيته، أن أجد في مفهوم سط الإنتاج

٢٠٥٩ سؤال جديد

التكولوجيا تسيرة متفتحة لكنني أعتقد أن هذا - على ما يظهر - غير شكلي بداهة، وأطالب بالتفسير بعد أن التفسير مشروط بشكل السؤال. ربما هذا طرح السؤال، وهذا الجواب. علي إتياء أنه كلف الحكم، حتى لا أظلمه بعد السؤال فهو في هذه الشكل، وله هذه الصيغة. كيف تستطيع لوري طائفة، في ظل نمط من الإنتاج يعني بعض الأشكال الرسائية، أن يحافظ على أشكالها صالحة على الرسائية، ويجعل لوري طائفة في معارك نيمت في صالحتها لا بل في صالحتها؟^{١٧} وبدي هذا أن سؤاله هنا من العلاقة المنهجية الأساسية. فنظر في السؤال، قبل أن نطرح في الجواب.

هناك في امر عند النص كيف أنزله لنا جهة هي تركيبة المفرد، يتم من عرض في الفكر هو الذي يستلزم السؤال المطروح فيه يتبين في الحقيقة سؤالين متباينين ولا يحسم المفرد من حي الناحية المفردة البحث: ألا يلفظ بينهما ويحتمز الواحد من الأمر الأول هو الثاني. كيف يستطيع نمط من الإنتاج يعني بعض الأشكال الرسائية، أن يحافظ على أشكال صالحة على الرسائية؟ والثاني هو الثاني. كيف يستطيع لوري طائفة طائفة، في ظل نمط من الإنتاج يعني بعض الأشكال الرسائية، أن تجعل لوري طائفة في معارك نيمت في صالحتها لا بل في صالحتها؟ والسؤال هنا مطروح من وجهة نظر المفرد البسيط. والنص الذي تناقش يحصل أيضا، بل يستلزم بالضرورة طرح سؤال ثالث هو الثاني نفسه لكن من وجهة نظر المفرد

الحاصلة من سيطرة القوى المسيطرة. حيث إن السवाल هذا، في اللغة الضمنية، حيث الثانية، كيف يمكن للقوى طائفة - طبقية مسيطرة أن تشرع في عدم مصلحتها. معارك القوى المسيطرة؟

السؤال الأول هو: ما هي القوى الاقتصادية؟ وكيف هي آلية الاقتصادي، بما هو مبدأ الإنتاج نفسه. ونفسه يمكن أن يكون كما أنشأه في آلية تطور الإنتاج التكنولوجي إلى حد خيالات المفهوم النظري نمط من الإنتاج، كسب، لتسوي نظاماً لعدد علاقات ما قبل الرأسمالية في البنية الاجتماعية التكنولوجية الرأسمالية البنية، بقوه فعلية إلى بنى الاقتصادي في عصر هذه الشاعرة، فلا يبقى للمؤرخ من تفسير لها سوى ما رأته في نص ما من نظام من مصلحتها طبقية للقوى الطائفية - الطبقية في الرأسمالية الحديثة. في الحصاد حتى تلك العلاقات السابقة كان التاريخ حركة خالفاً هي التي يستجيب فيها فرعية هذه القوى وإرادتها، فيحقق في سريته الفعلية، امتلاكها للرأسمالية كأد التاريخ فلا موضوعية لأنه لا قوتين. ربي هذا تناقض خارج مع البنية الاجتماعية الذي ربه شاعر منهجه وهو لإنطلاق من نمط الإنتاج، وود الظواهر الاجتماعية، كالتاريخية، إلى أصبح أن مؤلفاً يكون من الكلام على أحداث الإنتاج، الرأسمالية منها وهو الرأسمالية، على مبيعات كتابه. لكن الكلام على شيء، والتفسير على شيء آخر. والتفسير هذا يعني ضرورة النظر في آلية الإنتاج التكنولوجي لفهم تلك الظواهر من جهة علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية، قبل النظر في مصالح الطبقات المسيطرة. حتى لو كان رائد بين تلك الآلية الموضوعية وعد المصالح البنية. وقد يكون إجابة عنها تناقض، وقد يكون توافق وتناقض في كل

وغيره من غير

بحسب الشروط النا، يتجه المضمومة الخامسة بحركة الصماعات
الطبية، أما عدم النشر في تلك الآلية الاتصالية فهو ليس
بلاقصادي في تفسير التاريخ رطامه، بل هو، مستطارة المنطق
ين منه

ما السؤال الثاني، قياسي وبعد في آلية القياسي بما هو
حركة المصريح الطبيقي، تفسيره، ويمكن، فائدة، وتفسيره من
الوضح، إضافة صياغته على الوجه التالي: كيف تمكنت
بيروجرية البنائية، على اعتدلة حركات من سيطرة الطبقة، لا
سواء بعد الاستقلال، وحتى عتية الحروب الأهلية، بل في أثناء
مرحلته، من أن تصبح اقتصاداً واسعاً من جماهير الطبقات
الكثيرة، وأن تبتعد إلى جانبها، في معاركة ضد مصالحها الطبية
الطبيقة؟ يكفي أن أشهر، في السيلف الراشد للبحث، إلى أن مثل
هذا السؤال يجد جوابه الأساسي في بناء الدولة البيروجرية كنز
طائفة، والاعتماد السياسي البيروجرية كنظام طائفي لا يمكن،
في تفسير آخر أن نجد في هذا السؤال جواباً مقنعاً إلا بعد
الطائفة كنظام سياسي لسيطرة البيروجرية البنائية كبيروجرية
كوفرمية، ربما أخرى محدثة أكثر منها، كما في مفهومها
البيروجرية خلال، قادمة على تفهم جوابي صحيح. أما المصريح
في مذهب، أو التفسير حركية، أو كمشاهدة، ما هو، يعني السؤال
لا جواب

السؤال الثالث أيضاً سياسي، ويمكن، للغة، ولعريف من
الوضح، صياغته على الوجه التالي: ما الذي دفع السادة واسعة
من الجماهير الشعبية، إلى حتى من الطبقة العاملة، ميسر
البيروجرية المسيطرة إلى السير مثلاً في الحرب الأهلية
الراشدة، في نهج طائفي طائفي؟ والسؤال هنا، كالذي قبله، يجد

أولاً تصور في آلية السياسي، بعد في آلية الصراع الطبقي في هذه
 اجتماعية كرونيالية كالأبنية الدينية، التي دخلت فيها الأطر
 المؤسسة لهذا الصراع كأطر طائفية هي، بالخطبة، أطر النظام
 السياسي البرجوازي القائم بالنظام هذا هو من وجهة نظر
 البرجوازية في وجه سياسي من نظام الصراع الطبقي نفسه،
 يعني أنه النظام الذي تحاول البرجوازية أن تفرضه على الصراع
 الطبيعي نظاماً له، لذا كان الصراع هذا، كما تقدم في حركته
 الطبقية أو في سروره الثورية - كما هي هذه الحروب الأهلية،
 مثلاً - اصطدام نظام البرجوازي هذا الشروط جيدة وحديثة،
 بالعكس عرض تغييره عنكاهة البرجوازية، وسبقها ربما
 - هي إلى أنه هذا الصراع الطبيعي الذي لدارد بعد تغييرها
 الطبقية وهي أطر النظام السياسي الطائفي، سيطرتها الطبقية،
 مجرى طائفي من استقلالها، انشراح، المتعلق مع نظامها هذه
 ومع ضرورة تاييده، بينما كانت طبقة المادنة وتبقى ردا
 - هي مع حتماتها الطبقية - رداً مدعها الطبيعي في هذا
 المصالح، فهي تدوير الصراع الطبيعي من مجرى الطائفي هذا
 وبالتالي من أطر المؤسسة الطائفية التي هي في أطر الدولة
 الطائفية في ممارسة طبقية تفعلها وتفعده في تصادم مباشر مع
 نظام بطر البرجوازية من الطبيعي وهذا بل من قنبردي أن
 نفرد تلك الممارسة الطبقية كصراع الطبيعي، ضرورة منطقها
 الثوري نفسه إلى ضرورة تغيير هذا النظام السياسي الطائفي
 بيطر البرجوازية الذي ما دام ثابت، يبقى الصراع الطبقي
 أسير مجرى الطائفي، رأس أطر المؤسسة الطائفية ويستحق
 الطبقية كالكلمة فيه، بالتالي، أسيرة علاقة من التبعية السياسية
 الطبقية التي تربطها بالبرجوازية المهيمنة هي هي علاقة تفتتها

في لندن للبحر.

السياسي الطائفي. جت أيضا اكتفى بإشادة راسيل من بعده
لأمر التحليل والتأصيله إلى دراسات أشرت إليها سابقا

وأحمد إلى صيغة السؤال في سؤال مؤرخه، لأصنعه شعوري،
من سبب وموج الفكر في حبه التركيب المفري. تلك أن منطق
هد الاضطراب اللغوي يسره في ربي، نظرياً قاضطراب
انتمائه، في المنتج مضاعفي. من السياسي والاقتصادي. من
السبب في اضطراب اللغة، ليس الممكن إلا منطق النظر العمادي
في الساطة الطائفية نفسها، أولاً بتحديد هذه المسألة، عني
واقعه المضطرب، كمسألة سياسية. ويربط هذه المسألة، عتالي،
ثانياً، النظام السياسي بسلطه البورجوازية الليبرالية الكيوبالية
وبهذه، ثالثاً، في فصلها عن الاقتصادية، إلى بينه علاقات
الإنتاج الكيوبالية المسيطرة في البنية الاجتماعية اللبنانية القديمة.
في التشكل التاريخي المسند التي قد يسيطر تحت الإنتاج
الكومبريالي في حله البنية على الساطة الإنتاج الساتمة عليه، في
حداشها معه. وثالثي فيه يؤمر إضافة إشجاب في سلطه
بالتأني عليه، جعل علاقة التبعية البنية التي تربطه بالزبيليه
في وحدة النظام الرأسمالي العالمي وتفاوته نظريه البشري، ربطاً
بدمجه عن إمكان القضاء عليها - أعني على تلك الأنماط - في
الحركة نفسها من حدة إنتاجه المقوسمه الاعطال به تمتد يرى
اتفاريه قائم في كل حلقة من حلقات هك المنطق من أنظر
الماضي. مع ليس المنتج الماهري

5 - الطائفية وعلاقاتها مع قبل الرأسمالية

من الجواب الذي يقترحه مؤرخنا، تلك تشكل سؤاله يعود

شاهر «والجواب متعلقين عليه أجب في هذا النمط من الإنتاج وليس من البطلان الطائفة السائدة قبض الإنتاج الرأسمالي الذي موضح بشكل كامل في المجتمعات الغربية كان المحصلة التاريخية لتطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج المستغنة وقد أقام تلك النمط في بعض البلدان الأوروبية علاقات إنتاجية خيطه دون أن يحل ذلك أن هذه العلاقات والنمط موجودا لجميع المجتمعات الخيطي منها قد قطع نهائيا مع الأنماط السابقة على الرأسمالية، () يمكن المحقق الآخرون في داخل أوروبا بالذات، قد ساطق على العديد من الأنماط ما قبل الرأسمالية () واستمرت الطائفة أو التجزئة والمعززة الإكليلية بشكل وكثير ثابت للعصر في يدى أوروبا حديثا وهناك بعض النظريات التي تؤكد على معصية هذه الرأسمالية في إلقاء مثل تلك العلاقات السابقة على الرأسمالية جمعية بالاستقلال الرأسمالي كله }

فالتحليل المتبعي تطور مجتمعات المعاصرة من الأنماط الإنتاجية السابقة على الرأسمالية إلى بعض الأشكال الرأسمالية، مع الحفاظ على العديد من الأشكال السابقة، ليس هذا كيمه بلغت تلك الأنماط لتعتمد جوية فيها وقد ظهرت قبلان لرأسمالي الطائفة للسمع والإنتاج وتنام الاستغلال على ناحية العمل المستجرا. طعي هذا التطور التاريخي بالذات وكذا هو تلك التغيرات وليس بالعكس لأن الانتقال من الطائفة لجمعية للعصر. والعلاقات المقاطعية المستقرة والنمط الرأسمالي المستقل، والخروج القسيلة المبرور والمرتبطة بسوى الاستغلال السحني والعجزة الطمحة خير لقارة على المتأقن، كل هذه العلاقات طبعه دوراً نسبيا في ولادة دولة تقوم على قلعة تلك العلاقات وترسخ الروابط العائلية والعرقية السابقة ر ١٢ فهذه الحرفة لم تؤكد على صراع مع القديم بل في

٣. حدود الحرية

احتماله، وجهات ولائها من الخارج تطبق على ذلك التقدم وتدخل الطائفة في كل المجالات التي يظهر التطور الاجتماعي، أو إدراك الدولة بحاجة إليها إلى أن يكون الطائفة أو لتنظيم الطائفة ثم يحل محل التنظيم الذاتي بل يمكن وعزز نمائمه على واحدة من الأنماط السائدة للرأسمالية في الأنماط الرأسمالية رافضها جميعاً كذلك الطائفة والطائفة لا تصدحان بل تصادحان حيناً على واحدة من الأنماط الإنتاجية المذكورة (ملاحظة: أحدثت قرابة النور سوار، فلم تمتد إلى هذه الناحية من الإنتاج المذكورة). ثم يتبع مؤرخنا إلى هذه الفري (الطائفة - الطائفة للسيطرة) في ظل النظام الطائفي - الطائفي هذه الفاتحين من الفري، ما كان أسيرة فرضها عليها وتعود لتذكر حيناً أن الطائفة الرئيسية لهذا الفري (أي حامل؟ الطائفة؟) يجد تفسيره (كندا) في هذه من إنتاج يسمح بذلك للمدونات ولا يجوز التفتيش من قطاع فهم لذلك فيستولون في أفضل الفري المستعجبة الطبيعية لتعظيم والفري السياسي^{١٦}

لأن من الممكن أن ختمت هذه الاقتباس إلى حقل أو جملتي، وكان من الممكن أن أترجم فيه أكثر لكن لأهم يفره في الحالات، إصرار مؤرخنا على رد الطائفة إلى علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية وهذا ما لا يمكن التنبؤ به فلاسيات التي ذكرتها ثم إن تفسير الطائفة يربط إلى هذه العلاقات، يجعل امر مهمها في واقعها الراعي، أمراً مستعجلاً فهي، كما يفسرها مؤرخنا في من مابين حد المعينات السائدة على خط الإنتاج الرأسمالي لكن الطائفة للسيطرة في التجه لا اجتماعية الرأسمالية

(١٦) المصدر نفسه ص ٢٠ - ٢٦

يُستجد مصطلحنا في الحديث على تلك العلاقات القائمة التي منها
الطائفة الضالّة المريضة لهذا الصير القاعري هي يُليّاو
بإلّا

١ - تجد الطائفة أسماء البيدي في علاقات ما قبل
الزواج

3 - محافظة الواسطية هي لهاذا، لأنها خاضعة، على عهد
البربرية، لأن في المحافظ عليها هناك على مصالح الطغيات
البربرية

3 - المظالمية الجامدة هي نهج الرأس مالي يحضّر لعنت العلاقات السابقة التي هي جد من معوقات تطور الرأسمالي

4. الطائفة هي إمت بي اتبناها معه إلى هذه المصالحات
التي، واحد من هذه المصالحات

تتكون السؤالات التي يطرحها في هذا المجال من التالي: كيف يحافظ ما هو عائق لتطور الرأسمالية على مصالح الرأسمالية؟ أو على الأقل: سبحة أخرى. كيف توجد الرأسمالية بمصلحتها في إطاره التطوري؟ لقد يتكرر لهذه السؤالات حقلان فلسفي في النصف المصغري، لكنه ليس مطروحاً فيه بوضوح. وبدلاً من ذلك، فهو مطروحاً بوضوح ما بعده، فإن منطق النصف في حياته الفكرية للعلم ينتهي بأن يكون ما قبل الرأسمالية هو عائق التطور. الرأسمالية في هذا المجتمع من الرأسمالية الواضحة. وبأن يكون المقصد على هذا المعنى هو تطويره، التطور الرأسمالي. وفي هذا، استلزامه عليه لتبني كل ما يمكنه من التفكير من المفهوم من قبل كاتع أنماط الإنتاج في حركة التطور الاجتماعي. وفي ضوء هذا التمييز لا يمكن لفظية إلا أن تكون، في زمن الرأسمالية منه من ومنه بين عليه وعليها هو عند مؤرخة من من من

التناقض البسيط القائم بين الرأسمالية وما بعدها، أو بين ما هو فيه - أعني في هذا المجتمع - حتمية وما هو فيه من مآلن عليها - لكن المعضلة في واقعها الفعلي، ليس كقائمة، وليس بشكل هذا المستطوع من التفكير، ولا بشكل هذا الهيكل من التصور تفهم وتفسر إلا كانت الطائفة هي الشكل التاريخي المحدد للنظام السياسي التي فيه تناقض البرجوازية الكوبوليالية اللبانية سيطرتها الطبقية. فلجانكس الحاضر هذا - أو الذي به أفسر - ليس القائم بين الرأسمالية وما قبله، بل هو القائم به قاعدة ملته ورأسمالية ونظام سياسي متطرفة منها، يحكم المصالح إلى خلافته ما قبل الرأسمالية - (في حيث هو، بخلاف نظام موروث من نظام المثل العثماني، أو من حيث هو نظام إقطاع سياسي) ولا هو القائم كما في هذا التطبيع الميكانيكي بيجاً البرافيد، بل علم البرافيد بهو البتة الفرقي (السياسي والجنسوقي والأيولوجي)، والبتة الفعلي الإقصائي. فالقوام بالعكس، خاتم في ملته البنية الاجتماعية الكوبوليالية اللبانية بين تلك النوعي وبنائها الصحي في نظمته، بين هذا النظام السياسي الطائفي وبنية علاقات الإنتاج الكوبوليالية. هذا النظام السياسي هو في حيز أخرى نظام البرجوازية الكوبوليالية نفسه، وهو في نظام الطائفي أساسي لمجموعة الميمنة الطبقية للبرجوازية البسيطة. وطائفة الطائفي هذا أساسي لمجموعة كنظام برجوازي - لكنه في آن معقول لوجود كنظام برجوازي - أو إلى إن التكل الطائفي نفسه الذي هو أساسي لوجود النظام كنظام برجوازي هو نقد لشكل

- نعلم في أكثر من نص من هذا الكتاب - هناك يفرق إلى هذا وهذا إلى ما يستمر - فك أن المألفي يهدف إلى السالف بوليدما بالعكس بالعكس - ريد لا يحرم المألفي على جلة الحق. والملاحظة بنية مؤلفي

الذي يعكس رجوعه في طبيعة الطبيعة كنظام بورجوازي
الطائفة إثنى جيري، بمعنى أنه لا يمكن في أية الحالة عبثاً
كنظام بورجوازي، ويتم كنظام طائفي وهذا أساسي لطائفة
«نكس بالعكس» لكن هذا يعني ذلك، من حيث هو، بالقياس
إلى «العكس بالعكس» هذا يعني، في تقرير آخر، أنه
العلاقة حائل فتطور الرأسمالية لا بما هي حائل سابق على
الرأسمالية، بل بما هي بالقياس حائل رأسمالي إنها ترون
تطور الرأسمالية، من حيث هي أساساً لهذا التطور، كنظام
كونيالي لا من حيث هي من خارج هذا التطور، أو ما عليه
هذا من حادثة إياه في ترويض حيلة سابقة رداً ما يجب
عليه بتعلق آخر من الفكر الحادي. ريمون آخر للفكر الماركسي
مختلف عن الذي تبدى مثلاً في الصوم القهري

مبدأ هو النظر في المسألة الطائفة جنس الفكر الطائفي أملاً
عليه كانت الصوم الطائفة وكانت إيماناً فمعجز هذا النظر من
أصناف الراجع بخل هذا السطح من الفكر صعد قبل الواقع
المعروف من واد والفكر الناظر فيه من واد آخر، والإثنان لا
يلتقيان في حقل الصوم (أو صوم الواقع فلا هذا الفكر وما
هذا الصوم بمرحلة، بل كسبل يبرورج في حصة القيود جواربه
الكونيالية المبرور حقل هو الفكر الطائفي في مملكة مختلف
عليه هي مملكة هذا مرة من الإنتاج البادي ولا تحلقه لا مرة
به الطبقات ولا الصراع بينها فالعوائق تحل في كامل الفضاء
الاجتماعي، وهي لها في زمن حليل

لكن الصوم تبدأ بالنظر في المسألة الطائفة يستحق الفكر
الحادي إيماناً بشفافية هذا الفكر لأن من الإثلاق باسم

٣. حدود تطبيق

كوجيهن لمصلحة واسعة^(١٠) وهي نفس الأمر يقول إن الطائفة الم
 تكن شيئاً آخر غير الطائفة^(١١)، إن الطائفة والطائفة لا يحددها
 بل اهتمامان مختلفان على ناحية لسط الإنتاج المتكثرة^(١٢) ومع أن
 هذا النمط من الإنتاج ليس في النص، بل أصبح الجوهري، وأكثر
 الخن أنه لسط الإنتاج الأساسي ويتروا أيضاً في نفس الأمر :
 النظام السياسي المسيطر هو نظام طائفي - طائفي يبرز فيه الطائفة
 والطائفة كوجيهن لمصلحة واسعة^(١٣) وهي مقال لاحق يقول عنه
 مدارس السلطة في لبنان تتنافس للطائفة والطائفة كما لم تكن
 (مثلاً) وجيهن لمصلحة واحدة بحيث يصعب التوصل بينهما^(١٤) إن
 في هذه الصيغة المتكثرة يوجد مؤرخنا الحل، بلا أي عتاء
 الطائفة هي غير «الطائفة» لا هذه تعني ذلك، ولا تلك هذه،
 لأن «المصلحة واحدة» ولها وجهان

ومع عتاء، ورغم صعوبة الحل وساخنة، اعترف بعدم قدرتي
 على فهم تلك العبارة التي تعرج أكثر من سؤال، وتستغل أكثر
 من مشكلة، وبها يرداء المعروض طعناً يستكثراً ما معتر
 الطائفة؟ ما معنى الطائفة؟ فجمعت في كتابي عبارة فلم أجد من
 على السؤالين جواباً، فاحتوت في الأمر فكر لا يحدد بقده
 مصطلحه فكان علي أن أأترك النص، بأن أطرح فيه أسئلة
 متفرقة بها من مطلقه فكان أن المشكلي يكاد يكون جيداً، وربما
 فسناً، ولكنه نفس بلا سؤال، وهي هنا، أعني في فهمه

(١٠) المصطلح ر ٥

(١١) المصطلح ر ٦

(١٢) المصطلح ر ٧

(١٣) المصطلح ر ٨

(١٤) مجلة الميراث العدد الثامن ص ٧٥

الذوال، الذوال قد يكون ما يعمد إليه مؤلفات من إقامته السائل في عهده تلك، هو «الطائفة» بالطبقة هو تأكيد، عند الفكر الطائفي، رأيهم، ان التنظيم الاجتماعي أو السياسي، البدائي هو نظام طبقي، و به إجماع الطبقات، لإزالة طبقاته، معدها أمر يرفضه الواقع التاريخي، والتطبيق الاجتماعي، إنه، إن عود يرد به صاحب لفظة «الطبقة» الفكر الطائفي، بتأكيد الطابع الطبقي للمجتمع البشري، بالسيطرة القوي المسيطر، به ذكر، كيف يمكن تأكيد هذا الطابع الطبقي للمجتمع، والمجتمع هذا طائفي بمعنى أنه يضم طوائفه؟ وكيف يمكن تأكيد هذا الطابع به، سيطرة تلك القوى المسيطرة، والسيطر هذه طائفة، وطائفة أخرى هي هذه القوى؟ يسأله ويرد، أي عطاء تأكيد أن الطابع الطبقي هو من الطابع الطائفي، والتعكس بالعكس، يحفظ ويربط الطائفة به الطبقة، به «مركزها الحي»، كآلة مسخرة، و تحت أيدى الصراعات، قد كان المبدأ «العلمية» هو كما يبدو تقسيم المجتمع إلى طبقات، بحسب نمط الإنتاج المسيطر به الطائفي، كمي، حيث، تقسيم المجتمع إلى طوائف، بالسفلى التي رأته في الفصول السابقة، أي بالعضو الذي يحده: «مطلق الفكر الطائفي» ذكر، كونه يمكن أن تكون الطائفة، سيطرة هي «الطبقة» كيف تتداخل الاثنان كائنها وجهاً من جهة و جهة لا يفهم مثل هذا المراء إلا برادة من إلهون إلا أن تكون الطائفة طائف، والطائفة طائف، وإذا أن تكون الطائفة طائف، متطورة طبقية الخلية، هي الحاقة لأول، هي، بوضوح، لتستحق الطائفي لمة طوائف مسيطرة، بمعنى أنها تحتل في البنية الاجتماعية مرتبة الطبقات المسيطرة، وطوائف أخرى تحتلها، بمعنى أنها تحتل في هذه البنية مرتبة الطبقات المكادحة، العلاقة بين هذين الطرفين هي علاقة سيطرة طائفي، وهي في آية علاقة

لا يمكن أن تميز وظيفة الطبقة ودورها الاجتماعي⁽¹⁵⁾ كإنس
 جزئياً بقول: لما كانت لوى الجمع في القوة الحتمية إسلامية
 وكانت في آنه طبقه مسيطرة فإن الطائفة ليست نبتاً إنما هي
 الطبقة وفي سياق كلامه على ما يسميه الاختلالات الطائفية،
 لسياسة والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية التي أحدثت
 عبرها بعض سطوح الإدارة اللبنانية (والمردونانية) هناك من
 ضاع⁽¹⁶⁾ مع هذه العزلة الشاسعة يفرق بين عصر آخر
 تشكلت القوى المنتجة بانحسارها للكبرى من الفلاحين
 والعاملين والجار الميسرين بينما كانت القوى المسيطرة لا تزال
 إسلامية في الغالب () وتشكل هذه العلاقات الإقتصادية القاعدة
 الأساسية للصراع الاجتماعي بين القوى المسيطرة والقوى المسيطر
 عليها هذا الصراع الذي يتحدد بظهور السياسي - الطائفي في
 سبب القوى المسيطرة، وهي قوى إسلامية في الغالب، القوى
 الإنتاجية، وهي قوى مسيحية في الغالب، وكان من السهل أن
 يتعرف الصراع من معركته الاجتماعية ويتجه إلى صراع طائفي
 يهبط من هذه التركيبة السياسية - الطائفية المعقدة⁽¹⁷⁾ (إن حد
 المنطق الذي يعيق على الباحث، يصبح أيضاً على الباحث قرب
 باليق، بحسب المتطاول نفسه لما كانت القوى المسيطرة في

¹⁵ - تليدو تالونج 4 م 15

⁽¹⁶⁾ وضع طين المردونيين بشكل في بعض مؤرخينا زهر بعد جمع من
 (بعض المردونيين في التاسع عشر) (بعض الطائفة) ولا بد أن الاختلاف

¹⁷ يرحل من هنا "تأثير" في مفهوم قديم - ماغلام في عهد الطائفة

بعض في حالة الطائفة اللبنانية وبعد في حالة الانحدار أو الانحلال؟

⁽¹⁸⁾ المسد عنه ص 282 10

بينان الواضح لدى مسيحية، وبالمسيحية، وأوروبية، رتوى الإنتاج - بحسب القيم الخلطية. من. خطأ. لتقوى المنتج التي تتجسد عنه في القوى المادنة. إسلامية. ريتشيد عبيدة. وكان من السهل أن يتحرك الصراع، (في الحرب الأهلية الفرنسية)، في مجرى الاجتماعي، ويتحول إلى صراع طائفي. ١. هكذا يحدث التنازع بين. ويتنازل المظاهر بالماضي، في تكرره. به. خطأ. يعني. ببساطة، أن زجرة الطوائف كطوائف، بالمعنى الوجودي الذي يحدث سابقا. هو السبب في انحراف الصراع عن مجراه الاجتماعي. يرتفع إلى صراع طائفي.

نكرر. من الأمر بهذه الشهرة التي يظنها عبثا. ويهدد الوطوح الطلي يتفرع في لعب؟ على انحراف أي صراع يكلم؟ ليس لطايف حلقه. هذا الصراع الذي يتفرع في لعبه. ثلاثة؟ هل هو الصراع الطائفي؟ هل هو الطائفي؟ هل الكلام يجري على الصراع الطائفي، إذا كان الكلام معنى. نكرر. بهذا الصيغة. كيف يكون الصراع هذا طبقا وجره بالمعنى الطائفي، من حيث هو قائم بين قوى ميطرة مسيحية وقوى إسلامية هي الطائفة. هذا؟ لهذا كان الطائفي. كذا. يعني. به. منطلق المعنى. كذا. كيف يصبح الكلام حينئذ، بالنسبة إليه، على انحراف عن مجراه الاجتماعي، ومجره هذا هو بالضبط طائفي؟ أينما المجري الاجتماعي للصراع. جامعة. هذا. عسني. هي النص. طائفي. ركبت. يصبح الكلام على تحول إلى صراع طائفي. وهو هو كذلك، هذا. حاجة إلى تحول؟ ثم لماذا لا يكون مجراه الطائفي ذلك هو مجراه الاجتماعي؟ ولماذا لا يكون مجراه الاجتماعي طائفي؟ ليس للصراع الطائفي طابع اجتماعي؟

نعتقد أن هذا الاصطرابي في الفكر هو نتيجة مباشرة للتأثير في مواقع الفكر الطائفي، في إقامة التماثل، مثلاً، بين الطبقات والطوائف المسيطراء من حيث أن هذه هي تلك، والمنعكس بالمعكس، وأن الطائفة، بالتالي، هي هي الطبقة. يؤكد ما أثبتناه هذا النمط المظلمة لم تكن التوجهات للصراع الاجتماعي أو الحرية من إطار الصحيح بل معجز أساسي (كذا) فيه بعد أن دعيت في عهد التركيبة الانتدابية والاجتماعية والسياسية المسيطرة مفضل الكنيسة المديونية إلى هذه المرحلة في القرن التاسع عشر كان يفضل الملكية الكبيرة التي كانت هذه الكنيسة ورجليتها خلال هذه المرحلة ^{١٢٦} أو هذا النمط أيضاً على اعتقاد أن رصد مثل هذه الأنظمة على طائفة هذه المرحلة، وضعت الأمر في وتوسط المولودة الفكر بين والذين الانكسار من عدم إضافات جديدة متجسدين هذه التماثل ما لم يتم ربطها بالبيئة الاقتصادية - الاجتماعية التي أنزلها، أي نمط الإنتاج الذي كان سائداً والملائمة الإنتاجية التي كانت مسطرة. نمط الإنتاج السهيمن كان يسمح للطائفة بالحصول في الطبقات الإنتاج المسيطرة ^{١٢٧} ما يعني أنه تمثل الطائفة أي الطبقات لإنتاجه، أو أن تضاعف التي حصل التوافقية الاجتماعية والاجتماعية في علاقات الإنتاج بحسب مفهومها الماركسي هي علاقات تقوم، في سيرة الإنتاج لامتية، بين جماعات هي طبقاته لأنها، بالقدرة الأولى، تحتل مرتبة واحدة في هذه

(١٢٦) لمؤلفه من ١ - ٩

(١٢٧) لمؤلفه من ١٢٦

المسيروية هو الذي يتحدد بعلاقاتها بوسائل الإنتاج لهذه الطبقات، الطبقات هي مالكة وسائل الإنتاج - وهي - بالتالي، الطبقات المسيطرة - و أخرى محرومة منها، لا يمكن، بالمعنى، من شروط الإنتاج سوى فرد حبيها - وهي - بالتالي، الطبقات الكادحة أن تعمل الطائفة في قلب علاقات الإنتاج، أو أن تعمل في هيئ الترتيب الاجتماعي يعني - وبما أن هي - ما سيء أن مالكي وسائل الإنتاج جميعاً أو في غالبهم هم من طائفة أو من طوائف معينة هي الطائفة أو الطوائف المسيطرة (الكادحة) المادوية، مثلاً أو الطوائف المسيحية بصفة - أو كالتوائف الإسلامية، لا فرق - وأد انهحررهم أو المصنفين الذين لا يمتلكون سوى موه حيلهم هم جميعاً أو في غالبهم المظني من طائفة أو من طوائف معينة هي الطائفة أو الطوائف الكادحة حكماً تستحق الطائفة «جيدة» والطائفة طائفة، بدل هذا الميخ من التفكير على تفعل هذا الميخ المنعني يكفي أن يكون قدامك وسائل الإنتاج كما للمحررين منها - سواء طائفي، حتى لو لم يترك هذا الانتقاء رجاءاً مما يولد حتى تكون الطائفة هي هي «الطائفة» رغم هذا هو المعنى الغالب في التسويص الضاعية كما في هذا المعنى مثلاً فلم يكن اتصال الكنيسة المادوية الاجتماعي المسيحي الاجتماعي - اتفالا طائفاً بل كثر اتفالا طيباً وفاقه غلبت جماعهم المومنين المسيحيين المواردا هي التي اتفالت إلى السيطرة والتمهي مستطعمين القوي والديعة والسنة وميرهم، بل كانت الإكليروس الأهمي والمقاطعميون الموردا هي التي اتفالت إلى هذا الدور عند المقاطعمين المومنين على اتفالت طوائفهم وضعت جماعهم القوي

المنطقة من كل الطوائف. ويتشكل خامس جماعية الفلاحين والرفعة
المسروية. والطائفة هي ملك السجدة اسم تكن شعبا لهم تسمى
الطائفة.

أهم من المنطقة الأخيرة هذه ومن حكمها القاطن، منطق
الوحد [لوجيا] وأيه. والمنطق هنا ليس في النص سوى منطق
الاتحاد الطائفي المتعدد القاطنات. موازنة وسطية وحظ
الاستياء الطائفي المتعدد أيضاً للفلاحين، موازنة وسطية رعد
يقربنا إلى الحالة الثانية التي قد يستقيم فيها عدد إن الطائفة هي
هي «الطائفة».

رأينا أن الفقه في المسألة الأولى، هي المنطق الطائفي، في
إحدى التماثل بين الطائفة والطائفة، وإسناد الوحد، بالتالي،
محل الأخرى، والعكس بالعكس. ينفذ امتثالا بنصوص من
مؤرخنا قد تدعي في منحى هذا القول. نكتفاً برجم. هذه
التمويه ونارها الممكن. قد نعلم مؤرخنا يالفا. مثل هذه
التهمة عنه. لها هو يؤكد، يوضح رصاصة ثانية، أن «الطائفة»
ليست طائفة ولا يمكن أن تصبح كذلك^(١٢). يكرر هذا التأكيد
الكن الطوائف ليست طوائف ولكن تكون كذلك^(١٣). إذا لم تكن
الطائفة طائفة، فما هي إذن؟ فكم تعرضها الصابري.

الطائفة تكمل بغيري جري لحيته تاريخيا ويسمى بسائد خاص في
إطار التركيبة الطوائف الفيلسوف^(١٤). يعني المرة الوحيدة التي يحدث
فيها عنصر الطائفة. لكن هذا التحييد، أو التحصين، هو

(١٢) - المصنف، ص ١٠٦.

(١٣) - هذا الطريق، ص ١٠٦، ص ١٠٦.

(١٤) - ص ١٠٦، ص ١٠٦.

(١٥) - المصنف، ص ١٠٦.

١٠ سؤال شعبي

بالأسفحة في كل كتفه منه، خائف، خائف، ما هو الأساس الذي يقوم عليه هذا التكتل البشري الذي هو الطائفة؟ هل هو سام ديني؟ ثقافي؟ إقليمي؟ سياسي؟ اقتصادي؟ قومي؟ قعوي؟ وكيف جمع هذا التكتل؟ ومن جمعه؟ وما هي هذه السمات الخاصة التي يتأثر بها؟ ثم ما هي هذه التركيبة الطائفية؟ ولماذا نتجها بالطائفية؟ في انتفاي من الجميع، بدلاً من نتجها بالطائفية، في انتفاي من الفرد؟ والسائد ليس، بالطبع، طوط، نعياً، بل هو ما نجد على مستوى التكون في تحصيل الطائفي وما هنا لاضطراب في انتفاي العصب، بين الطوائفي والطائفي، سوى نتيجة مباشرة لهذا الصعود الذي قد حدث كارهه لا سيما في الآونة الأخيرة في كتبهات برمية قامت انتفاضات يدهولوجية وسياسية مختلفة لم تل التروكية التي يجري عليها الكلام في التعريف الصاعري هو التروكية سياسية؟ أم لا كانب تفلك، وكتر الحقن أنها ليست كذلك، رجب تحيد الطائفي بأنها نظام سياسي، ووجب تحيد الطائف في ارتباطها بهذا النظام، وبالتالي في وجودها السياسي المؤسسي القائم على يده، بل بالدرلة وما نلن هنا متعلقاً مع التعريف السابق هل «التروكية» على هي جتماعية؟ اقتصادية؟ أم لا كانب تفلك، نلن الفكر القالي بها إلى مو مع الفكر الطائفي، على الوجه الذي تبين في المقصود السابق، لا سيما في تعريف ديان بأنه قبل نمايش طائفي، وبان الطوائف المجمعة فيه هي «تروكية» أو «تروكية» على هي قلبية مداه لا بالبرية هيكننا ترى أن التعريف الصاعري بالجماعية يعيدنا بموضه السابق، إلى منطلق النظر في المسألة الطائفية، وفروده تحيد نتج الفكر في مجالها

والنقطة في المسألة الحالية التي قد يتلزم منها قول إن الطائفة

هي هي «المنطقية» هي أيضاً منطق الطائفي «الطائفة» هي هذه الحالة، عبارة خفية، كب أن الطائفة، بالحدائق، تضم شرائع نهائية من كل الطوائف، ولا يستقيم مثل هذا القول. اقتراح من طرفي، بدور، إلا يتحقق لمشي للطوائف بأنها بيانات مستقلة متماثلة بأنفسها أو لغيره بالآخرى، إنه لا يستقيم إلا بالبرهان ضمنياً إلى مثل هذا التجهيز الشائع. بالبرهان الزينولوجية البرجوازية الطائفية المسيطرة ومنطق الفكر، هي هذه الحالة، هو منطق التزييق للمنطق بين منطقين اثنين منطق التحليل الطائفي ومنطق التحليل الطبقي والتناقض بينهما كما سبق القول، تناقض معرفي حقيقي، تلك أن الأول هو منطق الفكر البرجوازي، والثاني الذي هو منطق الفكر العمالي هو منطق فكر الطبقة العاملة. وقد أثبتنا في الفصل السابقة، لا سيما في الفصل الثالث، إشكالات التوفيق بين هذين المنطقين من التحليل طائفيًا. أو كل فئدة التمييز الطائفي لا يستقيم على الأخير، به يصطدم التمييز هو، اصطلاحاً بهجرايز عسافية على حد تعبير نسام الهاشمي وبناصيف نصار - يستعيد، حينئذ، المنطق الطائفي غيبته التي لم يصددها منطق وحداء وتكفد الطبيعة التي حقا يصدده طوائفه، ويصير الكلام، مثلاً، على مقاطعيتين متواترة، أو متباعدتين، وعلمنا مقاطعيتين حوز أو متدة أو شجعة أو مسلمين بعامه كلام مقبولاً، بل ضرورياً بضرورة تلك المنطق كالكلام على برجوازية مادية وأخرى فنية أو فنية أو متدة يصبح على

٦ حدود التفكير

الطبقة العاملة أيضا ما يصح على البرجوازية من تعدد طبقي ضروري بضرورة التمدد الطبقي. وهكذا تتأكد حتى في الطبقة ومعرفاتها، طبقة البعوض الطائفي في مجازة الشرق عند بينه بين منطق التحليل الطبقي ولا معنى فكل هذا التحليل في إطار هذه العتبة، ولا يمكن له فيه، ولأنه بالتالي، لربط الطائفة بسعد الإنتاج إلا بقوى هو أقرب إلى السحر المنطقي منه إلى الفكر المنطقي، وذلك وسعة التناقض بين الطائفة والطائفة، رجعت التحليل، في تحليل العلاقة بينهما، في أن الأولى التي لا نعلم ما هي ليست سوى الثانية التي لا نعلم ما هي. فالإيجابية حبيبه السبيل، هذا ما تتركه التباينيات.

وهي المشكلة طاعة، ورغم هذا التحليل السحري، بل هي كرامة. بل بالعكس، خبوتها على غموض، اعتزله، مرة أخرى، بأنني أريد معرفة جالده في فهم هذه الملاحظة التي يتبعها مؤرخنا بين الطائفة والطائفة، التحليل المتصدد، ككل يسلط أن الطائفة مؤرخة وأن العتبة مؤرخة. بأن في الطائفة طبقات أو ترواح متوحد، وفي العتبة طوائف، أو ترواح متوحد. بل رجعت الملاحظة بين الاثنين، فإذا كان الأمر كذلك، فالمتوسط هو ربه.

٧ الطائفة والدين

ثم إن امر الخلف، عند مؤرخنا، وهو هو امر الفكر المتوحد، بل امر سحري، فاستخفاف المتوحد، لعدم دقته، يقدمها معناه، وهي، أسلا، فنقد، غير مصدق، يتناول متلا.

١. تتعاود الطائفية خلال الصراع من الأرض. مجال الاستغلال والسيطرة، إلى السيد^{١٥١}، فتأخذ الطائفية هناك، من هذا النص معنى الدين، وتحتل مرمقه. وتأخذ هذا المعنى في نص من أخرى كثيرة من الكتاب. هناك كما في قول مؤرخنا، خلا أو هكذا جرى التزاوج الطائفي الواضح بين طائفية السلطة المركزية العثمانية وطائفية القوى السنية المحلية داخل المقاطعات اللبانية^{١٥٢}. أو في قوله ١. هؤلاء القبائل كانت سنية الطائفة^{١٥٣} - بدلاً من قوله مثلاً إنها كانت سنية المذهب. أو أرتي قوله في سياق كلامه على هذه القبائل السنية الإسلامية هناك. أولئك اعتنق قسم سني () الطائفة البورية^{١٥٤}، والمتمسكة من اعتنائها المذهب الدرزي. وهي مكان آخر من كتابه، يقول أيها ١. إن ضمته القوة العثمانية ومن سبها تمام الطائفة الأتورية المقصورة الذي تزعمه البهوية أنهم بحرف الأولادهم، في لشرق كما في القلقا. من أن تمتد إليهم يد البهوية بالكلية. أي من المشروع السني من الطائفة الراسي إلى توحيد الكنائس المسيحية بالقوا تحت مظلة البهوية^{١٥٥}. لكن الأصح، بحسب سياق الكلام معه، يفيد حد المشروع السني بأنه ديني، لا بأنه طائفي. وهي مكان آخر من كتابه يقول مؤرخنا ١. المذهب البهويك الماروني وكتبه يحوز من قضية طائفية. يلخص لنا عدد كبير من

١٥١- دور طائفي

١٥٢- السيد كند ١٨

١٥٣- السيد كند ١٨

١٥٤- السيد كند ١٨٢

١٥٥- السيد كند ١٨

فبناءً على تلك الحقيقة، فإننا نرى أن الاعتراض به، إلى الطبقة
صاحبة^{١٢}، إنما يرفض منطق النص نفسه لاعتداده هذه الطبقة
بأنها غنية وبيضاء، وليست ملوثة.

أقول، حقا، وأعلم أن مؤرخنا يرفض أن تكون الطبقة ٧ نصا
بنيانا، فهو، في نفس لاشئ، يقول: «الطوائف ليست لكما، بل
عندما كنا نبحثها، نعلم المجتمعات بل سببا مبررة، نستخدمها
الطبقات المسبقة، مجموعة مسطوية الطبقة على حساب القيم
والثقافة والحضارة والإثنية كإشياء»^{١٣}، بل مؤولا من حد
التناقض بين النصوص، المؤيد من حيثها، وقد أكدنا مسبقا في
القول بوجود هذا التناقض، فتورخنا يتكفي بنفي أن تكون الطبقة
«تتواءم» معها، بل ربما كانت، إنده «تتواءم» بنينا غير حاد،
أو خافيا، فلو كانت ما أقول، يصحح المنطق المبرر، فنفس
في يناهض المنهج نفسه، ويثوب أكثر، حينه، فإن التناقض قائم،
عنده، جزوا، ويحيى النصوص، ياء، نيمي المشكلة ياء.

٥ الفكر الجماعي والمسألة الطائفية

والمشكلة، بوضوح، هي التالية: هل يمكن النظر في المسألة
الطائفية في ضوء منهج التحليل الجبري؟ هل بإمكان الفكر الجماعي
أن ينتج، بأدراكه الموضوعية، النظرية الحاصلة، معرفة معلومة، الواقع
منحوس، جرد بالتحديد، واقع ما «مطلع على نفسه»، في يقين،
الطائفية؟ لا سيبل، في إنتاج هذه المعرفة، إلى نوبت، من حد

^{١٢} المصدر نفسه، ص ١٠.

^{١٣} مجلة المراسل، العدد المكون ١٤٧، ص ٨٧.

الفكر ويعتقد البورجوازي السيطر في سيطر شكله الطائفي لا
 ميل إلى مصالحة بينهما ميل إلتصاف هذه الجمرة و حد هو
 نفس يدري حدود فهم الفكر السيطر و بنا بإقامة الحد البشري
 المتاصل بين وبين الفكر البشري، في حقل المسألة الطائفية،
 بالتحديد يرسل المعطى الأساسي الذي وضع به معظم أنتاج هذه
 الفكر البشري في النبر عالجها هذه المسألة هو عدم إقامه منه
 الحد في حقل هذه المسألة، فالتنبي الأمر رخلطت منطقتان
 هذا الفكر بمنطقتان ثقافت الطائفي، فتمثل التضر

والنفس هذا بتحديد طائفته ومن ثم، للطائفة (أ) لا تكون
 الطائفة كما هي في الفكر البورجوازي. كذلك مستقلاً كائناً
 طائفته. وإذا ان تكون علاقة سياسية منظمة بنظام سياسي منظمة،
 كما هي في الفكر البشري وعلى الفكر ان يحافظ على إقامه
 طائفته من منطقتان إلى استخلاصاته، في سريرة إلتصاف المعرفة
 وتجميع الأسباب التي ذكرت، لا مدبر من تحديد الطائفة بلذكر
 سادى، ويستخرج من التحليل الطائفي، بأخذ التكرار التاريخي المحدد
 من النظام السياسي الذي فيه ساووس البورجوازية الكولونيالية
 اللبناية سيطرته الطائفية، في إطار علاقته التبعيه البشريه
 بالامبريالية. هل هذا يعني أن الطائفية كعامة بهذه البنية
 الاجتماعية الكولونيالية (أي الرأسمالية التبعيه) دون غيرها من
 البنى الاجتماعية السابقة عليها الجواب هو، بالمعنى، نعم
 لكن بالمعنى الذي فهمه بمصهور «الطائفية» هذا لا بالمعنى
 الطائف - وهو خاطئ، غيبائي، غير منظمة - الذي هو مناعا
 في مفهومها البورجوازي طائفي جداً بل ينبغي أن تكون
 «الطائفية» عامة بالرأسمالية التبعيه دون غيرها، إذا كانت، كما

حينئذ، لنظام سياسي يسيطر البرجوازية كيف يمكن أن يكون هذا النظام السياسي البرجوازي قائما في البنى السابقة على وجود البرجوازية عليها تطبيقه ميطر؟ لقد ردت بمهر «الطائفة» في التمييز بوجه البرجوازية وسم نضجها للتعطيل. من هنا أكن دفعة للمهر أنكرت على القول بضرورة دقة «الطائفة» إلى بنية علاقات الإنتاج الكرومبولية. من حيث هي النظام السياسي البرجوازي. في المخاض ببناء البنية من العلاقات، السلام بها. ذلك. ان الطائفة هذه ليس بها المعنى الشائع ذلك الذي به يعطونها بالبرالة. بها وجوب الفهم ببنائه تلك الحد السعري القابل في مهم «الطائفة» بين فكر البرجوازية، ونعجه العنبي وأحد ما طرح هذا السؤال. هل يصح ما قلناه ان البنى الاجتماعية السابقة على الرأسمالية، كما في كتاب في القرن التاسع عشر، او ما قبله لم يعرف «الطائفة» مثلا في سنة 1860؟

أقول: إن «الطائفة» او ما يسمى كذلك في لغة ياتيه تشبه الحد الأعلى من النضج. هي في تلك البنى حيرها في الطبيعة الاجتماعية الكرومبولية بواسطة الحد الذي لهذا الاختلاف هو بالتحديد، اختلاف هذه عن تلك. فقد كُنْ لمعك، إذا أُرْ دة بالنفس ان يتبع معرفته وان يكرهه بالخلي. لكن ماثيا ميثاقه ان يطر إلى راقين ثائمين مخطئين، يظهر من مخطئين، او أن يهر، على الأقل، بين منهن (أو عشرين) من السهم الواحد (كسهم «الطائفة») مختلفين باختلاف منهن الواقعين الذين يشير إليهم

❖ . في تاريخ الطائفية

يعني سؤال آخر لا بد من طرحه هل يتصلح ما قبل البناء لتاريخ؟ بكل ظاهرة تاريخية سواء لا يكون الطائفية أيضا تاريخ هو الذي حاولت معاهده وفهمه أو ينظر فيه "الوقت" بمرم ما في هذا الترجمة عن الموضوع هو تحديد السؤال التاريخي، رحلت كوية عرسه أو الشكلي الذي به يخرج

لا معنى للكلام على تاريخ الطائفية إذا لم تكن الطائفية معقدة بده ما نحدثت بأنها هي واقعها الراعي، النظام السياسي الذي فيه ساروس البورجوازية الكونيمالية اللبنانية مظهرها الطبقة كان تاريخها حيثما تاريخ هذا النظام الطائفي رمن القبردي التميزه في هذا المجال، بين تاريخ هذا النظام وتاريخ تكونه عهد غير ذلك، وذلك غير هذا ولا يتمي الوحد ختمها إلى رأس الآخره بل لكل منهما ريمه هي الواقع التاريخي التميزي، ليس من فاصل فاصل باليوم أو الحدث بين الاثنين كأنه ثلوث مثلا إن الأول يستحق بهذا اليوم، أو ذلك وبهذا الحدث أو ذلك، بينما يستحق الثاني يوم آخر وحدث آخر وقد يتداخل التاريخان وزمانهما، بل وقد يمر الانتقال من واحد إلى الآخر بمرحلة قد تكون وقد تقصر، بحسبه الشروط المحفوظ ومع هذا ويرحم صهره الفصل التميزي في الواقع التاريخي المستمر بين الاثنين لا بد من التميز بينهما والتعريف هذا معرفي لأنه باخي وهو لهذا ضروري ضرورة المعركة رطامها السادي إنده في ضوء ما سبق أكون العمل سنة 1926، التي وتبع فيها الدستور اللبناني في عهد الانتداب، هي العلامة التي تستدل بها على بداية تاريخ ذلك النظام، هي عملية نظام طائفي لسيطرة

٣. شكل شعبي

البرجوازية. وعلى سنة 1943 التي استقل فيها لبنان سياسياً، بدأ عهد البرجوازية هو هذه العلامة ولكن من غير الأكاديميون في تحديد بداية تاريخ النظام السياسي البرجوازي كنظام طائفي، صحيحه ومبرك. ولكن أذهل الآن في التأسيس هذا. لكن ما أريد تأكيده هو التالي: أن تلك الانتخابات الطرسية من أرمي لهذا النظام، بـ 1926، عاصمته إلى طائفة الإسلامية. فإن البرجوازية الطائفية هي التي استولت بناء على النظام وحركه. على امتداد ربع قرن من الاستقلال على الأقل - من 1943 إلى 1967 - بدأ طائفتها بطوائف مؤسساته ترسخها بالترك رطاً يؤمن بها استقلاليتها هذا يعني كما يثبت سابقه - بحاجة أن الوجود البؤسي للطوائف، الذي هو هو وجودها في ارتباطها القديم بالقرعة، هو الذي يؤمن بها استقلالاً عن الدولة به تظهر وجهه انها تظهر كأنها قائمة بذاتها. في ظل، في صير انما إلى الطوائف ليست في وجودها البؤسي تصبه قائمة بذاتها إلا أنها قائمة بالدولة. ووجودها هذا هو، بالقبضة ريد ذلك النظام السياسي، وشاغل التاريخي لهذا كان تاريخ الطائفة تاريخ حلة النظام بالذات. وهو أيضاً تاريخ الطائفة الطائفية، السياسية والإيديولوجية، البرجوازية المسيطرة في هذه العهد نظام سيطرتها الطائفية هذا. لكن هذا التاريخ نفسه، تاريخ هذا النظام وعلم الجمارك، لا يمكن معده في سرته الداخلية من تاريخ نفسه هو، بالتعبير، تاريخ الصراع الطبقي عند هذا النظام الطبقي البرجوازي. وطبق هذا التفسيرات الطائفية البرجوازية وما علاقة التناقض هذه في تاريخ الطائفة هذا، بين تاريخ برجوازي وتاريخ مضاد، سوى علاقة التناقض نفسها في تاريخ الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية

البنائية، هو البروجوازية المسيطرة بنظامها الطائفي - لائقي هو نظام سيطرتها الطبقية) مع مؤسساتها الطائفية - التي هي مؤسساتها الطبقية) مع ربين الطبقات الكادحة (الطبقة العاملة وحملاتها)، سواء في مناضحتها في مؤسساتها الطبقية، فعلا النظام أو في خطيرتها له إن تاريخ الطائفة، لأنه هو تاريخ هذه العلاقة من القاطن الطبيعي، هي تطور أشكالها ليس حرة، التالي أن يفرد النظر في تاريخ الطائفة، بما هو تاريخ نظام سياسي بروجوازي ولاتاريخ مؤسساته طبقية بروجوازية. إلى النظر في تاريخ الصراع الطبقي فهناك بما هو تاريخ صراع ضد هذا النظام وسأوضح صراع ضد هذه المؤسسات. بل ضروري بالمعنى أن يكون تاريخ الطائفة هذا تاريخاً وتاريخاً مضاداً، هي أن ذلك أنه هو هو تاريخ الصراع الطبقي، وتاريخ أشكاله ضد الصراع وأحواله في البنية الاجتماعية الكومونالية اللبنانية وهو لأنه كذلك - تاريخ حركة التناقض فيه بين البروجوازية والطبقة العاملة، أو قل بين الطبقات المسيطرة في هذه البنية، والطبقات الكادحة فيها. بل إنه تاريخ متناقض ذلك أنه من مواقع نظر البروجوازية المسيطرة، صراع من موقع الطبقة العاملة ربما كان، في الحالة الأولى، كما قلت، تاريخ نظام ومؤسسات بل بما كان أيضاً تاريخ طوائفه وهو - لأنه كذلك - تاريخ يتكسر إلى ما قبل البنية الكومونالية، لتكون فيها امتداداً لها، هي مسائل الحاضر بالساحس. دون تفسيراً أهمي في تعريب ضروري لتاريخ النظام البروجوازي الطائفي، هو تعريب العلاقة السطرية الطائفية الخاصة بالبروجوازية الكومونالية، وللنظام هذه السيطرة التي يجد في سجله علاقة التبعية البنيوية بالزعمانية (العلاقة الكومونالية)، تنوط معجده أنا هي الحالة الطائفية، أي في موقع نظر الطبيعة

٥-٥-٥-٥-٥

المسألة، فهو، بالضرورة، تاريخ الصراع الطبقي ضد ذلك النظام ومؤسساته، أي، بوضوح، ضد الطوائف رفض النظام البورجوازي بوجوهها الموحدة، التي هو من النظام السياسي لمسيطر البورجوازية على هي، بالضغط، تاريخ الطائفة ولا تاريخ آخر بها، إلا في وجه التكنولوجيا البورجوازية المسيطرة

أما تاريخ تكريمها، فهو من تاريخ تكون ذلك النظام السياسي البورجوازي ولا يمكن بالطبع فصل هذا التاريخ عن تاريخ تكون الفئة الاجتماعية اللبنانية كبنية تاريخية لها طلي هذه الفئة قام ذلك النظام كنظام طائفي، وتكونها تكون، وحركة هذا التكون حركة معقدة، من حيث هي حركة تتكون للبيد الاجتماعية السابقة وتكون لها الفئة الاجتماعية، وحركة اتقاء للفئة الرأسمالية الجديد والمركبات هناك مترابطة في حركة وحركة معقدة تتكون لها كل منهما بالآخر، ومحددة، والمكسر بالمكسر عنكك البنية الاجتماعية مفرط تكون العلاقات الرأسمالية الجديدة التي توجد في تلك الفئة السببه شرط تكونها إلى شرط هذه الحركة التاريخية الممثلة الواسع من حيث هي حركة تتكون الفهم وتكون الجديد، بهذا السؤال التاريخي الخاص بالمسألة الطائفية والسؤال هذا هو التالي ما هي الشروط التاريخية المحددة التي هي تكون النظام السياسي البورجوازي في لبنان كنظام طائفي؟ ومنه من الممكن أن نطرح مثل هذا السؤال سؤالا آخر ينشعبه، هو التالي: لماذا أتى النظام السياسي البورجوازي في لبنان نظاماً طائفيًا؟ إلى سؤال وسط بين التهموي والتاريخي، إن جاز التمييز أما الجواب هو التالي: لقد أتى طائفيًا لأنه تكون في شروط تاريخية معقدة هي التي لها بعد السوء من جهة كان السؤال التاريخي في هذا الشكل ما هي هذه الشروط التي تفسر

ما أوجت مري أن أرفع القوم وحدثت كيف طرعه من
ادخل، إني في معالجة تاريخي ليس هنا مكانها. ومن مؤلف
في أوجت، بالدرجة الأولى، ان علاج القية منهجية هي الآن

٣- صلاحيات طبقي

لا يمكن فهم الأسس، ككلها، في توضيح العلاقة بين الطائفة وعلاقات الإنتاج الساري من قبل في هذه العلاقة، من طرف الطائفة في قلب علاقات الإنتاج المسيطر، لا نجد في كتابات محمود طاهر قطعاً بل في كتابات أخرى يلقي أصحابها معه في دولهم، مثلاً: «إن لولايات الطائفة والطائفة هي جزء من علاقات الإنتاج»^(٦٧)، أو في دولهم «إننا نعيش لحظة تاريخية قلقة بين الانتظار الصهيوني والانتقام الأثري»^(٦٨)، والذوال الذي يجب أن يطرح هو أيهما الأصح، الحقوق من نفوذ طائفي ضمن طائفة، أم من تكوين طبقي يخترق التكتلات الطائفية والطائفية؟^(٦٩) لقد أبداً أن الكلام على تموضع طائفي ضمن الطائفة، أو على تمايز طبقي ضمن الطوائف - إن جاء التعبير به - يفرج، موضوعياً، في حلق التوفيق المستحيل بين منهج التحليل الطائفي ومنهج التحليل الطبقي. فلا توفيق ممكن بين التفرق بالتشطر الصهيوني، فالمجتمع هو انتظام طائفي، والقدوم بانقسام أثري هو تقسام طبقي. فالمسألة تعود، في نهاية التحليل، إلى الأرض من مدين القوانين، وبالتالي، إلى نهج التحليل الطائفي، أما منهج التحليل الطبقي، سفارته موضوع الطائفة مختلفة باختلاف أوضاعها الصهيونية. من يصبح الكلام على التشطر الصهيوني بمجتمعات. إن منتج التفرق، مثلاً، بأن الطائفة حالات سياسية؟ إلا يسطرن الكلام على مثل ذلك الاضطراب تعقيد الطائفة بأكملها، بالعكس. كإلى قائم صفاته؟ موافا كمنه ككلها، وكإلى مستطار المسجوع، بالطائفي،

(٦٧) م. صوفي، «الركبة بعض غلابة مصر» نشرات بيروت العدد

يونيو ١٩٨٣ ص ١٨

(٦٨) المصونلة ص ٦٩

عمردها، كيف يستلهم الكلام بعد جلاء معنى التلصص الفكري
 للشيخ بن عمر، بالضرورة، بنية محددة هي بنية طبقية لا طائفية؟
 مثل هذا الكلام لا يستقيم إلا إذا كانت الطائفة كدستور
 سابقا، علاقة سياسية لاجتماعية حركة معينة من الصراع الطبقي،
 يجري في شكل تاريخي محدد. إن استلهم، لقياء في تحليل ما
 سبق له، فقد حره إلى تلك العلاقة التي يسميها البعض بين
 الطائفة وعلاقات الإنتاج لأمره في شكل فاعل، بل في شكل
 مفاعل. لا معنى للفعل إلا في تلك العلاقة التي تعمل الطائفة في حسن
 علاقات الإنتاج أو بعبارة جزاء عنها وتعطيه هذا التحكم
 أي أن كان يعمل عند لومى من عصر موحّد هو أنها
 تبينها مفهوم الفكر في حين مفهوم الماقياء وفي تحديد مفهوم
 علاقات الإنتاج، وأنها أيها نتيجة المظنة في تحديد فني
 المصهورين بين السياسي والاقتصادي، وعدم التمييز النظري
 بينهما. فالكلام على علاقات الإنتاج حره بدنه، كلام على
 المفهوم النظري للاقتصادي، هذا هو علاقات لوم، موضوعاً بين
 البشر، في مجرى إنتاجهم حياتهم المادية، يتوجهون فيها طبقات،
 بحسب موقعهم المظني من وسائل الإنتاج لهم، إنده في هذا
 المفهوم النظري للاقتصادي وعلى هذا المستوى من البناء
 الاجتماعي، الذي هو أيضا مستوى نظري، وبالتالي، صرحه
 ألوم إنهم إنهم طبقة بورجوازية، مثلا، مالكة وسائل الإنتاج، هي
 شكل تاريخي محدد ينسب محدد عن الإنتاج، وإنها طبقة عاملة لا
 سلك حره مرة جديدة، أو فئات وسطية راقية بين الطبقتين. على
 لو كانت هذه البورجوازية هي حاليها المظني صحيحة هي
 انتسابها اليه، أو إسلامية أو مجرية أو يردية أو غير ذلك،
 فهي هي المفهوم النظري للاقتصادي أو على هذا المستوى

المرحلي من البناء الاجتماعي طبقة بورجوازية، لا داخل لانتهاها إلى غير أو طائفة أو طبقة، يفهمها الطبقي طبقاً بل حتى لو قاسم هذه البورجوازية، لم يجمع أفرادها، بل استثناء، تنسج إلى طائفة صلبة يميلها - كالطائفة المبروزية - مثلاً - فهي، على تلك المستوى، وفي ذلك المفهوم، طبقة بورجوازية، لا داخل لانتهاها، هنا تفهمها الطبقي يوضح على العبقة العاطة - وعلى ظهور من الطبقات الاجتماعية - ما يصح على هذه البرجوازية من كون. فحتى لو كان العمال جميعاً تنبئة أو سنة أو عذراء، لهم، في إطار علاقات الإنتاج، ويصحب مفهوم الاقتصادي هنا فيها، عمال فقط ولا معنى بالكون، على هذا المستوى من التحديد النظري، إنهم شبهة أو سنة أو هو فلك. فمثل هذا القول لا يفهم شيئاً على تحديدهم النظري، في إطار ذلك الاقتصادي، كطبقة عاملة بل بالعكس، ربما أضاف مفهومه يهتز هنا التحديد، فاستحيل، باعتزازه جفا، أو بالاعتلاء السياسي فيه، أو الإيديولوجي بالانتماء، حرد مثير حالك لإنتاج المعرفة بدلاً من أن يكون أداة ملائمة لإنتاجها. ولا يعني جفا القول، بالطبع، أن مفهوم الطبقة مفهوم اقتصادي بحت ولا يعني إلقاء للمواضع الاجتماعية الأخرى التي تشاطر في تحديد الطبقات ومواقعها المختلفة في شؤون الصراع الطبقي، ومبرماتها المختلفة بهذا الصرح، كذلك المواضع غير الاقتصادية التي يثير إليها فردا، طوبس⁽¹⁾، مثلاً عن ماركس، في ظهوره تحديد الولايات الطائفية كجزء من علاقات الإنتاج والعكس عاماً، إن مفهوم الطبقة مفهوم محدد يتحدد مفهومياً، في حقل الصراع الطبقي

ومبارساته في تحديد هذا الصراع الاقتصادي فهو، إنّه مفهوم سياسي، يلتزم من مفهوم اقتصادي. هذا يعني أنّ الطبقات وجموعاً اجتماعية لا تتحضر في وجود الاقتصاديات. وإن كان وجودها هذا هو الفاعل الحقيقى في وجودها كطبقات، لكنّ هذا شيء، ذلك الفرق من العلاقة مع علاقات الإنتاج شيء آخر ولا يجوز، عموماً، الخلط بين السياسي والاقتصادي، لا سيما في المناظرة النظرية بمسألة معقدة كالمسألة الطائفية التي كان هذا الخلط يهين لإنتاج المعرفة خارج علاقة الترابط في هذه المسألة بينهما، لأنّ تفسير كل منهما من الأمر هو، بالعكس، ضروري لإنتاج هذه المعرفة، وهو الذي يضع، بالتالي، السؤال الطائفي في صيغة قد تسمح بإجابة منطقية. ربما أنّ، أولاً، يضع الطائفية في قلب علاقات الإنتاج هو الصيغة المقبولة. ربما أنّ، ثانياً، يستند الطائفية بأنها ظاهرة شاملة في الحياة اللبنانية مختلفها عرقية⁶¹ هو هذه الصيغة. عاكس هذا يكرر ذلك من حيث هو، في بساطة الطائفية كشاهرة شاملة يعني أنّها ظاهرة في علاقات الإنتاج (الاقتصادي)، كما في ظاهرة في المشروبات الأخرى من البناء الاجتماعي الذي تفرقه، بكامله، شعراً حسرياً. ولقد أثبتت هذه الفنون ما أريد مناقشته لأنّ هو الفرق بأنّ الموقف النظري، الطائفي، كما يصفه نواز طرابلسي، فهو صيغة العلاقة بين العلاقة الاقتصادية والبنية العرقية السياسية والطائفي والأيديولوجي، وجملة العلاقة بين يتناول وعيها العربي⁶²، بر أنّ هذا صيغة العلاقة الثانية هذه، بهذا الأمر يكرر النظر فيه

⁶¹ المصنف من 28

⁶² المصنف من 78

كل الرأسمالية في دولة معينة يمر رأسماليتها طبقاً وتحت تبعاً سلطتها السياسية الحالية^(٦٦) لكن أنفاسي الآن تومس التمس (براهيمي) سأترك امر طاقته توفت آخره في إطار آخر

هكذا إذن تتماشى في لبنان الرأسمالية الجديدة المعروفة حتى حد كبير بواز طرابلسي. وعلاقات الكعب الثقيليه وسيد الإقطاعية السابقة. ودر التعبير عن القاعدة السطحة لتحدد علاقات الولاء والتبعية بوصفها «مصلحة» ومحتلها المعنوي (المستأجرة والظلمة)^(٦٧) ذلك لأن الرأسمالية الجديدة المعرفية البرهنية التي بيته في ظل التبعية للإمبريالية قد استمدت طاقمها الحاكم من بيته السياسية والإيديولوجية والفكرية من النظام الإقطاعي، إلى الحد الذي يمكننا من القول إن البناء السياسي والمعرفي والإيديولوجي المتمسك البيتي لا يتوقف على إلا بالمراتب والفتات التي كان النظام الإقطاعي يشرف بها^(٦٨) بزائد لكونه طرابلسي ونوعاً في دولة إن نظام الملل الذي تمتد السلطة المتعاقبة يبرجه على من المعرف والامتيازات للطرف () لا يزال يشكل قاعدة النظام السياسي البيتي المعينة^(٦٩)

نعم من هذه الأرواح كلها أن أحذية العلاقة، في التوزيع النظري، بطلائية، من القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي، إنما هي، بالاحتمال كلي، قائم في البيه الاجتماعية القبلانية المأهنة

(٦٦) نعم برهم طاقته بقره سياسة بعد امر د. شوارتسبروت لسا.

بروت 1984 ص 34

(٦٧) طرز طرابلسي المعرف الطاق، امك ص 39

(٦٨) المعرف القديم ص 31

(٦٩) المعرف ص 31

٦ حدود الكلام

يوزع رأسمالية يمزجها طرابلسي بأنها «الجماعية» بـ«مصرفية» فلم يكن التفسير هذا إنتاجاً فكرياً جديداً^{١٢} وإنما قومي. لنظام مثل دوروث من علاقات ما بين الرأسمالية لهذا في تغيير أكثر أهمية العلاقة بين اقتصادي، أسسها وسياسي، إقطاعي، هو في ذلك كما في من محسوس إبراهيم الاقتصادي سابقاً. على الرأسمالية من هذا أي جزء من الرأسمالية «التي أصبحت الليبرالية» هو في مرحلة من لتكون الطبقة الانتقالي والمعاد^{١٣} ثم هذا القول على وموجه إقطاعي. بلع القوم من هذا إلى ماذا هذا الانتقال الذي يجري عليه الكلام في النص؟ من الإنتاج إلى الرأسمالية؟ من الرأسمالية «التي» إلى الرأسمالية «المستفظة» من الرأسمالية إلى لاكتونية؟ ربما خالف هذا الانتقال على هو الإمبريالية؟ على هو البناء القومي الذي هو الطائفة؟ أسئلة لم نجدتها بعد، في مخطوطات لا يعمدنا من التوسع التي نعالج. نترك هذا صاحب تلك الأولاد يتبر، مع رغبة أمر مجموع أفكاره ونقاشاته. نستظم من كل ما سبق من أفكار أن طرابلسي يرد الطائفة، حلياً بخطوطه، إلى علاقات ما بين الرأسمالية. دون نتيجة واضح بعد. العلاقات بأنها علاقات إنتاج - يجرى فيها بالتالي في تعايش هذه العلاقات مع العلاقات الرأسمالية، جزء من علاقات الإنتاج، من حيث أن هذا الجزء (بأن هو هو البناء القومي) يمتدح الليبرالية. هذا بالبناء «الغربي» الذي صاغه محسوس إبراهيم في النص أعلاه.

١٢ العدد ٢٥ ص ١٥

١٣ العدد ٢٥ ص ١٥

إن نكوة الطائفة بحسب طائفتي بني قريظ وبالنسبة
 طلباً لبيان هذا من الإيجابي في حينها لكن رتبا إلى ما
 من الرأسمالية وربطها بنظام لنس العثماني، الرأسمالية في هذه
 علاقات الإنتاج، على الوجه الذي رأينا، يكون دورها في
 وأنها البورجوازية المعنى، بما هي، بالعبارة النظام السياسي
 لسيطرة البورجوازية الليتالية، ونظمها، بالعبارة طيبة التناقص
 المألوف في هذه هذه النظام، بين طائفة الطائفة وطائفة
 البورجوازية، بالظهور الشاقص هذا كأنه تناقص خارجي قائم بين
 نظام سياسي إقطاعي وقاعدة التصنيع الرأسمالية، صحيح أن هذا
 النظام الإقطاعي قد أوجد البورجوازية نظاماً مالياً لها، لكنه
 يبقى، مع هذا، نظاماً إقطاعياً، ويبنى التناقض في المجتمع
 الليتاني، بين وبين المناهضة الاقتصادية لهذا المجتمع ثنائياً
 محادياً، إنه، إذن، نظام سياسي معقد، هذا، رجب مهم
 الكافية كقائمة من السمات «التشعب» و«التنظيم» في مفهومه
 البورجوازية الليتالية، هذه ببساطة، بأن يفصل الواقع
 الاجتماعي عن مصادره الذي هو واحد، إنه مروج الرأسمالية
 العربية واليونان هذا قائم في المجتمع الليتاني، بينه كسجسج
 رأسمالي، وبين نظامه السياسي الإقطاعي الموروث من نظام
 الطائفة الليتاني، الرأسمالية، وهو، أعني ذلك اليوم، قائم به
 لأن «الرأسمالية النجارية» المصرية في لبنان، التفتت بسط
 الإنتاج الليتالي، دون أن يغير لنفسها بسط إنتاجها المحلي
 خاصاً^(١) كأن لبنان ليس فيه إنتاج دولة من يقوم بهذا الدور

وحدان تمييزي

أو تآان على كل منده شي يكون ملأء أن يعطى وينسط الإنتاج
عاملي محاسن أوما يحسبه عيذ الفكر النوعي الذي هو شكل
من الفكر البرجوري عسء أو كأا سط الإنتاج الرأسمالي ليس
له طابع كرمي يتمم في شكل تاريخي محتف عو. هي لبتاء
عقله الكروبيالي المختلفه بالصلح. هي مكله الإمبريالي
ومهما يكن الأمر. لواء معالجة كونه ليست هي التي تسمح
بهم طائر الطامية رلا ع القهبا من منطق نظرية أخرى
تتعلق من رطبة ولبنه الإحصائية الكروبيالية اللبائية من حيث
هي ع اعني الطاقه ع النظام السياسي الحاكم. سيطرا البرجوازية
في هذه البنية على الترجمة الذي يمت

11 - في ضروروا أن يلقى الفكر

وبقي أن ختم هذا الفصل. لا يد من تشكيل النقاش الذي
اجتأه مع مع سمود علمي بإلقاء نظرة سريعة على معالته لهذا
السؤال. لثوت إليها سابقاء بشرها في مجلة الطريق⁽¹⁾ بعد
ثلاث سنوات أو أربع على ظهور كتبه المذكور اعلاء سجل
نكر. في مقالته علم. ابدأه بحق الظنم. أو قبله القسب بيا
رهموا اختفد في كتابه لك الأفكار لتقطع من أنتم صمعه في
كتابك لك النص الذي يقرأ فيه « فالسالة الطاقية هي. عز
كلالة جواتبها. مسألة متطرح التجزئة للمصنوق العربي. كما هي
مسألة لصلاب والمناخية والقبية وجميع الإنكالة السياسية القليلة

(1) تحت عنوان. هي المسألة الطاقية في العرب. الألفية الثانية. العدد الرابع
كانون الأول. 1984

على سطح ذواهي متخالفه ^{١٢١} فكيفما يستقيم دورها كتابه يولد الطائفة فيه إلى وسط من الإحتياج مائل على الرأسمالية، وبالتكرار مبداء التالي، كظواهر خلف مبادئ يقرن فيها هي مبادئ تلك؟ على سطر على فكره تلخيص أكثر على أنه مرأ بعد صدور كتابه كتابات هي الطائفة ما كان قد فرجا من قبل رد على قوله هذه الكتابات، أوضحت إلى النظر في الطائفة كنظام سياسي، لكنها لم تمكن من دفعه إلى إجابات لتلخيص فكره مبدئياً فتلخيص فكره هي معاك هذه تنجيبا إلى حاله في نفسه إلى مختلف خصائصه عليه

يقول من هنا ^{١٢٢} إن الطائفة ظاهرة تاريخية يمكن تفسيرها على حدة نهوضها كأحداث اجتماعية وسياسية واقتصادية وعسكرية كانت أسبابها هيمنة مريطة بالبنية البنائية ولا تفسير إلا تلك البنية من جهة، وبمستوى السيطرة الاستعمارية من جهة أخرى ^{١٢٣} كل ظاهرة اجتماعية هي، بالطبع، ظاهرة تاريخية كالتاريخية مثلاً فكون ما يجب تجنبه، بالمعنى، هو، بالتصريح، أن يقوم لأكتفه الطابع التاريخي لهذه الظاهرة إلى إنداء تاريخيتها، إلخاء الاختلاف البنوي القائم في حركتها التاريخية نفسها بين توزيع هو توزيع تكويناها بها هي، كما بين القول، نظام سياسي مستند لسيطرة البروجمورية الكونومالية القبلية، وتاريخ آخر هو تاريخها بالبلد، بعد اكتشافها، لأن مجال التعبير به أي لأربع هذه النظام السياسي البروجموري نفسه، هي حركة إعادة إنتاجه هذه هي الملاحظة الأولى على تلك التعريف، ولقد استلهم بعض الشيء

البحر تاريخي ٥ من ٢٢٤

١٢١ مجلة المشرق العدد العدد ١٢٤ ص ٢٩

٣. حدودنا

في تحليلنا سابقاً، فلا حاجة إلى التكرار كما العداصلة الثانية، ولها علاقة بالقرن بأد تلك الظاهرة لا يمكن تفسيرها إلا برابطها بالتيه اللبني. ربما نزل جميع ذلك فاعلم، بل فاعلم، انني انه يعتقد ان ذلك ياتي بنية مجيب ربط الطائفة في هذا الصوره؟ بنية اجتماعية رأسمالية؟ أم بنية اجتماعية مبنية على الرأسمالية؟ بل ما هو الشكل التاريخي المسند لذلك البنية الرأسمالية؟ إن قلب الطائفة مربوط بها؟ وحتى القرن برابط بينه ورأسمالية هو غير كاف لتفسيرها التاريخي إذ لا يمكن فهم الطائفة كما هي القرن نكراناً إلا في إطار بنية اجتماعية كونها بنية متغيرة تاريخياً من البنية الاجتماعية الإمبريالية في انهاء لاثنين. في شكل مفارقة، إلى حد واحد من الإنتاج هو الرأسمالي لكن موزعت لا يحسم الأمر بل هو لا يطرح حتى هذه الأسئلة كان نكره لا يعرفه تلقاً

وفي عمر آخر يكون المظهر من يعتقد أن الطائفة في بناء مجزئت من بند دولتها لأن هذا القرن يعني دور الدولة البيئية ومليوتيتها في تنمية الطائفة واستمرارية حداثتها على ساحتها الطائفة - الطائفة الطائفة البنية هي بالتحديد الشكل السياسي للنظام الطائفي. يعني في بيان وهي شبكة القرى المحيط به عند معارضة السلطة في لبنان تتدخل الطائفة بالسياسة كما لو كانت وجهين لعملة واحدة بحيث يفسد الفصل بينهما^{١٢} لا يريد أن اتق حويلا عند الجانب الفكري من هذا النص فكتي إنسان هل يمكن للشك أن يكون بنية من نفس في دعة موزعة مبنية؟ إلا يمكن مثل هذه اللغة أوباكياً واضطرباً في الفكر نفسه، معنى أن تكون الطائفة مجزئت من بناء دولتها، أو أن تكون

^{١٢} المدد ص ٦٥

بالعكس، قائمة على طلبها؟ وهل الطائفة طيبة؟ لا معنى بذلك بقول كمال. ولئن قلنا على شيء، لعلى مجمل الفكر من فهم الطائفة، لا على مجرد الطائفة. والمجمل هنا يشير في قول مؤرخنا، هو القول بصحة الطائفة من بناء دولة أو نظام اجتماعي راسخ تحت مسمى «الطائفة» مادية بحدودها فليكن الدولة، ينظر إلى تلك العملية لأن العلاقة هي بين يدك على أرض الواقع. مبادئ الطائفة - الطائفة، ونظامها الطائفي - الطائفي⁽¹⁾، ثم يأتي تلك القول الذي لا معنى له من جملة أو دولة قبل، بل من ما في تصور والمصير. فما هو في ذلك النص يكرر فكرة الدولة، ما يست دولة الطائفة إنها دولة الوجودية. وهذه الدولة هي دولة طائفة. هذا ما كان يجب أن يراه طاهر. وما كان بالإمكان أن يراه إلا بغير آخر غير الذي به يكرر، هو، بالتعبير، الفكر السادي.

لكن، قبل القاري، يسلط في النص الذي نقده لنداء في تجديد الطائفة بأنها الشكل السامي للظلم الطائفي - الطائفي، يردد ما في هذا التعبير أبعداً عن مفهوم وتعليل الصورة لأرض التي تشرب منها الطائفة، هي من ضاعري، من حبيبتنا كنظام سياسي. كان أولى بمؤرخنا أن يقول إنها الشكل التاريخي المحدد لنظام السياسي، بدلاً من قول ما جاء في قوله هذا يتضمن المصير. جاء الذي رأيناه في كتابه، في هذا الموضع (في الأساس بين الطائفي والطائفي، الراسخ بينهما في تعبير واحد يجعل منها صفة مبرومة لتلك النظام. ولقد قلنا في هذا الموضع ما قلناه، فلا حاجة إلى التكرار. سوى أن مبرمحت مصطلح يخلق مكرره. ولعلنا نحب القول. يخلق مبرمحت مكرره. في مقولته التي تؤكد

١- مفهوم الطبقي

نبدأ على الطائفة والطبقة، كما قرأنا كانت (ليس) الأصح القول، كما قرأنا في ٢٩٢٠، رجوعاً لفكرة واحدة، كلف حازرنا أن يتصوره مثلاً في تأكيده - تقريباً - أن الطائفة نظام سياسي، وليس مؤسستاً أن العمل يمكن من الاكتفاء بتأكيد الطابع الطبقي لذلك النظام السياسي الطائفي، وبالتالي، بتأكيد أن الطابع الطائفي من هو الطابع الطبقي، لكن المشكلة هي، بالمعنى، في تحديد الطابع الطبقي الدافع بهذا النظام، هل هو طابع بورجوازي كونيالي، أم هو طابع إقطاعي (أو اسيري مثلي، بحسب قنصل) سابق على أو متلاحقاً وتغيب عن التحديد لا جعل المشكلة

من مجرد الفكر القضاوي، فيضطرب دونه في تحديد معنى التفاعل بين الطائفة والطبقة، ويحتاج، بدوره، في أمر الفكر، نحس أن نجد معنى ذلك التفاعل في هذا القول: "توزيعات، بناءً على السيطرة الطائفية ولدت البنى والهيكلية لأنظمة الطوائف المسيطرة كما ولدت الفقر وندى الصنيع لأنظمة الطوائف الضاربة للسيطرة، الوجه الطائفي والوجه الطبقي متلازمان في إطار حركية التوزيع الطبائفي"^(١) بحسب على الفكر الساذج، رغبنا، منهج المنحيز الطبقي، القبول بهذا القول بوجود طوائف مهيمنة وطوائف محاربة للسيطرة هذه الطوائف، بحسب القول بأن يكون للسيطرة الطائفة هذا المعنى من سيطرة هذه الطوائف على تلك، ليس يكون للسيطرة الطائفة في النظام السياسي اللبناني الطائفي مثل هذا المعنى القضاوي، يعني، حكماء وجمرة سيطرة طبقية هي هذا النظام، وقسم، بالضرورة، كل إمكانات التكلام على مثل هذه السيطرة

المصدر: ص ٥٥

12 - خاتمة في قضية الشائط

لكن البعض المتشاككي ليس حجة حاسمة أجاب، فغريب من الموضوع يوجب عليه اختيار مائة أخرى مثلاً في قوله إن الطائفة هي صدام الأمان للنظام الطائفي الطائفي من الإلهيار وهي التي تلعب الطريق من أي تغيير حقيقي في المجتمع الطائفي أن أي إصلاح سياسي يعني بسطتية حكتاء، وهو محمراً، لأن التجربة التاريخية الطويلة تؤكد أن هذه الطائفة كالملة يتنازع كل إصلاح، وتعود وتيرة العنف أكثر حمجية وتعميراً^{١٢١} لا «إصلاح» يمثل حد النظام الطائفي إلا بهفمه وتغييره. خلا قول أوائل مؤرخينا عليه لكنني الفصل نهضة الطائفة، لا كصدام إيمان لنظام، بل كنظام سياسي يسيطر البورجوازية، ولكني، بالطبع، في هذا الأمر، رأي. لكن المشكلة التي يطرحها البعض على مباحه، وأطرحها عليه هي التالية: كيف تكون الطائفة صدام أمان تلك النظام؟ المشكلة الفعليه هي في معرفة الآلية الفاعليه التي تتحرك فيها الطائفة، أو التي تقوم فيها الطائفة بوعليتها كصدام أمانة. رسي فيه الفكرة في تحليل المسألة الفاعليه، هذا الاتجاه يدعو النظر في هذه الآلية الفاعليه ونظير تحركه، أي الفاعليه، في سط الفعول الفاعليه للنظام السياسي الطائفي، كنظام طبيعي بورجوازيه يكون قد اقتررب بالفعل في معيله هذا من منطق التجديد الطائفي الخطر ان مؤرخينا اقتررب في مبدية مفاكه من هذا المنطق في قوله فصل () «البورجوازية الفاعليه كانت عاجزة عن خدمة نظامها السياسي» لجوابه على هذا

١٢١ - المصدر نفسه، ص ٩٤

و قدوة للعلماء.

السؤال: يفترض بالضرورة أن الطائفة كانت الشكل السياسي للحكم في لبنان وتسيطر البيروقراطية فيه. سواء عبر منطلقات الطبقيين أو بالتصادف مع فئات طبقية أخرى تمهيداً عبر الإنتاج والقوى المنتجة في لبنان^{١٠٤}.

وبما هي الفترة الأولى التي يحلده فيها مؤرخنا الطائفية بأنها «الشكل السياسي للحكم في لبنان وتسيطر البيروقراطية فيه»، لاحتياجاً له جنلي هذا التوضيح. وبمثل هذا التورط هو التلصص الذي اصحاب فكرة في حياته منه، فأنكر فيها متفاعلاً مع السياق العام المذكور في كتابه السابق «لا حيب في ملكا البعثات» فيمكنك المصري، بإمكانه أن يستعمل الفترة المبررة للفكر في سياق إنتاج المصلحة.

الفصل السادس

نقد ومقدّمات

تمهيد

عدد أكثر من عشر سنواته بل منذ أول بحثي في الفيزياء، عثرت على أنك حري لأكبر مرتبة وسيت به أكبر التقدير على رتبة الحركة لهذا يكشف الفرد فيها حدود الحركة، به يتغيره لتتصاعق بذكر الآخرين في عمل بحثي يرتبط بتناقض ليتكامل في شكل جماعي أعني اجتماعي، فهو هو شكله الطبيعي، مول الخطأ كثيرا إنا رأيت في مقالته يجب علينا التي يناقش فيها نص في الطائفة، يدعيك هذه الجوراء الفكرية، نصها بملك، ولها غير تلك، لكنها، بالتأثير، عمل لاجل، فالفكر بالنقد والنقد النصاء، هكذا.

(١) - عدد بديهي، ملائمة على كلمة مرسومة في الطائفة، مجلة الفيزياء، العدد ١٩٨٤، كتاب ١٩٨٤.

١. في شروط نقد

والنقد الذي يوجبه بملكي (في ينحصر في نقد عام أنتبه
لفاتحة في الفصل الأخير من هذا الكتاب وهو نص مشر في
جريدة الأمانة في أرميا أحقاد متعالية ابتداء من ٤ آذار
١٩٥٤ هـ بعنوان النظام السياسي بين الإصلاح الطائفي وطريق
التحيز الديمقراطي^١

يرجع أنشد نقد في الفترة الأخيرة من مقالته معروف ١
في الوجود السياسي للطلوف لم يكن تنبأ مستهدفاً ملزماً للنظام
الرأسمالي التبع وحسب بل إن هذه الطوائف تنظم رديولوجيا
وإستراتيجية ومنه لورد صلت تكون النظام الرأسمالي التابع، وإن هذا
الانتظام مرد يتبع لأشكال التنافس والاشتراك المتاح بها فيها
تشكل الاشتراك في الاشتراكية وإن التزام بين النظام السياسي
والشكل التاريخي ليس وثائقي وليس شيئاً إلى هذا الحد تخرج
الطوائف على الخيار المستحيل في تاريخ البلاد بين الديمقراطية أو
الحكم الوطني الديمقراطي وحسية^٢

لقد أجاب الاتحاد في تكليد نقده، حتى كنهه انتم من جدول
الرجوع إلى تفاصيل مقالاته بغير نقد المصدا فكان سلفاً
اصراً لفضي بالتوسع به حيلاً، وحياتاً بالالتفاسيد فعمل
التوسع فيه أفضل، لا سيما في بدايات هذه المحوار يوم
الساكنين إنده من الرغوى أبداً حور جمع الفئات

والقضية أنه يخطئ البلد يشهد بإيداء الشعب الميطوح حله من
العهد، حتى ياتي النقد صليلاً، بل متعاً، إنه كاذب شيئاً فالنم

(١) المصنوعة، ص ٥

المنشور في «البيان» الذي يتناول بعضه بالقد، يستند في مفاهيمه وفكراته الأساسية إلى نظريات تراشيتي الأولى. في البحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان، لا سيما في صيدا قلبي، والثاني في المدخل إلى نفس الفكر الطائفي، والغريب في الأمر أن بعضي لا يشير إلى حائز الترتيب المعروف تلك بجولي وجرحها، ولا يشير في هذه المقامات «جميع» أن من ساءه بخلافه أن يسد النقص الذي يفتقره وأن يفسر ذلك عليه قوة غيره، وأن يحل تلك المشكلة الذي يريد نكر تلك المشكلة ليست هنا. المشكلة التي طرحها بالقبض، مشكلة الترتيب المعروفة المعروفة لهذه تلك الورقة الفكرية في حرم جاد جميع بين المادويين. واحد من هذه الترتيب هو معرفة متكاملة بالنفس وممكن من المبررة المبررة أو البنائية فيها نظرياً، نظرياً.

والتي أيضاً أن تكون النقد يلقي أن تكون قربا النفس المستند أمثا للنفس، حقيقة ما إذا لمعرفت به عند خط النقد الموضوع، ما يجب من نفس في النفس، أو هي مكررة، ربما ليس من روم وضاء أو ما يليه الزعم، أعني بما رجعاً هو رايد لمراد، سبب للنفس المبررة. يلقى بعضي أني بعد الطائفة بأنها علاقة سياسية. وما هذا الظن من نفساً طبيعي. فهو يتكرر ثلاث مرات، على الأقل¹² ولا أحسن أين وجد في مثل هذا القول. فلهذا خط بين الطائفة والطائفة لا يفسر أمر الاثنين. عليه، لأنه نفس، وربما أسات التمييز. هناك أكثر الطائفة لا الطائفة. هي عند تلك العلاقة السياسية من التفرقة الطائفة التي تربط

(12) المصدر نفسه، ص 12 - 11

الطبقات الثلاثة - أو أسماؤها - بالبورجوازية، في علاقة تسييل سياسي طائفي أو الطائفية فهي النظام السياسي مسطرة هذه البورجوازية المسيطرة

والنساء، على من مجرد لا استبدال عبارة «التلازم البنيوي»، الواردة في نصي، بعبارة «الربط الحصري» الواردة في نص بعلبكي، في سياق الكلام على العلاقة بين الشكل الطائفي للدولة اللبنانية وطائفيها البورجوازي؟ ثم يضيف بعلبكي الأولى بالطائفة؟ ليس في هذا الاستبدال اللغوي انحرافاً بالنص عن معناه؟ الكل يعلم أن الاختلاف في اللفظ يتم - غالباً - عن اختلاف في الفكر، ويقره إليه - ملاحظة في الفكر وفي التعبير - لا مجرداً بالتالي، التلاعب بالكلمات، أو التلاعب في استبدالها - لم إن الميادين مختلفة المعنى، عموماً من أن كلا منهما تخرج من سياق من الفكر مختلف عن الآخر. تأكيد علاقة التلازم البنيوي بدلاً من التلازم التاريخي، بين الشكل الطائفي والطابع البورجوازي للقوة اللبنانية، طرح مشكلة - كما هو بين في النص الأصلي - تختلف عن تلك التي تطرحها عبارة «الربط الحصري» في نص بعلبكي. العبارة الأولى تطرح، إذن، مشكلة مختلفة هي، كل دفعة التالية من الشكل الطائفي بدرجة لبنانية أصلي بوجوهها كنونه بورجوازية؟ وهل يقره بالتالي - غير ممكنها اللغوي هذا إلى إمكان تغير طائفيها البورجوازي نفسه؟ القول - إن تلك العلاقة هي هذه القوة هي علاقة تلازم بنيوي أكثر منها علاقة تلازم تاريخي بحدوثها بالضرورة، إلى الإجابة عن معنى السؤال بالإيجاب - المشكلة المطروحة من هنا علاقة بطبيعة الدولة اللبنانية الراهنة القائمة في البنية الاجتماعية اللبنانية الراهنة، ريثما نتركها الفاضلي كمنونة بورجوازية كولريالية

المشكلة هذه هي، في التعبير أكثر، مشكلة بنية هذه النصوص في واقعها المعاصر، أي في حطوطها الدائرية، إذ جاز التعبير ليست، بالتالي، مشكلة تاريخية المستقلة التاريخية التي هي مشكلة الشروط التي فيها تكوّنت هذه النصوص، أي هذه البنية الاجتماعية، رويها تكوّنت هذه البنية كبنية كوربالية، هي مشكلة أخرى مختلفة عن الأولى، ورغم ما بين الاختلاف من علاقة وفرواق العلاقة بينهما، لا يعد هي البدء من تأكيد اختلافهما المصري، تلك أن العلاقة هذه بينهما هي علاقة مختلف، كما اشترت سابقاً تلك الملقبت علاقة لسائل وعطاب، أو غيب ما بين الاثنين من علاقة، المثلث الضخم، هي مهمة الحركة التاريخية المتأخر نسب إلى فهم مركلي هو بالقياس نفيس الفهم المادي الساركسي باستدلاله عينا القلائد البتري بمادرا الربط المصري، والمثلث بعينيكي، هي معالجة المسألة الطائفية، وهي فضاء النص المذكور من مبعث إلى آخر، دور التعبير بين الاثنين من مبعث البنية (بنة الدولة) هي مبعث نهجها الداخلي، إلى مبعث التكوين التاريخي لهذه البنية، يذوق، عقيب المسألة الأساسية الأولى، الكيف أممها المشكلة البنية، وتطرح مشكلة أخرى غيرها هي المشكلة التاريخية، وظل بعينيكي أن هذه هي تلكه، وإن قلعه عقيب تلكه العكس يضطر، الاثنين لشئ كان يضطر المشكلة البنية، بتعريفها، مرآة مبرر يحطرها المشكلة التاريخية مرتين يخطئها مرة بعينه الأولى، تلك أن الطرح الصحيح لسؤال التاريخي ضروري كما يثبت في الفصل السابق بمسألة طرح المشكلة البنية نفسها، التي في صلبها يخرج هذا السؤال، ويخطئها ثانية بوضعها في موضع المشكلة البنية، تأتي هي مكنها يلزم بين الاثنين علاقة من التماثل بسهل مبعث استبدال

لاولى بكتابه والعكس بالعكس ويسهل بالتالي فهمه استبدال
بعض العبارات بالآخرى والعكس بالعكس

2. العلاقات بين الرأسمالية وما قبلها

نحب عنوان بحبر النظامية حلقة جديدة مستجدة أم انتظام اجتماعي وسيولوجي مترشح¹ يقول جديدي في أول فقرة من مقاله «إن الربط المصري قدام لتكامل الداخلي للنظام السياسي في قيتان يتوزع ففروض تكون الرسمية في قيتان في طور أزمة نمط الإنتاج الرأسمالي على الصعيد العلمي ()» هو ربط يلوذ لا يحلله إلى مرتين

المعنى الأول، ومؤكد أن الانضمام الاجتماعي الإيديولوجي الطائفي نتج مباشرة لم يحصل قبل تولي شروط تكوين الرسمية. وفي هذا المنظور يبرز الشكل الطائفي للنظام، ولكنه أيضا على النموذج الكلاسيكي للأمة القومية الحديثة حيث يكون النظام الإثني هو النظام المحدد مباشرة للنظام السياسي الذي يشكل المكانة مباشرة له في طريقه بنسبة إذا صح التعبير. ويخود هذا المنزلق إلى اعتبار أن الشروط لم يسبق لها أن تشكلت سياسيا قبل قيام الدولة البورجوازية الليبرالية. وفي هذا فطلب لتصور من مستويات حياتها الاجتماعية المنظمة والضرورية في هذه المنطقة منذ قرون طويلة أعقب العهد الطائفي. وهو هذا المنزلق بعد الفهم تلك في صلاتها مع جوده أن المصطلح من الشكل الطائفي للنظام السياسي إشارة إلى أن النظام السياسي يمكن أن يكون معزولا عن بقية من النظام الاجتماعي والإيديولوجي.

١٢٤٠ هـ - ١٢٤١ هـ

لقد قيل في هذا البعد من البحث الأخير بـ «رجعة إلى ان
العلاقة بين كلاهما في هذا المعنى» البعدي الذي يعطيه رابعاً
إنهاء في نفس بطبيقي، «النظام اجتماعي ليندورجوي» يتناهي
في كتاباتي، «نظام سياسي يورجوازي كترولوجيالي» أشر عليه ان
يختلف معناه من كونه إلى آخر لكن ان يشارك النص المتعدد
حسب المعنى الذي لهما في نفس الناقد كأن كلاهما في النصين
معنى واحد، فهذا امر غير طبيعي حتى انه غير مشروع في
ممارسة النقد إذ لا يمكن للناقد ولا مجرد «كل واحد»
أن يستخلص من مجموعتي الطائفة بلهما ذلك النظام السياسي ما
يصلح من قرون مؤلفه إلى الانظمة الاجتماعية اليندورجوي
الطائفي للجماعات لم يحصل قبل توفر شروط تكون الراسخات
الطائفية هي «عنده» هذا الانظمة لكنها ليست كذلك بلقبة
إني لم كان في نفسه دليلاً، فكان عليه أن يأنط علي ما يعود إليه
دولي من «أن النظام السياسي اليندورجوي» وليس الانظمة
اليندورجوي - لم يحصل قبل توفر شروط تكون الراسخات
لكنه لا يصحح بالعيب أن يأخذ علي مثل هذا التورق، فهو قور
صحيح لا يدخل عليه ذلك، فو كانت للطائفية، والقصور ذلك
«الانظمة اليندورجوي»، لاختلف الأمر حيث تحت الكلام بلقبة
كأنني وثائقي لا تتكلم اللغة وإنما بقول الطائفة، «وعني
بها شيئاً وأقول الطائفية» «رأيتي بها شيئاً آخر مختلفاً»
يبد أن مفهومه للطائفية كما أظن لا يسمح بتمييزها في
واقعها الاجتماعي الراهن، في التبية الاجتماعية الكترولوجيالية
الطائفية ولا يسمح بالتالي، بتمييزها في امتلاكها نص في
عند التبية عنها في البنى الاجتماعية الباقية إنه بالعكس
ومعني بطرورة ان تكون واحدة ولا تختلف أو مخالف في

جميع هذه البعرة الساذجة والعامية، على اختلافاتها يقرن،
 مثلاً ١٠ إن أمر الانتظام الطائفي والعشائري التي سجلت تشكل
 الرأسية القبلية نواحي اليوم تسع نهاية السطحية بالسيولة بالنسبة
 السلطة والتمرد خلال حقبة النظام الطائفي القائم منذ تشكل
 الرأسية القبلية وانتميته (كما هو الحال بالنسبة للطائفة النورية
 في حواشيها مع الطائفة البهائية خلافاً ١١ لكذا ١٢ أصبحت هذه
 الأخر دائماً قدايات انتظم متلفه طينياً في نفس المرحلة^{١٣}
 إنده، ليس الشكل الطائفي شكلاً مستجداً لا تاريخ له^{١٤} بل
 ١ هو صيغة من صيغ النظام الاجتماعي المعروف قبل ظهور
 الراسية الكورنيكية وليس طريقة يبره لها مستجداً مع ظهورها
 وحيدة^{١٥} (إن الشكل الطائفي المازوم الراهن ليس إلا حلقة في
 سباق نظام الطوائف وتناوبه منذ عهد العاطميين وصولاً إلى
 تشكل المعاصر للسلطة المؤجل لقيام الرأسية الثانية^{١٦}
 ١٧ إن الانتظام الإيديولوجي الاجتماعي الطائفي ١٨ تسع
 الكافة لشكال تتألف في الراسية الثانية ١٩ من ٢٠ إن
 هذا الانتظام مرد تسع لأشكال النظم والانتظام المتطرفة بما فيها
 شكل الانتظام إلى الانتزاعية ٢١^{٢٢}

١٠ العدد ٢٥ ص ١٤٥

١١ العدد ٢٥ ص ١٤٤

١٢ العدد ٢٥ ص ١٤٤

١٣ العدد ٢٥ ص ١٤٤

١٤ العدد ٢٥ ص ١٤٢

١٥ العدد ٢٥ ص ١٤٥ ١٥٧

١٦ العدد ٢٥ ص ١٥

أما تحديد المصاحبة بألفه نظام سياسي متجذر في الطبيعة
الكونية الرامة متميزاً بجزئها مبرر بالتكس، يسمح برؤية
الاختلاف الكامن فيها. بينما في هذه الرتبة، رتبة في البنى
الاجتماعية السابقة رتبة كانت الطائفة في هذه البنى السابقة على
الرأسمالية، «اتطاف اجتماعياً رتبولوجياً» بعبارة من حيث
المستوى الإيديولوجي في هذه البنى، كما يظن بعض الفيلسوفين
الذين قد يكون منهم واحد = هو موريس غولبييه = يشرح مستوى
مكرر بوضوح، في مقالة مفكرتي لكن الطائفة ما كانت يوماً
في هذه البنى الاجتماعية نظاماً سياسياً، أو قبل، بلغة، فكلما
تدرجها حصلاً من الدربة، هو الشخص بدولة البروجرالية
الكونية القبلية، في تحديد نفسه كدولة طائفة حتى في
نظام العنق الذي منه الدولة الاجتماعية، لم تكن الطائفة نظاماً
سياسياً أو كلاً حركياً وما اثنى حالاً يقول إن الدولة الاجتماعية
كانت دولة طائفة، بالمعنى الذي لهذه الكلمة في لبنان الرامة،
أي بالمعنى الذي تظهر فيه الدولة البروجرالية نفسها كأنها دولة
طوائف. قد تكون الدولة الاجتماعية، كما هي عند البعض، دولة
إسلامية، فالأصح القول إنها دولة استبدادية تظهر حضور الدولة
الإسلامية، لكن هذا موضوع آخر لا مجال لمبحث فيه الآن
لكن الدولة الإسلامية هي الدولة الطائفة هي، أما الأمر
ظهر كأنها دولة واسعة، لمعنى الدين، رتبة في اجتماعها
وإحكامها وإسارستها ولها، بالتحالي، طابع نفسي مشترك من
قدماء الشرع الذي = تعقد كدولة إسلامية إنها إقناع دولة دين
وحد من معنى أنها الدين رتبة كدولة من حيث =
الدين هذا هو الشرع أما الثانية معتقده تعقد الطوائف وليس
شهرته، برغم هذا واحد مرصتها خارجيه من حيث هي

لذلك، إننا نلاحظ طائفي ليست الدولة الطائفية دولة عرقية، ولا هي دولة من واحد فالطوائف هي خلالها بالضرورة ليست امتداداً، بل هي كون الانقسام القسري عذراً أساسياً في وجرعة ليس الدولة الطوائف طابع قسري، ولا يمكن أن يكون لها مثل هذا الطابع، ولا يمكن لها أن تقوم بشرح. لا سبب من كتمها من رحمة بل لأنها، في ظهورها لذلك من دول غير البرجوازية السوطية نسوة، طائفة أو مجال لتمثيل السياسي للطوائف، لا المعايير القسرية

بالطبع، لا ينحصر الاختلاف بين الدولتين الإسلامية والطائفية في مستوى الطرح هذا من المعايير، بل بالمعنى يجد أساسه المادي في اختلاف نمط الإنتاج السوطي في كل من البلدين. لاقتصاديين المستقلين القسري الكونوميدي، والطائفية الإقطاعية. أو الاستبدادية. نحن ضد الدولة الشمولية للطوائف مطالب هو نظام العدل، لهذا لا يعني بأنها دولة طائفية. بل لا نقد الكلام معناه، ولكنك المعايير نقلاً وحرورتها. ولا يعني ذلك أن النظام السياسي الطائفي الذي فيه تمازج البرجوازية القسرية سوطية الطائفية، هو نفسه نظام العدل الشمولي الشمولي ذلك السابق على تكون البرجوازية كبرجوازية كبرجوازية كبرجوازية رأت بعد تاريخه في حد النظام أو في حد من أنماط حياة لا أحد بناءً، أو أنها يعطيك حد القاطنين. فلم بعد بناء على الأمرين، أو التوزيع أو البرجوازية

يأخذ على خاتمة، في المثلث الأربعة الذي يشير به، أ
اعتبار أن الطوائف لم يسبق لها أن تكونت سبباً قبل قيم الدولة البرجوازية الليبرالية. وأحد طي هي المثلث الثاني. كون

الحديث هو التكوين الطائفي للنظام السياسي يشير إلى أن النظام السياسي يمكن أن يكون محزواً عما يستند من استخدام اجتماعي وظيفي^١ بالنسبة إلى «المترق الأرق» مجرد وأكثر منه أخرى أن الطوائف هي بناء لم تكتسب وجودها السياسي الذي مره بالعبء، وجزءاً مؤسسي، إلا بوجود الدولة البرجوازية الليبرالية، في متعددية فكرة طائفية ويمكن تتبع تاريخ هذا التكوين السياسي لطوائف هي لبناء على استخدام نصف قرن تقريباً، من مشرق ١٩٢٦ الذي وضعت فيه هذه أسس النظام السياسي كنظام طائفي، حتى عزاز إنشاء المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى سنة ١٩٦٧، مروراً حتى لوائح الدولة التي تنظم وجود الطوائف في مؤسسات مختلفة وتنظم حلاقة الطوائف بالدولة وقد المرت مسابقة إلى كتابة قانون دباط التي ومالج بالتفصيل لا يخلو هذا التكوين السياسي لطوائف باعتباره أقرب ليست الطوائف قائمة ذاتية بل هي قائمة بصف الدولة الكونفدرالية التي بها «تتجسد مبادئ» ليس للطوائف هي تعبير أكثر وجود مؤسسي سابق على وجود هذه الدولة، ولا يمكن اعتباره أن يكون لها مثل هذا الوجود إلا بالدولة إن تكون الطوائف في مؤسسات ذاتية للدولة، حتى في استقلالها عنها، مره بعد، بالدرجة الأولى، فعل سياسي، من حيث هو، بالتصديق على هذه الدولة البرجوازية

مع إن يمكن لا يتم لنا مثلاً واحداً في هذا على «التمكين السياسي» لطوائف هي ليس السابقة على المراسمالية بل العكس إن كلاً من هذه على «النظام» اجتماعي وظيفي^٢ لمؤسساته يؤكد ما ألوله ويؤكد «الثنائي» أن الوجود «مؤسسي» سياسي لطوائفه هو بالعبء، وجزءاً البرجوازي

بالانتظام هذا الذي به يعتمد بمطبعتي الطائفة ليس الانتظام «المهين والسحار»⁶⁷ - على حد تعبيره - إلا بما هو انتظام ليندولوجي أما الانتظام السياسي، فلا وجود له في نفس مطبعتي، إذ لا مكان له في هذا النص أو قل، بالنسبة، إن به فيه ضمنية، مكانه هو للتوي جداً في لجنة البائسة بالديمقراطية فلك أن لوحة م. في وسر حتم، للديمقراطية، لا سياسي هذا هو السيد، الأساسي الذي يحتسب بمطبعي في نفسه وفي معالجة المسألة الطائفية وهذا ما سأناقشه في حينه

ما أكتبه إلى «المترقي الثاني»، لست أهتم كثير يمكن أن يشير الحديث عن الشكل الطائفي للنظام السياسي إلى أن النظام السياسي يمكن أن يكون معزولاً عما يستند من «انتظام اجتماعي وديمقراطي» من وجهة نظري، أو قل للندفة من وجهة نظر الفكر الذي به أفكر، ليس في الكلام على الشكل الطائفي للنظام السياسي البرجوازي في بيان ولا في الكلام على علاقة اللازم البنوي بين هذا الشكل للنظام وطبيعته البرجوازية أي حرباً سياسياً من الإيديولوجي الطائفي بل العكس هو الصحيح إذ أشكالاً اجتماعية محددة من الوعي هي - على حد تعبير هاركنس - في علاقة تلازم مع البناء القومي، القومي والسياسي، الذي يقوم على قاعدة مطلوبة من علاقات محددة من الإنتاج هي البنية الانتسابية للمجتمع هذا يعني، ببساطة، أن للنظام السياسي البرجوازي في لبنان شكلاً تاريخياً محدداً هو شكله الطائفي، وأن الشكل هذا، هو في علاقة تلازم مع شكل محدد من الوعي الاجتماعي أي قبطي هو الشكل الطائفي وأن الأثر (أعني

⁶⁷ المصدر نفسه ص 103 148

السياسي هو الذي يعدل الثاني أمني الأيديولوجي، ويشهد
 ٤ - وأن هذا كذاك أو تارك كذا هو الشكل البسيط يسيطر
 البورجوازية، في الحقلين السياسي والايدولوجي، وأن هذه
 السيطرة الطبيعية بعد بالطبع أساسها الذاتي في هذه العلاقات
 لإنتاج الكمونالية

٥ - لا يمكن فهم تلك التي قلت أن يعني هزلاً سياسي
 من الأيديولوجي فكيف أنت بهذا يمكن؟ كيف فهمها؟ أمني
 ما هو المطلق الذي يمكنها؟

3 - عودة إلى نظرية التفاضل

ليس صري أن أضع علي هذه ثلاثة أهم من هذا، أن أفهم
 منطق هذه التفاضل منطقاً كاملاً في نفس طبقي نفسه في هذه
 مثال ٥ - أن يكون - بوالكلام يجري على النظام السياسي
 - معزولاً عما يستند من النظام الاجتماعي (الديموكراسي) ٥ - سند
 السياسي في هذا النص، هو الأيديولوجي - بينما العلاقة بين
 الاثنين هي معكومة في نفس ما ذكرنا الذي أشرت إليه أعلاه
 منطقاً فتهماً يكمن في هيئة الأيديولوجي وهذا ما يجب
 مناقشته بلوك يمكن أن التمييز على أهمية مستوى النظام أو
 النظام الاجتماعي الأيديولوجي الطائفي، كمنهوى معين يؤول
 تدريجياً للحكم الشكل الطائفي بالنظام السياسي، هو تركيز يسمح في
 تدويراً وشكل والتي أشرت إليه تحليل الصديق مهدي حلال يفهم
 العلاقات بين مستويات العديد من جهة ومستوى الوسيط من جهة
 أخرى أي بين مستويات الإنتاج والنظام السياسي من جهة
 ومستويات النظام الاجتماعي الأيديولوجي الطائفي والشكل الطائفي

النظام السياسي من جهة أخرى، ولا يربط الشكل الطائفي شكل
مستجد لا تاريخي^{١٧}

بالحد من تأثيره، في هذا النص، عدم التمييز بين مستويات
التسمية ومستويات الهيمنة في البناء الاجتماعي ومستويات
التمتع به عند هي المستويات الإنتاج والنظام السياسي، أما
مستويات الهيمنة، فهي مستويات الانقسام الاجتماعي
الانيمورفي الطائفي والشكل الطائفي للنظام السياسي؟
مستويات التطبيق فيه إقته في جاز أخرى، مستويين اثنين
الاقتصادي والسياسي. ومستويات الهيمنة تنحصر في واحد هو
الانيمورفي. مثلاً يورد بنا بعلتي إلى الأساس العنصري الذي
ينطلق في معالجة مسألة الطائفة ومنه أيضاً ينطلق في نقده
ومعه مله الحق في إملة النقاش إلى مسألة النظري هذا الذي
منه، يدعي، أنطلق في مناقشته. ولقد قلت إن شرط النقد أن
تقوم كفاية معرفة معينة بالنص المنعقد. فإذا لم توجد مثل هذه
المعرفة الضرورية، كان النقد باطلاً. لذا، أصبح لطبي بالأساس
الذي، حل في كتابي (في الشاغل)؟ في فعل قراءة هذا النص
حيث من قول ما قلناه وتقدمه إلى إملة النظر في مكانته ومكانه
هاللي وما الحاجة إلى من لا يعالج مسألة الطائفة؟ بل ما
الحاجة إلى قراءة نص النص المنعقد؟ والجواب سهل، إن
الأساس النظري الذي تقوم عليه معالجة مسألة الطائفة في أكثر
من مائة مرة، مالم يتغير كتابي هي العلاقة. ومن الأساس ليه
الذي تقوم عليه دراسات الأخرى. ولكن أن كل مدرك ماوكسي
يعلم أن الأساس النظري لكل تحليل اجتماعي هو نظرية التناظر

أي، بالتحديد، المنطق الذي يحكم فهم علاقات التوافق واشكاله بين مختلف المستويات البنوية الكلية الاجتماعية في رحلتها المعقدة وفي ضرورة تطويرها التاريخي والاساس النظري هذا حافز في النص عنه الذي يتفقد حيزه لكنه حافز فيه ضمنه، من حيث أن النص هذا هو أثر منه وليس، بالتأكيد، كما لو كان، أو كما أساء فهمه بحتي. هو هو تألفي في أن يفهم كما يشاء، وسط العلاقات بين تلك المستويات البنوية، فمن هذا أن يصيبه إلا أصحبه ومن حقه أن يخطئه. والسفاهة من الجميع لكن، ليس من حقه أن يتسبب إلى فكر ليس فكري، أو أن يترك أن تفكر يفكر، في تحيله، إلى ما لا ينظر إليه فكري من تعبير كذاك الذي يفهم بين مستويات التحديد والمستويات الهندسة، فو لا يترك ما كان عنه أن يقرأ، فيتعلق على الأقل من صحة قوله.

وهذا يكن الأمر، وليس في رسمي أن أستعيد في هذه القراءة تحليلًا متكاملًا لمتى في دراسة سابقة، باختصار أكون قد نطقت تألفي مرتين مرة في تأليف فكري، ومرة في هذه فكر حيز الشكل الذي يقدم في تحليل العلاقات بين الاقتصادي السياسي والإيديولوجي. لصحيفة ما سببه إلى، أواني حوله على الإشارة، بسرعة، إلى أنني أسهر، في وحدة البناء الاجتماعي، بين تناقض الأساس، الذي هو الاقتصادي والتناقض الرئيسي الذي هو السياسي، والتناقضات الثانوية التي تتحرك في حقل كلي من طرفي التناقض الرئيسي هذا. وأميز انحاء في حركة هذا التناقض السياسي، بين الشكل الرئيسي الذي به يتحرك، وأكمله الثانوي الأخرى والشكل الرئيسي هذا ليس

واحد، وليس ثابتاً، بل هو، بالعكس، مختلف باختلاف الشروط التاريخية الخاصة بحركة التناقض. وهو، بالتالي، منتقل بين مستويات البناء الاجتماعي. قد يكون الشكل الرئيسي منه، إن شاء من التناقض السياسي الذي هو هو التناقض الرئيسي الشكل الاختياري منه في نموده، مثلاً، كشكل طائفي، أو عرقي، من شروط تاريخية محددة. رغم بكون الشكل الاقتصادي من هذه التناقضات في شروط تاريخية أخرى، وتوجد الملاحظة في هذا المجال، أن الشكل الاقتصادي هنا من التناقض السياسي هو غير التناقض الاقتصادي (الأساسي) وقد يحل محل البعض من التناقضات بين الاثنين، كما يجب الخية.

وسير أيضاً في تحليل البناء الاجتماعي، بين التناقض البنوي والتناقض التطوري. والتفسير هنا ضروري، لأنه به يكون التمييز مثلاً، بين التناقض المخطط والتناقض الميسر. فالمخطط هو الاقتصادي، الذي هو هو الأساسي والمسيطر هو السياسي، الذي هو هو الرئيسي. والأمر ليس بقطعي بالتفسير هنا محدد (نظري) لكنه ضروري لضرورة التطوير للبعد الاقتصادي. إن شاء من الأساسي، قياساً على محور التصرف البنوي الذي هو هو هنا، يعني نظرياً، محور بنيوي (أو رأسي) عليه، رغم تعدد مستويات البناء الاجتماعي في حدوده، ولا يمكن التعميم في هذه المستويات التي هي مستويات التناقضات البنوية في البناء الاجتماعي بين الأساسي منها مثلاً، الرئيسي، أو الثانوي، إلا بحدود هذه التناقضات البنوية. ولهذا عليه، فكيف يكون السياسي، بالتالي، هو الرئيسي، قياساً على هذا المحور العمودي. لكن الاقتصادي هو المخطط قياساً على محور التناقض التطوري الذي هو هو هنا، يعني نظرياً، محور أفقي. إنه محور

حركة التطوير التاريخي للبناء الاجتماعي المعقد، كمثل، أو كوحدة والسياسي، قياساً على هذا المنهج، هو المسيطر أما الإيديولوجي، فليس له مستوى يتجوز إلا في ارتباطه التبعي ارتباطاً بنوعه بالسياسي. الإيديولوجي هو، في التعبير أكثر، واحد من مستويات تمظهر السياسي. أكثر إلى هذه الأسماء المعقد ولا أخف هذه، لأن إطار هذه المقارعة ليس المجال الملائم لذلك.

لهذا قلنا، وفي غيره مما سبق، وجب التمييز أيضاً بين علاقة التحديد وعلاقة السيطرة. في تحليل العلاقات التراتبية بين منظمات البنية الاجتماعية ومستوياتها، ووجب أيضاً، للضرورة المنهجية نفسها، التمييز بين علاقة السيطرة وعلاقة الهيمنة. ومن الضروري عدم الخلط النظري بين العلاقاتين. لفهم هذه الضرورة، في وجه هذا، إذا علمنا أن السياسي هو جو الصراع الطبقي. بأن ليس الدولة، وليس المصنوعي، ولا السياسي، إلا من وجهة نظر الطبقة البرجوازية المسيطرة التي تطرح، أولاً، فكرة تائهة الفكر بالمطلق، وتقدم به التواضع الاجتماعي، في شكل ظهوره، به. تائه التواضع بالمطلق. إذا كان السياسي، بالممكن، هو جو الصراع الطبقي وجب، نظرياً، أن يصرحاً التعبير في تحليل البنية الاجتماعية وأنشأ مبرهناتها بين مواقع نظر طبقة مستغلبة متناغمة مشهورة. وجب، بالتالي، التمييز على الأقل، بين موقع نظر الطبقة البرجوازية المسيطرة، وموقع نظر الطبقة الثورية المنتهية، التي هي الطبقة الغامضة لهذا وجب التمييز أيضاً، بين شكل من حركة الصراع الطبقي. فبعد نظرياً وممارساً، من موقع نظر الطبقة المسيطرة وشكل آخر من حركة هذا الصراع، مختلف من ذلك، هو الذي يشعده نظرياً وممارساً، من موقع نظر الطبقة الثورية المنتهية. هذا ما فرط على التمييز بين حركتين من الصراع

انطباعي مختلفين. أما بين شكلين من الحركة العامة للصراع الطبقي التي هي حركة اليسارية اليسارية للكل الاجتماعي. لأن في الحركة الاجتماعية للصراع الطبقي وهي حركة من مروج نظر البرجوازية التي حاولت توضحها هذا الصراع في الحركة في شكله الرئيسية من مواء السياسي البنيوي، فكل من حركة في شكله الرئيسية، كصراع سياسي هو بالعكس، صراع على السلطة. والثاني من الحركة الاجتماعية للصراع الطبقي وهي حركة من موقع نظر الطبقة الحاكمة التي تهدف أولاً في أشكاله وتوسط مختلفة من مصادرها، إلى دفع الصراع الطبقي إلى الحركة على مستوى البنيوي في شكله الرئيسي، كصراع سياسي هو صراع على السلطة. والمستويات البنية الاجتماعية، في كل من هاتين الحركتين المختلفتين. عن الصراع الطبقي، تشكل عن التوافق والتفصل، مختلف من الأمور الخاصة بالثقافة، مثلاً، هو الذي تعتمد به هذه المستويات، جعل سيطرة الممارسات السياسية البرجوازية في العمل السياسي للصراع الطبقي. والشكل الاجتماعي هو الذي تشكل فيه جميع التناقضات الاجتماعية لتصل في مركز تصورها السياسي. وبشرط إمكان هذا الشكل هو سيطرة الممارسات السياسية لتطبيقه الدوري الفعلي في الحركة السياسي للصراع الطبقي.

لأن السياسي هو الصراع الطبقي، ويجب التمييز بين ثلاثة السيطرة العبرة وحالة ظهرت الحقيقة. ذلك أن الصراع الطبقي برهمن كونه حراً، يتجسد هو في التناقض القائم فيه بين الطبقتين الرئيسيتين البرجوازية والبروليتارية. ليس صراعاً بين هاتين الطبقتين فقط. إنه نوعاً صراع بين حائليين مختلفين، تعتمد كل من الطبقتين الرئيسيتين في كل من هاتين الحالتين،

بأنهاء حديثه، القطب الجانب للتحالف هذا يعني، ببساطة، أن كلا من طرفي الصراع الطبقي، أو أن كلا من هذين المعاملتين المستعمرين، هو حقل لتناقضات ناتجة بين عناصر التحالف الواحد. إن هذه حقل لصراع طبقي بين هذه العناصر، ويجب تمييزه من الصراع الطبقي القائم بين الطرفين الرئيسيين. لن كانت العلاقة القائمة بين هذين الطرفين هي علاقة سيطرة، فالعلاقة القائمة بين العناصر المكونة لكل طرف من الطرفين هي علاقة عيشة والعلاقة بين هاتين العلاقتين أساسية في تحديد مبرور التناقض الرئيسي الذي، بصيرورته، يشجع مبرور التناقض الأساسي نفسه الذي يحمله. وهذا يقرب أمر كسر بالغ التعقيد، لا مجال الآن للبحث فيه.

4 في تلك التمييز بين المستويات التحليلية والمستويات الهيكلية

ربما كان من غير السهل كل الناس أن أتت الفاروق وتأتي إلى ما هو من حيز من منسجبت جدا تمتد من المبرورات النظرية التي هي إدراك معرفية أراها ضرورية لإنتاج معرفة مبرورة بواقع اجتماعي ملموس. ولقد حاولت أن أستعين بها في معالجة المسألة الطائفية وما أستعين بها أيضا في نقد باقدي لقاء وهي من مبرور أيضا لقد التفتت هذا بأكثر من أساسي على ما ورد في نصيحتي من تعبير كمستويات التحليلية بأنها مستويات الإنتاج والنظام السياسي، ومن كسبه كمستويات الهيكلية بأنها مستويات الانتظام الزيجولوجي. أرى في هذه المفرد عسوقاً لا يقله فكر ماركسي وما دام هذا الفكر هو كثره

النفاس بينه أماله بعثة هو في عيني ملقعة حاركي
 التبريد (إلهام في نقد الاقتصاد السياسي) لا أقرى حد من
 بهد التلحح بنهر أظنوه في وجه محلووي، لأرة بختيت عني
 عفا ورتة حد فالكه أقوي هذا لأن جطيكى مفكر ماركسي والله
 ليهأ ماركسي وأزليات فكترا الشتراك هك أن الاقتصادى هو
 المستند. وهو البناء الشتراي، وهو القواعد المادية لهذا السياسي
 فهو، ولايتيولوجي الملائم له، البناء المفرقي، وهو المصير
 فكتهم المتطلت الأمور على عيني حتى راج يتبع السياسي في
 طوره واحد مع الاقتصادي في لحانة مستويات التجهيد، دور
 ميسر بين الاثنين، كأنهم في التحديد والتحديد، وحاد
 راستن، لايتيولوجي متوفا فكل محل السياسي، وحاد هو
 الموضع والمصدر والتأثير

يخلق بعيني بين الاقتصادي والسياسي، وبين السياسي
 والايتيولوجي، بين علاقة التحديد وعلاقة السيطرة، وبين هذه
 وعلاقة التجهيد، وبين، في حالات الخلط هذه، جسماً إلى
 نتيجة واحدة هي نقيض السياسي واللغة دوره التقني في حيث
 هو دور العامل الرئيسي المسيطر في تطور البنية الاجتماعية
 القائمة والسياسي هو، بالتحديد، صراع الطبقات، في أشكاله
 التاريخية المختلفة ولا وجود لطبقات، ولا صراع بين الطبقات
 إلا في شكل تاريخي مختلف بنية اقتصادية محددة، بسط، بسط هو
 الانعاج أقوي هذا لأؤكد أن مثل هذا السياسي يستلزم
 الظروف الاقتصادية ويشرى وجوده. ما دام السياسي هو
 للصراع الطبقي، لا يمكن، في كثير الأمر، عزله عن الاقتصادي -

حتى لو كان الكلام محصوراً فيه . إلا أنني وفي شكل
وقت، والفظة من رمي التمثيل رمي عند تسبق يوم الملائكة
بما رمي الاقتصادي فلهذا كان الاقتصادي في إطار هذا الفهم
حاضر في سياسي من حيث أن السياسي أثر متعدد متعدد
ويستند في الشكل نفسه الذي فيه يستند به الاقتصادي، إن
في السياسي حضور معين هو بالاضبط، حضوره في هيبة
المحضور اللاتيني في الترميز في الترميز الترميز من حيث إلى
التحليل في تحليل السياسي، أي في تحليل حركة التصريحات
الطبية في نهج اجتماعية محددة والتفكير هذا يتكرر في ضرورة
رد السياسي إلى الاقتصادي، في مقاربة الأشكال نفسها التي فيها
يتكرر بها هو السياسي، خلاف في تنكف الطائفي أنون هذا، لا
أعود ثانية إلى البحث في علاقات الترابط والتفصيل
الاقتصادي والسياسي (والإيديولوجي أيضاً)، بل لأؤكد، بمرور
الوقت إلى تلك العجبة التي جعل فيها تعطيني لا تدور في هيبة
السياسي وعلاوة الإيديولوجي تالياً، فلهذا أن تفكير
السياسي هذا، بمرور فلهذا، إلى تفكير الاقتصادي نفسه أو فلهذا،
مطلعيه، إلى ما يحل به هذا التعقيد يظهر هذا التعقيد كذلك،
في تفكير الإيديولوجي بأنه «المزحل والسوي» والمناقشة يكتب
الإيديولوجي، باستقلاله هذا الاستقلال عن السياسي والاقتصادي
بأنه يعطيه ليس حتى للأصابع، كآلة عالم يحلله، عالم من
كراره، يشع للتعاطي أودت الباطن متعلقة من الإنتاج، وبسر لا
يصير كأنه جوهري إنه «الأنظمة الطائفي» إن، الذي هو هو
واحد في مسائله، ضد المستعير السياسي، أو الاقتصادي إن
«المتنسخ» ضد «المبتعد» وهو هو التاريخي، فلهذا إلا تاريخ

إلى مثل هذا الفهم الغريب للتاريخ، يعزل بعضنا في فهمه الإيديولوجي في عزلة عن السياسي والاقتصادي وهي برهنة في هذه العزلة وهو فهم أليل ما يمكن أن يقال فيه إنه غريب على المنهج التاريخي إلى هو هو الفهم الثاني بقية ليس من حادى أن الجمع الثقافي على مثل هذا الصعيد من حلاقة الثقافة في الفكر بين المثالي والعملي وليس من حادى أن يكون حتى في النقد أنه إيجابه الفكر الذي أنشد بالقرن إنه مثالي، كأن بهذا للقرن يتولى النقد لكنني رجحت طرأة في أن يتضمن بعضنا بالانزلاق إلى مثالية في التفكير^{١٢} في كنهني الطائفة - وليس الطائفة كما يكون بلها علاقة يابسة معند يصر رجوعها شكل من الصراع الطبقي، ويصر إجماعا شكل آخر من الصراع الطبقي^{١٣} بهذا المادية في التفكير تكمن عند في تلك الفهم الغريب للتاريخ الذي يعني به التاريخ مقولاً على رأسه وهو أنون فيسفي^{١٤} إنه أعني يتكرر الطرقة في في هذه الممارسة في المثالي المثالية مادية والمادية مثالية من اقتد عند هذا الأمر إذن إلا قليلا لأعود إليه من زاوية أخرى

٥ - في نقد هيئة الإيديولوجي

لقد ألق على السؤاله حين قرأت حقاذا بعضنا كيف وصل لانقص إلى تأكيد أن أطر الاعتقاد الإيديولوجي الثقافي قد السمعة لثما فيه حقة للمعاد من الإنتاج وما زالت مؤهله للتأنيح لأزمنة أخرى من الإنتاج؟ يجب أمكن فيديولوجي في حارة أخرى أن يكون له عند ذات بنوري يفرق حتى التي للاقتصاد؟ وديس

انتهويات يكمن في منطق العلاقة التي يلبسها لاقتصادي بين الاقتصادي والسياسي، من جهة والايدئولوجي من جهة أخرى. ففي هذه العلاقة، لا يحدد مستوى الايدئولوجي بأنه المستوى المهيمن ألا باستقلاله بذاته عن الاقتصادي والسياسي، وينبأ هو في واقعه المبني، النظري، ككل من الاشكال التي فيها يظهر السياسي. في شروط محددة بالاقتصادي إذ تحرر الايدئولوجي من السياسي هو الذي يفرد إلى تحرره عن الاقتصادي، ويجعل منه، بالغا، المستوى المهيمن. ويتصوره البرودج هذا، يستحيل الايدئولوجي - الذي هو، في حقيقته، «الانتظام الطائفي» - إداراً اجتماعيا عاما فيه يجري حركة التنازع. وفيه لتضخم بل إنه الإطوار من الترسخ المتكرر السبائل المراحلة الأوحده الذي فيه يجري التنازع إلى مستقره. وليس للتنازع إطار أكثر طوره. هكذا يحتل الايدئولوجي، في هذا التنازع، نفس محل السياسي بحسبه مفهوم بدوره، من حيث هو، بدلا منه السياسي - (ملاحظه أكثر الظن ان كلمة المهيمن هذه لها عند بولسكي معنى المهيمن لا سيما أن بولسكي لا يصور في نظام فكره رجواز مفاهيمه، وير السوارة والهيمنة. ولعل هذا أكثر من تعييب السياسي - بل إنه يحتل أيضا محل لاقتصادي نفسه ويقوم بدوره إزاء حيلاء البعده المهيمن. بسبب من غياب الاقتصادي في تحديد دور الايدئولوجي نفسه، نتيجة لتعيب السياسي ومهدد يمكن الامر هناك دور لاقتصادي في تحديد الانتظام الطائفي لا يظهر من حين بولسكي، كأنه لا وجود له. ثم إن التباين الطائفي الذي للايدئولوجي في هذه النص (أو الترسخ الذي له) يحلله لدره على التعقيد وقاهيا في التعقيد أقوى من قدرة الاقتصادي وماهيمه يظهر هذا في أكثر من موضع في مقالته بولسكي كما

التالي. إن تلك الظاهرة لا توجد في تأكيدها مبدأ تصويرها وتفسيرها بلانها، واستمرار حضورها في البنية الاجتماعية إنما وبالعكس لسانها. نجد مبدأ هذا التفسير في عناصر هذه البنية وفي آلياتها الداخلية الخاصة. إن الرأسمالية هي لبنان هي التي - هي محور تغير مبادئ - تفسير الطائفية حتى. لو كانت الطائفية جزءاً ظاهراً مرصفاً في التاريخ، تعود إلى ما قبل الفاطميين أو جداهم، وبوت الطائفية هي التي تسر رأسمالية أو المجتمع رأسمالي الطائفي. بل إن الرأسمالية نفسها هي التي تسر توسع الطائفية ذلك، ولا نجد الطائفية هي تأكيدها مبدأ تفسير مرصفاً هذا. هنا يكمن جوهر الاختلاف بيني وبين الآخرين: نحن نهمهم بعض الماركسيين كـ"ميكلي"، مثلاً أو ضاهي أنهم يسرون الرأسمالية في لبنان، بالطائفية، رأياً أكثر الطائفية بالرأسمالية. قد تكون هذه الفصيلة من الفرق غير بعيدة وهي كذلك. قد تنتج إلى نتيجة لنا. يرد بأنهم يسرون العناصر بلانها. ويسود هذا تاريخاً. وكذا الأمر الداخلي بالباطن والباطن - لا بالباطن - الأمر أيضاً استمرار حضور الباطن فيه. أما التاريخ، فحتى الأمر غير التكرار في التماثل إلى الاختلاف. وفي اختلاف الباطن، يُكتسب تاريخ الباطن، وفيه أيضاً يُعبر التاريخ مختلفاً.

لا اعلم بقدي إذا فلتت إلى حشر الرأسمالية بالطائفية من حيث هو جزء في الطائفية، التي هي حتمية انتظام اجتماعي بديمقراطي مفرغ، مبدأ تسير النظام السياسي البرجوازي. هذا هو نظام طائفي. عدوله، هي تعب السبق الذي كُتب أجداده. إن مستوى النظم أو الانتظام الاجتماعي الإيديولوجي الطائفي كمنطوق مهيمن هو الذي يؤمن تاريخياً لقيام الشكل الطائفي

للنظام السياسي،^(١٠) فلو أنه هذا إنشده يؤكد ما أقول. ويؤكد ما أقول أيضاً من أن أكثر وطوحاً يكون فيه بطيكي «كأن نعلق مودي حامل» أن يرى العلاقة بين الشكل الطائفي للسلطة والشكل الطائفي للمجتمع وهي علاقة تلازم بنوي تاريخي مباشر مترسخ إلى جانب علاقة الشكل الطائفي بالراسمالية فتتجه كعلاقة تلازم بنوي غير مباشر ومستجدة^(١١) بمعنى هي هذا النوع، هي الظاهر أمام علاقات مختلفتين متجاوئين^(١٢) الأولى ينشدها بطيكي بالعلاقة المباشرة والمباشرة^(١٣) وهي القائمة بين الشكل الطائفي للسلطة - التي يخلط بطيكي من تصنيفها بالسلطة الرأسمالية البرجوازية والشكل الطائفي للمجتمع إنها «علاقة تلازم بنوي تاريخي مباشر مترسخ» أما الثانية فهي القائمة بين الشكل الطائفي للسلطة السياسي البرجوازي والرأسمالية «القائمة» إنها «علاقة تلازم بنوي غير مباشر ومستجدة» وبمناقشة صريحة بين صورتين الإنشيد يرى أن التقابل - أو التقابل - قائم بينهما جلياً باستفاد واحد منها هو تحت التاريخي الذي ينحصر في العلاقة الأولى عود الثانية وفي هذا تأكيد على أن التاريخ هو عند بطيكي، لايمودونجي، وهو المستورد هو، وهي المسائل يطالب على في تحويله لتحويل شرط تماثله، لأنه عوداً في تراكمي والعلاقة بين حائزين الملاكين هي هي من بطيكي، علاقة متجاور وهي. بالتالي، علاقة خارجية يكاد ينعدم فيها دور الثانية الخاصة بالخاصة. علاقة الشكل الطائفي بالرأسمالية الخاصة - تباد على دور الأخرى الخاصة بالخاصة. والخاصة أيضاً في الخاص - «علاقة الشكل الطائفي بالشكل الطائفي للمجتمع» - كأنها ليست هي النص إلا من باب فتح القلب

(١٠) لمحمد - م - ص ١٥٧

(١١) المعدوق - م - ص ١٥٧

والنهر في هذا واقع كل الموضوع إن «التشكل الطائفي»
 «مجتمع» وهو تشكل إيديولوجي، بينما ماركس يتكلم على
 التكيف الاقتصادي الاجتماعي والفرق بين المفهومين كبير، كما
 ألبير مايفر هو الذي يحدد الشكل الطائفي بالسلطة، حتى لو
 كان يعود إلى عهد الفاطميين، معنى هذه هي تعبير آخر، أنه هو
 الذي يفرس على السلطة السياسية الأساسية البرجوازية فتورده
 أن تكون سلطة حاكمة «التشكل الطائفي» لهذه السلطة لا يحدد،
 وإن تعبيره، هي كونها سلطة برجوازية، ولا في كون البنية
 الاجتماعية التي تقوم عليها هذه السلطة البرجوازية، بنية رأسمالية
 «قائمة»، أي، بالتحديد، كروتشياله، بل يحدد بالمعنى، تصويره
 في أن «مجتمع» التكتلات، أي كروتشياله طائفاً يعود إلى عهد
 الفاطميين ليس من عارقي كبر من هذا القدر، وذلك الذي يؤكد
 أن السلطة في لبنان قائمة لأن كينونة بعد تحاشي طائفي، وأن
 الدولة هي طائفة لأنها، دولة طوائف، ويتأكد هذا الضلال بين
 القولين، ومن المستحسن من الفكر اللينينيموسية، في أن
 «العلاقة المهيمنة والمباشرة هي» في نفس المعنى، بالضغط، هذه
 العلاقة المتوسمة القوية بين الشكل الطائفي بسلطة والتشكل
 الطائفي للمجتمع، كأن هذا «التشكل الإيديولوجي» يدخل، في بناء
 فكر يعينكي «موقع الفاعلة» أو البنية التحتية، التي يعرف عليها
 ذلك الشكل الطائفي من السلطة التي توسع لها، بالتالي طابع
 طبعي تاريخي معقد يسطر حمله من الإكساج من السيطرة على البنية
 الاجتماعية القائمة، وطبعي أن يكتمل مثل هذا الطابع الطبيعي
 المبكر السلطة السياسية، باعتناء هذا النمط المعتمد من الإنتاج
 وبرز تلك السلطة إلى «التشكل الطائفي» للمجتمع، الذي بين
 القول أنه شكل إيديولوجي، لا إلى الاقتصادي، بما هو سط

الإنتاج الأول، إذن، إن «العلاقة السوية المتبادلة» هي، في لغة بوليفي، تلك العلاقة المتروكة، لا العلاقة «السوية» المتبادلة بين الشكل الطائفي للسلطة والرأسمالية «الناطقة» والعلاقة تلك لا هدف - هي أيضاً التمييزية المتحيز كل من الشكل الطائفي للنظام السياسي والانتظام الاجتماعي والإيديولوجي⁽¹⁷⁾، تلك تلك الانتظام الإيديولوجي هذا هو هو في أصوله وتكويناته، وهو ضرورة، و يعبر في أصوله وتكويناته وحققاً مترسماً لا يتغير، يسمح لكل جديد من التاريخ - حداثي - حتى هو كان الجديد هذا هو الرأسمالية، بل الاشتراكية نفسها - هكذا يتأكد تتواصل النظام البشري التاريخي⁽¹⁸⁾ بين الشكل الطائفي للسلطة - والشكل الطائفي للسلطة - وهو، بهذا، المضمن للتاريخ ولا يمكن أن يتغلب إلى عدم تلازم طائفة في بنية السلطة الطبقية بغير هي كاتبة: تنظيم يكتمل انتظام اجتماعية إيديولوجية طائفة تدرجت لتكتمل أخيراً مع بنية الرأسمالية الناجمة⁽¹⁹⁾

مفارقة التفسير قلبي للتاريخ الاجتماعي أنه يمنع في التاريخ مادة التفسير، ويشرح هذا التفسير لا كإمكانية رحبته، بل كضرورة لتحقيق في صرح طبقتي - وبصرح طبقي - يترك أن من شروط القوة أن تصل القوى المنتجة في علاقة من عدم التلازم مع الأمر السامي التي فيها تظهر، والتي هي، بالضرورة، صلاتات الإنتاج - لعل يجرى القول إن «طريقة» هذا «التفسير» الذي يترجمه بوليفي هي، بالمعنى، إقبال طائفة التفسير في التاريخ، يبرهن

(17) المستوحاة من (197)

(18) المصدر نفسه من (197)

(19) المصدر نفسه من (197)

الأنظمة القوية فيه بين شكل طاغية قسرية وشكل (أي للبيئة).
 طاغية السجسج؟ وكيف يمكن تسمية التاريخ الاجتماعي أن ينشأ
 في كائنات أو في علاقة بين عدم الأنظمة مع أطرها (الناظمة)
 ما كانت هذه الأطر طاغية متمثلة في كل منظر اقتصادي أو
 سياسي في انعطافها الإيديولوجي المتكرر في نواحيها؟ تصور
 السجسج في ذاته. يحسب هذا المنطق في الفكر ومن التفكير
 أن يقوم في تشكيل الطائفة، وأن يكون له نظام سياسي هو شكل
 طاغية يقوم بتوجيهه. هذا يعني أن السلطة هي، على الرغم من
 طائفة، تبقى طاغية. سواء أكانت البيئة الاجتماعية إنطاغية أم
 استبدادية أم رصاصية أم حتى استوائية. ذلك أن بناء حركة
 التاريخ الاجتماعي هو طاغية هي «الاقتصادي» أو «الإنتاج»
 بين الإيديولوجي المتمرد من كل شيء. الخارج على كل تحديد
 والإيديولوجي هذا، الرسمي، المعلن، المؤمل، الموعود،
 الناطق، المخطط، المباشر، المتوسخ، المتواحد، الذي لا يحد
 محدد هو، بالضغط، النظام الطاغية. لذا كانت السلطة السياسية
 به، دوماً، سلطة طاغية. فبتميمه لدرج، طاغية، مهما اختلف
 طائفة، الطائفة على امتداد نظام الإنتاج منه. وفي
 هذا يقول بديكتي، «عند أي التباس» إلا يمكن أن يقوم نظام
 سياسي في مجتمع طائفة ما زائد يتنظم إيديولوجياً واجتماعياً وديناً
 في إطار طائفة دية أن يكون شكل هذا النظام طائفة»¹⁰ حين
 يمدد «النظام الإيديولوجي الطاغية» مثل هذا الدور في نموده
 الشكل الطائفة للسلطة السياسية البورجوازية. يفك اقتصادي دور
 العامل البشري وتمازج بالثاني الرأسمالية «تكتسب كل أثر في

¹⁰ «المعبر منه من 107

تصميم النظام السياسي الطائفي بل حتى لو كان لها أثر ما في تحديث هذا النظام، فهو أمر يستحق الاستغناء عنه، ما دام ذلك «النظام الإيديولوجي» المسترخ، هو مبدأ تفسير «الاستبداد»

قد لا يو قني، والذي على خلق منه في الجماء هذا التأويل، وقد يحترس خلق التأويل إنه لم يلم الدول المستبدة بالانحياز، بل انضى بأن وضع الاقتصادي هذا هي علاقة بالسياسي هو فيما سجلته «بصورة غير مباشرة» في بلدان «العالم الثالث» بينما هو، في بلدان «المتروية» فيحدد شكل النظام السياسي مباشرة، هكذا يحدد الترخيص النظري للإيديولوجي، من حيث هو، في البناء الاجتماعي، المستوى المهيمن النظام العام، «أما المبادئ» «السياسي» في تميز بلدان «العالم الثالث» من بلدان «المتروية» أي في تميز الرأسمالي «الناج» من الرأسمالية الإمبريالية، والتميز هو، طرفي العلاقة الإمبريالية ضروري لمهم السوط الذي يحتله الإيديولوجي في بناء فكر، يمكنه ترك القاموس الكلام حتى يوضح نفسه فكره، هو.

فعندما يكون النظام الإيديولوجي والاجتماعي والطائفي والمفاهيمي ملك على حوز الشروط الخارجية التي تكونت فيها دولة ليبرالية كنزلة طائفة تصبح عند الشروط الإنسانية التاريخية هي المصلحة ولكن بصورة غير مباشرة القيام النظام السياسي للدولة البرجوازية، وسكانا وشراءه مذهب للترويج

– لو نعتبر بأن رشح مثل خلا النظام الإيديولوجي والاجتماعي والطائفي ما قبل الرأسمالي هو هو الشروط المهيمنين مباشرة في فهم الشكل الطائفي النظام السياسي للدولة ليبرالية، كما أن في مثل هذا التبرير، تحريم للعالم الثانية من الأنموذج في توصيف معينة بحدود العالم الثالث حيث يتكفل المستوى الإيديولوجي المهيمن

برحلة النظم الاجتماعي الدلائل وإحدى إحداه في هذه المستوى
الإنتاجي البسيط

وإن اعتبر بأن لتكوينات النظم والمكونات هذه، التي
تحتل لتكوينات الإنتاج ما قبل الرأسمالي وتحتل للانتقال إلى
الرأسمالية الخاصة والسمت، لاقت لتكوينات هذه الرأسمالية الذاتية
هي هي لتكوينات التي تسمي للانتقال من الرأسمالية الذاتية القديم
المرتب إلى رأسمالية لتكوينات مكلفة في توسعها واحدة في طبيعة
ناتجها وانتقالها للتكوين

وهذا يرى في مقولة مودني حول أن التكوين الطائفي لهذه
القوة هو أساسي () بوجهها كذلك بوجهها
بها العنصرية الخاصة للنظم الإنتاجي الاجتماعي البورجوازي هي
المتروية، وهو ما يحدد شكل النظم السياسي مباشرة والمباشرة
المستوى للنظم الإنتاجي الاجتماعي البورجوازي التابع، وهو ما لا
يحدد شكل النظم السياسي كشرط لكونه مباشر بل يحدد ضرورة
غير مباشرة رفق ما يسمح به وتعتبر له جوانب الانتظام الاجتماعي
القائم الإيديولوجي كالتنظيم مهمي وعملتي وكشرط مباشر

وميليه والسالك هذه إلى استبدال مقولة المصنوع مودني حلال
بالقوة بأنه طائفة النظم السياسي للرأسمالية التابعة التي شملتها
يحتل إلا شكل من أشكال التناغم الطائفي المهيمن التي تحتل
وتحتلها البلاد أو التي سوف تحتلها طائفة تومرت الشروط
الخارجية لمرور اليمين لطيفة للرأسمالية التابعة بها⁽¹⁾

كان على أن أثبت هذا التبع بكامله حتى ألحق بالتالي مرحلة

عربي التفكير، وانكازه بشير، فأنما قد يكون ممبياً بين
 البورجوازية يقول: في حلقه بعد، إن «الانظام الطائفي»
 ساهل على الرأسمالية، وهو هو الشرط المهيمن مباشرة في تمام
 الشكل الطائفي لمنظام السياسي البورجوازية. عند يعني
 رهبوع، أن الطائفية التي هي، عند عبكي، تكت «الانظام»
 تنتمي إلى علاقات ما قبل الرأسمالية. وإن هذه العلاقات معها
 ما زالت قائمة في البنية الاجتماعية الرأسمالية «التاريخية» وأنها،
 في هذه البنية، هي التي تفسر لشكل الطائفي لمنظام السياسي
 البورجوازي: لا يجد هذا المنظام، إلا، لتسيوه في البنية
 الرأسمالية على هي البنية السابقة عليه، ولا يجد، بالتالي، تفسير
 في الاقتصادي الواسع، بل في الإيديولوجي السابق عليه، الدائم
 حتى في الحاضر.

في أنقش هذا الموقد عندنا، بالتحصيل، في مفهوم
 سابقة، فلا داعي لتذكر أو نكتفي أبداً، من الناحية الشكلية
 البحتة، أن الفرض، المحقق، أنه لابد منصبح، فصلاً يربط
 عبكي، في نهاية عصر، «الشكل المنظم الطائفي المهيمن» وتجدد
 هذه الأشكال، بتوفر «الشروط التاريخية لعمود البنية الطائفية»
 برأسمالية السابقة، ما دام هو يؤكد، في مطلع عصر، امتلاك
 ذلك «الانظام» الإيديولوجي الطائفي، واستغلال أشكاله أياً
 من هذه الشروط، من حيث هو مباشر عليها؟ لا أجد بهذا
 النقض تفسيراً أكثر سوى ذلك العمود، التي وأنها انطفأ عليها
 في محاولة التوفيق: في التحليل بين الطائفي والطائفي، وفي
 حديد روح العلاقة بينهما، إن، يعني هذا التناهي، أن من
 أمكان التفكير في مستند العلاقة بين الاقتصادي والسياسي
 والإيديولوجي، لا سيما حين يكون هذا الفكر رافد بين شعوبنا

٩٠ مائة نظامه المادي، و«نראה مختصة للتاريخ» فيصنف به عن أسسه
النسبية.

وأتساءل ما هي هذه «التشكيلات الطائفية» التي نسمع
وتناقضات هذه أنظمة متعاقبة من الإنتاج؟ ما هي هذه
«التشكيلات» التي نسمع نكحل بتغير اقتصادي وسياسي؟ فهل هي
تتبع أيضاً غلبتَ الزيدون؟ أم أن «الزيدون» الذي هو بها
ماظم كل تغير وتغير، ثابت لا يتغير؟ ومن أين لهذه «التشكيلات»
مثل هذا التبات الذي هو جوهري أكثر منه بنيوي؟ إنها، في بعض
ممكنات، تشكيلات لا يحددها نسط من الإنتاج، كأنها تترك
الأنظمة الإنتاجية جميعاً، نحدد ولا نحدد، أقرب تنبيهه طائفة
«التشكيلات» التقليدية والعلاقات بين الرأسمالية التي يرى فيها
محسن إردنيم فهي تولد كمتنفس وأسماءات «البناء»^(١) ربما هي
عند «الرأسمالية» لانتقالية السكفة في لوستها، لوعدة في طيحه
لداستها، وانقائها «اللاحق»؟ نعود لا نعد سوى على صوم
الفكر في تحديد هذه الرأسمالية التي لا نعرف، بماذا هي لتجلب
عن «الرأسمالية» اللبابة التابعة الرأسمالية، وقائلاً هي تتخطى حياء
ولا نعرف أيضاً إلى أين هي متقلة.

٦ - في الاختلاف بين طرفي العلاقة الإسرائيلية

لم أصل، أخيراً، إلى التمييز الذي يقوم به ممكنات بين
«التمدية» القابلة للتقدم الإنتاجي الاجتماعي البورجوازي في
السترويناء، والتمدية المتطورة باستخدام الإنتاج الاجتماعي

(١) مصر إبراهيم، مقال «نحو» بابية بعد الفهم، ص ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥

البرجوازي التابع؟ يافت على نقدي عدم اهتمام بهذا التمييز بين الديمقراطيين، بعد أن كان قد اهتم به في مطلع مقالته، والنظر في الشكل الطائفي لنظام السياسي البرجوازي فهذا على مستوى الكلاسيكي للرأسمالية الأوروبية^(١)

قراءة متأخرة للنص، يرى ان التمييز هنا بين الديمقراطيين يحددهم من ان الأولى متبسة هي المالكة، والثانية هي السلطوية فالعلاقة بين الاثنين هي، إقده، علاقة عطفية لكن بطبيعي لا يفرق لنا ما هي هذه العطفة، رآ أين تكمن ولا يحدد لنا أليها، ولا يحدد أشكالها، ومعلوم انهم مفهوم مختلفي وعمر، بالذات، مفهوم سياسي لينينولرجي، وليس مفهوم اقتصادياً لنا كسابق إلى أي حد يمكن، أو يجوز، استخدامه - دون نقد - في حقل نظري وتاريخي آخر مختلف كلياً عن حقله النظري والتاريخي صحيح ان بعض السوفييت من مدعي الأمالة حاول، في السنوات الأخيرة، أن ينعش في خرافة الإيديولوجي العنقي ضد الفكر المادي الثوري، ماين خطرون على ماركس، فظلم الاثنين مجهول، وظلم نفسه فندوا بكل التباس، جعل من الأصلل يسير كلت العلاقة التي هي هي العلاقة الإمبريالية بأنها علاقة ميطرة لا علاقة عطفية تختلف باختلاف موقع النظر منها فهي علاقة سيخواء، من موقع نظر الطوف المسيطر الذي هو الرأسمالية الإمبريالية وهي جزء من هذا المصالح، العلاقة الإمبريالية، لكنها العلاقة الكونريالية من موقع نظر الطرف الآخر الذي هو موقع

(١) من جهة البحث مزعم ان ألقع حتى قد انهمك لمتقي بأشكال نقدي وفكري أيقظ لنا عدم إلى مرئني من بعد الانتاج التكنولوجي لك بعد بيد المع ي حكمه

نظراً للرأسمالية الكولونيالية وهي، من هذا الموضع علاقة جبة
 بالأساس المعاصر للسيطرة الإمبريالية - أو تفصيلاً الكولونيالية -
 سادس اقتصادي يكمن، بالتحديد، في آلية سط الإنتاج نفسه،
 سواء في شكله الإمبريالي المسيطر، أم في شكله الكولونيالي
 التبعي التي كانت الغلبة في مفهومها الخلدوسي سيامية
 لمعروفية، فالسيطرة - الثانية - هي، في مفهومها الماركسي،
 في أساسها المادي نفسه، سيطرة - أو تهمية - اقتصادية تكمن في
 بناء العلاقات لإنتاج الفائض، سواء أكلت إمبريالية أم كولونيالية،
 وتتجهدهما والسيطرة الإمبريالية كالتجربة الكولونيالية
 حيث سيامية بر ديالوجية إلا لأنها اقتصادية قدا كان الضرر
 الوطني من الإمبريالية خطأ قطعاً طرورياً علاقة التبعية البيئية
 التي تربط الإنتاج الكولونيالي، من حيث هو شكل للزبد، معقد
 من الإنتاج الرأسمالي، بالإنتاج الإمبريالي، وتكاد القطع بمدة،
 بالضرورة، سويلاً بورياً حيث علاقات الإنتاج الكولونيالية - هنا
 هو الاقتصادي الذي يقيه مفهوم الغلب المطلق - مظهر من
 العلاقة الإمبريالية بهذا المفهوم خطأ جدي، بإمكانه أن يورد إلى
 نمط الاقتصادي في هذه العلاقة، وبالتالي، إلى خطأ جدي، أو
 جزء ضائل على وجه طبقي في هذا المسألة

يرد بسبب الاختلاف بين سيامية النظام الإنتاجي البرجوازي
 في المستوربين، ودينامية النظام الإنتاجي البرجوازي التابع في
 بلدان العالم الثالث، إلى علاقة من التبعية يحددها النظام
 الإنتاجي، في الأولى، شكل النظام السياسي مباشرة، بينما هو
 في الثانية، يحدده بصورة غير مباشرة: أي «وفق ما تسمح به
 وتحدده طبيعة النظام الاجتماعي للثقافة الإيديولوجية كمنظومة

مهمين ومعاني وكلمات مباشرة. هذا يعني بوضوح أن حقل التحرير، بر حقل الاختلاف بين الفيلسوفين أي في جاز أخرى - بين طرفي العلاقة الإمبريالية، يبدو، في الظاهر، أنه حقل العلاقة بين الاجتماعي والسياسي بينما هو في الحقيقة حقل الإيديولوجي البحت. فوضع الإيديولوجي، في علاقته بالسياسي والاقتصادي معاً، مختلف في «المتروبول» عنه في «العالم الثالث» فالطرف المتغلب هنا يمتد من الطرف الغالب ذاك بأنه إيديولوجي فيه هو «الستري السويدي» «هذا هو الأساس» هذا هو قياس التمييز بين الطرفين، وهذا هو، بالعبارة، معنى أن يكون الاجتماعي معطفاً السياسي بصورة غير مباشرة. فبما فشلت في مصر بطلبتي هي معنى أكثر لهذا التحييد، فلي نجد معنى هذا الذي يتجسد فيه الإيديولوجي بأنه «الستري السويدي» فقول هذا يعني أنه الإيديولوجي، في الطرف الغالب من تلك العلاقة، ليس «الستري السويدي»، بأن هو معطفاً معطفاً في الطرف المتغلب وحده؟ ما هو وضعه؟ (تدو، في الطرف الغالب؟ وهل ذلك يعني أيضاً أن التمييز بين مستويات التحييد ومستويات الهيمنة ليس صالحاً إلا لبيان «العالم الثالث»؟) ترى نسيج بين المستويات وضع على «المتروبول»؟ وما هي هذه المستويات؟ ما هو مبدأ الاختلاف في «المتروبول»؟ هنا في «العالم الثالث» ما هو في تعبير آخر الأساس الاجتماعي لتفسير في طرفي العلاقة الإمبريالية؟

إنه، بتعبير أقوى، واحدة من اثنين إما أن يكون اختلاف وضع الإيديولوجي في كل من طرفي هذه العلاقة، مع في الطرف الآخر، راجعاً، في أساسه لغوي، إلى اختلاف وضع الاقتصادي في كل منهما، مع في الآخر، حيث أنه يوجد ذلك الاختلاف مرة،

عبره في كفة هذا الاقتصادي نفسه في اختلافه بين طرفي العلاقة الإمبريالية وإب أن يكون «عني اختلاف وضع الزينويونجي» - واجماً إلى بنية الزينويونجي نفسه في استقلاله بدائه من الاقتصادي السياسي في بديله «العالم الثالث» لكنه يجد حيث أنه في بنية الزينويونجي حياً تحريه كأن الزينويونجي هذا هو حراً أو كأنه سائده. بديله «المرجع» ذاته بولي هذا استعارة مثقلة لبقوة غريبة مستوحاة من بقوله القائل «لأنه» الشرق والغرب، الإسلام وغيره، أو ما سابه الأئمة من معرفته مصطف في ثقافة عادية بها يفكر فكر خلافي

أصل، أنشد، لا أنهم إن منطق التعبير نفسه الذي أحسنه محلياً في تأكيد الاختلاف في علاقة تحديد الاقتصادي السياسي بين طرفي العلاقة الإمبريالية هو الذي يذهب بضرورة النظر في كفة الاقتصادي في اختلافه في كل من الطرفين منها في الطرف الآخر، كشرط أساسي لفهم الزينويونجي، في اختلاف في طرفه في الطرف الآخر ككفة ذلك الاقتصادي هي عية، تفسير هذا الزينويونجي - (في محليهما كفة السواسي) ما من الخطأ قلب العلاقة بينهما من يعني يسلطه أن الألية الداخلية تطور الرأسمالية الكونومالية، في ارتباطها التبعي بالإمبريالية، هي مبدأ تفسر ذلك «الاختلاف الزينويونجي الطائفي» وأن «المنتج» بالتالي» - في لغة محلياً - هو مبدأ تفسير المخرج» وليس المعنى في القائلون العام نمط الإنتاج الكونومالية، التي ألحقت إليه في مفهوم مطلق، والتي هو قانون المعبر القسري بعد النمط من الإنتاج عن النمط في نظره التبعي، وسبب من هذا التطور على علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية، التلاحق منه في ظل مظهره عليها في أشكال

لشيء، ألوان في هذا القانون العام بالذات يكمن في فهم بقائه تلك العلاقات السابقة، وذلك على شكل علاقات الطائفة والمعتزلة التي يتكلم عليها بعبقري، والتي يظهر أنها عترة من إلى حد ما، حتى لتتأخر الانتقال إلى الأمر الذي يدل على التأخر في الاستجابة، من حيث هو، عند ما تأتيه أطر التاريخ الاجتماعي، ولما كانت تنتهي به الاجتماعي، استغل الأمر، حتى من السياسي، فما كانت إدار فيه يتحرك التاريخ ويخبر والإطار هذا عترة ثابت.

لا بد، إذن، من إدراك الأمور إلى حد ما، في هذا المقام، بوضع الأمر الذي هو السياسي، من حيث هو شكل فيه هذا يظهر والسياسي حركة من السرعة الطيحية الحاجة إلى معنى من الإنتاج الاجتماعي وعلاقاته لك وجب رد الأمر الذي هو علاقة بهذا السياسي بالذات، إلى نية علاقات الإنتاج التي بها يتجسد، ووجه بالتالي، وفي ذلك، النظام الطائفي، إلى نية علاقات الإنتاج التكنولوجية الفائقة التي بها يتجسد، وبها يتجسد تفسيره بربطه مع ذلك، في الإنتاج التكنولوجي، في التي تسمع بإعادة إنتاج علاقات الإنتاج الفائقة على الراسية، هذه العلاقات، إذن، لا تتجسد ذاتها، أو يكتسبها، في استقلال عن المنتج الرأسمالي، بل يتجسد علاقاتها التي بها تتضح لسيطرة الإنتاج التكنولوجي، وبها يتجسد الإنتاج، في نظيره الفعلي، من المصلحة، هذا يعني أنها وثيقة هذا الإنتاج، وأثره، في، في البنية الاجتماعية التكنولوجية، في نية علاقاتها على الراسية، مختلفة عنها في البنية الاجتماعية الفائقة، سواء أكانت هذه إقطاعية أم استبدادية، تلك أنها كانت، في هذه البنية، في العلاقات البسيطة، بين،

في البنية الكوندوبالية، علاقة مسيطرة العلاقات الرأسمالية الكوندوبالية. ثم إن آلية إنتاجها في البنية السابقة هي مسيطرة بآلية سطح الإنتاج السابق. الإطاعي أو الإحتيادي، من حيث هو النمط المسيطر، بينما هي - أحتي آلية رجعة إنتاجها - في البنية الكوندوبالية، مسيطرة بآلية سطح الإنتاج الكوندوبالي المسيطر.

7 في العلاقة بين منهج التحليل الطائفي ومنهج التحليل الطبقي

كل هذا يعرف على تعديلي ضرورة إعطاء النظر في منطوق مكرره، يعمود فكره وأساسه على أرض صاعدة صلبة هي أرض الاقتصادي الذي هو، في مثال المسألة الطائفية، بنية علاقات الإنتاج الكوندوبالية الرجعة. من هذه البنية هي حاضرها، بسبب الإطاعي في معالجة هذه المسألة والنظر فيها هي قوة منهج التحليل الطبقي. لكن العلاقات الثورية التي يتكبر عليها يطبق في معالجة المسألة الطائفية تتعدى حافة دون حشدها هذا المنهج من التحليل الطبقي أو أقل بقليل إن هذا المنهج يصطدم بها اصطدامه بمنهج التحليل الطائفي. والحقبة أنه حتى المستويين الفئسيين وهما ورائه مقلدان، بل يعتمدان في تحليل طبقي، هي شكل يستند بحضلة الترميز المستحق بينهما. وهي بحضلة وفناء هذه طريقة في الفصول السابقة، بينما إن التلبة (أحتي السيطرة) في العلاقة بين منهج التحليل الطائفي كانت تعود إلى الطائفي الذي قاله يحتقره والتالي، قاله هذه التحليل. وروى أن المقارنة الطبقية كانت حرمه لمصالح في نهاية التحليل، مسيطرة المقارنة الطائفية

كلما عارلت مجازاتها والاتفاق معها، بدلاً من معابقتها، بنقد غير ذي لا يترك مجالاً للتفكير بين البلدين، فهذا هدف، وإن نفاك. وبقي المستحقة الأساسية، بالنسبة إلى الفكر الساذج، هي التالية: متى يحتاج هذا الفكر أن يقارب واقع الطائفة والطوائف في بيته، يستخرج من التحليل العميق؟

لقد سمعت تلك المنطلقات النظرية ناقشت أروى الانزلاق إلى موانع التحليل الطائفي، ولعب مفهوم «الاستخدام الإيديولوجي» الطائفي، وبنات الحارث: حوراً أساسياً في تمهيد هذه الأرض. إذ هذا المفهوم بالذات هو الذي يكرس على بعضكم بعضاً، مثلاً: نداء الطائفة، يظهر، مثلاً، في كلامه عن الطوائف التي لها هدف، ضمناً - كغيره - معنى التيارات المستقلة القائمة بذاتها، في ترسيمها التاريخي، وفي كلامه، بالتالي، على «مبجست المستقلة الطوائف»⁽¹⁾ وفي كلامه أيضاً، كما سنرى بعده على «الشمعية اللبنانية» في شكل غير تقليدي، عني في شكل يتبنى فيه هذا المفهوم بمناه الو. جوازي الطائفي.

كيف يوفق بعضكم بعضاً، هذا التحليل الطائفي الذي ينزوي إلى حواله، والتحليل العنبري الذي أعلن أنه يطرح إلى أنه يكون تعديلاً؟ رجل يدعج حيث مثل الأمور؟

لا يخرج بعضكم، في مجازاته هذه، على منطقتها، بل يقع فيه، حيث وقع الأمور. إن شاء الله، يتجر تحليله الطائفي نفسه الذي سيجريه من مخططاته النظرية تلك التي تقود إلى تكرار معنى لمتن التحليل الطائفي. أقول في سطر تحليله هذا من ضرورة اصطلاحه بتلك الأمور جز المسودة التي تليها الطوائف

(1) مجلة الطريق، ص 100، العدد 1، 1996.

في المجتمع سيستخدم بها حتماً ما دام مرتبطاً منها،
 ويصبح عليه ما أصبح عليه غيره من نقد أسهبت في تعليمه في
 تصور سابقة أوجو فأقول. إن المنطقات النظرية فالذي يطرح
 عليه ضرورة الكلام على كذا كذا طبعي فالذي الطوائف هي
 كلامه متلاً على «الفتاوى الطلحة في الطوائف»^(١٤٢) أو في
 استخدام الفتاوى النسخ المصنوعة^(١٤٣)، فالذي به في الطوائف
 التي ترمي طرأ ونحوه حركته ورمي بالنبالي، أطر التباين
 الطلحي لله وتحت حركه هنا يعني في غير آخر أن لمركا
 الفتاوى الطلحي هذا داخل الطوائف طرأ طائفة هي في العلم
 التاريخ الاجتماعي. بل إن فالذي يعني به مثابة في التفكير
 لأنني لا أفرم به يقوم به من غير بين مناهات المراجع الطلحي
 داخل الطوائف المصنوعة^(١٤٤) كان «السيرة في التفكير» نفس في
 هذا الوثوق المستحيل بين النفعي منطق الفكر البورجوازي
 ومنطقي الفكر البروليتاري، أو منطج التمدد الطائفي ومنطج
 التحليل الطلحي أو حتى بين التلبية والماضي ولا نولت بين
 عين النقيض، بل سرح طلحي هو الذي يغطي بضرورة إقامه
 الحد المعرفي الداعي بينها والحد هذا ينطلق بالعبء من
 بعده للطائفة بأنها في الجبة الاجتماعية التكنولوجية البنيانية،
 حلاقة سياسية هي، بكل حقه، شكل تاريخي محدد من حلاقة
 السيرة السياسية الطلحية وتنطلق تلك الحد ايها من تحديد
 الطائفة في سرورها البانية الرمنة بأنها شكل تاريخي محدد
 من النظام السياسي الذي فيه عناصر البرجوازية التكنولوجية

(١٤٢) المصنف م ١٥٧

(١٤٣) المصنف م ١٥٨

(١٤٤) المصنف م ١٥٩

اللبائية ميطرت، الطليقة وطيعي جداً ان يكون لهذا النظام اللام في حاسر الحرية الاجتماعية اللبائية الواسعة - سرود تاريخية فيها تكثرته حتى كان ما هو الآن به قائم، أعني يسيطر البروجوازيه التي، به أيضا تخريج، ويحدهم كمنفعة على كاحلة ارتباطها التيمي الكيوي بالخيرانية

وكيف يكون ذلك التوحيب متكاملاً - وهو المستحيل في بيته - والطبقات الاجتماعية نفسها تتحدد بتعدد الطوائف؟ تتمتع البروجوازيه المدارية والبروجوازيه الشيعة والفرعية - التي أي ٦ بروجوازيه، وبالتالي، ٦ طبقة واحدة أو أكثر ١٥ بروجوازيه معينة - ربما أيضاً، بسبب هذا المنطق وتبريرته ١٦ مرة من المنطق، أو أكثر - وليس على ذلك ما نستنتج ولتبدأ نحل - لا نرى كحكم العالم المحتسب ان يفرقنا تلك المنطق إلى القول بأن الطوائف، هي متعددة هي التي تحكم بيان - ولقد من هذا الفرق، فانه شيئا وفاته خبره - مثلاً - لهذا حقيقته في سؤال كذا عنواناً فكنا به - من يحكم كذا؟ وكان منطق التعدد اقطاعي يحكم السواك والجواب محملاً - فلفظنا يتكرر حتى خلف اقنوه في نحن يطبق؟ ربما غلالة خلف التكرار؟

يرى الدلالة حقه في استمالة التوحيب بين الباطنيين والظهوريين وارى الدلالة أهدى في الزلاق التفيهي إلى مواقع نيفه - ينطلق من مصطلحات النظرية ربما - إذن - من منطق هذا التوحيب المستحيل كتعدد الطبقات - ولاصح القول - تتمتع القنبلة الواحدة بتعدد الأطراف - من ينفذه تحت الإشفاق الموحد بهد - نعمه ٥ -، ويصير إنك - بهذا التعدد - منطق الفكر الطائفي - وحده - وي اعتبار له أجهلي من ان يلزم عنه نفيه البائس - والجميل للجميل في التعددية اللبائية فيه هي أنها كانت وتبقى حائل

مصرع قائم بوضع التعصير ووضع الديمقراطية^{٤٦} بين جديد جد القول رأينا عند ليبيا وأباعد في حد الفرامة بالثبات وهو موله لا يحتاجه إذا رأينا في نحن لأحد أنماج شمس من ليدولوجي الجورجوزية فكله يحتاجه إذا رجعتنا في نحن الكايب من مناقش ماركسي إقتة ثمة خلل ما في تفكيره فيه في المنطق ما جى من نقد عقبات قد يساعد في كشمه أهني بي إكسج مرمكة

٣ - الموضع الطبقي وأشكاله الوحي الطبقي

لكن الأهم من أنه يحاول تبكي وضع التحليل الطبقي نقد من خدمة التحليل الطبقي، إذ يميز، مثلاً، بين «وحي طائفي لصالح البورجوازية و«وحي طائفي ديموقراطي» أو يتكلم عن «تألف الاشتراكي بين الطرح الديموقراطي الطبقي والطرح الديموقراطي الطائفي»^{٤٧} وقد يجد لمثل حد الكلام يبرأ في أن الانتقاد الإيديولوجي الاجتماعي الطائفي يمكن أن يكون ()، مثلاً مسوحاً لنوع عملية الإصلاح الديموقراطي في لبنان^{٤٨}، أو في أنه لميز الفكر الطائفي الديموقراطي على حساب الفكر الطائفي الآخر في (والأصح القول هو م ج) عملية لتقال والتجده لميز الفكر الديموقراطي غير الطائفي^{٤٩}

لا وجود لتقليد ديموقراطية وأخرى مثلية لا وجود وحي

٤٦ المصوغة م ١٩٥

٤٧ المصوغة م ٩

٤٨ المصوغة م ١٠٥

٤٩ المصوغة م

طائفي هيومورالي، وأخير عاشر الطائفة هي الطائفة - سواء
أكانت إسلامية أو مسيحية - لا معنى أصلاً لكلام علي
طائفة إسلامية وطائفة مسيحية والوحي الطائفي هو الوحي
الطائفي، سواء أكان عربي أم شيعي أم ماروني أو
غير ذلك علي ذلك إلا الموقع الفعلي الذي يحتله في حقل
السياسة الحالية بل إن مثل هذا التضمين فيه قد
طابع طائفي لأنه من فعل تعويل طائفي. أما التحليل الطبقي فلا
يعاين بين طائفة وأخرى، بل بين وحي طائفي وآخره ما قام
بنتو، في تحليل الصراع وأطرافه من سواج هذه الأطراف في
حقل الصراع الطبقي، ومن وضع حركة هذا الصراع نفسه في
الأمم المتحدة للسياسة الدولية الطائفة نظام سياسي
بورجوازي والممارسة الطائفة للصراع الطبقي ممارسة
بورجوازية، سواء أكانت هي جماعات إسلامية أو مسيحية بل
هي ممارسة بورجوازية وفي حقل البورجوازية حتى قد كانت
تقدم بها قوى سياسية هي من حيث المبدأ أو المصير، يرى
وطائفة، أو قومية، منظمة للقاتلة بالوحي الطائفي تشكل من
الوحي الطائفي هو والتعبير شكله البورجوازي السيطر وهو هو
هذا الشكل لأنه حتى لو كان سيطراً في وحي الطبقة العاملة، أو
في وحي القسم منها ليست أصغر هذه الأقسام في تلك التي
سير في نهج عائلي، قيادة القوى السياسية القاتلة بل لقد إن
بذلك الشكل من الوحي طائفاً بورجوازي حتى لو كان سيطراً في
وحي جماهير شعبه تنقسم علي المشروع القائي، والحقبة
عزيمه ساحة في حركة جبل مثل وراً في القبايل
وموت في ك ساحة ولأنهم صريحاً واضحاً، فالمسألة جديده
بالقائري رست أقاليمها هي نحن يمكني وحده بل أقاليمها أقاليم
كما جردت في هذه صرحه جد فكثيراً في رأي عليه

في مصر خلال العام كتمحور استبداعي القبطاني بنحو موعود جورج سادوي في هذا النص ^٥ . في بعض الألسن التي اتخذتها الحركة - (الكلام يجري) هي شكل عام على حركة إسقاط اتفاق ١٩ أيار، في علاقات المستبداء من حركة الجبل إلى انتفاضة الضاحية وبيروت. م. ح. - ولما بعد ويتشكل عبرج، الجانب المنهجي الطائفي في النهج الوطني أصبحت تشكل عاملاً ملتبساً إن المرحلة الأولى، مرحلة النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي والسيطرة الكاثوليكية البطريركية، في ظل القدس من طيات () في تلك الفترة في تحت كل الطوائف في وجه العدو الإسرائيلي والسيطرة الأمريكية والوسط الكاثوليكي. وقد اتخذ النهج في تلك الفترة الطائفي والمنهجي محتوى وطنياً ديموقراطياً في تلك المرحلة ()

إن النهج في الطائفي المنهجي كان، في تلك المرحلة بموجب ذات محتوى وطني وديموقراطي، لذلك شؤسته وتعلقنا منه وطبقة بكل ما تلك من إمكانات، في مواجهة التحدي الأساسي المتمثل بالاحتلال الإسرائيلي والسيطرة الأميركية والعرب الكاثوليك المرتبط بها

غير أن سقوط اتفاق ١٩ أيار، ونهزم التسلسل الكاثوليكي الرسمي على الجبل والضاحية وعبرج القوات الأميركية أدت لدينا انتم مرحلة جديدة، تلك دواها تطلب لتكثف من نوع جديد وتعديات من نوع جديد طاقاً كذا، في هذا السياق، قد استجبت أننا في مرحلة متقدمة من مراحل الثورة الوطنية الديمقراطية. لذلك لأن سوعي السهام للدين واليهودية، «النوع الوطني» والنوع الديموقراطي، قد يرد في حوزة كليهما الطائفي»^٦

لا أريد، بالطبع، أن أنصف هذه الدراسة عن موضوعها، إلى
نقاش مع جورج حاوي حول لطايف الثورة الوطنية الديمقراطية في
دجله، مثلاً، ومراحلها المختلفة في سيرورة الحروب الأهلية، أو
حول قضايا أخرى روجت من حديث الشامل الذي التفتت منه
ذلك المصنف. أريد أن أحصر النقاش في قضية واحدة هي التي
أشرت إليها في نقد بعض بديتي، وهي التي تير التبدل في بعض
جورج حاوي الفقيه السياسي، ولها بعض طابع نظري، على
مدني. أرجو أن يكون لم يكن المنهول الذي شهدنا في مرحلة
الانقلاب ضد اتفاقية ١٦ أياره والتي بلغ عروته في معركة الجبل
والساحية، موهبة وطنية ديموقراطية لأنه كان في طابع طائفي
معيني أو لاء في تعبير آخر، إذ طويحه الوطني الديمقراطي
فإن لم يأت من طابع الطائفي الطبيعي هذه، رغم يكن يكن في
بل إلى الموقع الفعلي الذي كانت الفري الطائفي نفسها من نورد
في السجل، وشيخا في الساحة، وسنة في بيروت، أقول إذ
المواقع تلك التي كانت تحت هذه القوى في سائر المرح الطائفي
عبد إسرائيل والمكتائب والفئات الأميركية هو الذي كان يعتقد
تعال الطابع الوطني الديمقراطي، بل الثوري نهوضها فشي
حالاتها المعاصرة السامية الطائفي هذه ضد هذه الطرق البحت
في هذه المرح، واتصالاً عن موقف الفعلي، أممي الموضوعي
في سلة يستند الطابع الثوري ذلك يتبادل، وليس تطلعا من
كروما حركات - بالمتى البرجوازي بكلمة الطائفة -، أو انقلاباً
من التشكل المسجدة من الوعي التي فيه كانت نماذج هذه
النظام والتشكل الطائفي هو الذي كان المسيطر في وعيه
انطفي، وهو التي فيه كانت نماذج مراحل الوطني الديمقراطي
عند هذه التحالف الثلاثي الرجعي لكن هذا التحول الطائفي لا

يعني الطابع الوطني الديموقراطي لهذه الصراع وقد يستتبعه بالعكس، في شروط تاريخية محددة وفي مرحلة تاريخية محددة وقد جعله بل قد يولد طبعه، في شروط أخرى، مرحلة مختلفة لكن هذا لا يعني ان الطابع الطائفي للصراع كان عاملاً إيجابياً فكان، بالتالي، وطنياً ديموقراطياً لم يمتد إلى عملاً شيئاً غير رجوعاً لأنه يحجب التمييز فوياً بين الموقع الطائفي الذي تحتله قوة سياسية معينة، في الحقل السياسي المصروع الطبيعي، والمشكل التاريخي المحدد من الوعي الطائفي الذي فيه تمارس هذه القوة صراحة عن حرقه ذلك المحدد صراحة، في شروط تاريخية صريحة لم يكن المروني، مثلاً، في معركة الجبل ثورياً أو وطنياً ديموقراطياً من حيث هو ثوري، أو لأنه ثوري ولم يكن التمييز في معركة الفصاحية أو في الجنوب ثورياً لأنه شعبي وطني وليس الثوري، بالعكس في الجبل أو في الفصاحية أو في الجنوب، رجعية عاتية لأنه ثوري، ومن حيث هو ثوري فالثوري، في معركة الجبل ثورياً لأن الموقع الذي يحتله في هذه المعركة هو موقع المبدأ الفلسفي الكفائي العدائي والمدوحي فيها كان عائداً في مرتبة ومرتبة، باعتباره شعباً وبذلك يحظر هذا الاختزال إلى أفرد بغير الطرفان في هذه المعركة كل من الآخر، يختلف عنه سياسياً وديناً بغير موضع كل منهما من موقع الآخر، وبذلك هو في حقل الصراع انتمائي بين العائنية والديموقراطية في ميمنة الحرب الأهلية المستمرة ولم يختلف عنه طائفاً بغير الانتماء الطائفي لكل منهما من الآخر، واختلافه عنه حتى لو كان الانتماء بخلافان المعركة طائفية أو بامتزاج صراحيها فيها ممارسة طائفية يتحدد فيها الأيدي بقاتله كثنوي والآخر أيضاً كثنوي وحتى لو

كان الشكل من الزمعي الحقيقي الذي فيه يحارص الطولان صراحة
 هذا واحداً هو الشكل الطائفي، - وهو بالمعنى كشمك -
 فالنفاقين قائم بين الطرفين، لا يساوي ثنائياً طائفي بل يساوي
 جزءاً، فثلاثي طائفي لا يندد بالثاني، عن التمييز بين موقع
 كل من أطراف الصراع في حقل هذا التناقض. والشكل من الوجه
 الثاني فيه يحارص صراحة ضد الأخير في هذا الحقل، فالقيمي،
 مثلاً، يروي، من حيث هو يحتل في حقل الصراع ضد إسرائيل
 وأميركا الفاشية موقع الثوري، وهو دجيمي إذا حقل في هذا
 الحقل موقع المرجعي، ويصح على الأخيرين ما يصح عليه، سواء
 سواء، لكن الموقع الثوري الذي هو في حقل هذا الصراع الحقيقي
 بين القاديه والديموقراطية، وهي مجرى ضد السير الثوري التي
 هي، في هذه الحرب الأهلية المستمرة، سيورة الثورة الوطنية
 الثيوسوفية، التوفيق بين الموقع الثوري، تلك الذي هو هو موقع
 الحقل العاملة وحتمية، بل هي بضرورة أن يكون شكل الزمعي
 الطائفي، ثلثي التي تحتل هذا الموقع شكلاً متساو، فلا يكونه
 بالثاني، طائفي، بل لا لأن كشمك، يحارص الثوري - سواء أكان
 شويحي، أم عربي، أم غير ذلك - صراحة الطائفي ضد الفاشية
 والصهيونية والإمبريالية، أي شكل طائفي من الوجه هو شكله
 البرجوازي المسيطر، ولم، إناك، بالقصوراء، أي تنافس طائفي
 بين الموقع الطائفي الذي يحتله في حقل هذا الصراع، والذي هو
 عرقه الثوري (الوطني الثيوسوفية)، والشكل الطائفي، ذلك من
 الزمعي الطائفي الذي هو الشكل البرجوازي المسيطر، في هذا
 التناقض الموضوعي وضع الكثيرين، بل وضعت كشمك يكاملها من
 الطوائف، يعني بضمير عريضه عن الطبقات الكادحة التي لم
 تفتح بعد ثنائياً من أسرها في علاقة ثنائية السامي الطائفي التي

٥٠٠

هي علاقة بعيتها الطبيعية السببية بالبورجوازية. هذا التناقض لا يطبع الطائفتين المدعيتين من أدبي - يمكن في مرحلة أولى من تلك السيور والتوزيع، معبثاً لهذا يلبى رضاء كانه بالمعنى، سافراً وهذا التناقض إلى هو الذي ياتى مبعثاً لتطور تلك السيور كشورة في مرحلة لاحقة، هي التي يحددها التوزيع حاري بأنها المرحلة نوعية جديدة لتطلب انتقاء نوعي في المهمات وفي القوى المناهضة من أجل تطيد عند المهمات، وفي آليات التفاعل لتحتلها (١). تطلب، بلغة أليان لتطلب طبيعي جديد.

٥٠١ في العدل الطائفي

وتابع يطبق كانه يقرن، أما ما يسمى عيدي عامل يتأخر الدولة الطبيعية المؤثر (٢) فقد ظهر الخروج من بالانتقال إلى هيئة أخرى، وتحتسب التخصيص، معروفا برعاية وحركة القوى والتفاعلات والتكاملات، وعلى حكن وصرح التحليلات الماركسية الخاصة من التناقض والاختلاف، أن يجرؤ ولو على تلخيص ثوبت هذا البناء الانتقالي. بيد أنه التخلي يعني إمكانية تحول التكوين الطائفي إلى شكل بورجوازي يهوداوي، متروبولي يتلاءم مع البناء التحتي البورجوازي للجمع الطائفي^(٣). حيثاً لم طلي داعدي على تلك التحليلات الماركسية. راجد في ريماري: «وابت البنية الانتقالية التي عبرت عن بنيتها» حيث أطي أن مشكلة الانتقالات هي هي النظرية الماركسية من أكثر المشكلات صعوبة وحيدة.

^(١) المصدر نفسه

^(٢) المصدر نفسه، صفة تطرق عند الذكر من (٥)

وان التصريح الماركسي التي تعالجها بكثرة ربما كانت مضطراً
وما أنا القادر من ماضي جرد أكتفوه عليه على كوجا، بل من
على الاجتهاد الشخصي

طرحته أولاً بمصته على الوجه التالي إذا كان التشكل
الطائفي بدرجة النهائية أساساً لوجودها كقوة بورجوازية، فهل
يترد تغيره إلى تغير الطابع الطبيعي البورجوازي لهذه القوة؟ بل
يترد تغير النظام السياسي الطائفي إلى تغير الطابع البورجوازي
بست السلطة السياسية؟ كنت في جوابي أميل إلى تأكيد نوع من
التلازم البشري بين التشكل الطائفي بدرجة النهائية، وطائفيها
البورجوازي. وجاء ينبغي يفسر هذا الرأي بوضوحه، مستداً
في نقده إلى مفهوم «النظام الانتخابي الطائفي» المتوسع،
مؤكد، ضرورة «النموذج على قصد صيغ التشكل الطائفي للسلطة
البورجوازية التابعة وليس على شكل ديمية وحسب، وتلازم بالضرورة،
كما ينبغي فكاتب مع النظام السياسي البورجوازية كقوة يتحدد
هذا النظام على كذا نحدد الشكل الطائفي فنظام البورجوازيات
في أدلته»^(١) إلى ما جاء ذلك «الاتحاد الطائفي» بهو نظامه
طبيعي يفسر إطار عاماً لمركبة التاريخ الاجتماعي، في نبواته
ومعانيه يفسر ونسج شكل جديد من أساطير الإنتاج المتنامية،
ومن صراعاته طلبة مختلف باختلافها في البورجوازي العمود على
نسبالاته والكلام لا يزال يجري على ذلك «النظام» التي
فيها يتكرر، وحده، لكن هي أشكالاً من مختلفه قد بإمكان
أنه، جرداً أليانته أو جد نظامه، كما في الطائفي شكله
غير كنه المأزوم الراعي فيه يتحدد صائب على دجدة

(١) المصنف من 2

«الانتظام الاقتصادي الطائفة الثامنة بإمكان البروجوازية أن تجعل، في تصور آخر، خلافاً لها لأزمة نظامها السياسي الطائفي وهي هنا بدون بعديتي، متديماً نفسه حولي مثل هذا الوحد بين وسمي الرأسماليتين الحكومية والبلدية يخلص الكتاب إلى اعتبار أنه أزمة نظام البروجوازية اللبنانية التهمة تكمن في حجب هذه البروجوازية طائفة التهمة عن حله. وهنا تكمن علاقة تصديده في تفسير هذا الحجب فهل حيزت لأنها عيدة؟ أم لأنها طائفة؟

نحن نؤكد على هذا القول بأنها حيزت لأنها تامة وطائفة ولأنها لا يمكن أن تكون غير طائفة ولا يمكن أن تكون العكس ولكن لا نرى أن طرح الحجب الطائفي هو ذاته حلول البروجوازية التهمة لأزماتها كما لم يحصل ذلك في بعض الرأسماليات المتروية بل إنها بعض هذه التهمة والطائفة بالذات فكرة عن التحول إلى أشكال طائفة أخرى فليست والو تشكيل إقتصادي واجتماعي فحسب يتوافق مع بني الانتظام الطائفي»^(١٦)

حين يوافق حائقي على أن العلاقة تامة في بنية نظام البروجوازية الطائفة والطائفة بين خلاصة الفهم (الكوتوبيا) وطائفة الطائفي، وعلى أن هذه البروجوازية «لا يمكن أن تكون تامة غير طائفة» ولا يمكن أن تكون العكس» فإنه مرطه بتسريده منطق هذا نفسه على القبول بما يعود إليه هذا المنطق من أن تلك العلاقة بين الطائفين هي «بالضبط علاقة تلامز يهوي» رأه الطائفة، بالتالي في النظام السياسي البروجوازية، وأنها مرطه حاداً وتاريخياً بينة علاقات الإنتاج الكوتوبالية

التي لا وجود لها في نموذجها التجريبي والتاريخي نفسه، إلا في إطار عملية التهيئة البنيوية بالإنسان التي أراد فهم الطائفية بقضبي، بعده بضرورة دفعه إلى حالة اليقظة المستمرة لا إلى عهد الصالحين الخلد حذاءه لا لأحد التخاص إلى بدايته بل لأعرج نقاط النقد على ضرورة، وبرز للمفكر فيه ضرورة أن يكون متشككاً حتى يكون النقد بغيره أي فاعلاً

مصبح أن عروب البورجوازية لمتمحصرة لا يحتم إنهاء التشكيلات البنيوية البورجوازية في إدارة نظمها الرأسمالي الفاعل ولا يحتم إنهاء التشكيلات الطائفية البديلة للنظام السياسي المتحولة⁴⁴ عوامل كثيرة داخلية وإقليمية وعولية، قد تتفاهل بخرمى لأزمة النظام السياسي النظامي حلاً طائفياً أو حاد يشبه قد يعزل، إني أو بالأحرى قد يعزل عنه الأزمة في شروط تاريخية محددة إلى ما يشبه التسوية الطائفية التي تلمح به البورجوازية الطائفية، وحدها إلى إعاقة الحياة إلى نظام سياسي قد قلته على الحياة لا يمكن التبرير بمراحل الضرورة التورية ولا يمكن التبرير بمشاكل البنية أو بالمشاكل لخطوط التي قد يرسى فيها الرأسمال الرأسمالي وقد ترمي عليه وليس يمكن أن تأتي لتعيق أي من هذه الأشكال لكنني أستطيع أن أجزم فاعلاً في ضوء ما سبق من تحليل نظري كل من حلقه لأزمة النظام السياسي البنيوي ليس يحل إني بالمعكس، التبرير المتجند التي فيه تتجند هذه الأزمة وكل الخطوط، أو التسويات الطائفية البنيوية أو فاعلاً، مشكوك، أي أحسن حالته

استكلاً فيه تتولد فتسجد هذه العرب لاهية السنموا
 لا السبب لاه نتج الأكار لاهنا هنا بهذا صالح في العرباء وفي
 الاجتماع ونطق العرب الأهل أن يكون بها غالب ومقرب
 رلا إقلاص لها من ضرور منطها حد فك كان النظام السياسي
 المطاني أمام أحد أمرين لا ثالث فانه إما التغيير، وإما التأييد
 وطريق التعبير هي في طريق الثورة الوطنية الديمقراطية وهي
 هي طريق الانتقال إلى الاشتراكية هي حيث أن هذه الاشتراكية
 ضرورية لختلف مراحلها باختلاف شروطها التاريخية الخاصة بالبيئة
 الاجتماعية التي فيها تجري ولذا التعبير السطح أن تكون وطن
 ران تكون ديموقراطية في نهاية التحليل، وباعتبار كل
 مختلف طبع هذه السطح وبنوع ذلك التعبير بل مختلف حتى
 مرحلة باختلاف الواقع الذي تحيطه الطبقة العاملة حطة يمر بها
 لتوري وسطه السياسي البروليتاري، في جهة التحالف الوطني
 الديمقراطية رربا كان الشرط الأساسي لانتقال التفر
 الوطنية الديمقراطية بسطتها السياسية على الفخ ضرورية الانتقال
 إلى الاشتراكية، هو أن يعود موقع الهيمنة الطبقية السياسية في
 التحالف ذلك إلى الطبقة المهيمنة القليلة التي هي في الطبقة
 العاملة ولا يعود موقعها هذا إليها بقرار بل بمناورة طبقية
 ثورية منها ومتابعة لتكون معها بالعمل الطبقة المهيمنة القليلة
 التي هي مدعومة، بحسب موقعها الطبقي نفسه في علاقات الإنتاج
 العاملة إلى أن تكون هي موقع السيطرة الطبقة في علاقات
 الإنتاج المقبلة، الديمقراطية بسط الإنتاج اللاحق ولعل أحد
 الأسباب الأساسية التي تفر ما نراه من انتكاس متكرر لكثير من
 الثورات الوطنية الديمقراطية (أو ما يطلق على بسبب كذلك،

هو ان قامت عن البرجوازية (على اى وسطى أو مغربي) هي التي كانت تحتل موقع الهيمنة الطبقيّة، أحياناً في السلطة، وأحياناً خارجها، رجالها في السلطة وخارجها في أن، وهي التي، من هذا الموضع، كتلت نفوذ السيرة الثورية في نهج طبقي هو نهجها البرجوازي نفسه والرجح الأخر من هذا السبب هو، بالتالي، قصور الطبقة الحاكمة، والقصور حزبيها، عن احتلال موقع الهيمنة هذا في قيادة السيرة الثورية في نهج بروليتاري هو هو نهج التحرير الوطني أو على الأقل نهضة، هي النهج البروليتاري، التحرير الوطني، ولا يكون التحرير الوطني هذا ما هو، أعني مثلاً، في نهج البروليتاري، نداء، كان طبعاً، بل ضرورياً، ان نخشى الثورة الوطنية لتتجه لمرحلة إن جاز التعبير، حتى أولى مراحلها، أو حتى أولى خطواتها، بقيادة تلك القوات من البرجوازية، تعود ثانية إلى حركة نهجها، وذلك حرية (مثلاً، في أعمال المؤنبر الثاني، معزوب الشيوعي اللبناني)، بأنها حركة مرفوعة هي في أساسها الذاتي نفسه، حركة (مفصلة إنتاج العلاقات الإنتاج التكنولوجية القفزة، وهل يمكن كسر هذه الحركة إلا سلطة سياسية ثورية تحت يدها الطبقة الحاكمة موقع الهيمنة الطبقيّة؟ هل يمكن كسرها إلا سلطة نفوذ السيرة الثورية الوطنية البروليتارية، هي تحقق مبادئ مراحلها المختلفة قديماً هي أفق الانتقال إلى الاشتراكية، أعني هي أفق سياسي تفريحي هو أمن خطي كل مرحلة هي أيضاً، البرسط اللائحة التي يشهدها نظير مبادئ المرحلة السابقة نفسها، وهل يمكن أملاً، هو ما لم إنجازها في مراحل سابقة من الحركة الثورية، ألا يتعطي هذه المراحل ومبادئها؟ منطلق الثورة ان تكون الثورة مستمرة، هكذا

تتوزع كلها تحتل نفسها، تأتيها كهيئة مجسدة، وزنادات كثرة كلها
تتوزع. وتكون في الأني، والساقي، هي في

أما طريق تأييد تلك النظام السياسي الطائفي، غير مجتهد في
شكل من أشكال التسييمات الطائفية، أو في شكل من أشكال
«النظام» التسييمي الطائفي، غير هو طريق تأييد لازم
وطريق تأييد الحرب الأهلية. هذا ما يجب أن يرد الجميع
بوعرض، فالمشكلة المطروحة في التالي، إما تغيير هذا النظام،
ولما تأييد وتغييره. ثم الحرب، ونشهر التسييم الطائفي
لنفس الحرب، متجذرة في أشكال منها مختلفة، برافق العائدية
لنفس بالانتصار. والمشكلة أيضاً هي في أن تأييد هذا النظام قد
يأتي، إما مشعراً، ومشعراً هو أيضاً العدل للظلم، ولا يمكن
للأزمة المتجذرة في حرب أهلية مستمرة أن تكون حلاً يجب لها إلا
في تغيير وطني، وهو ما هو في تغير للسلطة السياسية القائمة. هذا
يأتي شرط هذا التغيير، متجذراً في هذا هو السؤال، والوجه
«الكارثي»⁽¹⁾ لوضعنا الراهن، وهذا كله في أن شروط هذا التغيير
من التغير بعد، بل هي ألا تكون هذه الحرب، بل هي ألا يتغيرها
من.

(1) والمباركة في دراسة، يترافق الحرب الأهلية، يكتب تدي ميكلد، ١٩٨٤
صغير، في جريدة «العالم» بتاريخ ٢٥/١٠/٨٥. يحتوي تقديم تدي ميكلد
والجديد الذي لا يولد، بعد له إلى قرأته في رسم «الملك» المرفق، إما
لنفس، بل هو «الحرب الأهلية» التي هي معضلة لأبي النظام
المبني في المجالات، بعد بالبلد، ولو بأشكال مختلفة. لأن
ولادة هذا الجديد، ١. بل هو بعد، حوائج «العالم» والمجربة «العالم»
منها، وتفيد التغير، والأهم من بين هذه التغيرات، والأكثر إلى حد
متروكة في من الأطراف، التغيرات، في من التغير، التغيرات، من
الحرب.

بعضه إذا تركه، جاء به رأعاد إنظر في ظله مكلما يستوي
الثلاثي مرة أخرى على ارض نظرية الشافعي سيكون مقبلاً
ومن أكثر ما قلنا في شروط النقطة على مكره، لاسقاء
مفردة

أساس الاختلاف كما أورد بين الشافعيين، هو أن الشافعي
الفرعاني لأعني في الدنيا الوطيدة، شافعي بسيط، بل مختصر
من مختصر، مما هو كنه في طريقه لا يستدعي غيره أما
الشافعي الماركسي أعني السادي، حينئذ أنه عرف نظامه
المتعدد على التفاضل، كما بينه التوضيح أنه إنشأه تنافس
معد والتميز به ناتج من أن العلاقة بين مستويات البنية هي
علاقة تفاوتية يتوزع فيها الانشعاق بأنه، في نهاية
التحليل، المتعدد والسادي بأنه فوجاً المسيطر فكان التكتل
الذي له يسيطر هذا التفاضل السياسي، فوجاً، بل مثلاً - كما
سبق القول - بين المستويات البنية منها، بحسب اختلاف
شروط التفاضل من داخل الآن في نظامنا نظرية التفاضل
وهي، كما قد نظم الفادي، بالجملة المتعدد، يحتاج لتجديد إلى
عامة مشكلة، لكن ما أورد الإشارة إلى في هذا السياق، هو أن
التفاضل السادي، لأنه عرف مضاعف التعدد، في أي من
مستويات البنية، لا يمكن تعدده في تميزه نفسه حيث هو
في مستويات البنية، إلا يرد إلى شروطه التي هو منها الإثراء
وبهذه، بالتالي، في شبكة العلاقات التي تربطه، أو تشته إلى
عناصر البنية ومستوياتها الأخرى السياسية مثلاً، يرد التفاضل
عنده إلى الاختصاصي أو الإيديولوجي، وإلى نوع العلاقة التي
تربط به، وإلى شروط هذه العلاقة من التعدد المتعدد التي
هو فيها أثر من كل متعدد يتحدد به ويحدد أما هي التفاضل

الوظيفي، وليس من ضروري استعني الخروج عن الياسي مثلا،
 أو من الإيديولوجي، إلى أكثر سطوحه، في البنية المملكتي فترسد.
 نفسها، بلحاحه بالتناقض، إذا كانت التناقض هذا سياسيا أو
 إيديولوجيا، فمقتصر في البنية الوظيفية من حيث هو، حيث يمكن
 أن جاز الفوق، والعناصر كلها فيها متساوية، لا تمازج
 بينها، والتناقض في هذه البنية هو حيث هو، في مستواه البنوي.
 لا يمكن أن يكونه مثلا، كما في البنية الماركسية، أو المادية
 - في لإضافة من مستواه البنوي، هذا ما يدخلني إلى التناظر
 رهن التناقض الوظيفي، أو البنوي، فالتناقض؟ أليس، فالممكن، هو
 التمازج؟ لا صراع، لا تحويل، لا اختلاف بين طرفي التناقض
 هي التناقض الوظيفي، بل حركة تتكرر فيها البنية، وتتجدد دور
 تدوير، أو لل، إنها لتدوير، كما تتجدد في تكرار، أما التناظر
 السطحي، فلأسباب الساطة قلها، لأن الصلة بين طرفي هي
 حلقة مختلفة والصراع، فالمحور، به أمر، يمكن، من حيث هو
 هو ضروري التناقض ضروريها، ومن حيث هو تحويل التقيس
 دلتان، وبالتالي، تحويل التناقض نفسه، والانتقال منه إلى
 تناقض آخر

أقول هذا لأجل، في هذه ما سبق، إلى النقطة المركزية في
 احتراقي على نقد سطحي، هي أن الصراع السطحي غائب في البنية
 الوظيفية، لا دور له في حركة التناظر، فيها، عهد البنية تدوير
 تأليا قائمة بقائها، حكمة بانتظام عناصرها الداخلية انعطافاً لا
 بشيء عظم، ولا يدور تناقض، وما إن يظهر فيها خلل، أو تناقض
 حتى تفسد سرعتها، يظهر التناقض فيها، كما ظهر بسطحي
 كانه مدار في الفضاء، والبنية هذه هي، بالطبيعة، واحدة، لا يبالى
 باختلاف مواقع النظر فيها، كأنها، من خارج السواتح، وكيف يمكن

أن يختلف، ثم أن يتخالف باختلاف مواقع النظر فيها، والصراع عند غاية جهاب الصراع الطبقي؟ أم البنية الباركنسية، فالصراع الحقيقي يبدأ مرة، بالعكس، القوة السمركة لتتأرجح، لأنها بالضبط بنية مادية، وهي، لأنها كذلك، توجد في الحركة السمرية بصراع الطبقي يبدأ رحلتها التناظرية المتعددة وتوسط نفسها الداخلي، فهي، إذن، بحركة هذا الصراع تقوم، فحاصلها ومختلفه بالتالي، هي شكل نزعها وتماثلها عند اختلاف الشكل الذي قد تجري تلك الحركة السمرية. وبالتالي باختلاف مواقع النظر في خلق الصراع الطبقي رحتي لا أستمر في تحليل نظري مجرد، أنزل بالصراع، ولا أخص الفكر إلى التناقض قائم في بنية القوة البنائية نفسها ولا مهم تلك الدولة ألا يبتدأ عند تلك التي هي في بنية تناقضها، بينما كدولة بورجوازية، وببعض كدولة طائفية فالتناقض هذا، إنداء يليوي وهو بهذا مأزومي لأن الشكل الطائفي الذي هو أساسي لوجود الدولة البنائية كدولة بورجوازية. هو هو هائل وجوه كدولة بورجوازية. والتناقض الينوي هذا الذي هو تناقض مأزومي، هو هذا في أن تناقض لا يهي إنداء بكلمة تناقض مادي ولا يمكن فهم هذا التناقض في طابعه هذا أو ذلك، ولا يمكن فهم سرية الداخلية وبسولاته فيها، إلا في موج الحركة السمرية بصراع الطبقي النظامي بالبنية الاجتماعية القبلية. وهي ارتباط بها فهو، في كل شكل به يوجد وتتحرك. وبه هذه الحركة، أو أثر منها. أممي كذا، في شكله ذاته، مسد بصركة هذا الصراع الحقيقي وبشروطها التاريخية الخاصة، في تحت هذه الحركة بنية علاقات الإنتاج الكربوبائية القاتية. فطبيع التوسعي راجع إلى حالات البداية بهذه الحركة ومرونها. فبلى امتداد الفترة الزمنية

المعتدلة من بنائها عهد^١ لا استقلال حتى وفاته فزاد شعابه، مثلاً، ثم يكن هذا التناقض الذي هو دائم في حياة الدولة اللبنانية، يتحرك كتناقض مأوّل في كانه بالعكس، التناقض الذي فيه كانه الدولة اللبنانية تتجه كدولة بورجوازية في حينها نمى كدولة طائفية، ونشجده، أيضاً، فيه كدولة طائفية، في حينها كدولة بورجوازية ثم يكر التناقض الطائفي لهذه الدولة يظهر في شكل الصراع الطبقي، كحلق لوجود الدولة كدولة بورجوازية بل كان التناقض أو بالأحرى التلازم بين شكلها الطائفي هذا وطائفيها البورجوازي هو الشكل الذي به يتحرك العلاقة بينهما من قال إن علاقة التلازم بين طرفي التناقض تكتفي التناقض بينهما؟ ومن قال إن التناقض لا يوجد إلا في علاقة بين صمد التلازم بين طرفيه؟

لكن ما يجب قوله بوضوح هو أن شكل التلازم هذا بل كل إن نشأ التلازم - بين طرفي التناقض السابق في حياة الدولة اللبنانية - هو بالطبع شكل تاريخي من هذا التناقض، صمده يتوسط صفة من الصراع الطبقي في التي كانت تسيطر عليها المعارضة السياسية البورجوازية في حلق هذا الصراع الذي كان يجري، بأشكال في أهم مؤسسة طائفية في هذه الأوطان وليس خارجها، كانت جماعات الطبقات الكادحة جاز من حرايتها الطبقي من مزج وجرهما الطبقي نفسه في حلق هذا الصراع في علاقة تتبل سياسي طائفي ترتبطا بين قوى فاعل أهم مثلها الطائفية من تلي الأطراف البورجوازية المسيطرة وما قبله العلاقة بين علاقة بينها السياسة الطائفية بهذه البورجوازية في هذه لتتوسط من الصراع الطبقي التي هي في شروط تحرك الطبقات الكادحة كطوائف، يتحرك التناقض الطبقي ضمن

بالعلاقة الفعالية في شكل من التلازم بين طرفيه يظهر فيه، لعمري غير حادية وغير تاريخية وغير ماركسيستية، ككله تناقض وظاهري، لأنه يظهر كأنه قائم بذاته، مستغل عن الشروط المسبقة عن المبرع الطبقي التي هو منها أكثر إزاء خصي طابعه المازمي بل إن التناقض هنا عنه يظهر كأنه ليس بتناقض. فكيف أن علاقة التلازم بين طرفيه تظهره عن جوف نظير البورجوازية المسيطرة، كأنها علاقة دائمة طبيعية، بينما هي تاريخية، أي مؤقتة إزاء التاريخي شكل عن رجوع التناقض، ليس هو بالأوحد بل في تعبير آخره يمكن القول إن البورجوازية تمسح إلى تأييد تلك العلاقة من التلازم، برضاها إلى مطلق، بل هي حركة التاريخ لها. فكيف يتطلب التناقض المادي التاريخي تناقض وظاهري، بتجيب الصراع الطبقي الذي هو في حقه بدمرك، وبه يتحدد. مسطراً بالحدود شرطه في أشكاله التاريخية والتناقض الواقعي هذا ليس هو التناقض. إنه شكل منه، هو الذي يطمح البورجوازية إلى أنه يدمر، هي طمره، عنه إلى تأييد سيطرتها الطبقية بتأييد نظام منه السيطرة دون عطل أو تناقض، أي في نجدت مستبى ولا يدمر فلكي الشكل التاريخي من فئاتي الخاص بالدولة الليبرالية الذي هو شكل وجود طرفيه في علاقة تلازم اقروا إنه لا يدمر سوى بالوجع أعني بنفي وجسي للتناقض عنه، هو الذي تولد سيطرا ليهيروجيه السيطرة. هي قومي الاجتماعي، يسيطر شكلها الطائفي للسيطر

فكيف للتناقض هذا، به شكل تاريخية بغير عود بالهيكل شكله السأري، التي يرجده طرما في علاقته من عدم التلازم هي التي تعطينا بها الدلالة الطبقاتية بخاص وجودها كحركة بورجوازية. والمادي هذا ليس من خارجها بل هو فيها إنه

وجردتها عنه كدولة ملحق. هذا يعني ان الدولة اللبنانية في حد
الشكل التاريخي السائد من تناقضها المبرور، تعظم يفاق بينها
بالدلائل. فبنتها هذه هي التي باتت المائق الاساسي لوجودها
كدولة بورجوازية. ان تناقضها الجبري هذه الذي كانت. ان، هو
السائد في شكل تاريخي هذه هو شكل التلازم بين طرفيه وجه
كانت. بالتالي، ثابت، نظرم بوليتها الطبقية كدولة بورجوازية
أعز. ان ذلك التناقض هذه باتت. في شكل آخر منه، هو شكل
عدم التلازم بين طرفيه هو التناقض الذي فيه. ريد. تعظم
وطبقها الطبقة. وتتمثل حركة حركتها. ريد. في أداة السيطرة
الطبقية الطبقة المسيطر. لئلا، انما، أمام تناقض أكثر. بل، انما
شكليون تاريخيين متميزين من تناقض واحد هو التناقض في بنية
الدولة اللبنانية. الحركة الطبقية كدولة، هذا التناقض هي هو
في علاقة حادة مباشرة بحركة الصراع الطبقي بضرورة. باختلاف
هذه الشروط لمختلف حركة التناقض، يختلف الشكل الذي فيه
تصحرك. متحركة السارقي. متلاء هو ريد شروط صاعدة هو
الصراع الطبقي. هي، باختصار كتي، شروط لامتياز السياسي
(السياسي) بملحقات الكادحة من علاقة لحياتها السياسية الطبقة
بالبورجوازية أي من علاقة كمتيها السياسي الطائفي. التي ليه
تصحرك كمتيها. هذا يعني، هي نمير آخر، أن تحرك الطبقات
الكادحة كفرا سياسية مستقلة، مستقلة من وجودها المؤسساتي
الطائفي. هو الذي يصح القول في ماؤها، المبرور العتيق، أي. هي
تناقض المبرور. مطرح. بالتالي، هي عدم الصراع الطبقي،
ضرورة بخير هذه الدولة الطائفية كشرط اساسي لحياتها من
جديدة بوليتها الاجتماعية الطبقة. كالمحل الوحيد الممكن لظل
هذا التناقض المبرور الكلي في بنية الدولة نفسها هو بالطبيعة

نقد هذه النماذج

يعتبر هذا البنية ٧٢ جزء من ضرورة هذا التغيير قبل سيكون
منه الدولة الطائفية ليس لها كفاءة بورجوازية؟
قد يكون لهذا السؤال طابع نظري لكنه يحدد في السياسة
السياسية الثورية معالجة المصالحات ويحدد في سؤال الصراع
الطيفي وترويض التاريخية المتغيرة جواره
هكذا يتمثل النظرية «حوماء على السياسة» في وحدة الفكر
الثوري
حتى لاكتشف السياسة في السورود الثورية، حاجتها الملحة
إلى النظرية؟

الطائر - أيب ١٩٨٩

الفصل السابع

النظام السياسي بين الإصلاح العشوائي وضرورة التغيير الديمقراطي⁽¹⁾

القسم الأول: في تحديد العشوائية

مقدمة

هذه أفكار سرية طرحتها للنظام في بعض شكل البحث المعمور. فريد لها شكلا آخر هو قريب من شكل الفرضية، يستكشف بها الفكر، في نشاطه النظري، سبل الممكن من الواقع. وهي أفكار لها علاقة بما يطلق على سبيل العشوائية وهي أفكار تعرض في سيرة الأحداث لواقع. من الطير الإنسانية حتى العشوائية بروتة، مرور بحركة الجبل والفضاء، في سبيل امتداد الحرب الأهلية المستمرة بمرحلة، لا كمارك.

⁽¹⁾ مقال نشر في جريدة الشعب في أهدأ أهدأ مناهج بعدد من تاريخ ١٩٢٥.

معداء مولفها في هذه التجربة. من نظري حث بولجرج إلى موقع وطن العاصم في تنفي أشكال تجسّد الحتمي، وموقع الضمان من أجل تغير جبري تولد ضرورة في منطق العصر، من حيث هو منطق الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، في حركة توطئة بوزة هي حركة تحرر وطني من الإمبريالية وهي أمني تلك الأفكار للفكر، يتصعب فيها الفطري من السياسي في وحدة فكر عناصر

1 الطائفة في مفهومها البرجوازي

حتى لا يكون مزلق إلى موقع الإمبريالية البرجوازية السيطرة في شكلها كوليبرالية طائفة لا يد من التمييز في تحديد الطائفة، يحدد في مفهومها البرجوازي، ربطها في مفهومها اندمجان للطائفة، في مفهومها البرجوازي، في نظام حكم الطوائف والحكم عند مشاركة بينها في توازن معين به نفوذ الدولة ربه بموجب هيئة اعتل حكمت الدولة أو تهيمن الفكتورية. فمطل مودها في إمارة مصالح الطوائف، وتأمين مفهومها. لذلك، يدخل المجتمع في أزمة فتتجسد البرجوازية بحسب مفهومها كآلة كازمة تعيش من الطوائف. هذا حرد، إلى التوازن في الحكم يعود إلى المشاركة فيه. رفق استغلال لكل طائف بحكمها الذاتي، في إطار خارجي من الفهم الطائفي، ربه كان عند البعض إطاراً فكرتدراليا من الكائنات

جبر الراية في هذا التجهيد للطائفة هو تحديد الطائفة كالطائفة في مفهومها البرجوازي هي كيان مستقل قائم ذاته

شكلا هينام بعد لاسلا فشكل

متناسك ملحمته الداعية لفاء قاتب العلاقات بين العوائق، بالضرورة خارجية، لا وحدة بينها سوى ما فهمه الدولة من أطوار حاشتها الطبيعي لا وجود لتسببها ما دام التسبب طوائف ولا وجود برضى على فاحشة هذا لتعدد نفوذ دولة الطوائف . ولعدم ملهمته كان منطقها انشغى ان لتطور لتكثف هو ضروري ضرورة بنيتها والتاريخ كعمل بتحقيق هذه الضرورة فطيلة هذا التجهيز انه يربح الفكر من هذه النظر في عقد التوافق الباطني واليوت في طيفاته الاجتماعية وفي الصراع وأشكاله بينها مستحكي الفكر لذلك يظهر عن الواقع هو الذي يتظم في عقائمه الإيديولوجية البورجوازية

2 الطاغية على مهورها التخلي

تكر العنصرية من موقع يظن هذه الإيديولوجية "عرقية الصبغونية" هي تشكلن التاريخي المصطلح بالنظام سياسي الذي نسام فيه البروجوازية الليبرالية سيطرتها الطبقية معنى هذه بدله أن التلازم عالم بين هذا النظام السياسي والإيديولوجي والمكتومي فليطرح الطلياء وبين شكله التاريخي الذي هو شكله الطاغية والمحدث في العواصم التبريرية التي تصانف في تصنيف تكوّن هذا النظام في شكله هذا على أحسن الأحوال، لا يخلص في إطار هذا المقال . ولقد لاسلام بعض الشيء في كتاباتنا لاسلام بإمكان الفارسية إن شاء الرجوع إليها أما المشكلة التي نره ان نعرضها للنقاش هي التالي

3 - علاقة تلازم أم علاقة تلازم؟

هل هذه العلاقة القائمة بين النظام السياسي وسيطرة البرجوازية
الطبائقة والتشكل الطبقي لهذا النظام هي علاقة تلازم ناويحي أم
أنها أكثر من تلك، علاقة تلازم بيويحي؟ الفارق بين العلاقتين
في رأينا: كبر العلاقة الثانية لتظهر بالطبع، الأولى، دون أن
تتضمن فيها ذكر الأولى لا تتضمن الثانية فهي شروط لازميتها
معدلة من طورها. بهيكل علاقة التلازم بين النظام وشكله أنه
يتطلب علاقة من عدم التلازم، فظهر، حينئذ، ضرورة التلويح
النظام من شكله الطبقي السابق، إلى شكل آخر جديد، لا يحدث
تصيراً في بنى الطبقة، من حيث من نظام سيطرة البرجوازية
على من الآن، في المرحلة المرحلة من كسر أزمة النظام في هذه
الحروب الأهلية المستمرة، هي حالة كهذه تسمح بتغيير الشكل
الطائفي لنظام السياسي البرجوازي، الانتقال بهذا النظام إلى
شكل آخر منه. قد يكون طائفياً وقد لا يكون، دون تصير في
طابع الطبقي؟ أم أن الواقع الواقع مختلفه ولا بد في هذه من
رعاة النظر في طبيعة العلاقة عكسها بين ذلك النظام وشكله، من
حيث هي علاقة تلازم بيويحي؟ هي حالة كهذه: كل تغيير في
الشكل الطائفي لهذا النظام السياسي يعرض تغيير في طبيعته، هذا
النظام وينتج في شروط ثلثية معدلة من الصراع الطبقي هي
شروط سيادة طور ديموقراطي وطني. ضرورة هذا التصور هي
سيادة الانتقال إلى الاشتراكية.

بني للمشكلة التي تطرح طابع مكاني يمتد: أو طابع عديمي
يحدث إلى هذه المشكلة النظرية علاقة مباشرة يسجرون المعركة

تتبع المذهب بو. فصلاح شعبي

السياسة الزراعية التي قد يكون طلابها التاريخي المميز هو ما
للمنطقة منها من تساقط هو صراع طبيعي معي حيثاً، وطني عند
آخرو، بين حل أو إصلاح طائفي للنظام السياسي الطائفي. وحل
أو إصلاح ديموقراطي وطني لهذا النظام، معاد للطائفة. وحل
هذا الصراع بين الإصلاحيين أو المحسنين، بين فائدين بين الكثرى
الوطنية وبين القوى الفاسدة وحسبه، بل وراء مجريه هو شرعية
بين اطراف التحالف الوطني نفسه

حول من جهتنا إلى تأكيد ان لملامه تلك هي علاقة تلزم
نيوي. ولقد بينا ذلك بالتفصيل في دراستنا المتضمن إلى نفس
الفكر الطائفي، واهت في أسباب الصراع الأهلي في لبنان
وبمجاز كلي نقول ان الشروط التاريخية التي تكوّن فيها دولة
البرجوازية اللبنانية كنزها طائفي هي نفسها شروط تكون
الرأسمالية في لبنان في طور ازمة حاد الإنتاج الرأسمالي على
المعيد العالمي. وهي، بالتالي، الشروط نفسها التي حالت دون
تكون البرجوازية اللبنانية كطبقة نزيهة، على نموذج البرجوازية
الأوروبية، مثلاً، في طور صعود الرأسمالية. فهذه الأسباب
وهيما أبداً كان الشكل الطائفي للدولة اللبنانية أساساً لوجودها
كدولة بورجوازية. من حيث هو الشكل العمودي الذي فيه نمرج
الدولة بوظيفتها الطبيعية في حجاب مصالح طبقية بورجوازية
المسيطره، عبر تأمينها التحقق الأثري لإعادة إنتاج علاقات الإنتاج
الرأسمالية القائمة، في إطار علاقة التبعيه المبنية بالإمبريالية،
وبعلاقة إنتاج علاقة البعده هذه. ونحن نألم سائل لماذا الشكل
الطائفي لهذه الدولة هو أساسي لوجودها كنزها بورجوازية؟
فالجرسيه نورد بالمختصر، أن هذا الشكل يسمح لبرجوازيه

التحكم بمجرى الصراع الطبقي، بإبقاء الطبقات الكادحة في
أمرية علاقة من التبعية الطبقية بها هي، والصعود، علاقه، نظير
طائفي، ربط الطبقات هذه يستلزم الطائفيين من البروجوازية ربطاً
بما نطق فيه وجودها السياسي كقوة مستقلة فتكتسب فيه، به،
وجوداً أكبر من بالسيطرة. وجودها الطائفي أي وجودها
كطوائف، مما تملكه الطبقات الكادحة موجوداً في مثل هذه
العلاقة من التبعية الطبقية التي هي، مجردة كطوائف، إنها لا
تمثل أي قوة سياسية مستقلة هي ثوبها الطبقي المستعصم
البروجوازية. إن هذا الشكل التاريخي البعيد من وجود الطبقات
الكادحة كطوائف، هي حركة الصراع الطبقي نفسه الذي تحكم به
البروجوازية المسيطرة عبر مثيلها الطائفي لتقيدها الطبقي هو
الذي يلزم بوجوهها المسيطرة بهجومه السيطرة الطبقية غير
تامة بهجومه التجميد لنظامها الطائفي الذي هو هو نظم سيطرتها
الطبقية من هنا يمكن القول، بدقة، إن الشكل الطائفي لتدوير
البروجوازية اللبنيه أسمى بوجوده كدولة حيدة بروجوازية

4 - في نفس مفهوم الطائفة

هنا، ما يسمح لنا ببعض المصطلحات البروجوازية لمطابقتها
عاطفانية، هذه ليست كياناً ليست الطائفة بوجوهراً ليست لها
إنها علاقة سياسية يحدها شكل تاريخي معين من حركة الصراع
الطبقي، هو الذي تحكم فيه البروجوازية بهذا الصراع، في غياب
سياسي لتقيدها الطبقي والعلاقة السياسية هذه علاقه تبعية طبعية
لربط الطبقات الكادحة بالبروجوازية ربطاً طائفياً بالخطايعه المبرور

فيم ينبغي إدراكه.

هناك الطبقات من خلاله بحيثها هذه التي هي علاقة بينها الطائفي كشمس على أنذاك قوة سياسية متفلاء ويطلق وجودها الطائفي

لن يطبق التحليل تطرح ما سبق للفتاوى ونفرد لا بد من جزء من الحكم بها وشعره الحكم من أسره في يدهولوجيه يورجوازية المسيطرة، فلا يهم الطائفي، حيث، حسب مفهومها اليورجوازي من حيث هي نظام حكم الطوائف بل ومهمها بحسب مفهومها القوي من حيث هي الشكل التاريخي الذي به مدارس اليورجوازية الكولونيالية البنائية ميثرية الطبقة في نظام سياسي طاغية والتميز بحاجة أيضاً إلى شيء من التاريخ ومن الثمانية ومن الديالكتيك حتى يفسر الطائفة، لا تكليات، بل كصلافة سياسة مستخدم يفسر وجودها شكل من الصراع الطبقي ويفسر إغناط شكل آخر من الصراع الطبقي

3 - في التناقض المادي للقول للثبات

مثل ذلك الفكر المادي الديالكتيكي طرح الفئات بعد القو الأخر إلى الشكل الطائفي التي هو أساسي بوجود القدرة الثباتية كدولة يورجوازية، هو هو العائق الأساسي الذي يحول دون تكون هذه الدولة كقوة يورجوازية. فالقوة الثباتية رافعة، لهذا، هي هذا التناقض المادي بين كدولة طاغية وبينها كدولة يورجوازية ولا سبل إلى خروجها من هذا التناقض الذي هو هو جبهة، إلا ينتقال إلى بنية أخرى، ربما كانت بنية انتقالية بحسب تحديد، يدعمه بشكل معين. منذ هذاخل فيها الطابع اليورجوازي يطابع المادي بحسب نسبة القوى الفعالة في حقل الصراع الطبقي

تلك أن من الصعب تحديد ملامح الأنبي ٧ مبدأ في ومن
الامتياز حالاً في ومن بمفرد حركة العبرع الطبقي في الرأسم،
ومن بين قوى التحالف الوطني الثوري ولوى التحالف الرجعي
وحسب، بل من أطراف قوى التحالف الثوري نفسه. ومن
طوائف التحالف الرجعي أيضاً. وتعمل طوائف الرأسم التي أكثرنا
إليه ليس الحل الطائفي والحل العيسوي الرأسمي لأزمة النظام
البيروقراطي، فقام حتى في صفوف هذا التحالف الوطني نفسه
الذي قد يستهوي الحل الطائفي بعضاً من أطرافه غير أن ما يرهف
تأكيده في هدف طرسه للتنازل، غير أن من الضد تاريخياً
وسياسياً نظرياً، نصور أنه لأزمة الرأسمية في أزمة انقلاب الدولة
الليانية من شكلها ما قبل البيروقراطي الذي هو شكلها الطائفي
إلى شكلها البيروقراطي، الذي هو شكلها العيسوي الرأسمي. هذا
الخطا يستند على أن يركس في إقامة علاقة من عدم التلازم بين
بناء تحتية تضم جميع الليتاني له طابع بيروقراطي، وبناء فوقية
«مشغولة» في طابع غير البيروقراطي. عن تطور الرأسمالية في
بنائها. حيث تفرس إعادة التلازم بين البائسي وإصلاحاً بيروقراطياً
للنظام السياسي.

هذا الخطا المزيج يركس في نجاحه واقع مادياً وتبرير هو أن
ذلك الشكل الطائفي من الدولة ليس الشكل الحلال، تاريخياً،
بوجود الدولة البيروقراطية في لبنان وحسب، من حيث هو الشكل
الذي فيه وجدت هذه الدولة كدولة بيروقراطية، بل هو أساسي
بوجودها البيروقراطي نفسه. وفي تعبير آخر تحول إلى الدولة
الطائفية في هي الدولة البيروقراطية. وهي هي التي نعتون، في
أن، جزء وجودها كدولة بيروقراطية. كذا الشكل الطائفي

النظام السياسي بعد انتصار الثورة.

المسود الذي هي فيه دولة بورجوازية، هو التكتل الذي تتحقق فيه عناصر، إمكانية رجوعها إلى التناقض مع مذهبها النظريه كدولة بورجوازية. وما هذه الإشكالات في منطق منطقها البشري. سوى إمكانية أن تكون، أو أنه يعتبره البورجوازية القبلية كبورجوازية كبريالية، طبقه ثوبه، كما كتلت البورجوازية الأوروبية في طريقها الصاعد. ومنطق هذه إمكانية أن تكونه هو هذه المنطق الذي يحكم آلية محرك ما سميته في حينه منطق الإنتاج الكبريولي. في إمكانية محالته ينمذ الإنتاج الرأسمالي الذي هو منه شكل تاريخي مبرر. وما هذا لمنطق في تعبير آخر، سوى الذي يحكم آلية تطور الرأسمالية النقية التي يمتاز فيها طريقها الصاعد الذي هو محور تكبره، بطور أزمة التي هي في أزمة سط الإنتاج الرأسمالي في كبريته.

4 أزمة النظام السياسي

هل يبالغ في القول، أو مخطيء فيه، إذا قمنا أزمة النظام السياسي الطائفي من حيث هي أزمة نظام قسرية الطبيعة للبورجوازية اللبنانية، في إطارها المصيح الذي هو إطار أزمة سط الإنتاج الرأسمالي في كبريته؟ هل مخطيء في القول، أو يبالغ فيه، إذا قلنا إن ومن تلك الآلة مخرج في زمن هذه الأزمة، وإن الزمنيين حدين واحد، هو هو زمن الانتقال بينه ما يطبع من زمن ما بين سلطة البورجوازية ودولتها إلى رتبته زمن سلطته ودولتها الميسوقراطية، بل هو زمن الانتقال الكروي من الرأسمالية إلى الاشتراكية، في أشكال ومراحل مختلفة باختلاف الظروف.

التاريخية المضمرة الخاصة بحركة الصراع الطبقي في كل بلد محدد لا يخطئ، لا مبالغ، بل نفوذ إن الأداة ليست مجرد أداة لتشكيل الطائفي النظام السياسي البرجوازي، كما أن هذا الشكل هو في حلقه خارجيه بهذا النظام، بل في شجرة سلم النظام وظام. الأداة هي، بالعكس، أداة هذا النظام، في شكله هذا، من حيث هو نظام السيفر الطبقي للبرجوازية اللبنانية. أداة هذا النظام أنه لم يمد يده على تأمين هيمنة الطبقة بهذا السيفر الطبقي وأزنت قوى تلك. إن الدولة التي كان حبيباً بحسب مفهومها الفكري كقائمة مصالح الطبقة البرجوازية المسيطرة، إن ياتر إلى إصلاحه ليكون قابلاً على القيام بوظيفته، عجزت عن ذلك، وهي عاجزة عنه، لأنها، بالعبث، دولة طائفية رقادية منطلق المسار هذا الذي هو منطلق تناقضها المأني إلى السيفر بالعكس، هي نهج قاضي طاغية تنصري، به تناقض أداة النظام، بدلاً من أن نجد به حلاً. ذلك كانت القوى التي ياتر إلى طرح برنامج لإصلاح النظام إصلاحاً حوسم طود برجوازية، هي القوى المناهضة للبرجوازية، هي مناهضة النهج القاضي

7 ملاحظة أولى

ربما في هذا السياق، وعليه ملاحظتنا، الأولى هي أن لإصلاح لا يحدد مسبقاً فقط، بل يحدد، فوق ذلك، ومن ذلك، مسبقاً، طبيعة القوى التي تطرحه وتقدم به. وبسبب الفري بين الطرفين الرئيسيين في الصراع الطبقي، الإصلاح ياتر البرجوازية مثلاً، إلى القيام به من موقع قوة في علاقتهما

بأنهذه الطلي، ومن موقع وجودها في المنطقة يشغلها الميناء
بدون، أي مبادء من إصلاح تعرضه على البرجوازية القوي
المتاحه لها، من موقع قوة في علاقته بها، ومن موقع وجودها
المسيطر في حقل الصراع الطلي، حتى لو كانت خارج السلطة
الاختلاف بين الإصلاحين قائم إذن، حتى لو تماثلا مكان
وصلاها واحد في مضمونه الإصلاح، في الحالة الأولى، ينبغي
ماتهاء ما تحقق منه في ظل سيطرة البرجوازية، لتتعلق المرحلة
على تحيا وهي التي به تستند لتسي، على، وبكافية انتدابها
على مرحلة جديدة ممكنة، ونعود حركة الصراع الطلي إلى مابين
مهدتها حرك لتير، في تحديد كحركة تيرها لتجسد سيطرة الطبقة
السيطرة أما في الحالة الثانية، فاعلم من الإصلاح - على أهمية
هذا الإصلاح - أن يكون مفروضا على البرجوازية من القوى
المتاحه لها، حيث، تفتح في حقل الصراع الطلي إمكانية أن
تكون البرجوازية أسيرة سيطرة من القوى، في هذا الحقل، ليست
في حالها، فلا تعلق المرحلة على حسنها بانتهاء ما تحقق مؤ
وصلاها، بل تظل بالعكس مفتوحة على أنه يجري في إنجاز
مها، وتندرج التاريخ بتوابعه حركة من الصراع الطلي هي
التي تجعلها سيطرة القوى الساعية للبرجوازية الثانية في حقل
هي يليه سلسلة من الزمن هي، بالضغط عليه ومن الإنقلاب الذي
أشرنا إليه، فهو نحن الآن في مرحلة كهذه؟ هل بإمكان القوى
الوطنية والديموقراطية أن تفرض على البرجوازية نظامها إصلاحاً
من هذا النوع، يقوم على أماني العائيه البعثية، ويضع في
التاريخ لوني حركات سيريرا طويلا ومختلفة من التير، هي هي
سيريرا ذلك الانتقالي؟ سؤال مطروح للتفكير، ويستدج التقاوى
إلى البحث في شروط تحقق هذا الإمكان الثاني

٤ - ملاحظة ثانية

والملاحظة الثانية هي ان تحديد القوى المناهضة للنزوح الكلاسيكي "الفاشي" بأنها قوى مناهضة للبرجوازية للسود، واستخدام موطئها الطبقي قد يجد من له طبع اعتراض نظري. وربما سياسي أيضا فالقوى الرأسمالية والليبرالية ليست كلها بالضرورة قوى معادية للبرجوازية، وليست تستحق تقييدها بالطبق، إلى الطبقة العاملة إنها في عالمها العكسي، البرجوازية سواء في اقتصادها الطبقي وعراقيلها في علاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة أم حتى في توجهاتها وخطواتها السياسية وفي ريمون جيتش أيضا فكلية تنظيم تصنيفها بأنها مناهضة للبرجوازية بطلانها وهي كما يقول "لا يمكن تجنب أن الكلام على قوى طبقية سواء أكانت هائبة أم ميؤوسا منها وطنية هو كلام مجردي على المسحوق السياسي لفهم "القوى الطبقة" هو، إلهه بعد ذلك فهوهم سياسي ونصديج هذه القوى أم تلك هو، فلتطريه نصديج سياسي هذا يعني ان الموضع الذي نبحثه هذه القوى في سنخ الصراع الطبقي هو الذي يحددها سياسيا فيحدد طابعها الطبقي أو قل إنه يحدد الطابع الطبقي بموازمتها السياسية وليس الموضع الذي نبحثه هي بناء علاقات الإنتاج القائمة الصراع الدائر هو موقفها السياسي، والصراع الأخير هذا موقفها الاقتصادي ولا يجوز الخلط بين الموضعين بل الطريقة واليأس قضيانا معا بضرورة التمييز بينهما مع العلم بأن هذا يحدد ذلك، فتمتد بهه نالاه بالشكل الذي لم يسبقه بهذا التمييز رسمه فهم كونه يمكن فقتاته أو أقسام من عتات برجوازية مثلا ان تكونه في شروط تاريخية مختلفة، في حقل السياسات السياسية للصراع الطبقي في صرح الطبقة العاملة أو ان تكون انقلابيا، أقسام

فيم ينبغي به أحد حصر

من هذه الطبقة التي هي نفس البرجوازية المسيطرة عيانية،
وليتوكرجياً أهلاً، من مخرج البرجوازية نفسها الطبقي (اليس
عنا ما حدث في ذلك في هذه التجربة المستمرة، حين انقضت
بمباراة اللياقة العسكرية والأندولوجية. أقسام واسعة من
الطبقات الكالحة إلى موالع الخاتمة)٢٢

9 - القوى المناهضة للقائمة

التحريك السياسي، رقتك الإيديولوجي، القوى الطبقة يجريه
إن في حقل الصراع الطبقي، حياليتيكياً، وليس جيتايريلياً،
لأن كل مرة من بينه القوى ليست، في هذا الحقل، كيان
مستقل، أو جرح. مفارقة كذا الطائفة، مثلاً، في مفهومه
البرجوازي، يحمده بقله رمي مائة، من حيث هو الذي هو بل
هي، إحدى تلك القوة، علاقة ولا توجد إلا في شكل علاقة
حياليتيكية، فنية أو محالفة، أي في الحقلين صراعية، سواء
كان هذا الصراع تاعرياً أم غير تاعري. أر قل في سير أكثر
إن كل مرة من تلك القوى الطبقة تتحدث في حقل الصراع الطبقي
في علاقتها بالقوى الأخرى، وهذه العلاقة بالذات، كما
القوى المناهضة للطالب، مناهضة للبرجوازية، لأد التوج الكتابي
اقتصادي يمكن من أن يدرس نفسه بقوة السلاح والإيديولوجية،
على أطراف البرجوازية جميعاً لا سيما على الطبقة قنالية التي
في هذه المسببة من البرجوازية، من حيث هو النهج السياسي
لأوجد مفهوم البرجوازية المسيطرة. بعد اتصالات هذه الطبقة
الكبرى باليد التي الحل الاقتصادي تحت الحل التيمويراطي لأزمة
بظامها السياسي الحاد. فتحدثت القوى التيمويمرالية

جناحتها السبق الفاشي، من حيث هو الحل البروجوازي هذه القوى مناضية للبروجوازية. برغم الانقسامات الطبقية البروجوازية لاكسار وحدة منها. معنى هذا أن الصراع السياسي الذي احتلته هو سبيل الصراع الطبقي. بمصادقتها المبادئ الفاشية، هذه المنهجية مروج الطبقة الحاكمة التي هي هي، هي حاكما للتأثير بالبروجوازية المسيطرة الطبقة السميكة النخيل من منا وجب الكلام، في الكلام على القوى الوطنية القبولية، على لحافة طبقية ثوري يتصور حول الطبقة الحاكمة، حتى لو لم تحتل هذه الطبقة بعد في مروج الهيمنة الطبقة التي هو مروجها الطبقي، من حيث هي الطبقة الهيمنة النخيل. من يعني أن الوجود السياسي للطبقة الحاكمة. بوجود حزبها الطليعي ونهجه الثوري. في هذا التماثل هو الذي يحلل طبيعة الطبقي الثوري السعادي للبروجوازية ونهجه الفاشي، ونظمها الطائفي. بل إن وجودها فيه، هي موجهها الهيمنة. ذلك هو الذي يؤمن لفنحاتها عسوية طابعا الثوري، هذا الذي يتدرج من الصمم جدا على حركة الصراع الطبقي. هذا الفانية الطائفة لا ينتج على أنها الثوري التي هو هي ضرورة المصور الوطني نفسها. انق حورية الانتقال إلى الاشتراكية

قد هذا الفاشية الطائفي، برسم منطق الحل المجهول على هي منطق هذه الثوري الفاشية في هذه السرب الأيدي المبتدع هذا أيضا هو مخرج للتناقض

القسم الثاني، في التوازن المطلق

1 في التوازن الجوهري

لتوضيح لقوله إن التوازن الطائفي الذي هو أساسي لوجود الدولة وليسومتها كتقوة طائفية، لا يعني المساواة بين الطوائف، وإن كان من خطئته الإيديولوجية أن يوصي بها، أو أن يورد في الرمي وعبء بها، إنه، بالعكس، يوارث عيني لا يقوم إلا بعبء طائفه في التي بها يتأسس وجوده كترار طائفي، فلكل المشكلة الطائفية ليست في وجود هذه الهيئة، أي في عدم وجودها، بقدر ما هي في العلاقة القائمة في الدولة نفسها بين الهيئة الطبيعية والهيئة الطائفية. ولقد أثرنا سابقاً إلى أن الدولة اللبنانية رافعة في نافع ما زل في هو الذي يستد جيتاً، وهو القائم فيها، بينها كنزها بوجوازها وبينها كدولة طائفية في جزء من التناقض البديهي بحسب أهم ذلك التوازن الجوهري. صوبع الهيئة الطبيعية الذي هو في الدولة أساسي بوجوهها كنزولة بوجوزية. قد في الدولة اللبنانية، بالضرورة، طابع طائفي لأن تلك الدولة طابعاً طائفي. لذا، كتبت الهيئة الطائفية في هذه الدولة تظهر حكماً في هيئة طائفية هي شرط قيام الدولة بوجوهها الطبيعية كتقوة بوجوازية. ولست من التحليل، بإمكان الذي، - إن شاء - أن يرجع إلى الفقرة الثامنة من الفصل الثالث من كتابه "مدخل إلى الفكر الطائفي".

لا يريد رقيه أن مستبد نسبلاً تمت به في مكان آخر من

موقع الخطر في المنطق الطائفي بالأحداث، وقد سارع بعدها مصادر التشكك في نظام حكم كعظمي إلى الهدوء، باعتباره نظام طائفي، كبطرة برجورية متحفة تدعمه على الأبعاد من موقع البحث في جديد الشكل الذي يمكن تفسير السياسي الجفري - وقد مات غروباً أن يتم فيه طرح للتأني فكرة في التاي

لقد كان التوازن الطائفي متوازن مبنية هو الذي يؤمن بدرجة إمكانية القيام بوظيفتها الطبيعية كقوة برجورية، فكانه بالتالي أحادي، بوجودها، لأسباب تاريخية مختلفة لا حياء. لأنه قد خسر في تأسيسها لكن الحرب الأهلية، بمراسلها المتعددة وما سببها أبعد من هذا، لا يمكن أن تكون كافية. بالتالي، ان هذا التوازن لم يعد يؤمن بدرجة تلك إمكانية، بل بات العائق الرئيسي الذي يحركه عند قيام الدولة بوظيفتها تلك، معركة المبررات الطبيعية معروفة، بالمتغير، اكتسب الصاري الكائن في بنية الدولة اللبنانية وفرقت طروداً أحداث تنبع في تلك التواءة وبالتالي، في الشكل الطائفي لتسوك اما السؤال الذي يطرح نفسه هو التالي: هل «المشاركة» تعتمد على التغيير؟ هل تقدم حلاً؟ هل تلعب في الدولة نتائجها الصاري؟ «المشاركة» مفهوم أكثر الحديث عنه دون تعاليم، «المشاركة» شعار دمج كحل ممكن قبل في الحر؟

2. في مفهوم «المشاركة»

شهد للجواب نفرد إلى مفهوم «المشاركة» يتضمن التغييرات المستقلة عن أن المستقلة تكون في وجود هيئة طائفية على الدولة

محمد هبش، د. دكتور في الحقوق

تلك الدولة في موقع محدد من الأطراف ومن المطالبات
وإجراءاتها، وهي علاقة خارجية بها كدولة حرة مستقلة
منها، ويراد عدم الهيمنة يكون بالمشاركة فيها بدلاً من أن
تكون السلطة تشكلت بسلطة يمنية، هي السلطة المأهولة عنها
أن تكون كما اتفق في سنة 1943 أن تكون حشوية بين
طائفتي الموارنة والشيعة (راجع بشأن تمثيلها) المشكلة في
إليه، في أن طرفاً من طرفي عقد طائفي، على أساس أن بين
دون الآخر حتى جاءه من خارج لائتين، من طائفة تشبه بها
للائتين، كتيوت الطائفة وانعزلت العقد، بل لائتين السلطة التنفيذية
التي بها - دون السلطة التنفيذية - تكون الهيئة، فمهمها هو
موقع الهيئة من يكون فيه تكون له دون غيره، أو الحل
بمصلحة في تنظيم الدولة، هي إدارة طائفة بسلطة السلطة
بمصلحة، أو مثلاً، أو مثلاً، كم حتى أكثر، فتمتصه السلطة
لذلك مع مضمونها لأصل كدولة طائفة

مما جاءه بلا حوائج، تقول إن هذا الحل غير من حنين الأطراف
من البرجوازية المسيحية، إلى (من ما من هو) من ما قبل انهيار
زمن النظام، بين كانت هذه الأطراف (الاسلامية)، في غياب
سياسي شبه كامل للعمليات الكادحة، شارك في السلطة، غير
معتابها الطائفيين، من موقع الجبهة، بل كانت من السلطة، هي
مضمونها، وجرى بمضمونها من طائفة لها التي كانت ترفض،
أو للدقة، بل كانت ترفض إلى تخفيف حشوها، من موقع الحرمان
عنها، وعلى نظامها لا سيما بعد أن أعادت تلك المطالبات
الكادحة لتكون في موا سياسة مستقلة، فتمت من تشكل وجرى
السابق كطوائف، في ضرورة طريقة بملف من الانفصالات الوطنية

وهي علاقة الإيديولوجية بالمحل الذي تقترحه التسمية (أو الجمهورية) - هذا التنازع الجورجاني الصغير - لأزمة الرأسمالية، وهو الذي يقضي بإنهاء عسكرة النظام الرأسمالي عودته إلى ذاته، أي بإنهاء رمزي للانفصال الجبرية وأكادها الوحيدة مثل هذا المخرج بالوعي في اتجاه الوعي الطبيعي هو الذي يحفز، يرجم، يحمي، وهي الفئات غير المهيمنة من الجورجانية في طموحها (الشرعي) إلى احتلال موقع الهيمنة التطبيقية بدلاً من الفئة المهيمنة من الجورجانية المسطردة، أو إلى جديها، وإلى الفئات بها - إن أمكن - في السياسة والاتصال. وما التغيرات الطوبائية التي يرميها مثل تلك الفئات في حالات معينة سوى تعبير عن هذا التمرد. وعن المجرى عن مستقبله في كل من هذه التغيرات مثلاً: شعار العدالة أو المساواة: بمعنى العدالة والمساواة بين فئات الجورجانية المسطردة حتى لا يكون منها فئة هي المهيمنة، وأخرى غير مهيمنة، عاقبة بيمين الفئلا المهيمنة ومنها شعار حقوق المبررات الطبيعية بين الطبقات: ومنها أيها شعار «المشاركة» الذي يحكمه منطق واحد من الوعي الطبيعي الخاص بوعي الفئات غير المهيمنة من الجورجانية المسطردة، هو منطق الماء حيث لفئة المهيمنة من الطبقة المهيمنة من الماء، فيسقط الطبقة هذه الطريقة إلى بالنسبة لهذه «المشاركة» منطق إلغاء تهيمنة الطائفة من إلغاء هيمنة الطوائف، أي كل حزب إلى نظام هذه السيطرة. من حيث هو هو نظام السيطرة الطبقي الجورجانية المسطردة معقد هذا المنطق أو تلك بأنه منطق طوبائي، هو منطق تلك الوعي الطبيعي لأن السيطرة الحقيقية للجورجانية ليست ممكنة إلا بيمين الفئة المهيمنة منها فالهيمنة

الطبيعية لهذه الدنيا هي إذن أساسية بوجود مظهر الطبيعة المهيمنة عليها، بجميع عناصرها دون تمييز. تلك الهيمنة هي التي بها تأخر البشرية لتجسد هذه السيطرة الطبيعية. ولقاء تلك الهيمنة، هو للقاء نظامها، يمتدح بطبيعة منطقته، إلى لقاء هذه السيطرة، أو من إلى اللقاء بنظامها، هي مبرورة منطقته من المبرر الطبيعي مختلفه في أشكالها ومبرراتها. باختلاف الشروط الخارجية المطبقة لهذا المبرر.

4 - تمثيل دور الدولة

في ضوء ما سبق نحدد مفهوم إن التوازن الطائفي لا يكون بالضرورة على الهيمنة ولا يكون إلا بها. ولا فرق دولة طائفية إلا يمثل على التوازن الدينامي لا تضرب طائفية، لا (أو السكتة) إلهية كغيره بأن تكون السلطة طائفية معينة هي العلاقة البارودية لأنها هي التي هي، بحسب الخصائص الطائفية لهذه النجف الفاضية التي ترتفعته بتقسيمه - حتى حين الحزب - القوة الهيمنة من الجوازات السيطرة نهجا لها في مقاومة الصراع الطائفي في هذه المرحلة الأخيرة المتجسدة ضد القوى الوطنية والديمقراطية ريثما في حتى عند كاث من الجوازات نفسها هي بوجه عام، مقام غير مهيمنة، بل لضرورة طبقية هي لضرورة الدولة هي وجودها الضيق كدولة ذلك أن السلطة، بما هي سلطة الدولة لها بالضرورة طابع هيتمي. ولا رجوع للسلطة إلا في حالة الشكل الذي هي هي هي الهيمنة فالهيمنة هي نفس في السلطة وكل لقاء مهيمنة هو بالضرورة إلقاء سلطة أي سلطة الدولة

نعم صليبي بن الحسن شعير

نفسها فكيف تقوم الدولة بوظيفتها طبقية وقد ألقى كيب موقع الهيمنة فألغيت سطوتها؟ وماذا يخصها إلى الغرب فلا ترمد إلى هاستاركة الطائفة بما فيها، أو بما تلمح إليه من إلهام للهبة الطائفية في إطار الدولة الطائفية نفسها، ربح السطوة عليها هي ¹أعني تلك «المشاورية» مستحيلة في مبدأها النظري لمبدأ في إطار دولة مركزية واحتماء حتى لو حاول البعض تحقيقها بمسألة تلك أنها تقوده أو يحفظت، إلى مستوى دور الدولة، وبالتالي وظيفتها طبقية. بإلقاء مومع الهيمنة الذي هو فيها، كدولة مركزية وحيدة، مومع السلطة إلى تلك المشاورية تنوء الدولة المركزية لذلك، إلى ثقل أو إلى ضعف في مومع الهيمنة، وبالتالي هي مومع السطوة هو نمذد للدولة، بحسب منطق الطائفي حيثه تنبذ الدولة المركزية أو قل تنحصر في دويلات طائفية بحسب مبدأ اللامركزية السلبية إذ حد المنطق من وجود الدولة البورجوازية في دولة طائفية - وهو هو منطق تناقضها التمازي - هو الذي يحكم إمكان نمذتها في دويلات طائفية بمقتضى حد يدفع منطق مفهومها النظري كنموه طائفية، هي انقضاء وجودها كدولة بورجوازية. هكذا تفككت دولة البورجوازية، إذ يكتمل منطق وجودها الطائفي الذي هو حاسي بوجودها البورجوازي، قائم، في هيوزها من الوجود كنوثة بورجوازية في التماز رجوعها هي مومة النظرية هي في التماز مع مفهومها النظري كنموه بورجوازية كونوبالية. فمناطق هيوزها فاك هو هو منطق مفهومها النظري هناك والتاريخ في هذه المعربة الامة المستمرة يؤكد صحة هذا المنطق في جعل البورجوازية اللبنانية وحمل نظامها الطائفي من توحيد المجتمع والشعب والوطن. بما الإصلاح

الطائفي للدولة الطائفية، بحسب مبدأ «البشائر»؛ فليس كبد
 رأياً - إصلاح - خلاصه في طرحها للفكر والنقد، حل من
 إصلاح طائفي آخر لم يكون «مكتاً» أي «إصلاحات جر السك»
 في أي شروط»

وملاحظة أما مبدأ المساواة في المطلقة بين الطوائف فهو
 كسباً «المساواة» - إن لم تكن إلى هو هو مبدأ «المساواة» أو
 بعيداً يصرح دون نظيره رجوع الدولة كدولة من حيث هي لا
 تقوم، كما بين الدولة إلا بالهيئة ما لنا نعلمه برغم استحالته
 سقيه النظرية، فمصلحة لمصلحة هذا الفرد بالضرورة، إلى سليل
 نور الدولة وشليها»

٥ استبدال هيئة وأخرى

فمن استبدال الهيئة الطائفية الرافعة بهيئة طائفية أخرى -
 كالبهينة النجيه، مثلاً، أو النورية، أو طوبى - هو العمل
 المتوجه وهو «الإصلاح الطائفي» الممكن

في مثل هذا العمل نفوس، مبانة، إلى من يصل طائفة ليست
 في طائفة من أخرى، كأن طائفة يمينها هي الطائفة التي يجب
 الفداء طية من التور يطعن معصية طائفة كالفنمية نفسها
 التي تحبستها الصهيونية، أو الفاتية الطائفية الكتائية المحلة هي
 في وجود النظام السياسي نفسه كنظام طائفي الملة هي في وجود
 الدولة كدولة طائفية طائفية كما أشرنا إلى كون الطائف
 علاقة بامية فتجدد بتجدد ذلك النظام، وتقوم بتغييره فهو
 الذي يصرف رجوعه، رئيس إصاحة الكفاية التي تكافئ برجره»

النظام المصرفي بعد إصلاح الشكلى.

فبحرمة نجدد السيطرة الطبقي للخدمة البرجوازية المسيطرة، وبمعنى
الخدمة المسيطرة منها التي هي الطبقة المالكة، هنا يعني بوضوح
منطقي كوني ان وجود الطبقات جميعاً لا وجود طبقة واحدة
مسطر هو وهي بوجود تلك النظام الطائفي الذي هو هو نظام هذه
السيطرة العنصرية القائمة بهيمنة هذه الفئة المسيطرة، فيروال هذا
النظام لزود الطوائف بالخدمة السياسي الذي سحقت، لا يعني
الانتماء العنصري، هي متوازنة الطبقة مثلاً) إذ لا وجود
للطوائف (لا في هذا النظام، فيه من حيث هو نظام وجردها في
علاقات توازنها العنصري، معنى هذا بكل ذلك، أن الرجوع للعنصر
في (التي هو الرجوع السياسي في تاريخه) هو للطوائف لا للطوائف
فوحدة الكل في علاقات الطوائف، لا لكل طرف في وحدته

6 في المشروع الكتابي

في حد الحوزة يجب النظر في المشروع الكتابي، وفي حد
الطوية يجب النظر في منهج طبيعة الطائفي لا يتحدد بسبب إلى
حائقة معينة، هي الطوائف السائرية، (وإنهم طبيعة السائرية في
طوائفهم العنصرية) التي أن يجعل من هذه الطوائف، في سببها
العنصري العنصر العنصري، لتدوئة القومية المسيحية التي يصم
بواقعية) بل بسبب إلى النظام الطائفي، من حيث هو نظام سيطرة
البرجوازية، (تتحدد في تعبير آخر، بطبيعة الطبقي نفسه، في
مبته إلى هذه البرجوازية المسيطرة، فهو، إذ، بجسده
المفرد في السبب، نوع البرجوازية، بل نوع الطبقة الطائفي
منها برجه خاص، في محاولتي إقناع نظامها الطائفي، بإيجاد حل

فانسي لأزعة المستعصية، يكسب في إزالة العراق المادية التي
أحدثت كثر من، بتزويد مدخل، إليه ليجد نظام سيطرتها الطبقة
التيهم مبالغة ومنظم، مشددة الأوجه، من سلطة الدولة، ومن
جميع أطراف البروجوازية، جاء عهد الأطر المادية، في
الاحتلال مناهضة، ويدهم من أنظمة الموجهة العربية، جرى لمراسل
حزب الكتائب والسيول مشروعه الفاضل الطائفي

فمن بعد، السعال السريح مجالاً لتعطيل هذه العراق التي لنفا
وتحليلها المتصل، في كتاب، حيث في أسباب السرب لأهلية هي
بأنه، فلا تحتوي بالكون إن من هذه العراق جميع الكتائب من
«الطوائف المسمرة في الزعم وهي أعمدة اليأس في العاصية،
وقد ارتفعت أعباءها، وتراكمت مشاكلها، مطالبه بطرح النظام
وبإلغاء الهيمنة الطائفية في حزب إسماعيل، ولما برز ذلك كذب
وبالمنعصر نفوقه إلى الشروط نفسها التي حددت نظام السيطرة
البروجوازية كنظام طائفي، هي التي حددت للحزب الفانسي لأزعة
هذا النظام جدياً طائفاً هو طائفة المنصري، لقد إلى التناقض هذه
النظام من التمييزية الطائفية (يحتل البرازيل الوسطي القتال، على
قائمة الإلحاد السياسي للتحسين الحقيقي للبروجوازية)، إلى الفاسية
الطائفية، بل قد عين الأذعة ومازق البروجوازية في إيجاد حل لها
فالفانسية الطائفية هذه لا سيما في ممارسات «اللوات البنائية»
وحزب الكتائب، أذا البروجوازية ولحامد نظامها، لم يني
بالمنعصر قبل التفتية، إنفاق التمايز الطائفي بوحدة الطائفة،
وتطهيرها من كل الاختلاف بطوائف أخرى يجب إلغاؤها بمقتضى
المنعصر الطائفي المنصري

7 - في فشل الحل القاشي

محكوم هو هذا الحل بضرورة فشله ربما كان يتضمن الإصلاح القاشي لأفضل لهذا النظام القاشي. من حيث هو يخص، من القاشي، كل طائفة بحدوثها في صماتها القاشي ما قبل حذره كالتربية، بلقي، في الحقيقة، الطوائف سياسياً - إلا راسدتها، وحده، حتى الوجود كطائفة لأن لها وحدها إدارة هذا الوجود كله - ويصير إلى إلماها مادية، في تدبيره الطوائف إلى بناء دولة عربية مسيحية، بل عازية. هي نموذج الدولة اليهودية، في تكرار مهربي لها وهي تحالف بين عثماني منها تكون ملاذاً لمسيحي الشرق، ورأس جسر للعالم العرب، في قلب العالم العربي، وهذه الكثرة هذا الإصلاح القاشي الأمل الذي تضمنه يلقي كما بين القوي، وجود الدولة كدولة بربرانية، أو بل إنه يحصل موزعاً الطبيعي، بما فنز نعتق، نهالت هذه الدولة، لتقتضه هذا بلز البربرانية رماني نظامها القاشي كلما حاولت حلاً، نعتق، بالحل، مأزها، بدلاً من أن نخرج من

ثم يكن بالطبع، كما أن يكون الحل القاشي مستحسناً يستغل الممثل حتى يقتل كانه لا يدعز الحشدة متطولات القوى الوطنية والديمقراطية، حتى امتداد سنوات الحرب الأمان المستمرة، بحفقت، بالمسؤول السياسي، ضرورة تشه حكمة يجري التاريخ يوماً بحسب منطق من الضرورة يستكده في حركة مادية من الصواعك التطبيقية، هي هي حركة توليد إمكانيات السهقة. في حركة تحقق طموحه، غير أشكال الديمقراطية منتزعة

من الوعي بسببه بالضرورة متلفة مع هذا المنطق الذي يحكمه، ومع الصراع الموضوعي التي تعكسها في حل الصراع الطبقي الذي الاجتماعي المتبادعة

8 في المناهج الطائفية

ما يريد طرحه للنقاش، في هذا السياق، هو أن إشراك المشروع الكتابي الذي به يشهد الحل الفاسي لطائفي لأزمة النظام الطائفي كسطرة البرجوازية القبايلية، هو، في أنه، إشراك جميع المشاريع الطائفية المسكنة للأمري، أو تطلعات بعض القوى إلى مشاريع من هذا النوع، سواء أكانت مشاريع استبدال هيبة طائفية بأخرى، أو مشاريع مشاركة أو مساواة طائفية. من حيث هي نفرد كلها على قاعدة وجود النظام السياسي كنظام طائفي، وتحت وجود الدولة كدولة طائفية لا بدائل طائفية ممكنة للمشروع الكتابي الطائفي. جميعها، بخلاف نعتة لواله ونشيطه لقوله إن مشاريع المحلوس الطائفية لأزمة النظام الطائفي انتهت جميعها بمخات الحل الفاسي الذي، بوجوده من حلها، ليس إمكان النجاح. فقد كان الحل الفاسي بطراً في مسأولة إصلاح النظام البرجوازي إصلاحاً طائفياً من حيث أنه منطقته يتسم به، هو جكر منطق وفقاً النظام الذي هو من منطق تائفيه السارلي. لهذا كان كل إصلاح طائفي آخر دونه، وأقن جدره به. بانسداد الحق الحل الفاسي استتت هناك الإصلاحات الطائفية لأخرى، فالتحق النظام الطائفي حلاً جلي طائفيه، فبات اقتناع كل افق تاريخي لتطور لبنان يقتضي بطروداً تغييره وتغييره ليس

صنفتنا [ألا هي أكثر هيراولوطي رطبي هو مقهور مباشر لأفكر العمل
الفاسي على غيرة جميع القوى الاجتماعية التي تخاضت معركة
استلاب هذا الفن الفاسي كنها هي هي قوى هذا التفسير الرطبي
الليبرالي؟

١٤ - تناقض يوجب حسمه

نطرح هنا السؤال عن قصد نقوده إن بعضاً من هذه القوى
خاص ولا يزال ينحصر في هذه المعركة في شكل رينولوجيا من
الوعي في الاعتماد أشكال طائفة وتقل طموحه يقتصر على
إجراء تعديل في نظام الحكم الطائفي هو لتبين السرائر الخبيثة
فيه لصالح بعض من الطوائف على حساب البعض الآخر ربما
بحسب مبدأ النسبة الحتمية تكون طائفة من الطوائف أو ربما
بحسب مبدأ كبر ليس مبدأ الدخول في التماسيل أشكال من
الإصلاح الطائفي قد يحسم بهاء أو يطرح إلى نقيضه هذا الطريق
أو ذلك من أطراف تلك القوى المتنافسة فليست الخائب الطائفة
السهم في ما يصبه فيه، وما نطرح بدقتان هو أن نذكر من
جديده ضرورة التمييز في سرقة التنازع بين مجازاة الموعود في
رائدكاي الوعي الأيديولوجيا التي بها تنطلق لذا يجب التمييز
في تلك القوى بين الموضع الفعلي الذي تحتله في حقل الصراع
الطائفي، في صاهيتها، الهوية الذاتية الطائفية، وبين الشكل
الأيديولوجي من الوعي التي فيه تتأصل ضد هذه الهوية، والذي
هو عند بعض منها شكل طائفي رينولوجيا نقول إن الطابع
الليبرالي تغلب هذه القوى لا يحسمه بالطبع، هذا الشكل

الطائفي من وجهها الاجتماعي بل المرفح للفناني اقني محتله في
 حقل المبرج الطيفي، من حيث هو مرتك المراء للقاتية رطهية
 الطائفي، رالموقع هذا في تلك الحقل، هو في حلاكة الفنية
 المصروحة بالمواقع الفاني التفسير موقع طيفي، حتى لو كان ذلك
 التشكل من الوعي طائفياً ثمة إذن تناقض فجلي بين مواقع هذه
 النوى الذي هو في حقل المبرج الطيفي فيه العاتية ومبعتها
 الطائفة. بالضرورة موقع طيفي ثوري، وبين التشكل الطائفي
 الذي فيه سمي علاقتها بموقعها هذه، وعلاقتها بمسارستها
 السياسية، وحتى بالأمن التاريخي فتتاليها معه، إمكانية هذا
 التناقض ان يكرهه بالطبع، طاقا لتطور الضرورة الثورية، لكن ما
 ريد تأكيد الآن في هذا المجال هو ان تضال هذه الثوري فيه
 خبطة للقاتية الطائفي هو الذي يمتد من طريق الإصلاح الطائفي
 الذي قد تطلع إلى تطفله، بل إنه جاحها في إسقاط عند الهيئة
 ونظيرها، هو نفسه الذي يحزن عند تحقيق ما قد تطلع إليه من
 إصلاح طائفي، في التشكل الطائفي الذي فيه نهي أزمة النظام
 وعليه حل الأزمة كأنها مسبوكة بمنطق التاريخ متفرعة به إلى
 ضرورة أن تحسم أمراً، إننا طبع وجهه لأيديولوجي رشكته
 الطائفي الرجعي نفسه، في اتجاه لعبو جفري للنظام السياسي
 الطائفي لسيطرة البورجوازية المسيطرة، القائم ببيئة الطمعة العاتية
 فيه في حيلة القاتية الطائفة بالذات، رتاً في اساق مع وجهه
 الطائفي الرجعي، ذلك، - لكن ضد المصالح الطمعية للقاتية
 المكادسة بوجه خاص، - في اتجاه إصلاح طائفي، ثوب النظام، ❖
 يستعيد النظام أنماطه، في حركة تُجسّد أزمة تشوشت، حيثه،
 شروط الحرب الأهلية لها

خلاصة جند المرحلة

خلاصة القول هي أن المطلق الذي يحكم معارضة المقادير هو الديمقراطية الطائفية هو هو المطلق الذي ينتج في التاريخ من التغيير الديمقراطي الوطني. ويوضح كفي قول، إن إسقاط نظام هذه الهيمنة ليس إسقاطاً لمبادئ المبادئ الطائفية الأمرى جسيما وحسب، بل هو، بالمرحلة الأولى، إسقاط لنظام هيمنة الطائفة الحالية نفسه. هذا هو بالضبط جند المرحلة التاريخية الثانية. ويتطلب أيضا أن لبنان الذي نأخذه البروجوازية، بحيث الطائفة الحالية إلى عرقها، في ينبغي ألا على أنقاض نظامها السياسي الطائفي، مرحلة ضده وتبطلها. بمفارقة وطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي وعدم النزول الإمبريالي. لقد نشأت البروجوازية في هذا الوطن، وفي نوحها أقامه بنظامها مشاء وقامت إلى تحت كفي تسم أسس إلى الاحتلال الإسرائيلي به استولت على عتقها بأساطير لإمبريالية، في قوى، بالناحية، على، فكان علينا من جسر الكاشين أن نعبر بملازمة تبه جدياً في الحرية للحرية، وطنا بضمه لا نطرقه إلا الأني من ربح العالم الغربي

مصدر التمويل

- 1 - مقدمات نظرية دراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني
 - الجزء الأول من المجلدات ط 1 ٩٧٢، ط 2 ٩٧٨، ط 3 ٩٨0، ط 4 (١٩٨٤)، ط 5 (٩٨٦)، ط 6 (1990)
 - الجزء الثاني من لسط الإنتاج الكونولوجي ط 1 (٩٧٢)، ط 2 (٩٧٨)، ط 3 (١٩٨0)، ط 4 (٩٨٥)، ط 5 (1986)، ط 6 (٩٩0)
- 2 - أزمة الحضارة العربية أم أزمة البروجماتويات المصرية؟ ط 1 ٩٧4، ط 2 ٩٨٠، ط 3 (١٩٨١)، ط 4 ٩٨٤، ط 5 (198٦)، ط 6 (٩٨٨)، ط ٧ 2002
- 3 - النظرية في الصراع السياسية - بحث في أسباب الحرب الأهلية ط 1 (19٧9)، ط 2 (1983)، ط 3 (1990)
- 4 - متصل إلى نفس الفكر الطائفي - النفسية الفلسطينية هي بروجماتية البروجماتية السياسية ط 1 (٩٨0)، ط 2 (١٩٨5)، ط 3 ٩٨9
- 5 - ماركس في استثنائي إدوارد سعيد - حق القلب بشرى

١. شبكة شعاعية

والمتصل بنسختين ط ١ (١٩٩١) ط ٢ (١٩٨٦) ط ٣ (١٩٩٠)

٨ - في نسخة العنقود العنقودي ط (١٩٨١) ط ٢ (١٩٨٦) ط ٣ (١٩٩٠)

٩ - في النسخة الطائفية الطائفة العربية ط ١ (١٩٨٦) ط ٢ (١٩٩٠)

الطبعة الفرنسية (Paris) ١٩٩٠
(Khalil al-Bachar) ١٩٩٠

كتب صديقتي بعد استنهاضه

٨ - في نسخة الفكر القومي ط (١٩٨٨) ط ٢ (١٩٨٩)

٩ - في النسخة وأحاديثه في قضايا حركة التحرير الوطني ونحوه
الطائفية الماركسية ط ١ (١٩٩٠)

١٠ - في قضايا القريب والسياسات القومية ط ١ (١٩٩١)
في مراحل التاريخ ط ١ (٢٠٠٠)

في الشعر

١١ - في قضايا القريب والسياسات القومية ط (١٩٩١)

١٢ - في قضايا القريب والسياسات القومية ط (١٩٩١)

صديقتي جميعها في دار الفنون بيروت

المحتويات

7 الإهداء

9 مقدمة

الفصل الأول في نقد الفكر «التوطيني»

33 تمهيد في المنهج

35 في مفهوم الفكر

36 2 - في مفهوم الطائف

37 3 - في العلاقة الموسمية بين الدولة والطوائف

34 4 - في دور الدولة الطائفية

37 5 - في علاقة الدولة بالفرد

38 6 - في الدولة الديمقراطية والتمدد الطائفي

32 7 - في الدلالة السياسية للمناطق القروية

35 8 - في النموذج القبلي

37 9 - في منطق المقارنة

38 10 - في أصل النزاع الطائفي

40 - في تنمية الدولة

45 2 - في حراس نأيء النظام

48 الخاتمة

الفصل الرابع في التكرار

- 1 - في منطق البهائم 159
- 2 - في الرحمة والعبد 163
- 3 - في الخلط بين السياسي والديني 164
- 4 - الدولة الطائفية بين التميز والتأيد 168

المجلد الخامس في المسائل الدرمية

- تمهيد 175
- 1 - من أين بدأ النقد؟ 175
- 2 - في نقد السنج وأدواته : 179
- 3 - في الشروط الخارجية لتكثف الرأسمالية في لبنان 198
- 4 - في اضطراب العلاقة بين السياسي والاقتصادي 208
- 5 - الطائفة وعلاقاتها مع قبل الرأسمالية 213
- 6 - في العلاقة بين الطائفة والطبقة 220
- 7 - الطائفة واليمين 231
- 8 - الفكر السامي والمسألة الطائفية 233
- 9 - في تاريخ الطائفة 236
- 10 - في العلاقة بين الطائفة وعلاقات الإنتاج 240
- 11 - في ضرورة أن ينفق الفكر 249
- 12 - خاتمة : في طبيعة العلاقات 254

الفصل الخامس

نقد ونقد مضاد

- 257 تمهيد
- 1 - في شروط النقد 258
- 2 - الطائفة بين الرأسمالية وما قبلها 262
- 3 - عودة إلى نظرية التناقض 269
- 4 - في نقد التميز بين مستويات التحليل 273
- والتحليلات البنيوية 273
- 5 - في نقد حجة الإيديولوجي 274
- 6 - في الاختلاف بين طرفي العلاقة الإيديولوجية 289
- 7 - في العلاقة بين منهج التحليل الطبقي 293
- ومنهج التحليل الطبقي 293
- 8 - التوزيع الطبقي وأشكال الوعي الطبقي 299
- 9 - في العقل الطبقي 303
- 10 - في الاختلاف بين التناقض 312
- الوظيفي والتناقض العامي 312

الفصل السادس

النظام السياسي بين الإصلاح الطبقي

وجبرية التغيير الديمقراطي

- 321 القسم الأول: في تحليل الطائفة
- 323 تمهيد
- 1 - الطائفة في مفهومها البورجوازي 323
- 2 - الطائفة في مفهومها الفكري 324

المحتوى

324	3 - حلافة تدلّوم أم حلافة بلازوم؟
326	4 - في نفس مفهوم الطاقة
327	3 - في التناظر المأزق للبوقة اللبنانية
330	6 - أزمة النظام الليبي
330	7 - ملاحظة أولى
332	8 - ملاحظة ثانية
333	9 - القوى المتنافسة الفاشية
335	القسم الثاني: في التوازن الطائفي
335	1 - في التوازن الهيجني
336	2 - في مفهوم «المشاركة»
338	3 - حل وحسي
340	4 - تعطيل دور الدولة
342	5 - استبدال مينة بأخرى
343	6 - في المشروع الكاثي
345	7 - في فشل الحل الثاني
346	8 - في المشاريع الطائفية
347	9 - تناقض يحجب حقيقته
351	مصر للمؤلف

